المُسْتقبلُ العَرَبيّ

ISSN 1024 – 9834

تصدر عن مركز دراسات الوحدة العربية

مؤسسة دولية غير حكومية مقرها لبنان

(مرسوم رقم 4174 عام 2000)

شروط النشر

يمكن المساهمة في مجلة **المستقبل العربي** من خلال عدة أبواب وفق شروط النشر التالية:

1 ـ **الدراسات**: يجب أن تتوافر في الدراسة شروط البحث العلمي، لناحية المنهج والتأصيل، والاستناد إلى معطيات ووقائع حسية، وصحة المعلومات، والأمانة في الاقتباس، والدقة في ذكر الهوامش والمراجع، والبناء النصي واللغوي المتماسك والواضح، البعيد من الحشو والتكرار، والابتعاد من التعميمات والانتقائية، ومن الأحكام المسبقة غير المستندة إلى براهين وإلى تراكمات معرفية ونتائج بحثية سابقة وجديدة. على أن تكون الدراسة في حدود 5000 – 7000 كلمة.

2 ـ **مقالات وآراء**: تناقش المقالة التي تدرج في هذا الباب موضوعًا خلافيًا، بلغة عقلانية وموضوعية، أو ملفًا ساخنًا، أو مقاربة تطرح وجهة نظر مغايرة، أو تقدم رؤية أو مقترحًا مستقبليًا لشأن عربي ما أو شأن عالمي مؤثر عربيًا؛ كل ذلك بنمط تفكير وبأسلوب تحليل معمّقين، بعيدين من الخطاب اليومي والارتجالية. على أن تكون المقالة في حدود 3000 – 4000 كلمة.

3 – **مراجعات كتب**: تتضمن المراجعة عرضًا لمضمون كتاب صادر حديثًا، باللغة العربية أو بلغة أجنبية، ومناقشة هذا المضمون ونقده، مع ضرورة إلقاء الضوء على هيكلية الكتاب والمنهجيات التي يعتمدها والخلفية النظرية والفكرية التي تحكمه. على أن تكون المراجعة في حدود 1500 – 2500 كلمة.

4 ـ أبواب غير ثابتة مثل باب **أعلام** الذي يلقي الضوء على الأعمال الفكرية والتجربة الحياتية لأحد الأعلام العرب الذين تستحق أعمالهم وتجاربهم وإنجازاتهم التوقف عندها واستخلاص الدروس منها؛ أو باب **مقابلات** الذي يحاور أحد الأعلام العرب، أو غير العرب، حول تجربته أو آرائه الفكرية أو السياسية أو الثقافية؛ أو باب **مؤتمرات** الذي يلخِّص ويناقش نقديًا وقائع مؤتمر أو ندوة علمية، على أن يقع النص في هذه الأبواب في حدود 2000 ـ 3000 كلمة.

5 ـ تخضع النصوص للتحكيم المعمي من جانب لجنة من الباحثين والأكاديميين المتخصصين.

تفهرس بيانات المجلة وملخصاتها في قواعد البيانات التالية:

1 ـ قاعدة البيانات العربية المتكاملة «معرفة» <http://www.e-marefa.net/ar>

2 ـ قاعدة المعلومات التربوية «شمعة» <http://www.search.shamaa.or3g>

3 ـ دار المنظومة <http://www.mandumah.com>

4 ـ EBSCO Publishing <http://www.ebsco.com>

المُسْتقبلُ العَرَبيّ

وعي الوحدة العربية
وحدة الوعي العربي

السنة الخامسة والأربعون | الرابع والعشرون والخمسمئة | تشرين الأول/أكتوبر 2022

المحتويات

■ افتتاحية

□ **التحولات العالمية والفرص الممكنة**

أمام التضامن العربي..... مركز دراسات الوحدة العربية 7

■ دراسات

□ **التّطبيع العربي ـ الإسرائيلي من كامب دايفيد إلى أبراهام:**

المسارات والتّداعيات .....عبد الكريم بن الدخلي 10

تتناول هذه الدراسة مسألة التّطبيع العربي ـ الإسرائيلي وانعكاساته على القضيّة الفلسطينيّة من خلال اتّفاقيات السّلام التي شهدتها المنطقة العربيّة من كامب دايفيد إلى أبراهام. وتكشف الدراسة أنّ كلًا من هذه المسارات يختلف عن غيره على الرّغم من أنّ مقاصد التّطبيع في مجملها واحدة، وهي تغيير مفاهيم الثّقافة العربيّة الإسلاميّة وبنية العقل الرّافض لإسرائيل ولوجودها. فكانت كامب دايفيد والمعاهدة المصريّة ـ الإسرائيليّة إعلانًا صريحًا عن عهد جديد من القبول العربي بسلطة الاحتلال، والمعاهدة الأردنيّة ـ الإسرائيليّة كانت قبولًا بها وجعلها شريكًا إقليميًا فاعلًا، أمّا اتّفاقيّة أبراهام فكانت تغييرًا في الخارطة الجيوساسيّة للمنطقة بناء على التّحالف الاستراتيجي الجديد بين الإمارات والبحرين وإسرائيل.

□ **أزمة المياه في جنوب العراق: مظاهرها وتداعياتها** ..... دياري صالح 28

باتت أزمة المياه تشكل واحدة من التحديات الكبرى والحرجة التي يواجهها العراق اليوم، مع تناقص تدفق مياه الأنهار إلى العراق من البلدان المجاورة، وبخاصة نهرا دجلة والفرات. تجادل هذه الدراسة في أن هذه الأزمة سيكون لها تداعيات خطيرة في المستقبل، وبخاصة مع انعكاس هذه الأزمة على الصراعات العشائرية التي تحدث حول الحصص المائية في مدن مختلفة من العراق، وعلى صراع العشيرة مع الدولة حول إشكالية الحلول المطروحة لمعالجة هذه الأزمة، وعلى الأمن الغذائي الذي بات على المحك، فضلًا عن دورها في تحفيز خطاب الكراهية لدى بعض الأطراف بطريقة قد تفضي مستقبلًا إلى إذكاء الصراعات الداخلية المناطقية في العراق.

□ **النسيج السكاني في طرابلس العثمانية من خلال سجلات محكمتها الشرعية، 1715 – 1741** .....محمود أحمد الأذن 48

لقد تميز تاريخ طرابلس بلوحات رائعة تعكس حسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة الموجودة فيها، وتدل وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس على أن هذه المدينة لم تكن مسرحاً لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حصل في دمشق وجبل لبنان عام 1845 وعام 1860، فقد اقتصرت الأحداث فيها على الخلافات والنزاعات الاجتماعية، والاقتصادية، بعيدًا من الخلافات والنزاعات الدينية؛ فتدفق عناصر بشرية مختلفة على طرابلس جعلها موطناً لتجمعات سكانية متباينة، وجعل مجتمعها خليطاً من أصولٍ متنوعة. وقد ساهمت العوامل الطبيعية والمعطيات الاقتصادية بصَهر السكان في بوتقة واحدة، وشكلت الإطار العام لحياتهم الاجتماعية بمختلف مظاهرها الثقافية والفكرية والسياسية.

□ **نحو فهم بنية الاعتزاز اللغوي:**
إطار مفاهيمي ومنهجي مقترح .....عبد الله البريدي 60

يحظى مفهوم الاعتزاز اللغوي بأهمية كبرى، كونه يمثل منصة أساسية تستخدمها المجتمعات الناهضة لحماية لغاتها الأم، وضمان سيادتها وتنميتها، بما يجعلها رافداً للقوة والتنمية الواجبتين راهناً ومستقبلاً. ومع أهمية هذا المفهوم واستخدامه المتنامي في الأدبيات اللغوية والمحافل المجتمعية، لا تتوافر الأدبيات العربية على إطار مفاهيمي ومنهجي ملائم ناجع لاستكشافه نوعياً وقياسه كمياً. يأتي هذا البحث ليقدم مقترحاً في هذا الإطار، يبُرز الإشكالية البحيثة، ويقدم مقاربة تنظيرية مفاهيمية منهجية عبر محاور متسلسلة، مقترحاً استخدام المنهجين النوعي والكمي، مع تغليب الأول وجعله المنهج المهيمن في الدراسات المبكرة، كون البحث النوعي قادراً على الفهم المعمق للاعتزاز اللغوي في سياقه المعقد.

□ **الاحتجاج الرقمي وتطور الحركية السياسية المعاصرة: من الثقافة المضادة إلى ثورة المعلومات والاتصالات**.....شريف عبد الرحمن 74

تتناول هذه الدراسة أحد مظاهر التطور الذي تشهده الحركة السياسية المعاصرة، المتمثل بظاهرة الاحتجاج الرقمي، أي ممارسة المعارضة عبر توظيف تقانات المعلومات والاتصالات. وتشير الدراسة إلى أهمية فهم السياق الموضوعي الذي أفرز هذه الظاهرة، وخطأ الاقتصار في تناولها على البعد التقاني. وفي هذا الإطار تنقب الدراسة في أصول فكرة الاحتجاج الرقمي بدءًا من ستينيات القرن العشرين، وتحديدًا في غمار حركة الثقافة المضادة التي نادت ـ ضمن أمور أخرى ـ بتحرير المجتمع من خلال استخدام التقانة الحديثة والمشاركة في المعلومات. وإبان ثورة المعلومات اتجهت هذه الحركات إلى أنماط من المعارضة تتجاوز السياسة بمعناها التقليدي، وتتخذ من الافتراضي/السيبراني إطارًا للاحتجاج.

□ **فساد مقولة الدّولة الدينيّة من منظورٍ إسلاميٍّ وقوميٍّ (علي عبد الرّازق وشبلي العيسمي أنموذجًا)**.....بدر الدّين برهومي 93

تضمّنت اليقظة العربيّة نوعًا جديدًا من الإدراك، فأنتجت آليّات جديدة للنّظر في التّراث والعقيدة، وقد مثّلت هذه اليقظة بوصفها عمليّة تحديثيّة صدامًا بين نمطين من التّفكير نمط رجعيّ ونمط مفتوح على أشكال المعرفة الجديدة. وقد انتمى المسلمون العلمانيّون إلى النّمط الثّاني ومثّلوا معًا أنموذجًا ذهنيًّا واحدًا، وخاضوا صراعًا حقيقيًّا من أجل البحث عن أسس فكريّة وعقديّة ومذهبيّة وأيديولوجيّة للدّولة الوطنيّة. وقد كان لهم توجّه قويّ نحو العقلانيّة نجم عنه انصراف عن المفاهيم التقليديّة وكانت ميولهم الفكريّة تحتوي على بذور التمرّد على كلّ فكر إطلاقيّ وخصوصًا الفكر الدّيني والغيبي. ومن أبرز هؤلاء المفكّرين علي عبد الرّازق وشبلي العيسمي.

□ **الوساطة الإسرائيلية بين روسيا وأوكرانيا: قراءة في ديناميات الأجندة الداخلية وأثرها في السياسة الخارجية** ..... عماد مؤيد جاسم 109

موقف «الحياد» الذي أعلنته إسرائيل بداية المواجهة الروسية ـ الأطلسية في أوكرانيا، كان قد ارتبط بتقليد سياسي مُستمَد من حقبة الحرب الباردة يتمثل بعدم استعداد «إسرائيل» للانحياز إلى طرف يُمثل دولة عظمى ضد دولة عظمى أخرى، ولا سيما أنّ لـ«إسرائيل» علاقات استثنائية مع روسيا. فضلًا عن أن موقف «الحياد" هذا وتقديم «إسرائيل» نفسها كوسيط بين الطرفين يرتبط بحسابات إسرائيلية داخلية فيها مُحاولة استباقية من رئيس الوزراء الإسرائيلي لمواجهة مرحلة سياسية صعبة في الداخل، فسمحت له الوساطة بالإبقاء على تواصل مُستمر بين إسرائيل وروسيا بهدف الحفاظ على تفاهمات «تل أبيب» الأمنية مع موسكو فيما يتعلق بالساحة السورية.

□ **نقد المركزية الغربية (من خلال كتاب فرنسا وإسبانيا والريف (والتر هاريس))** .....سفيان العشيري 124

هذه الدراسة هي نظرة استرجاعية تهدف إلى اختبار الوعي الذاتي بين الماضي والحاضر من خلال كتاب الصحافي والجاسوس البريطاني والتر هاريس فرنسا وإسبانيا والريف. وهو من أهم الكتب التي كتبها هذا المراسل حول المغرب قبيل الحقبة الاستعمارية وخلالها. وهو كتاب يطفح أيضا بتصورات ميتافيزيقية وأحكام تبخيسية تروم إيجاد مبررات للاستعمار الأوروبي قصد ضبط شؤون البلد المستعمَر وإلحاقه بركب الحضارة الغربية. غير أن المغالاة في التمثيل والتكثيف والاختزال جعلت هذا الخطاب يقع في شراك التناقض والتنميط، حيث أيقظ صوت الآخر المغربي الذي أمعن لمدة طويلة في إسكات صوته. وبذلك تكون هذه الدراسة قد رسمت ملامح دور المثقف المغربي.

■ مقالات وآراء

□ **أي مستقبل ينتظر السودان في عشريته المقبلة؟ قراءة في معطيات المسرح السوداني واستشراف مشاهده المستقبلية** ... محمد حسب الرسول 135

□ **حلف «أوكوس» الأمني الثلاثي في الميزان الاستراتيجي** .....عمرو علان 147

■ كتب وقراءات

□ **دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي** (هشام صفي الدين).....ياسمين قعيق 154

□ **كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية**.....كابي الخوري 162

الكتب العربية: الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي؛ تجاذب السلطة وتهتك الدولة في العالم العربي؛ خلل بناء الدولة العراقية، القوى الخارجية والقبيلة والدين، نظرية الحداثة المفقودة؛ دول الخليج العربية: التحولات وصراع التغيير.

الكتب الأجنبية: Textbooks on Israel-Palestine: The Politics of Education and Knowledge in the West; Cultural Heritage in Modern Conflict: Past, Propaganda, Parade; Contemporary Governance Challenges in the Horn of Africa; Politico-ideological Mobilisation and Violence in the Arab World All In

التقارير البحثية: Is Restoring the Iran Nuclear Deal Still Possible?; Ukraine's Coming Winter of Decision.

آراء الكتّاب لا تعبِّر بالضرورة عن اتجاهات يتبنّاها
«مركز دراسات الوحدة العربية» أو «المستقبل العربي»

المدير المسؤول: فارس أبي صعب

صورة الغلاف:
مشهد من منطقة الأهوار في العراق.

التحولات العالمية والفرص الممكنة أمام التضامن العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

يتلاقى أغلب المحللين السياسيين في العالم عند التوقع القائل إن الوضع الدولي، والنظام العالمي، وموازين القوى العالمية السائدة اليوم لن تكون هي نفسها بعد الحرب الروسية ـ الأطلسية في أوكرانيا. ولهذا بدأت دول كثيرة تفكر في موقعها ودورها في العالم المقبل الآخذ في التكوّن، أو الذي سيتكوّن عقب انتهاء تلك الحرب.

وقد رأى البعض أن مجموعة اللقاءات التي تمت مؤخراً على الأرض العربية، ولا سيّما في التحضير لمؤتمر القمة العربية المقبل، هي تحركات تستهدف الترتيبات المسبقة التي يمكن أن تواجه المنطقة، مع التغيرات المتوقعة للوضع الدولي المقبل. ولكن توزعت تقديرات الموقف حول أهداف كل منها ومدى فاعليتها، وكيفية قراءتها وتقويمها.

افتقرت الدول العربية المجزأة 22 قطراً، منذ عقدين، في الأقل، إلى الحد الأدنى من التضامن والتواصل في ما بينها، كمجموعة عربية واحدة. وكان من علامات ذلك ما حلّ بالجامعة العربية من شلل، ولافاعلية، بل ما قام، ويقوم، من تناقضات حادة هنا وهناك، أو من تفاقم لظاهرة سعي كل دولة للتحرك المنفرد لحماية نفسها، ومراعاة مصالحها، أو حتى "تدبير رأسها" تجاه البعض؛ وكان أخطرها وأشدها سلبية قرار حرمان سورية احتلال مقعدها الثابت في الجامعة العربية.

لذلك عُقدت عدة لقاءات ثنائية وثلاثية، وسداسية، لم يُحدَّد رابط في ما بينها، وكان من بينها ثلاثي مصري- إماراتي- صهيوني على مستوى القمة، في شرم الشيخ، ثم لقاء مصري- أردني، ولقاء أردني- فلسطيني في رام الله، ثم كان من بينها القمة التي عقدت في جُدَّة بحضور الرئيس الأمريكي جو بايدن وبمشاركة مصر ودول الخليج ، وقد خرجت بقرارات أفشلت ما طالبت به الولايات المتحدة في حينه، فعاد الرئيس الأمريكي منها خالي الوفاض.

كل ذلك يسمح بالاستنتاج أن هذه اللقاءات تمت بصورة محدودة ولم تعبِّر عن لقاء عربي عام وبعضها اشترك فيه الكيان الصهيوني. ومع ذلك يجب التفريق بين هذه الأبعاد السلبية، وما تثيره من غضب نفسي فلسطيني وعربي وإسلامي ولدى أحرار العالم، ولا سيّما ما عبّر عن ظاهرة التطبيع

الراهنة، التي مثّلت عنواناً للانهيار العربي الرسمي الشامل، وأراد البعض عدّها ظاهرة المستقبل، في تقرير مصير العلاقات العربية مع الكيان الصهيوني، أو مصير القضية الفلسطينية.

إن اتجاهات التطبيع تتناقض مع ما راح يسود من تغيير في موازين القوى، حيث أصبحت السيطرة العالمية لأمريكا والغرب، كما تدل الحرب في أوكرانيا، والصراع الأمريكي – الصيني، مهدّدة بالضعف والتراجع أكثر فأكثر، أو كما تأكد من فقدان الكيان الصهيوني القدرة على كسب الحروب. والدليل هزيمته في حرب عام 2006 ضد لبنان، أو حروب أعوام 2008/2009 و2012 و2014 و2021 ضد قطاع غزة، أو عجزه عن شنّ الحرب ضد المقاومة في لبنان، أو ضد إيران، كما كان يفعل في الماضي، كعدوان عام 1982 في لبنان مثلًا، أو تدميره المفاعل النووي في العراق عام 1981. ناهيك بحرب عام 1967، وما نجم عنها من توسّع واحتلالات.

وبهذا تهاوت حجّة الذين لجأوا إلى التطبيع بحجة الاحتماء بالكيان الصهيوني، وإذا بالكيان الصهيوني يتخذهم درعاً ضد إيران، ووسيلة للضغط من خلالهم على الإدارة الأمريكية لعدم توقيع الاتفاق النووي مع إيران، فكانت تجارة التطبيع «خاسرة دنيا ودين»، كما يقول المثل.

يُستنتج مما تقدم أن هذه اللقاءات ليست الطريق، ولا حتى بدايته، لمواجهة الدول العربية التحدّيات الناجمة عما يشهده العالم من متغيّرات، سواء في أثناء الحرب في أوكرانيا، أم مع تطورات أزمة العلاقات الأمريكية ـ الصينية. ومن ثم فإن النظام العربي الرسمي مهدّد بأن يزداد ضعفاً وضياعاً، أكثر مما كان عليه طوال العقدين الأخيرين، وذلك ما دام غارقًا في ما هو عليه من تمزُّق وصراعات وشتات، وما تعبّر عنه دوله من سياسات، الأمر الذي يوجب التوقف لإعادة النظر في ما هو عليه وفيه، بحثاً عن مخرج آخر، أو اتخاذ أولى الخطوات في هذا المخرج.

إن بديهية البدء في أي تفكير، أو أي مشروع عربي، لإعادة ترتيب الوضع العربي لمواجهة التحدّيات القائمة والمقبلة، تفترض البدء باستعادة التضامن العربي المجرّب الذي عرفته مرحلة ما بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، والذي أمّن فعلاً توقف التدهور، وحقق الحدّ الأدنى المطلوب من الصمود، ومحاولة الوقوف على القدمين عقب هزيمة عسكرية خطيرة. فقد أثبتت الوقائع منذ قمة السودان عام 1967، و«اللاءات الثلاث» التي صدرت منها، أن التضامن العربي هو الشرط الضروري، والممكن، بالنسبة إلى الوضع العربي الرسمي لمواجهة التحدّيات.

لهذا فإن كل سياسة تبحث عن التطبيع مع الكيان الصهيوني، وإشراكه في مواجهة التحدّيات، لن تحقق التضامن العربي، لأن مثل هذه السياسة لن تحظى بموافقة عربية شاملة، في الحدّ الأدنى، ليقوم تضامن عربي؛ ناهيك بإمكان تفاهمها وتوحيد سياساتها. فالدول العربية لا يمكن أن تصل إلى تضامن بينيّ ما لم يُقصى الكيان الصهيوني، ويُمنَع من الاقتراب من أي جهد عربي. بل إن مواجهته كانت وما تزال شرطًا لاتفاق الدول العربية وتضامنها، كما تدل على ذلك كل الحالات التي تحقق فيها التضامن العربي في العقود الأخيرة، كالاتفاق على اللاءات الثلاث في قمة الخرطوم 1967 مثلًا، أو كحرب تشرين الأول/ أكتوبر، واستخدام سلاح النفط العربي عام 1973.

لهذا، لن يخرج الوضع العربي من حالته المزرية الراهنة، ولن يستطيع مواجهة التحدّيات المقبلة، مع ما سيشهده العالم من تغيّرات في ضوء مسار الحرب في أوكرانيا، والمواجهة الأمريكية ـ

الصينية، ما لم يُحقق تضامناً عربياً، لمواجهة الكيان الصهيوني من جهة، وللوقوف على القدمين، من جهة أخرى، بعد طول عجز وضعف وانقسام، ولتأدية دور مستقبلي في العالم المقبل.

إن المداولات الخارجية التي تقوم بها الجزائر وعدد من الدول العربية، لإنجاح القمة العربية المقبلة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، في الجزائر العاصمة، توفِّر فرصة سانحة لبدء استعادة النظام العربي بعض تضامنه، وقوته، وفاعليته. وذلك بضرورة عودة سورية لاحتلال موقعها فيه، وبإعادة العمل لتخفيف حدّة الخلافات العربية ـ العربية، والوقوف إلى جانب المقاومة الفلسطينية في دحر الاحتلال وتفكيك المستوطنات، واستعادة القضية الفلسطينية مكانتها بوصفها القضية المركزية للأمة العربية، كما بالإسهام الضروري والمصيري في تشكُّل النظام العالمي المقبل.

بكلمة، إذا كانت ثمة حاجة ماسّة أخذت تشعر بها الدول العربية، أو أغلبيتها، إلى إيجاد المعادلة التي يمكن هذه الدول من خلالها أن تجد، مجتمعة ومنفردة، مكانة لها في النظام العالمي المقبل، فإن الطريق إلى ذلك يجب أن يبدأ من خلال الإعداد الجيد للقمة العربية المقبلة في الجزائر، بتغيير النهج السابق في هذه القمة، وإطلاق نهج جديد يحقق ولو الحد الأدنى من التضامن العربي، لأن شرط الفاعلية العربية في العالم، سياسياً أو اقتصادياً أو معنوياً، لا يكون إلاّ بالتضامن العربي. وحتى لو تعذَّر بلوغ هذا التضامن العربي الجامع بسبب التناقضات العربية- العربية، والاكتفاء بالعمل من خلال مجموعات، فإن شرط نجاح العمل على هذا المستوى هو استبعاد أي علاقة تطبيعية مع الكيان الصهيوني وعدم إشراك الكيان الإسرائيلي في أي لقاء أو تجمُّع عربي □

التّطبيع العربي- الإسرائيلي من كامب دايفيد إلى أبراهام: المسارات والتّداعيات

عبد الكريم بن الدخلي(*)

دكتوراه في اللغة والآداب والحضارة العربية – تونس.

مقدّمة

مثّل الصّراع العربي- الإسرائيلي محور القضايا الحارقة في الوطن العربي، وما تزال أسئلته تلقي بظلالها على الفكر العربي المعاصر نظرًا إلى أهمّية القضية الفلسطينية وارتباطها لا بالوجدان العربي فحسب، بل بأطروحات النّهضة والتقدّم المؤجّلة في ظلّ الاحتلال الإسرائيلي ومرجعياته الواهمة الدّاعمة لتأبيده. ولا شكّ في أنّ رفض «إسرائيل» لكلّ مشاريع السّلام منذ معاهدة كامب دايفيد إلى حدود اتّفاقية أبراهام، بات يطرح أكثر من إشكالية؛ سواء تلك المتعلّقة بالتّحوّلات الدّولية والإقليمية ودورها في اختلال توازن القوى في المنطقة لمصلحة «إسرائيل» أو بقدرة العقل الإسرائيلي على ابتكار مناويل للسّلام تستجيب لتطلّعاته التّوسّعية، أو بهيمنة اللوبي الصّهيوني على مراكز صناعة القرار في الدّول الرّاعية للمفاوضات، وفي مقدّمهم الولايات المتّحدة الأمريكية. لمّا كان البحث في الصرّاع الفلسطيني- الإسرائيلي متنوّعًا وشائكًا لارتباطه بقضايا الحلّ الدّائم: القدس واللاجئين والعودة إلى حدود 1967 من جهة، وبتداخل العلاقات العربية-الإسرائيلية من جهة أخرى، ارتأينا أن يكون موضوع بحثنا: التّطبيع العربي ـ الإسرائيلي من كامب دايفيد إلى أبراهام: المسارات والتّداعيات.

ومن الأسباب التي دعتنا إلى ذلك، استمرار نهج التّطبيع العربي ـ الإسرائيلي وتصاعد وتيرته، والحال أنّه يمثّل عائقًا أمام المشروع الفلسطيني في استرجاع أرضه المحتلة واستعادة مقدّساته المنتهكة وعودة اللاجئين إلى أوطانهم، وهو ما جعل العقل الفلسطيني المفاوض مكبّلًا من جرّاء الضّغوط الأمريكية ـ الإسرائيلية من جهة، وسعي بعض الدول العربية إلى إنشاء علاقات مع «إسرائيل» من جهة أخرى. ومن ثمّ انتهت مفاوضات السّلام إلى الفشل، وتُرِكَت السّلطة الفلسطينية وحيدة في إدارة معاركها في الحرب والسّلام معًا، وأصبح التّطبيع العربي مقدّمة في تقديرنا لتأبيد

(*) البريد الإلكتروني: dakhlikarim73@gmail.com.

الاحتلال الإسرائيلي وآلية لنسف كلّ مقرّرات وثائق السّلام، وهو ما يدعم حضورها في المنطقة العربية ويعزّز حلمها في إنشاء «إسرائيل الكبرى».

وعلى هذا الأساس، سنتطرّق إلى التّطبيع بوصفه مفهومًا جديدًا في الثّقافة العربية والإسلامية، مندرجًا في إطار حرب الأفكار المعبّرة عن الآراء المختلفة في شأن الصّراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي من جهة، ومساهمًا في إعادة صوغ العقل العربي ووعيه بمتطلّبات إنهاء الصّراع مع «إسرائيل» من جهة ثانية. وقد أصبح لهذا المفهوم حضوره اللافت للنظر منذ سنة 1978، لا في مضامين الوثائق والمعاهدات فحسب، بل في نسيج الثّقافة العربية واستجابتها للقطيعة مع موروثها العدائي لإسرائيل. وهو ما دفع إلى التّعاطي مع التطبيع أحد مبتكرات العقل الإسرائيلي بوصفه من ممكنات إنهاء الصّراع في المنطقة.

كانت زيارة السّادات لـ «إسرائيل» سنة 1977 علامة على تحوّل مهمّ في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية طبع المرحلة المقبلة للسّياسة المصرية، بعد التّخلّي عن التوجّهات السّياسية النّاصرية الرّافضة كلّ تقارب مصري ـ إسرائيلي.

ومن ثمّ، ستحدّد الإشكالية الرّئيسة في بحثنا انطلاقًا من رصد مسارات التّطبيع العربي- الإسرائيلي وتداعياته على القضية الفلسطينية. وستتوزّع على أسئلة مفادها: ما مضمون اتّفاقيات التّطبيع وما حقيقة نسقها المتصاعد؟ فهل ذلك راجع إلى عجز العقل العربي عن إنتاج المفاهيم المناسبة في سياق التّوصّل إلى حلول عادلة للقضية الفلسطينية أم هو نابع من قدرة «إسرائيل» على توظيف المفهوم وسيلة في إدارة الصّراع؟ وهل يمكن حسبان التّطبيع، وفاتحته معاهدة كامب دايفيد مشروعًا إسرائيليًا بامتياز كشف عن قدرة العقل الثّقافي الإسرائيلي على مراهنته على نشر ذهنية جديدة تُفقد العقل العربي مضمونه التّاريخي وبعده الوطني والقومي؟ وإلى أي حدّ بات التّطبيع آلية مناهضة لقيام الدّولة الفلسطينية ومجهضة للمشروع الفلسطيني؟ للإجابة عن ذلك، سننظر في تاريخية التّطبيع من زاويتَي مساراته ومضامينه، ثم نبحث في اتفاقيات التطبيع وأسئلة السّلام، وتداعياتها على القضية الفلسطينية ومستقبل الصّراع. وسنستأنس في ذلك بعدّة منهجية تجمع بين مقاربات متكاملة، تاريخية وتحليلية ومقارِنة في أزمنتها ومضامينها وتداعياتها بالاعتماد على وثائق الاتّفاقيات والمعاهدات بين الدّول المطبّعة، وما تطرّقت إليه بنودها.

أولًا: المسار المصري ـ الإسرائيلي: أطروحات التّخلّي والتّهميش

يعَدّ مسار المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية أشدّها خطورة وتعقيدًا نظرًا إلى مكانة مصر الإقليمية والتّاريخية في المنطقة، فقد شكّلت من جهة جبهة الرّفض العربية للوجود الإسرائيلي

وتزعّمتها إبّان الحقبة النّاصرية، وتبنّت من جهة أخرى الحرب ضدّ «إسرائيل» وسيلة لتوحيد المواقف العربية. وهو ما جعل لتغير الموقف المصري انعكاساته على جوهر القضية الفلسطينية بوصفها قضية العرب المركزية، والمواقف العربية وما تفضي إليه من تداعيات إقليمية ودولية. وبذلك، سيعلن انفتاح عهد السّلام في حقبة أنور السّادات القطيعة مع التّوجّه الناصري، والتّأسيس لرؤية جديدة سواء تلك المتعلّقة بإدارة الصّراع أو بالانخراط في مشاريع سلام أداة لترتيب المنطقة جغرافيًا وسياسيًا منبئة بمرحلة جديدة في تسوية الصّراعات الإقليمية والدّولية[1].

ورغم الجدل الذي ساد مرحلة حكم السّادات، فإنّ أغلب الباحثين أجمعوا على أنّ بداية التّمهيد لعلاقة حُسن الجوار بين «إسرائيل» ومصر تعود إلى ما قبل سنة 1978 من خلال تبادل الآراء والأفكار بواسطة الإدارة الأمريكية إيذانًا بمرحلة جديدة تتغاضى عن أحقاد الماضي[2]. فكانت زيارة السّادات لـ «إسرائيل» سنة 1977 علامة على تحوّل مهمّ في العلاقات المصرية ـ الإسرائيلية طبع المرحلة المقبلة للسّياسة المصرية، بعد التّخلّي عن التوجّهات السّياسية النّاصرية الرّافضة كلّ تقارب مصري ـ إسرائيلي. وبذلك، أفرزت الرّؤية المصرية الجديدة لطبيعة الصراع بين العرب وإسرائيل اتّفاقية كامب دايفيد سنة 1978[3] ومعاهدة السّلام سنة 1979[4]. وحدّدت وثائق السّلام المتبادلة بينهما الأسس الرّئيسة لمسار التّفاوض وطبيعة العلاقات بينهما بالانتقال من عصر المواجهة إلى عصر التّسوية، لا وفق نصوص القرار 242 لسنة 1967 الصّادر عن مجلس الأمن، بل وفق شروط جديدة وبنود مستحدثة تقوم على منح الولايات المتّحدة الأمريكية صلاحيات واسعة في إدارة التّفاوض ورعايته، مقابل التّخلّي عن دور الأمم المتّحدة.

ومن دون تفصيل القول في مراحل سير المفاوضات وما رافقها من زيارات بين الأطراف المتعهّدة بإحلال السّلام، فإنّ البحث في مساراتها يبدو شائكًا نظرًا إلى التّباعد بين وجهتَي النّظر المصرية والإسرائيلية، ومحاولة الرّاعي الأمريكي التّقريب بينهما[5]. لكنّ ما يعنينا هو التّعرّف إلى السّياق الذي تنزّلت فيه كلّ معاهدة، والموادّ المتّفق حولها، ومكاسب كلّ طرف مفاوض. فمعاهدة

---

(1) أشار محمّد إبراهيم كامل – وزير الخارجيّة المصري ـ إلى الخيارات الجديدة لأنور السّادات من خلال رغبته في التقرّب من الولايات المتّحدة الأمريكيّة والانخراط في مشاريعها السّياسيّة وتخليص مصر من أعباء دورها القياديّ للعرب بقوله: «كفر السّادات بالاتّحاد السّوفياتيّ وذاق ذرعًا بالعرب». انظر: محمد إبراهيم كامل، **السّلام الضّائع في كامب ديفيد**، كتاب الأهالي؛ العدد 16 (القاهرة: الأهرام للنشر، 1987) ص 127.

(2) بدا أغلب الباحثين والسياسيّين العرب والأمريكيين والإسرائيليين متّفقين على أنّ مرحلة سابقة لكامب دايفيد 1978 قد مهّدت لذلك. وقد تولّت الإدارة الأمريكيّة التنسيق بين التّصوّرات المصريّة والإسرائيليّة للسّلام وشروطه إلى أن اكتملت معالمه بعقد اتّفاقيّتين بينهما تولّت الأولى بحث السّلام في الشرق الأوسط بعامّة، وأرست الثّانية أسس العلاقات بينهما.

(3) «The Camp David Agreements for Middle East Peace,» *Journal of Palestine Studies*, vol 8, no. 2 (Winter 1979).

(4) «The Egyptian Israeli Peace Treaty, March 26, 1979,» *Journal of Palestine Studies*, vol. 8, no. 4 (Summer 1979).

(5) انظر: عدنان السيّد حسين، **عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليميّة والدوليّة** (بيروت: دار النفائس للطّباعة والنشر والتوزيع، 1990) ص 127.

كامب دايفيد لم تكن منفصلة عن الاتّفاق المصري ـ الإسرائيلي سنة 1979 ليتنزّلا معًا في إطار توحيد الرّؤى المرتقبة للسّلام بين أطراف الصّراع. فكانت كامب دايفيد فاتحة لمرحلة جديدة تدعو فيها الدّول العربية إلى الانخراط في مشروع المصالحة بناء على النّتائج التي توصلّت إليها الأطراف المجتمعة: أنور السّادات ومناحيم بيغين وجيمي كارتر، وأهمّها دعوة أطراف الصراع الأخرى إلى الانضمام إليهم وإقناعها بجدوى المفاوضات[6]. أمّا الاتّفاق المصري ـ الإسرائيلي سنة 1979، فعُدّ في نظر الطّرفين النّهج الأنسب لترتيب العلاقة بينهما، وترغيب الدّول العربية الأخرى في أن تنسج على هذا المنوال من التّصالح.

تضمّنت معاهدة كامب دايفيد ما نصّه: «إنّ هذا الإطار مناسب [...] ليشكّل أساسًا للسّلام لا بين مصر وإسرائيل فحسب، بل كذلك بين «إسرائيل» وكلّ من جيرانها الآخرين»[7]. فتعلّق مضمون الوثيقة بالصّراع في المنطقة العربية، غير أنّ انفراد مصر بالتّسوية من دون حضور دول الطّوق أثار جملة من الإشكالات حول القضايا المعلقة، وأهمّها تلك المتعلّقة بمدى قدرة مصر على التّفاوض عوضًا من الدّول العربية جميعًا، وهي الرّافضة للحلول الجزئية التي لا تشمل جوهر الصّراع وأساسه القضية الفلسطينية، أو التي كشفت عن مدى تلهّف السّادات للانفراد بتسوية من دون تفويض من منظّمة التّحرير الفلسطينية[8]. ولعلّ الرّفض العربي لهذه المعاهدة كشف حجم الإخلال المصري والتلاعب الإسرائيلي بمسار المفاوضات، وهو ما دفع سورية والجزائر وليبيا والسّعودية واليمن ومنظّمة التّحرير الفلسطينية إلى الإعلان عن معارضتها لهذه الاتّفاقية، وقطع العلاقات الدّبلوماسية مع مصر[9].

يبرز الانفراد المصري بالتّسوية القبول بتوقيع مضمون الاتّفاق الذي نصّ على أن تلتزم دول الطّوق بالمبادئ المذكورة المتعلّقة بمسألتي الحدود والأمن الإسرائيلي، بالقول: «ينبغي أن تشترك مصر وإسرائيل والأردن وممثّلو الشّعب الفلسطيني في المفاوضات الخاصّة بحلّ المشكلة الفلسطينية بكلّ جوانبها. ولتحقيق هذا الهدف، فإنّ المفاوضات المتعلّقة بالضفّة الغربية وغزّة ينبغي أن تتمّ على مراحل ثلاث»[10]. من هذا المنطلق، لم تكن وثائق معاهدة كامب دايفيد على صيغة الحكم الذّاتي الفلسطيني في الضفّة الغربية وقطاع غزّة سوى انتهاك صريح لحقّ الشّعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وعلى المنوال نفسه سلكت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية مسلك كامب دايفيد في تجاهل حقوق الشّعب الفلسطيني، وتغييب الوفد الفلسطيني في سير المفاوضات، وهو الأولى بالحضور. ويؤكّد جوهر الخطاب الموقّع بين بيغين والسّادات مضمون الحكم الذّاتي،

---

(6) «The Camp David Agreements for Middle East Peace,» p. 205.

(7) Ibid., p. 206.

(8) يوضّح جيمي كارتر السعي المصريّ إلى عقد سلام مع إسرائيل، وفي ذلك إشارة إلى أنّ إسرائيل لم تقترح اتّفاقيّة سلام مع مصر، ولكن بمجرّد بعض التطمينات من بيغن على أن يتمّ التوصّل إلى اتّفاقيّة حول سيناء، ثمّ التطرّق لاحقًا إلى مسألة الضفّة الغربيّة سارعت الإدارة المصريّة إلى ذلك. انظر: جيمي كارتر، **مذكّرات البيت الأبيض**، ترجمة سناء شوقي حرب، ط 2 (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013) ص 293.

(9) السيّد حسين، **عصر التسوية: سياسة كامب ديفيد وأبعادها الإقليميّة والدوليّة**، ص 96ـ97.

(10) «The Camp David Agreements for Middle East Peace,» p. 206.

فهو لن يؤدّي إلى ضمان حقّ الشّعب الفلسطيني في تقرير مصيره، بل سيفضي في أفضل الأحوال إلى مجلس إداري لسكّان الضفّة والقطاع سواء أكانوا فلسطينيين أم يهودًا. وبناء على ذلك لن تنسحب «إسرائيل» من الضّفة والقطاع، بل ستعيد توزيع قوّاتها في مواضع أمنية محدّدة. وهكذا كانت الاتّفاقية إسقاطًا لحقّ منظّمة التّحرير الفلسطينية بتمثيل الشّعب الفلسطيني في مفاوضات تحدّد مصيره، وتلبية للمطالب الإسرائيلية في إهدار هذه الحقوق المشروعة، وتجاهلًا لجوهر الصّراع والاحتلال.

إذا كان مسار التّطبيع المصري ـ الإسرائيلي يقرّ شرعية «إسرائيل» ووجودها والاعتراف بها دولة ذات سيادة لا دولة احتلال، فالوقوف على حدود الاعتراف العربي بأمنها وسلامتها لا يمكن أن يرسي في التّصوّر الإسرائيلي ملامح السّلام الإيجابي.

وعلى هذا الأساس، فإنّ في خلوّ الاتّفاقيتين من كلّ إشارة إلى حقّ الشّعب الفلسطيني في تقرير مصيره ما يتنافى مع مقرّرات القمم العربية لسنتي 1973 و1974 في الجزائر والرّباط، ويتعارض مع قرار الجمعية العامّة للأمم المتّحدة في تأكيده حقّ الشّعوب في تقرير مصيرها من دون تدخّل خارجي[11]. وفي هذا السّياق يذهب حسن نافعة إلى إبراز عقم المفاوضات بالقول: «وحتّى وإن افترضنا أنّ جوهر التّسوية التي اعتقد السّادات أنّ بإمكانه التّوصّل إليها هو حلّ توفيقي تاريخي نهائي يقوم على أساس اقتسام الوطن الفلسطيني وإقامة دولتين مستقلّتين عليه إحداهما فلسطينية عربية والأخرى إسرائيلية يهودية، فإنّما نجد أنّ إطار السّلام في الشّرق الأوسط والقائم على مفهوم الحكم الذاتي لا يحقّق مثل هذا الهدف المتواضع»[12].

وإذا كان مسار التّطبيع المصري ـ الإسرائيلي يقرّ شرعية «إسرائيل» ووجودها والاعتراف بها دولة ذات سيادة لا دولة احتلال، فالوقوف على حدود الاعتراف العربي بأمنها وسلامتها لا يمكن أن يرسي في التّصوّر الإسرائيلي ملامح السّلام الإيجابي. وقد أشارت وثائق كامب دايفيد إلى ذلك، فأعلنت الدّخول في عصر يسوده السّلام الإيجابي القائم على التّعاون، لا السّلام السّلبي المتمثّل بمجرّد إنهاء الحرب. وانتهت إلى الإقرار «باحترام السّيادة والوحدة الإقليمية والاستقلال السّياسي لكلّ دولة في المنطقة وحقّها في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها»[13]. وبذلك، تمكّنت «إسرائيل» وبمباركة من الرّاعي الأمريكي لعملية السّلام من توجيه مسار التّفاوض نحو مزيد من المكاسب التي لم تحقّقها بواسطة الآلة العسكرية. وربّما كان الوعي الإسرائيلي بمحدودية قوّة الرّدع في إرساء قواعد السّلام المبتغاة دافعًا إلى تفعيل الدّبلوماسية، وانتهاج أسلوب مرن

(11) السيّد حسين، المصدر نفسه، ص 97.

(12) حسن نافعة، **مصر والصّراع العربيّ ـ الإسرائيليّ: من الصّراع المحتوم...إلى التّسوية المستحيلة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربيّة، 1984) ص 87.

(13) «The Camp David Agreements for Middle East Peace,» p. 206.

أحيانًا؛ فحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 ما تزال تخيم على السّياستين الأمريكية والإسرائيلية، وتثير الشّكوك في فعالية الرّدع ومعادلات القوّة في المنطقة وقدرتهما على إحلال عصر جديد من التّصالح والتّعاون. ولكنّ التّخلّي عن القوّة العسكرية من شأنه أن يضعف الموقف الإسرائيلي أثناء التّفاوض، وهو ما ألزمها الجمع بينهما لاستثمار عوائدهما الوفيرة.

الثّابت أنّ معاهدة كامب دايفيد 1978 كانت مقدّمة للاتّفاق المصري ـ الإسرائيلي سنة 1979 ولفرض مزيد من التّنازلات على الجانب المصري. ففي إثرها اكتملت الجهود الإسرائيلية لتقليص السّيادة المصرية على أراضيها في سيناء

والثّابت أنّ معاهدة كامب دايفيد 1978 كانت مقدّمة للاتّفاق المصري ـ الإسرائيلي سنة 1979 ولفرض مزيد من التّنازلات على الجانب المصري. ففي إثرها اكتملت الجهود الإسرائيلية لتقليص السّيادة المصرية على أراضيها في سيناء[14]. وغنمت تعهّدًا مصريًا بالامتناع عن التّحريض والاشتراك في حرب مقبلة، وهو مّا جعل الطّرف المصري حارسًا أمينًا للحدود الإسرائيلية، وداعمًا أساسيًا لتنمية اقتصادها وقوّتها. وقد أرجع جيمي كارتر الرّاعي الأساسي للمفاوضات مضمون السّلام ومرجعياته إلى شروط أهمّها: الاعتراف بإسرائيل ووجودها الآمن من قبل جيرانها وإنشاء حدود دائمة ضمانا لأمنها وقوّتها، والاعتراف الفلسطيني بالحقّ الإسرائيلي في إقامة دولة ذات سيادة[15]. أمّا مرجعيات هذه الشّروط مجتمعة فلم تكن موصولة بالواقع ومستندة إلى حلّ عادل بقدر ما كانت إملاء من مجلس الشّيوخ وأعضائه من اللّوبي الصّهيوني المؤيدين لإسرائيل[16].

إنّ الإشكال لا يتعلّق في تقديرنا بالسّياسة الخارجية المصرية والحقّ في التّعبير عن توجّهاتها في مرحلة كادت الحرب الباردة تعلن عن نهايتها، وإنّما في التّحوّل المرافق لها حين يكون السّلام مع «إسرائيل» أولوية أساسها الاعتراف والحدود والأمن. وهو ما يجعل السّلام قضية فلسطينية بحتة، بعد ترك فلسطين منفردة تواجه الغطرسة الصّهيونية. إنّ في إعلان مصر حالة السّلام مع «إسرائيل» مقدّمة لتجاهل مطالب الشّعب الفلسطيني وتغافلًا عن الجرائم الإسرائيلية، ومنح «إسرائيل» مزيدًا من الامتداد والتّوسّع. وفي ذلك تحوّل مهمّ في مفهوم السّلام بوصفه شرطًا لإنهاء الصّراع إلى القبول بتسوية هي أداة في فضّ الصراع بين دولتين متجاورتين. وعلى هذا الأساس أصبحت المفاهيم من قبيل الصّراع والسّلام في عداد الماضي لتحلّ محلّها مفاهيم جديدة: النّزاع والتسوية لدولتين لهما الحقوق والواجبات نفسها في المنطقة، فغدا للمفاهيم الحادثة دور مهمّ في

---

(14) The Egyptian Israeli Peace Treaty, March 26, 1979, Annex1: Protocol Concerning Israeli Withdrawal and Security Arrangements, Article 1: Concept of Withdrawal, p. 169.

(15) جيمي كارتر، **السّلام ممكن في الأراضي المقدّسة: خطّة قابلة للتطبيق**، ترجمة أنطوان باسيل (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2010) ص 38.

(16) المصدر نفسه، ص 39.

تزايد الهيمنة الإسرائيلية وإملاء شروطها في مستقبل المفاوضات تحقيقًا للأمن بعد اعتراف مصر بوجودها وحدودها وعمقها الاستراتيجي.

ثانيًا: المسار الأردني ـ الإسرائيلي: من التّهميش إلى العزلة الإقليمية

لم يكن مسار المفاوضات الأردني ـ الإسرائيلي بمعزل عن السّياق المصري، فهو تتمّة لسلسلة من التّنازلات العربية عن القضايا الأساسية والمسائل الجوهرية التي كان الخوض فيها من اللامفكّر فيه إطلاقًا، وأبان عن قصور العقل العربي على إدراك مخاطر الوجود الإسرائيلي في رؤية موحّدة، ذلك أنّ انخراط دول المنطقة في تطبيع العلاقات مع «إسرائيل» من زوايا نظر قُطرية يفضي إلى سلام منقوص لا يرتقي إلى استعادة الأرض والسّيادة. فشرط نجاح المفاوضات عوائدها، وذلك موكول إلى قوّة الطّرف المفاوض حتّى يتمكّن من تحقيق مطالبه. ولمّا سارت مصر في ركب التّطبيع حلًا منفردًا من دون الرّجوع إلى قاعدة العمل العربي المشترك في القضايا المصيرية التي تهدّد وجودها، لم تعد الخطوات التي أقدم عليها الأردن في علاقته بإسرائيل استثناء، إذ كانت مصر سبّاقة إلى ذلك في سنتي 1978 و1979. لذلك، لن نهتمّ في هذا المسار التّفاوضي بنشأة العلاقات الأردنية ـ الإسرائيلية وتطوّرها، وهي التي عرفت أطوارًا متعدّدة ومراحل تقارب متفاوتة[17] إلى أن بدت على ما هي عليه سنة 1994 من التّآلف والتّوافق. ولكنّنا سنمعن النّظر في مجالات التّعاون المختلفة بينهما في إثر توقيعهما معاهدة سلام تفي بالشّروط المناسبة لإقامة شرق أوسط جديد في الأطروحات الأمريكية والإسرائيلية على حدّ سواء، ذلك بأنّ المقاربات الجديدة للجغرافيا السّياسية والاقتصادية من حدود آمنة وسوق مشتركة تنذر بنهج من التّطبيع لا يختلف عن سابقه المصري، ولكنّه أشدّ إيلامًا على السّلطة الفلسطينية.

لاحت بوادر التّوجّه الأردني لعقد اتّفاق سلام مع «إسرائيل» منذ مؤتمر مدريد. وإذا كان الاستعداد الأردني للمشاركة في هذا المؤتمر دفعت به أزمات داخلية وخارجية للمضي قدُمًا نحو تسوية منفردة، فإنّ طريقة تشكيل الوفد المفاوض طرحت أكثر من إشكال؛ فقد كان ذلك بتوصيات من الولايات المتّحدة الأمريكية ترتيبًا لسلام منقوص يتغاضى عن الحقوق الشّرعية للشّعب الفلسطيني. وأمّا الموقف الإسرائيلي الرّافض لمنظّمة التّحرير الفلسطينية أو ممّن له صلة بالمنظّمة أو من متساكني القدس والمهجّرين، فله أبعاده الأساسية المتمثّلة بالالتفاف على استقلالية القرار السّياسي الفلسطيني من جهة، والتّخطيط للمشروع الصّهيوني المدعوم أمريكيًا بإخفاء حقيقة الصّراع بوصفه صراعًا أردنيًا-إسرائيليًا من جهة أخرى. فليست الضفّة الغربية سوى جزء من

(17) لمزيد من النّظر في مراحل العلاقات الأردنيّة ـ الإسرائيليّة، انظر: موشيه زاك، **الحسين والسّلام: العلاقات الأردنيّة-الإسرائيليّة** (عمان: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينيّة، 2000)؛ شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهليّة للنشر والتوزيع، 1994)؛ هنري كيسنجر، **سنوات التجديد**، ترجمة هشام الدجاني، ط 2 (الرياض: مكتبة العبيكان 2010)، وإبراهيم خليل العلاّف، «العلاقات الأردنيّة ـ الإسرائيليّة نشأتها وتطوّرها،» **مجلة الدراسات الإقليميّة** (مركز الدراسات الإقليميّة، جامعة الموصل)، العدد 4 (2009).

الأراضي الأردنية، وما تبقّى من أرض فلسطين فهو تابع لإسرائيل، وبذلك، لا حقّ للفلسطينيين في دولة مستقلّة[18].

وفي ظلّ التّطلّع الأردني إلى سلام مع «إسرائيل» تمّ الإعلان عن معاهدة السّلام الأردنية- الإسرائيلية المسمّاة «اتّفاقية وادي عربة» في سنة 1994، وقد تكوّنت من ديباجة وثلاثين مادّة حدّدت طبيعة العلاقات بينهما. ومن دون العودة إلى موادّ الاتّفاق، وتفصيل القول فيها مادّة مادّة، فإنّ الأهمّ من ذلك، هو الوقوف على قيمتها الاستراتيجية وآثارها السّلبية في باقي مسارات التّفاوض العربية والفلسطينية. والمتأمّل في موادّ هذا الاتّفاق يلمح محدودية العوائد الأردنية من السّلام مقابل ما غنمته «إسرائيل» من مكاسب، تعددّت مجالاتها واتّسعت أهدافها، من اعتراف أردني صريح بشرعية وجودها في المنطقة إلى الالتزام بأمنها وسلامتها الإقليمية[19]. وليس هذا الإقرار الأردني بضرورة الوجود الآمن لإسرائيل سوى مقدّمة لتبرئتها من الجرائم التي ارتكبتها بحقّ الشّعب الفلسطيني، وتعهّد صريح بعدم شنّ الحروب لاحقًا[20]. فتمّ الاتّفاق على «إلغاء كلّ ما يشير إلى الجوانب المعادية وتلك التي تعكس التّعصّب والتّمييز والعبارات العدائية في نصوص التّشريعات الخاصّة بهما»[21]. وعلى الرّغم من تصدّر المسألة الأمنية بنود هذا الاتّفاق، فإنّ مجالات التّعاون الأخرى، الاقتصادية والسّياحية، بفروعها المختلفة، كان لها الحظّ الأوفر[22] لتكتمل معالم التّعاون الاستراتيجي على نحو يحقّق أهداف مشروع الشّرق الأوسط الجديد.

اختار الأردن إذن السّير في ركب المشروع الأمريكي-الإسرائيلي من دون أن يعي خطورة ذلك لا على وجوده وأمنه الذّاتي، ولا على تبعات تصرّفه منفردًا من دون استشارة دول الطّوق، وهو ما يؤسّس لمقاربة جديدة في التّفاوض تقوم على الإذعان، تنعكس سلبًا على القضية الفلسطينية.

(18) انظر: رندة شرارة، «إسرائيل والتسوية السياسية،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، السنة 2، العدد6 (ربيع 1991).

(19) يمكن العودة إلى نصّ البند الأوّل والثّاني من المادة الثّانية المتعلّقة بالمبادئ العامّة في: Treaty of Peace between the state of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordon, October 26, 1994, Article 2: General Principles, <http://www.mfa.gov.il>. (accessed on 15 August 2013).

(20) يمكن العودة إلى المادّة الرّابعة المتعلّقة بالأمن، وما تضمّنته من بنود وفقرات في: Treaty of Peace between the State of Israel and The Hashemite Kingdom of Jordon, October 26, 1994, Article 4: Security,

(21) الفقرة «ب» من البند الأول من المادّة «11»، في: Treaty of Peace between the state of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordon, October 26, 1994, Article 11: Mutual Understanding and Good Neighbourly Relations.

(22) خُصِّصَ للمواد المتعلّقة بالتّعاون في مختلف المجالات الحظّ الأوفر، إذ امتدّ حضورها من المادّة الرابعة إلى المادّة العشرين من الوثيقة، في: Treaty of Peace between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordon October 26, 1994.

وتبعًا لخطورة هذا الاتّفاق على القضية الفلسطينية والوضع الإقليمي برمّته وما يمكن أن يترتّب عنه من إقدام باقي الدّول العربية على الاعتراف بشرعية الوجود الإسرائيلي، رأت كلّ من سورية ولبنان في ذلك إنذارًا بالكارثة على باقي مسارات التّفاوض وعملية تسوية الصّراع العربي ـ الإسرائيلي[23]. وربما لا نجانب الصّواب عندما نقرّ أنّ التّخوّف السّوري واللّبناني بدا في غير موضعه بعد أن وأدت مصر في كامب دايفيد النّظام الإقليمي القديم الذي كان يرى المواجهة حلًا لا بديل منه، مقابل نظام إقليمي جديد، استوفى بعضًا من معالمه. فالادّعاء السّوري أن الانخراط الأردني في بنية النّظام الشّرق الأوسطي الجديد هو على حساب النّظام الإقليمي العربي والأطراف العربية المعنية بالصّراع والمفاوضات وفي مقدّمتها السّلطة الفلسطينية، له أسبابه. وأهمّها، التّخوّف من استغناء «إسرائيل» عن أي مسار تفاوضي بعد أن حقّقت تقدّمًا ملحوظًا على الواجهتين المصرية والأردنية يقيها خطر الحروب.

لقد اختار الأردن إذن السّير في ركب المشروع الأمريكي ـ الإسرائيلي من دون أن يعي خطورة ذلك على وجوده وأمنه الذّاتي، ولا على تبعات تصرّفه منفردًا من دون استشارة دول الطّوق، وهو ما يؤسّس لمقاربة جديدة في التّفاوض تقوم على الإذعان، تنعكس سلبًا على القضية الفلسطينية بإرغامها على مزيد من التّنازلات، فما من حلول متبقّية سوى القبول بإكراهات واقع الاحتلال والتّغاضي عن الملفّات الحارقة المتعلّقة بعودة المهجّرين، وضمّ القدس وغيرهما في ظلّ اختلال توازن القوى وغياب الدّول الدّاعمة والمساندة[24]. من هذا المنطلق، قادت اتّفاقية وادي عربة إلى وضع إقليمي متصدّع المواقف ومتباين الرّؤى حول طبيعة السّلام القادم، ولكنّ الأكثر خطورة من ذلك تداعياتها السّلبية على القضية الفلسطينية وعمق القضايا المطروحة على جدول المفاوضات. ومن آثار ذلك، تزامن الاتّفاق الأردني ـ الإسرائيلي مع فترة جمّدت فيها «إسرائيل» المفاوضات عمدًا مع السّلطة الفلسطينية، وعطّلت العمل ببنود تمّ الاتّفاق عليها سابقًا ليصبح الاتّفاق الأردني ـ الإسرائيلي بموجبه نواة السّلام العادل والدّائم بين العرب كافّة و«إسرائيل».

واللافت للنّظر تغاضي وثيقة السّلام الأردنية ـ الإسرائيلية عن مشكلة الأرض المحتلّة سنة 1967 والعودة إلى مرجعية إطارها حدود الانتداب تسليمًا بأحقّية «إسرائيل» في التّمسّك بها، وعدّها أراضي إسرائيلية بامتياز. أمّا ما تمّ ذكره من «حلّ عادل للنّواحي الثّنائية لمشكلة اللاجئين والأشخاص المشرّدين» وفقًا للقانون الدولي عوضًا من القرار 194 الخاصّ باللاجئين، والقرار 237 المتعلّق بالنّازحين سنة 1967، فهو يمسّ الحقوق السّياسية والثّوابت الوطنية الفلسطينية، والتّعاطي مع اللاجئين في الأردن بوصفهم لا ينتمون إلى الشّعب الفلسطيني. ونصّت المادّة الثّامنة (اللاجئون والنّازحون) من اتفاق وادي عربة على ذلك بالقول: «اعترافًا من الطّرفين بأنّ المشكلات البشرية المشار إليها أعلاه، التي سببها النّزاع في الشّرق الأوسط لا يمكن تسويتها بصورة كاملة

(23) محمد صقر [وآخرون]، **المعاهدة الأردنيّة ـ الإسرائيليّة: دراسة وتحليل** (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط، 1994) ص 23ـ24.

(24) جمال واكيم، **سوريا ومفاوضات السّلام في الشرق الأوسط، 1991ـ1996** (بيروت: شركة المطبوعات للنشر والتوزيع، 2010)، ص 23.

على الصّعيد الثّنائي، يسعى الطّرفان لتسويتها في المحافل والمنابر الملائمة، وبمقتضى القانون الدّولي»[25].

وفي السّياق نفسه، أشارت المادّة الثّامنة المتعلّقة باللاجئين والنّازحين إلى مصيرهم والتّخفيف من شدّة معاناتهم الإنسانية. وليس من شكّ في أنّ النّظر إلى هؤلاء من زاوية إنسانية لا حقّ لهم في العودة إلى ديارهم الذين هُجِّرُوا منها قسرًا مخالفة للقانون الدّولي والقرار 194، وجزء من الأيديولوجيا الصّهيونية تطبيقًا لمشروعها التّوسّعي. ومن ثمّ، فما على الدّول التي استقبلتهم سوى العمل على توطينهم وتوفير الظّروف المعيشية المناسبة لهم حتّى تتمكّن «إسرائيل» من تحويل الأراضي العربية إلى أراضٍ تقطنها أغلبية يهودية. وهكذا لم يكن في المعاهدة ما ينبئ بالتّفكير في القضية الفلسطينية، بل سعت الوثيقة إلى الرّبط بين الاستيطان والمتطلّبات الأمنية مراعية في ذلك حقائق التّوزيع الدّيمغرافي البديل ودوره في ضمان عمق «إسرائيل» الاستراتيجي. ولم تكن القدس المحتلّة أوفر حظًّا، إذ غابت الإشارة إليها في ما عدا التّلميح إلى الأماكن التّاريخية والدّينية في المادّة التاسعة لتسود مفاهيم تعزيز الحوار بين الأديان التّوحيدية الثّلاثة، والالتزام بالعمل على إيجاد التّفاهم الدّيني والتّسامح. فغاب اسم فلسطين عن الوثيقة، وفي غيابه إقرار بالإبقاء على الوضع الرّاهن وبقاء القدس محتلّة.

لقد ولدت مفاوضات السّلام ميتة بالنّسبة إلى الفلسطينيين، لكنّها في المقابل حملت آمال «إسرائيل» وتطلّعاتها إلى الحياة مجدّدًا في أمن وسلام، وإقامة شرق أوسط جديد. والمتمعّن في مسار التّسوية برمّته، يلحظ أنّه كان انحداريًا بالنّسبة إلى الفلسطينيين وقضاياهم المصيرية.

لقد وُلدت مفاوضات السّلام ميتة بالنّسبة إلى الفلسطينيين، لكنّها في المقابل حملت آمال «إسرائيل» وتطلّعاتها إلى الحياة مجدّدًا في أمن وسلام، وإقامة شرق أوسط جديد. والمتمعّن في مسار التّسوية برمّته، يلحظ أنّه كان انحداريًا بالنّسبة إلى الفلسطينيين وقضاياهم المصيرية، واستنادًا إلى ذلك، كشفت معاهدة السّلام الأردنية ـ الإسرائيلية عن تشتّت التّصوّر العربي للسّلام العادل والشّامل، وتغاضت عن الحقوق المشروعة للشّعب الفلسطيني على نحو ما ذكرنا سابقًا. فأرست بذلك نظامًا إقليميًا جديدًا يتعهّد لا بالحفاظ على أمن «إسرائيل» ووجودها وحدودها فحسب، بل يعمل على ازدهار اقتصادها وتثبيت مكانتها. والهدف واحد متى قلّبنا ما أفضت إليه المعاهدة من تعاون ثنائي أردني ـ إسرائيلي على جميع الصعد، وأمعنّا النّظر في تصوّر شمعون بيريس لملامح الشّرق الأوسط الجديد، وطبيعة التّعاون الإقليمي؛ فوثيقة **المعاهدة** وكتاب **الشّرق الأوسط الجديد** تداخلت فيهما الرّؤى والتّصوّرات إلى حدّ التّطابق. وفي هذا السّياق يتّضح الدّور الموكل

(25) Treaty of Peace between the state of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordon, October 26, 1994, Article 8 Refugees and Displaced Persons.:

للاتّفاقيات في قول بيريس: «[إنّ] السّلام بين «إسرائيل» وجيرانها العرب سيخلق البيئة الموائمة لإعادة تنظيم مؤسّسات الشّرق الأوسط بصورة أساسية، [و] التّوافق، وقبول العرب بإسرائيل كاملة ذات حقوق ومسؤوليات متساوية، سينجب نوعًا جديدًا من التّعاون، لا بين «إسرائيل» وجيرانها فحسب، بل بين البلدان العربية أيضًا. وذلك سيغير وجه المنطقة ومناخها الأيديولوجي»[26].

وعلى هذا الأساس لا يمكن أن نستثني قيمة هذه المعاهدة في إرساء منوال عربي للتّطبيع على غرار ما تحقّق في كامب دايفيد واستثمار مكاسبها. فالمتأمّل في موادّ المعاهدة وبنودها، وما تضمّنته مجالات التّعاون الثّنائي من تبادل دبلوماسي وتجاري واقتصادي وعسكري وأمني وثقافي وعلمي[27]، لا يمكن أن ينكر إقدام المنطقة على تحوّلات جيوسياسية واقتصادية داعمة للأمن الإسرائيلي. وتدعونا مقاربة التّطبيع الإسرائيلي ـ الأردني، والبحث في عوائده، إلى تفحّص مواقف القوى الموقّعة الاتّفاق ومدى انسجامها مع سياساتها وثوابتها. وما لا شكّ فيه، كان حلم إقامة «إسرائيل» الكبرى، وما يزال المحرّك الأساسي للتّعاون الإقليمي بين «إسرائيل» والأردن في قول بنيامين نتنياهو: «إنّنا نحترم ونعتزّ بذكرى أولئك الذين سقطوا قبل نهاية الطّريق، أولئك الذين خرجوا ولم يعودوا، كاعتزازنا بأولئك الذين عبروا وادي عربة في منتصف الليل، ولم يكن زادهم سوى حلم قديم وخريطة [...] وها هو الحلم القديم يتحقّق أمام أبصارنا»[28]. بهذا الطّموح الإسرائيلي في التوسّع وتحقيق حلم «إسرائيل» الكبرى تتغير المعادلات من شعب محتلّ إلى شعب متشبّث بأرضه، وتؤول الحقائق التّاريخية من وجهة النّظر الإسرائيلية إلى زوال بالقول: «وأمّا نظرتهم إلينا كغزاة لأرض ليست لهم، فهي جذر من هذا النّزاع المتواصل والوقود المحرّك للتّطرّف القومي والإسلامي الذي ما زال يعمل ضدّنا»[29].

قادت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى مزيد التّنازلات والتّهميش للقضية الأمّ ـ القضية الفلسطينية ـ في استجابة للشّروط الإسرائيلية؛ فهي لم تكن اعترافًا بأهمّية «إسرائيل» قطبًا مركزيًا في المنطقة فحسب، بل عدّت امتثالاً أردنيًا صريحًا للهيمنة الإسرائيلية واستراتيجياتها.

وبذلك، تمكّنت المعاهدة الإسرائيلية ـ الأردنية من إيجاد تعاون إقليمي بين «إسرائيل» والدّول العربية وطمس حقائق الصّراع، وخلق مفاهيم جديدة تمكّنها من إدارة المنطقة. ففي تصوّر مخصوص للمشروع الشّرق الأوسطي ينتهي السّلام في المنظور الإسرائيلي إلى «تعزيز المفاهيم

(26) بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، ص 61.

(27) يمكن الإشارة إلى أهمّ ما جاء في وثيقة المعاهدة، وتنصيصها على التعاون الثنائيّ في المجالات المذكورة كافة، إذ لم تتطرّق بالذّكر لأيّ مجال إلا فصّلت فيه القول إلى بنود حرصًا على نجاح سبل التعاون وإقامة مؤسّسات راعية لذلك.

(28) Benjamin Netanyahu Speech at the Israeli Knesset, 28 October 1994, <http://www.jewishvirtuallibrary.org>. (accessed on 22 May 2015).

(29) Ibid.

الصّهيونية وترسيخها لا التّخلّي عنها: الحفاظ على مواقفنا الدفاعية في الجولان والسّامرة ويهودا [...] وتعزيز الاستيطان اليهودي لا تفكيكه، زيادة الهجرة لا تقليصها، شنّ حرب ضدّ الإرهاب بلا هوادة لا الرّضوخ لمطالبه أو التّصرّف بتسامح حيال المدافعين عنه والأوصياء عليه، وفوق كلّ شيء تعزيز وجودنا في عاصمتنا الأبدية القدس بأجزائها كلّها، لا إضعاف ذلك الوجود»[30]. وهو ليس إلا «التّحقيق الفريد للصّهيونية [الذي] قاد في نهاية المطاف إلى السّلام مع مصر وإلى السّلام مع الأردن الذي نحتفل به اليوم»[31].

إذا كانت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية فتحت عهدًا جديدًا في إدارة الشّأن الإقليمي من دون مراعاة الوضع الفلسطيني وجرّدت مصر من بعدها القومي والعداء التّاريخي لإسرائيل، فإنّ الخطوة الإماراتية ـ البحرينية أكّدت السّياقات العربية المتقاربة في القبول بإسرائيل شريكًا استراتيجيًا في المنطقة.

ونتيجة لذلك، قادت المفاوضات الأردنية ـ الإسرائيلية إلى مزيد التّنازلات والتّهميش للقضية الأمّ ـ القضية الفلسطينية ـ في استجابة للشّروط الإسرائيلية؛ فهي لم تكن اعترافًا بأهمّية «إسرائيل» قطبًا مركزيًا في المنطقة فحسب، بل عدّت امتثالًا أردنيًا صريحًا للهيمنة الإسرائيلية واستراتيجياتها. وفي قول [العاهل الأردني] عبد اللّه الثّاني: «قد حان الوقت لإيجاد إرث جديد مختلف. إرث يبدأ من الآن ويدخل نغمة إيجابية في العلاقة الأمريكية ـ الشّرق أوسطية، إرث يعيد بسمة الأمل إلى النّاس في منطقتنا، وإلى النّاس في بلادكم»[32] قبول أردني بالتّرتيبات الشّرق الأوسطية والانخراط في المشروع الإسرائيلي. ولا شكّ في أنّ التزام الأردن بدور أمريكا الأخلاقي في المنطقة[33] ليس سوى إيذان بانتهاء الزّمن «العربي والإسلامي» لتتداعى في إثره الهويات والأعراق والأديان والتّاريخ والحضارة للمنطقة العربية والإسلامية برمّتها معلنة عن زمن إسرائيلي خالص. وما من آلية تمكّن «إسرائيل» من الوجود الآمن غير التّفاوض ومساراته الثّنائية. وقد قطع الأردن على نفسه عهدًا لإسرائيل بأن يمنحهما شرف ترؤّس القمم الاقتصادية في المغرب والمشرق معًا[34]. وهو ما ضاعف من مخاوف دول الطّوق (سورية ولبنان) من فشل المفاوضات مع «إسرائيل»، بعد أن اسْتُكْمِلَت بقية المسارات واسْتُنفِدَت إشكاليات الصّراع المعلقة.

(30) Ibid.

(31) Ibid.

(32) «خطاب عبد اللّه الثّاني أمام الكونغرس الأمريكي، واشنطن، 7-3-2007،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، السنة 18، العدد 70 (ربيع 2007) ص 173.

(33) المصدر نفسه.

(34) «وثيقة البيان الأردني- الإسرائيلي- الأمريكي، واشنطن، 3-10-1994،» **مجلة الدراسات الفلسطينيّة**، السنة 5، العدد 20 (خريف 1994)، ص 207.

ثالثًا: اتّفاقية أبراهام: من العزلة إلى التّصفية

مثّل التّطبيع الإماراتي والبحريني مع إسرائيل[35] امتدادًا لمسار كامل من الانفتاح عليها، فبعد التّطبيع المصري والأردني حذت الإمارات والبحرين حذوهما في إنشاء علاقات طبيعية مع المحتلّ الصهيوني. وإذا كانت المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية فتحت عهدًا جديدًا في إدارة الشّأن الإقليمي من دون مراعاة الوضع الفلسطيني وجرّدت مصر من بعدها القومي والعداء التّاريخي لإسرائيل، فإنّ الخطوة الإماراتية ـ البحرينية أكّدت السّياقات العربية المتقاربة في القبول بإسرائيل شريكًا استراتيجيًا في المنطقة. قد يبدو في تقديرنا أن التّطبيع الإماراتي ـ البحريني ما هو إلا نتيجة لمسار كامل من التّخلّي العربي عن القضية الفلسطينية، تدافعت في إثره الحكومات العربية إلى الارتماء في أحضان الصّهيونية العالمية.

ولكن، ما يدعو إلى الدّهشة حقًا، لا أنّ الدّول العربية في منعة من الانخراط في مشاريع التّطبيع، وإنّما طبيعة هذا التّقارب الاماراتي ـ البحريني مع «إسرائيل». فقد كان للتّطبيع المصري والأردني سياقاته المتشابهة، وهو نتيجة لتسوية نتائج الحروب السّابقة مع العدوّ الإسرائيلي، وذلك في تقديرنا مناط الاختلاف بينهما، إذ لم تكن الإمارات والبحرين من دول الطّوق، وفي مواجهة مباشرة مع «إسرائيل». ومن ثم، فالدّهشة منطلقها اتّساع رقعة التّطبيع من دول المواجهة إلى الدّول التي في منأى عن الصّراع، وهو ما لم تألفه المنطقة من قبل. فكانت انعطافًا بالتّطبيع في تاريخ الشّرق الأوسط لتغيير المسار الاستراتيجي لا للمنطقة العربية فحسب، بل في طبيعة الصّراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني وللقضية الفلسطينية برمّتها، هدفه «تغيير الجغرافيا السّياسية للشرق الأوسط [وتشكيل] إطار أمني جديد يعزّز فرص التّعاون العربي ـ الإسرائيلي»[36].

كانت الإبراهيمية محاولة لخلق دولة صهيونية تتغاضى عن العلاقات التّاريخية لشعوب المنطقة، فتؤسّس الحاضر انسجامًا مع الخرافات اليهودية، وتمنح المطالب الإسرائيلية الأولوية مقابل إلغاء الثّوابت العربية وتطلّعاتها إلى التّحرّر ضمن مشروع صهيوني بامتياز.

وما لا شكّ فيه أن ما يثير الانتباه في هذا التّطبيع الإماراتي ـ البحريني مع «إسرائيل» تلك التّسمية التي أطلقت عليه «اتّفاق أبراهام»، وهي تسمية تستدعى الوقوف عليها باتّخاذها الدّيانات الإبراهيمية مرجعًا في ذلك، وهي سابقة لم نعهدها في مسارات التّطبيع الفائتة. فهل نحن أمام تطبيع سياسي ـ اقتصادي أم إزاء تطبيع ثقافي ـ ديني يسوّق لعلاقات جديدة مرتكزها الدّين

(35) Abraham Accords Peace Agreements: Treaty of Peace, Diplomatic Relations and full Normalisation between the United Arab Emirates and the State of Israel,» 15 September 2020, <http://www.state.gov> (accessed on 5 February 2022).

(36) A Stronger and Wider Peace: A U. S. Strategy for Advancing the Abraham Accords,» JINSA,» 19 January 2022.

وأساسها التّسامح؟ قد تبدو الإجابة عن هذا الإشكال موصولة بما ذكرنا بداية من أنّ التّطبيع مهما كان مجاله هو إعادة صوغ للعقل والإرادة معًا بناء على مفاهيم مغلوطة. وقد يبدو التّسامح هنا له مقاصده الأساسية، أهمّها تغيير بنية المفاهيم المتّصلة بالعقل العربي الإسلامي واستبدالها بخصائص تاريخية هلامية لا علاقة لها بالإسلام إطلاقًا. وهي محاولة للعبث بالعقل العربي في هويته ودينه انطلاقًا من قوّة روحية تجمع الأديان الثّلاثة لخلق هوية إبراهيمية غامضة. وما من غاية في ذلك سوى الجمع بين العرب واليهود بديلًا من الهوية العربية الإسلامية وإزالة الخصائص الحضارية والثّقافية والدّينية لشعوب المنطقة. بناء على ذلك كانت الإبراهيمية محاولة لخلق دولة صهيونية تتغاضى عن العلاقات التّاريخية لشعوب المنطقة، فتؤسّس الحاضر انسجامًا مع الخرافات اليهودية، وتمنح المطالب الإسرائيلية الأولوية مقابل إلغاء الثّوابت العربية وتطلّعاتها إلى التّحرّر ضمن مشروع صهيوني بامتياز.

يطرح البحث في إشكالية التّسمية وعلاقتها بالتّطبيع مقارنة بالمعاهدتين المصرية والأردنية موضوعات متعدّدة، أكان ذلك سلامًا أم تسوية أم مصالحة؟ وهو ما سننظر فيه لاحقًا، لنبحث في مضمون اتّفاقية أبراهام وبنودها. واللافت للنّظر أنّ مقدّمة الاتّفاقية لا تختلف عن سابقاتها من المعاهدات أو الاتّفاقيات، فقد كان الحرص على تحقيق السّلام والاستقرار في الشّرق الأوسط ديباجة ممجوجة، والسّبب في ذلك أنّ معاني السّلام تكاد تكون غامضة ملتبسة، وأمّا الاستقرار، فيكاد هو الآخر يكون أكثر غموضًا من جرّاء الحمولة الدّلالية لهذا المفهوم، فهل المقصود بالاستقرار هو الإبقاء على الوضع الرّاهن؟ أم غياب الحرب؟ أم إدامة الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتجريد شعبها من سلاح المقاومة؟ ومن ثم، فإن الإشكال الحقيقي لا يتعلّق بالسّلام متى كان عادلًا وشاملًا وفق مقرّرات الأمم المتّحدة ونصوصها، وإنّما مأتاه مرجعية السّلام، فهل يفهم من ذلك السّلام المقاربة الفلسطينية وما تتضمّنه من استعادة لحقوقها أم المقاربة الاسرائيلية التي ترفض العودة إلى حدود 1967؟ أم مقاربة الرّاعي الأمريكي المنحاز لإسرائيل والدّاعم لمصالحها في المنطقة شريكًا استراتيجيًا؟ وما نوع هذا السّلام الذي ورد في الوثيقة غير مضاف أو منعوت، فهل هو سلام الردّع القائم على القوّة العسكرية أم هو السّلام النّاعم؟

لا شيء في تقديرنا يوحي منذ البداية أنّ المنطقة مقبلة على مرحلة جديدة تتّسم بالعدل والإنصاف للقضية الفلسطينية، وقد يؤكّد ذلك ما تضمّنته الوثيقة من عبارات قصرت فيها معنى السّلام على الاستقرار والأمن والازدهار وتطبيع العلاقات وتدعيم التّعاون الاقتصادي وتعزيز الابتكار. والمتأمل في بنودها الاثني عشر يدرك فحواها من ضرورة التزام الأطراف الموقّعة الاتّفاق العمل بمضمونها بناء على ما ورد فيها من مفاهيم من قبيل التّعايش والتّفاهم والاحترام المتبادل والتّعاون، وتفصيل مجالاتها خدمة لتعزيز روابط القربى وازدهار المنطقة في مجال الثّقافة والعلوم والتّجارة والعلاقات الاقتصادية والسّياحة والرّياضة والتّعليم، والدّعوة إلى نبذ الكراهية والتّحريض ومواجهة التّطرّف والإرهاب وإنشاء حوار بين الأديان اقتداءً بروح سلفهما المشترك إبراهيم، ثمّ نصّت الوثيقة في الأخير على أن «تحال هذه المعاهدة إلى الأمين العامّ للأمم المتّحدة لتسجيلها وفقًا لأحكام المادّة 102 من ميثاق الأمم المتّحدة»، وختمت بملحق توضيحي وتفسيري للبند الخامس فيها. وبناء على ذلك، فإنّ اتّفاقية أبراهام ليست مثيرة للجدل إلا في مستوى تطلّعاتها إلى إلغاء الهوية العربية الإسلامية واستبدالها بهوية إبراهيمية، تنزع عن العرب والمسلمين

خصوصيتهم الثّقافية والحضارية والدّينية. وهي في جزء منها لا تختلف عن المؤتمرات الاقتصادية الشّرق الأوسطية أو مشروع الشّرق الأوسط الجديد في كتاب شمعون بيريس أو الكبير الذي أدارته الولايات المتّحدة الأمريكية بمعية الدول الثماني في سي أيلاند سنة 2004، فهم في تقديرنا وجهان لعملة واحدة، غايتها إدماج «إسرائيل» في المنطقة بعد تغيير خارطتها الجيوثقافية.

والمتأمّل في بنود الاتّفاق يدرك مضامينه وأبعاده، إذ نصّ البند **الأوّل** على إقامة السّلام والتّطبيع الكامل للعلاقات الثّنائية، وهو في تقديرنا لا يختلف عمّا سبقه من معاهدات، ولكنّه يعرب عن الرّؤية الإسرائيلية للتّطبيع؛ الأمن الإسرائيلي أوّلًا والسّلام لاحقًا. وليس من شكّ في أنّ معاهدات السّلام برمّتها من كامب دايفيد إلى صفقة القرن قد أولت الانفتاح العربي على «إسرائيل» المكانة الأبرز، وما من وثيقة لم تشر إلى ضرورة إقامة علاقات طبيعية وثنائية، بل إن مباحثات مؤتمر مدريد 1991 قامت أساسًا على النّظر في الأمن الإقليمي بداية ثمّ البحث في المسائل المتّصلة بالقضية الفلسطينية لاحقًا (القدس، حقّ العودة، الاستيطان، الحدود والموارد الطبيعية) في المحادثات المتعدّدة الأطراف. فهل يعني ذلك أنّ دولتي الإمارات والبحرين انخرطتا في مشروع التّطبيع ـ وإن لم تكونا من دول المواجهة ـ لاحقًا أم أنّ «إسرائيل» ظلّت وفية لمقاربتها للسّلام ولن تتخلّى عن شروطها وإملاءاتها؟

أمّا البند **الثّاني** من المعاهدة، فتطرّق إلى ضرورة احترام كلّ طرف سيادة الطّرف الآخر، وحقّه في العيش في سلام وأمن، مشيرًا إلى تطوير العلاقات الودّية بينهما حكّامًا وشعوبًا. وإذا كان هذا البند في مضمونه غير مربك في جزئه الأوّل للمطّلع على اتفاقيات السلّام في العقود المنصرمة نظرًا إلى ألفته بذلك الغموض في المفاهيم وتجاورها عن قصدية معينة، فالسّلام في الحقيقة لا يعني الأمن، فقد يسعى السّلام إلى توفير الأمن شرطًا من بين شروط متعدّدة. أمّا الأمن فلن يؤدّي إلى السّلام إطلاقًا، لأنّ رؤية اليمين الإسرائيلي تقوم على تعهّد السّلطة الفلسطينية بالحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي لا الانسحاب من الأراضي الفلسطينية المحتلّة. وهكذا تتجلّى المغالطات الإسرائيلية بوصفها ضحية، وما الشّعب الفلسطيني سوى جلّاد، وتتّضح أكاذيب الصّهيونية وتزييفها حقائق التّاريخ حول السكان الأصليين. إنّ ما يثير الانتباه هو كيف يقبل العقل العربي المفاوض الانخراط في التّطبيع من دون أن يدرك طبيعة المفاهيم وخطورتها والمستفيد من صوغها؟

وما البند **الثّالث** إلا مواصلة لنهج من المفاهيم والتّصوّرات الخادمة للمشروع الصّهيوني. فتعزيز السّلام والاستقرار ركيزة أساسية في الشّرق الأوسط يحيل على مقاربة مغلوطة لتاريخ المنطقة، ذلك أنّ الأطماع الغربية في الاستيلاء على ثرواتها كان سببًا في دعم الصّهيونية وتعزيز مكانتها عبر المساعدات المادية والتّحالفات الاستراتيجية لإضعاف المنطقة وتفتيتها. وأمّا الاتّفاق لمنع الأنشطة العدائية والإرهابية في أراضيها، فدعوة صريحة إلى التّخلّي النّهائي عن مشروع المقاومة الفلسطينية في الخارج والدّاخل، وانخراط الدّول المطبّعة في عدّ مقاومة الاحتلال الإسرائيلي إرهابًا. على هذا الأساس قد تحقّق «إسرائيل» إجماعًا عربيًا على استهداف العمل الفلسطيني المسلّح ونعته بالإرهاب **أوّلًا**، وإجبار السّلطة الفلسطينية وفصائل المقاومة على ترك السّلاح والمضي في مشروع الاستسلام **ثانيًا**.

وعلى منوال اتفاقيات السّلام السّابقة ارتأى البند السّادس أن يكون عنوانًا للتّعاون والعلاقات الودّية بين الشّعبين استنادًا إلى المجالات الثّقافية والأكاديمية والعلمية والسّياحية والاقتصادية

دعمًا للحوار بين الأديان ونبذًا للكراهية وكلّ أشكال العداء. وأمّا بقية البنود، فأخذت على عاتقها الإجراءات التّرتيبية لمسار التّطبيع. وإذا كنّا قد أشرنا سابقًا إلى التّشابه في مضمون هذه الاتّفاقيات، فإنّ محرّكاتها لا تخلو من اختلاف، وهو ما جعل البعض من الدّارسين يقرّ بخطورة اتّفاقية أبراهام وتداعياتها الإقليمية وعلى القضية الفلسطينية. إنّ خطورة هذه الاتّفاقية لا تنبع من موادّها، وقد اعتادت الدّول العربية منذ كامب دايفيد فتح قنوات اتّصال مع «إسرائيل»، وإنّما في كيفية ترتيبها جيوسياسيًا لمنطقة الشّرق الأوسط وتأثير ذلك في القضية الفلسطينية. فإذا كانت كامب دايفيد والمعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية إقرارًا بشرعية الوجود الصّهيوني على أرض فلسطين، فإنّ المعاهدة الأردنية ـ الإسرائيلية دعوة صريحة إلى ضرورة إدماج «إسرائيل» في منطقة الشّرق الأوسط، ووصفها جزءًا لا يتجزّأ من الإقليم. وأمّا اتّفاقية أبراهام، فلم تكتفِ بالاعتراف بإسرائيل والانخراط في مشروع الشّرق الأوسط الجديد، بل سعت إلى تعزيز مكاسب الصّهيونية انطلاقًا من التّحالف الاستراتيجي بينهما وإعادة إنشاء المحاور بناءً على مخاوفهما المشتركة من القوّة الإيرانية المتصاعدة ومن ثورات الرّبيع العربي والتيارات الإسلامية.

وإذا كان لاتّفاق السّلام الثّلاثي، أمريكا وإسرائيل والإمارات، مقدّمات لكلّ منها ومطالب استراتيجية، يخفّف هذا التّحالف من أعبائها الأمنية، فالمغانم الإسرائيلية بدت في تقديرنا وفيرة. وأهمّها أنّها استطاعت عقد تطبيع من دون العودة إلى السلّطة الفلسطينية، فتمكّنت بذلك من كسر الإجماع العربي على مبادرة الملك عبد اللّه للسّلام سنة 2002 **أوّلًا**، واستطاعت أن تستكمل شروط العزلة الإقليمية لفلسطين شعبًا وحكومة تصفية للقضية الأمّ القضية الفلسطينية ونسفًا لها **ثانيًا**، وهما هدفان استراتيجيان متكاملان. وفي خطاب نتنياهو ما يؤكّد ذلك بالقول: «هذا السّلام سيشعّ في نهاية المطاف ليشمل دولًا عربية أخرى، ويمكّن من إنهاء الصّراع العربي ـ الإسرائيلي من دون رجعة [...]. لقد كرّست حياتي لتأمين مكانة «إسرائيل» بين الأمم وضمان مستقبل الدّولة اليهودية الواحدة. ولتحقيق هذا الهدف عملت على جعل «إسرائيل» قوية لأنّ التّاريخ علّمنا أنّ القوّة تجلب الأمن والحلفاء، وهذا ما قاله الرّئيس ترامب مرارًا وتكرارًا، القوّة تجلب السّلام في النّهاية»[37].

لقد خلت الاتّفاقية من كلّ إشارة إلى القضية الفلسطينية والثّوابت التي تتمسّك بها، وتغاضت عن قرارات مجلس الأمن لحلّ الصّراع والقضايا الحارقة لإيجاد سلام عادل وشامل يعترف بحقّ اللاجئين في العودة والقدس عاصمة فلسطينية أو الإشارة إلى مخاطر الاستيطان. من هذا المنطلق، انتهت اتّفاقية التّطبيع إلى وأد حلّ الدّولتين نهائيًا وتبنّي رؤية ترامب للسّلام القائم لا على السّلام مقابل الأرض بل على السّلام مقابل السّلام وفق ما ورد في بنود صفقة القرن أو «السّلام من أجل الازدهار: رؤية لتحسين حياة الشّعبين الفلسطيني والإسرائيلي»[38] التي رهنت قيام دولة فلسطينية بشروط مجحفة تنهض أساسًا على التّخلّي عن القضايا الجوهرية للصّراع من قبيل السّيادة والأرض

(37) «PM Netanyahu's Speech at the White House Signing Cermony for the Historic Peace Agreements, the Abraham Accords with the United Arab Emirates and Bahrain Government,» 15 September 2020, <http://www.gov.il> (accessed on 2 March 2022).

(38) Peace to Prosperity: A Vision to Improve the Lives of the Palestinian and Israeli People,»» January 2020, <http://www.whitehouse.gov>. (accessed on 2 March 2022).

والحدود والقدس واللاجئين والاستيطان. وهكذا كانت اتّفاقية التّطبيع محاولة لفرض الاستسلام وتبنّي رؤية اليمين الإسرائيلي.

وفي السّياق نفسه، كان مخطّط ضمّ «إسرائيل» الأراضي الفلسطينية بعيدًا من التّطلّعات الفلسطينية، إذ لم يشَر بصريح العبارة في الاتّفاق إلى إلزام «إسرائيل» بالتّوقّف النهائي عن توطين اليهود في الأراضي الفلسطينية، بل كان الإعلان المشترك تعبيرًا عن مجرّد تعليق أنشطتها الاستيطانية. وهو ما يعزّز من سياساتها العدوانية تجاه الفلسطينيين والعمل على مصادرة أراضيهم. إنّ هذه الاتّفاقية قد منحت «إسرائيل» ما كانت تطمح إليه كي تعزّز مخطّطاتها التّوسّعية ورؤيتها لطبيعة الصّراع، مرجعها في ذلك السّردية التّوراتية التي تجعل فلسطين أرض الميعاد. وهي ليست في نظرنا إلا محاولة لوأد القضية الفلسطينية إعلاءً للمشروع الصّهيوني في التّهجير والتقتيل والضمّ والاستبعاد والنّفي غير المشروط لحقوق الفلسطينيين. وهكذا هي كانت ترجمة فعلية للانخراط الكلّي في إنهاء القضية الفلسطينية في تناغم تامّ مع التّصوّرات الصّهيونية لماضي «إسرائيل» ومستقبلها.

لمّا كان التّطبيع أولوية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حتّى يعم «السّلام» المنطقة، وقد انخرطت الدّول المطبّعة في هذا النّهج، فقد بدت انعكاساته خطيرة لا على المسائل الجوهرية للصّراع من وجهة النّظر الفلسطينية وحسب، وإنّما على سير المفاوضات بين الطّرفين الفلسطيني والإسرائيلي أيضًا.

خاتمة

تطرّقنا في هذه الورقة البحثية إلى مسألة التّطبيع وتداعياتها على القضية الفلسطينية من خلال مسارات ثلاثة، بدت في تقديرنا مهمّة لما لها من تنصّل من الصّراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، واعتمدنا في ذلك على وثائق تاريخية، فكانت نصوص الاتّفاقيات سندنا في تحليل مضمون هذه المسارات على اختلاف أزمنتها وتباين نتائجها. وخلصنا إلى جملة من النتائج، أهمّها: أنّ مشروع السّلام في مراحله المتعدّدة من كامب دايفيد إلى اتّفاقية أبراهام، أولى ثقافة التّطبيع اهتمامًا بالغًا إرساءً لذهنية عربية جديدة لا ترى مانعًا في التّعاون مع «إسرائيل» ومن دون شروط مسبقة. وفي ذلك تصوّر يقوم على مرتكزات الهدف منها بناء العلاقات الطبيعية شرطًا ضروريًا لتعزيز السّلام حتّى وإن ظلّت المسائل الخلافية قائمة بين أطراف الصّراع. فالأهمّ في ما ورد في بنود السّلام وموادّه أن يعاد بناء جغرافية الفكر العربي على مسلّمة مفادها أنّ «إسرائيل» ما هي إلا دولة من دول العالم، والاعتراف بوجودها والحفاظ على أمنها وتعزيز التّعاون معها شرط ضروري لسلام دائم متناسية في ذلك أنّها قامت على الاحتلال. وعليه، عكس ترتيب الأولويات في وثائق المعاهدات صعوبة التّوصّل إلى حلّ الصّراع في ظلّ عدِّ الاحتلال أمرًا طبيعيًا ومقبولًا.

ولمّا كان التّطبيع أولوية في الفكر الاستراتيجي الإسرائيلي حتّى يعم «السّلام» المنطقة، وقد انخرطت الدّول المطبّعة في هذا النّهج، فقد بدت انعكاساته خطيرة لا على المسائل الجوهرية

للصّراع من وجهة النّظر الفلسطينية وحسب، وإنّما على سير المفاوضات بين الطّرفين الفلسطيني والإسرائيلي أيضًا. وليس من شكّ في أنّ تنصّل «إسرائيل» من الاتّفاقيات المبرمة مع السّلطة الفلسطينية وعدم احترامها لشروطها يعود في أغلبه إلى اختلال توازن القوى، بعد أن تخلّت الدّول المطبّعة عن القضية الفلسطينية وحقوق شعبها، ومنحت سلطة الاحتلال مشروعية أساسها الاعتراف بوجودها وأمنها، وهو ما شجّعها على المُضي في تحقيق مشروعها الصّهيوني القائم على فكرة «إسرائيل» الكبرى الممتدّة من الفرات إلى النّيل. فكانت اتّفاقيات التّطبيع إخلالًا بتوازن الصّراع وإنهاكًا للسّلطة الفلسطينية لتتحمّل مسؤولية الدّفاع عن الأمّة بمفردها.

ووعيًا منّا باختلاف استراتيجيات التّطبيع، كان لكلّ مسار عنوانه؛ من التخلّي إلى التّهميش، ومن التّهميش إلى العزلة الإقليمية، ثمّ من العزلة إلى التّصفية، وهو مسار ارتأى أن يكون نسقه تصاعديًا ومتناغمًا مع طبيعة كلّ مرحلة. فالتّأسيس للتّطبيع في البدايات يختلف حتمًا عن لاحقه وعن حاضره بناء على ما ورد في بنود هذه الاتّفاقيات، وهو ما سيكون عقبة في تقديرنا أمام السّلطة الفلسطينية في مستقبل المفاوضات من جرّاء ما غنمته «إسرائيل» من مكاسب تعدّت الاعتراف بوجودها وأمنها والقبول بها شريكًا إقليميًا إلى تأسيس الأحلاف القائمة على المصالح. ولكن في الآن نفسه، قد نرى انخراط الدّول العربية في ركب التّطبيع ليس بالجديد على السّلطة الفلسطينية، وقدرها أن تستمرّ في النّضال من أجل تحرير كامل فلسطين، وتتمسّك بثوابتها في قادم المفاوضات، فلا بديل من الأرض والقدس واللاجئين حتّى يعمّ السّلام. وهو ما يتطلّب مصالحة بين الفرقاء السّياسيين والمقاومة المسلّحة تكسبها قوّة المعارك والتّفاوض معًا □

أزمة المياه في جنوب العراق: مظاهرها وتداعياتها

دياري صالح(*)

أستاذ الجغرافيا السياسية، الجامعة المستنصرية – العراق.

مقدمة

يمر العراق اليوم بمجموعة كبيرة من التحديات البيئية التي بدأت تضغط أكثر فأكثر على الاقتصاد والأمن في هذا البلد الذي يعيش وضعًا هشًا في قطاعات حياتية مختلفة. أحد أهم هذه التحديات يتمثل بأزمة المياه التي بدأت الكثير من معالمها تبرز بوضوح في القسم الجنوبي منه، إذ يتعرض هذا الجزء لقسوة الظروف المناخية الجافة التي ساهمت في تعزيز ندرة المياه هناك.

لم يكن موضوع التغيُّر المناخي هو العنصر الحاسم في الحديث عن أزمة المياه في جنوب العراق، بل كان أثر العوامل الأخرى أكثر حضورًا في هذا الاتجاه؛ فالسياسات التي تمارسها تركيا وإيران أدّت دورًا كبيرًا، ولو بنسب متفاوتة، في تراجع حجم الوارد المائي في أنهار دجلة والفرات والروافد الداعمة لهما. وقد تزامن ذلك مع غياب الخطط الاستراتيجية للتعامل مع الثروة المائية في العراق، وهو ما أنتج في النهاية عاملًا آخر ساهم في مضاعفة حدة هذه الأزمة.

على مدى سنين طويلة لم تكن قضايا البيئة حاضرة في ممارسات وسلوك القوى التي تسلَّمت السلطة بعد عام 2003، حيث تتذرع مؤسسات كثيرة من الدولة العراقية بأن هنالك إشكالية مالية حرجة منعت المؤسسات هذه من أن تقوم بأدوارها اللازمة في حماية البيئة من أثر أزمة المياه. إلا أن الحقيقة تتقاطع مع مثل هذه الذرائع، نظرًا إلى أن نظام ما بعد 2003 كان يفترض به العمل على تغيير أنماط السلوك لدى المؤسسات والمجتمع حيال قضايا البيئة ومشكلاتها المختلفة، وبالذات منها قضية الجفاف وأزمة المياه.

يوجد الكثير من الأدلة تشير إلى أن مشكلات البيئة لم تكن في سلم أولويات قوى السلطة. لقد بات في حينها الحديث عن البيئة وتحدياتها مجرد ترف فكري لم يجد طريقه إلى خطط ومشاريع

(*) البريد الإلكتروني: diyari.majid@gmail.com.

هذه القوى، التي كانت مشغولة بمفاتن السلطة ومنافعها. اليوم بدأ الكثير من هذه القوى يعيش صدمة ما بعد التحولات البيئية الخطرة، أمام عجزها التام عن صوغ مشروع لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من معالم هذه البيئة، وتحديدًا الموارد المائية.

يحاول البعض أن يقلل الآن من حجم الصدمة التي تمثلها أزمة المياه في العراق بالقول «إنها لم تصل بعد إلى مرحلة التهديد الوجودي لحياة العراقيين». قد يكون مثل هذا الرأي صحيحًا نسبيًا في ظل الحديث عن سياق الأزمة الحالي. إلا أن المشكلة الحقيقية، كما هي الحال مع كل قضايا البيئة، هي ذات أبعاد مستقبلية. وبالتالي فإن غياب الآليات التي يمكن من خلالها تقويض أثر هذه المشكلة في العقود القادمة من الزمن، هو ما يمثل تهديدًا وجوديًا مباشرًا للأمن والاقتصاد وللحياة بإطارها العام في جنوب العراق.

من دون التوصل إلى تفاهمات عملية مع دول الجوار الجغرافي، لن يتمكن العراق في ظل ظروفه الحالية من مواجهة التحدي الحقيقي الذي تفرضه أزمة المياه. إن تفعيل مبدأ الشراكة في تقاسم الضرر وفقًا لمبادئ عادلة ومتفق عليها، يعد واحدًا من المدخلات الأساسية للجلوس إلى طاولة الحوار بين هذه الدول.

تسعى هذه الورقة إلى تسليط الضوء على أهم الخطابات الرسمية التي صدرت من جهات مؤثرة للحديث عن أزمة المياه في العراق وخطورتها في الوقت الحاضر وفي المستقبل. كما تسعى إلى إثبات حقيقة هذه الأزمة من خلال المؤشرات الحالية التي برزت في كثير من المظاهر التي تدلل على عمق تأثيرها في مجالات مختلفة ترتبط ارتباطًا وثيقًا في النهاية مع فكرة إنتاج تصور مستقبلي عن طبيعة التدهور الذي ستشهده البيئة الطبيعية هناك. لذلك يوجد ضرورة ملحة لمناقشة إحدى الجدليات المهمة حول التداعيات المختلفة لأزمة المياه على السكان والمدن في جنوب العراق.

أولًا: أزمة المياه: تحذيرات مهمة

عقد العراق بتاريخ 5 آذار/مارس الماضي (2022) مؤتمر «المياه والتغيرات المناخية»[1] بهدف وضع هذا الشعار في ميدان التخطيط والتنفيذ للاستراتيجيات الحكومية في المرحلة القادمة. ويأتي ذلك في سياق إدراك العديد من القادة في هذا البلد حقيقة الرضوخ لهذه الحتمية البيئية إذا أراد العراق أن يدفع في اتجاه إنتاج تحولات بنيوية تقود إلى ترسيخ مفاهيم التنمية المستدامة في التعاطي مع شؤون المياه في أهم القطاعات المرتبطة بتأمينها لأغراض الشرب والزراعة التي ستشغل الجزء الأكبر من الطلب على المياه مستقبلاً (انظر الجدول الرقم (1)). وقد أكد رئيس

(1) الجزيرة، «مؤتمر دولي للمياه في العراق لبحث الأمن المائي وتغيرات المناخ،» 5 آذار/مارس 2022، <https://1bestlinks.net/RbadD>.

الوزراء، مصطفى الكاظمي، حينها ضرورة تفعيل المبادرات مع دول الجوار لتامين حصة العراق المائية والعمل المشترك لمواجهه تحدي التغير المناخي، فضلًا عن إيجاد الآليات التي يمكن من خلالها العمل على تقاسم الأضرار وتحمل المسؤوليات بصورة عادلة بين هذه الدول.

الجدول الرقم (1)
الطلب على المياه في العراق/ مليون م³
للأعوام 2000ـ2025

القطاع/ السنة	2000	2010	2025
الزراعة	48142	68570	116554
الصناعة	2229	2593	3558
قطاعات أخرى	1497	2220	4744

المصدر: نقلًا عن : لؤي ماهر الدليمي وعبد الكريم حسن الربيعي، **المياه والعراق** (عمّان: دار امجد النشر والتوزيع، 2022)، ص132.

في سلسلة من التغريدات الأخيرة التي أطلقها رئيس الجمهورية، برهم صالح، كان يوجد تأكيد مهم دعا من خلاله إلى ضرورة تعاون الدول التي يمر بها نهرا دجلة والفرات في إنتاج الخطط البيئية المشتركة لمواجهة الأزمة المائية، التي يدفع ثمنها إلى حدٍ كبير دولة المصب. وقد جاء ذلك التأكيد في ظل الإدراك الذي يشير إلى أن العراق يعاني اليوم عجزًا مائيًا خطيرًا (انظر الجدول الرقم (2))، وأنه مقبل في عام 2035 على عجز مائي كبير يصل إلى قرابة 10 مليارات متر مكعب. وهو ما يهدد العراق وتحديدًا مناطق الجنوب فيه بعملية إفراغها من الموارد البيئية الأساسية والضرورية لاستدامة حياة الناس واقتصادهم. وبذلك تتحول هذه الأزمة إلى أزمة وجودية حقيقية تهدد الأجيال القادمة من العراقيين[2].

الجدول الرقم (2)
العجز المائي (الفعلي) في العراق
للأعوام 2000ـ2020

العام	عدد السكان (الف نسمة)	المساحة المزروعة (دونم)	الطلب المائي (مليار م³)	العرض المائي (مليار م³)	العجز المائي (مليار م³)
2000	24086	12919000	58,14	30,96	ـ27,18
2010	32490	12043000	54,19	52,12	ـ2,07
2020	40150	16004000	72,02	49,59	ـ22,43

المصدر: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة.

(2) برهم صالح: «عجزنا المائي سيصل إلى 10.8 مليار متر مكعب في 2035،» Rudaw، 27 نيسان/أبريل 2022، <https://1bestlinks.net/HAMhG>.

ومن دون التوصل إلى تفاهمات عملية مع دول الجوار الجغرافي، لن يتمكن العراق في ظل ظروفه الحالية من مواجهة التحدي الحقيقي الذي تفرضه أزمة المياه. إن تفعيل مبدأ الشراكة في تقاسم الضرر وفقًا لمبادئ عادلة ومتفق عليها، يعد واحدًا من المدخلات الأساسية للجلوس إلى طاولة الحوار بين هذه الدول تمهيدًا لتوحيد خططها في مجال إدارة ملف المياه، بوصفه واحدًا من أهم القضايا البيئية الحرجة في المنطقة.

لقد أكد برنامج الأمم المتحدة للبيئة في أحد التقارير المهمة التي وضعت لمناقشة مشكلة التغير المناخي، أن العراق يقع ضمن أكثر خمس دول مهددة في العالم بتأثيرات هذا التحول المهم الذي حصل في منظومة المناخ. وبالتالي أكد التقرير أن ظاهرة الجفاف وما يرافقها من سياسات تمارسها دول الجوار الجغرافي، وبخاصة عبر بناء السدود، قد أسهم كثيرًا في السنوات الأخيرة في تراجع حجم الواردات المائية في العراق من هذين النهرين بنسبه 60 بالمئة[3].

وللتعبير عن حجم الأزمة البيئية التي يشهدها العراق في ملف المياه، فقد حذرت هينيس بلاسخارت، ممثلة الأمم المتحدة في العراق، بتاريخ 22 آذار/مارس 2022 من أن العراق مقبل على مرحلة عصيبة في ظل التداعيات الكبيرة التي ستتركها هذه الأزمة على قطاعات مختلفة، مؤكدة تضافر تأثير العوامل الداخلية والخارجية في تنامي أزمة المياه في هذا البلد[4].

جدير بالذكر أن العراق يعتمد بنسبة 30 بالمئة في تغذية موارده المائية على الأمطار، بينما يعتمد في النسبة الكبرى على كمية الموارد المائية المتدفقة إليه عبر نهري دجلة والفرات والينابيع المغذية لهما من دول الجوار الجغرافي[5]. لذلك هنالك رأي مهم يطرحه وزير الموارد المائية السابق، حسن الجنابي، يشير فيه إلى أن من الظلم إلقاء اللوم بالكامل على مشكلة التغير المناخي في ما يمر به العراق حاليًا أو مستقبليًا من أزمات بيئية وتحديدًا في مجال المياه إذ، يؤكد أن العامل الأكثر تأثيرًا في تحديد مسار هذه الأزمة يكمن في سياسات دول الجوار كما يكمن في السياسات البيئية الخاطئة التي يتعامل بها العراق مع الثروة المائية[6]، وهو ما انعكس تراجعًا في نصيب من المياه (انظر الجدول الرقم (3)).

في الحصيلة يبدو أن هنالك نوعًا من التعاطف الدولي الذي تبديه المنظمات المهمة حول العالم، ومنها منظمة الأمم المتحدة، مع الوضع المائي الحرج الذي يعيشه العراق في الوقت الحالي. حيث تدرك الكثير من هذه المؤسسات الأبعاد المستقبلية الخطيرة التي بدأت مؤشراتها تتزايد حدة

---

(3) Rudaw, «New Report Urges Immediate Action to Tackle Water Stress in Iraq's Euphrates - Tigris Basin,» 21 February 2022, <1bestlinks.net/BDqNd>.

(4) «بلاسخارت تحذر من فقر وصراع في العراق: معرض بشكل حاد لأزمة مياه،» شقق نيوز، 25 شباط/فبراير 2022، <https://1bestlinks.net/IfqDt>

(5) «لماذا تتفاقم أزمة المياه في العراق؟،» وكالة بغداد اليوم، 29 نيسان/أبريل 2022، /<https://1bestlinks.net kBCOV>.

(6) «وزير عراقي أسبق يحمّل مسؤولين حكوميين مسؤولية التصحر: التغير المناخي كذبة،» شقق نيوز، 1 أيار/مايو 2022، <https://1bestlinks.net/dZIMn>.

في ما يتعلق بهذا الملف. وهو ما يهيئ للعراق فرصة مهمة يمكن من خلالها طرح هذه القضية في مثل هذه المحافل للضغط على القوى الأخرى المعنية بهذا الأمر للاستجابة إلى رؤيته الخاصة بتطبيق الأليات المفترض اتباعها لتقويض التداعيات المحتملة لهذه الأزمة، التي بدأت مظاهرها تتزايد بوضوح للعيان مؤخرًا.

الجدول الرقم (3)
تراجع حصة الفرد من المياه في العراق

السنة	1990	2000	2010	2020	2050
الحصة م³/سنة	2356,3	1274,2	1606,1	1237,0	371,0

المصدر: (بيانات 1990ـ2020) نقلا عن: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة.

(بيانات 2050) نقلًا عن: عباس فاضل السعدي، **جغرافية العراق** (بغداد: الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2007)، ص109.

ثانيًا: مظاهر الأزمة البيئية

تراجع الحزام الأخضر المحيط بمدينة بغداد أكثر فأكثر، حيث تعرض خلال السنوات السابقة لتدمير ممنهج، وبخاصة أن هذا النطاق كان يشهد على الدوام صراعات عسكرية مسلحة، أدت أيضًا إلى تجريف الكثير من البساتين التي تحولت هي الأخرى إلى نطاقات تعاني التصحر.

يتعرض النظام البيئي في بلاد ما بين النهرين لإشكالية حقيقية يبرز كثير من ملامحها من خلال المظاهر التي أنتجتها أزمة المياه في جنوب العراق؛ فخلال 100 عام من حياة الدولة العراقية، كان هنالك تراجع مخيف في تدفق المياه عبر هذه الجغرافيا. فقد سجل العراق في عام 1920 تدفقًا للمياه وصل إلى معدل 1,350م³ في الثانية، بينما وصل هذا المعدل إلى أقل من 150م³ في الثانية في عام 2020[7]. كما سجل تراجعًا واضحًا في المعدل العام للوارد المائي (انظر الجدول الرقم (4))، وهو ما ترك تداعيات مهمة بدأت كثير من ملامحها بالحضور في المشهد الإيكولوجي العراقي بطريقة تدق ناقوس الخطر حول مستقبل البيئة في هذا الجزء من العراق.

1 ـ ساوة: البحيرة التي تحولت إلى صحراء

بدأ العراق يفقد خزينه البيئي الذي يمتد إلى مئات وربما آلاف من السنين بسبب الفساد وغياب التخطيط الاستراتيجي للقضايا المهمة ذات الارتباط بموضوع المياه. على سبيل المثال أدت

(7) Safaa Khalaf, «Iraq «Without Water, We Have No Life»,» Orient, 11 November 2021, <https://1bestlinks.net/PCiBs>.

سياسات الاستخدام الجائر للمياه الجوفية من جانب المزارعين، وما رافقها من غض الطرف من جانب الحكومة، إلى واحدة من أهم الكوارث البيئية في العراق بتحوُّل بحيرة ساوة، التي تقع في محافظة السماوة، إلى صحراء جرداء بالكامل[8].

الجدول الرقم (4)
الوارد المائي من أنهار دجلة والفرات
(مليار متر مكعب/ سنة)

الأنهار في العراق	1933	2000	2010	2020
نهر دجلة وروافده	49,4	21,13	32,3	29,39
نهر الفرات	30,3	9,56	19,8	20,20
المجموع	79, 7	30, 69	52, 1	49, 59

المصدر: بيانات (1933) نقلًا عن: فؤاد قاسم الأمير، **الموازنة المائية في العراق وأزمة المياه في العالم** (بغداد: دار الغد، 2010)، ص103ـ105.

بقية السنوات نقلًا عن: وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء، المجاميع الإحصائية لسنوات مختلفة.

يمكن عدّ ما حصل في بحيرة ساوة مؤشرًا مستقبليًا مهمًا لما يمكن أن يحصل مع بقية المسطحات المائية المهمة المنتشرة في جنوب العراق، إذ يبدو أن الجفاف هو المصير الذي تنتظره أغلب هذه المعالم البيئية، وبخاصة أن العراق ـ وتحديدًا في القسم الجنوبي منه ـ لم يشهد طوال السنوات السابقة تحولات بمثل هذه الخطورة في بنية نظامه البيئي. وهو ما قاد البعض إلى تصنيف ما حصل في بحيره ساوة على أنها كارثه بيئية تحصل لأول مره في تاريخ العراق المعاصر[9].

إن التحدي البيئي بات أكبر كثيراً من قدرة المؤسسات العراقية على معالجته. لذلك هنالك خشية من الوصول إلى مرحلة الإعلان عن انهيار المنظومة البيئية في جنوب العراق خلال العقد القادم من الزمن، إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه في الوقت الحالي.

على الرغم من وجود حوارات أكاديمية (سابقة) برعاية حكومية من جانب وزارة الموارد المائية لبحث الأسباب التي يمكن أن تؤدي إلى جفاف بحيره ساوة، إلا أنه لم يتم التوصل إلى اتفاق حول تحديد الأسباب الأكثر أهمية في إمكان تحقيق هذا السيناريو. الغريب في هذا الأمر أن هذه الحوارات قد أجريت قبل أكثر من عام من الجفاف الفعلي لهذه البحيرة من دون أن يتم العمل حكوميًا على

(8) «جفاف بحيره ساوة الأسطورية يشعل الشارع العراقي ودعوات لتدخل دولي لإنقاذها،» الجزيرة نت، 18 نيسان/أبريل 2022، <https://1bestlinks.net/jQZDq>.

(9) «جفاف بحيرة «ساوة» في العراق بشكل كامل،» رووداو، 17 نيسان/أبريل 2022، <https://1bestlinks.net/xnPXLj>.

محاولة تقويض الأسباب التي يمكن أن تقود إلى إنتاج هذا الواقع البيئي المؤلم الذي وصلت إليه البحيرة في الوقت الحالي[10]. كل ذلك يثبت بوضوح غياب أثر العامل البيئي في الخطط الاستراتيجية التي تتخذ في التعاطي مع شؤون مثل هذه المحافظات.

وبجفاف بحيرة ساوة خسر العراق واحدًا من أهم ملامح البيئة الطبيعية فيه، وهو ما ترك وسيترك مزيدًا من الآثار السلبية في قطاعات أخرى مرتبطة بذلك، كما هي الحال في مجال السياحة، إذ كان يؤمل أن تسهم هذه البحيرة في جذب السياح من المناطق المجاورة وأيضًا من خارج العراق.

2 ـ تلاشي الحزام الأخضر

تعَدّ النطاقات الخضر واحدة من المعالم الأساسية لأي مدينة من المدن المهمة حول العالم؛ فهي تؤثر في مناخ المدينة وفي تحديد مستوى الراحة لدى ساكنيها، وبالتالي تعَدّ من المرشحات الطبيعية المهمة التي تقف بوجه تكرار العواصف الترابية وخصوصًا في المناطق التي تصنف على أنها جزء أساس من النطاقات الصحراوية، كما هي الحال مثلًا في مدينة كربلاء.

تعرّض مشروع الحزام الأخضر، الذي تم إطلاق مبادرته في عام 2006، لإهمال شديد خلال هذه المدة الطويلة من الزمن أنتج في النهاية تدهورًا في بنية هذا المشروع الذي تحول إلى أطلال وخرائب، نتيجة غياب الاهتمام الحكومي باستكمال المتطلبات المالية واللوجستية لإنجازه. في النهاية نحن نعيش أصداء صدمة حقيقية في هذا السياق تتمثل بخسارة بيئية أخرى ليس يسيرًا على مجلس المحافظة هناك أن يعمل على معالجتها. وبخاصة أن هنالك اتهامات متبادلة فيما بينه وبين الحكومة المركزية حول الجهة المتهمة بإهمال هذا المشروع الاستراتيجي[11].

يبدو أن هذا التحول البيئي ليس مقتصرًا على مدينة كربلاء وجوارها فقط، وإنما يمتد إلى مجمل مدن وسط العراق وجنوبه؛ ففي العاصمة بغداد، التي يفترض أن تكون موئلًا طبيعيًا وبشريًا (صحيًا) من الناحية البيئية، نجد فيها تحولات كبيرة في المشهد البيئي من خلال التزامن بين أزمة المياه وانتشار العشوائيات التي جاءت في سياق تحول استعمالات الأرض الحضرية من الاستعمال الزراعي إلى الاستعمال السكني غير المخطط، الذي جاء نتيجة إهمال تلك الأراضي التي ما عادت قادرة على الإنتاج بالمستوى نفسه الذي كانت عليه قبل عقود من الزمن، حين كانت مناسيب المياه التي تصل إلى نهر دجلة تكفي لسد حاجات الزراعة في تلك المناطق. وبذلك تراجع الحزام الأخضر المحيط بمدينة بغداد أكثر فأكثر، حيث تعرض خلال السنوات السابقة لتدمير ممنهج، وبخاصة أن هذا النطاق كان يشهد على الدوام صراعات عسكرية مسلحة، أدت أيضًا إلى تجريف الكثير من البساتين التي تحولت هي الأخرى إلى نطاقات تعاني التصحر. وبذلك نجد أن أزمة المياه وما

(10) قناة الغد، «العجائب الطبيعية في البلاد.. بحيرة ساوة في العراق مهددة بالجفاف،» تقرير على اليوتيوب، 25 نيسان/أبريل 2021، <https://1bestlinks.net/sHWDf>.

(11) ««الحزام الأخضر» حول كربلاء يدفع فاتورة الإهمال والجفاف،» فرانس 24، 19 نيسان/أبريل 2022، <https://1bestlinks.net/GmCvo>.

يرافقها من سياسات للإهمال المتعمد حيال مقومات البيئة سيقود على نحو خطير إلى تراجع ما تبقى من النطاقات الخضراء في مدن جنوب العراق.

تدفع الكثير من المعالم البيئية في وسط العراق وجنوبه ضريبة مهمة نتيجة للصراعات الموجودة ما بين الجهات والأحزاب الحكومية والسياسية المختلفة في هذه الجغرافيا. على سبيل المثال تخلت دائرة زراعة كربلاء عن مسؤولياتها الخاصة بإدارة الحزام الأخضر في هذه المدينة متذرعة بعدم توافر السيولة المالية الكافية من جانب وزارة الزراعة، لتقوم في المقابل بإعطاء كل الصلاحيات الخاصة بإدارة هذا الملف إلى العتبة العباسية في عام 2014، وذلك بحسب قرار اتخذه مجلس محافظة كربلاء في حينها[12]. لا أحد يتحدث الآن عن الجهة التي يمكن أن تتحمل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما حصل في هذا المشروع من تدهور، لتستمر دائرة الاتهامات بالاتساع بين الطرفين، في مقابل تجذر حقيقة واحدة هي «خسارة بيئية مضافة». وهو ما يمثل انعكاسًا آخر لأزمة إدارة ملف المياه بين الحكومة المركزية والحكومات المحلية.

وهكذا تتعمق إشكالية تكرار موجات الغبار في أجواء العراق بتواطؤ عاملين مهمين يضغطان على حياة عموم الناس في جنوب البلاد، وهما الإهمال الحكومي وتراجع مناسيب المياه التي تعَدّ شرطًا ضروريًا لإدامة النطاقات الخضر، التي يمكنها أن تحمي المدن من أثر تكرار العواصف الترابية بهذه الحدة التي بدأت تشهدها عدة نطاقات في هذه الجزء من العراق. في هذا الصدد ينقل عن أحد اعضاء الهيئة العامة للأنواء الجوية ما يلي: «لقد ارتفع عدد الأيام المغبرة من 243 يومًا إلى 272 يومًا في السنة لمدة عقدين من الزمن، ومن المتوقع أن تصل إلى 300 يوم مغبر في السنة عام 2050، مؤكدًا أن نحو 70 بالمئة من الأراضي الزراعية في العراق متدهورة أو مهددة بالتدهور»[13].

3 ـ الأهوار المهددة بالجفاف

تمتلك الأهوار رمزية مهمة في جغرافية الجزء الجنوبي من العراق، فهي تمثل مثلثًا يرتكز جزء كبير من مساحته في محافظات البصرة ـ ذي قار ـ ميسان. ونظرًا إلى هذه الأهمية أدخلت الأهوار إلى لائحة التراث العالمي عام 2016. لكن للأسف لم يترتب على هذه الخطوة الكثير من الأمور التي يمكن من خلالها دعم النظم البيئية الهشة في هذه المنطقة. بدلاً من ذلك استخدمت هذه القضية لتكون واحدة من الأدوات الدعائية التي استغلت سياسيًا داخل العراق وخارجه. فقد فشلت مختلف القوى السياسية في استدامة بيئة الاهوار، كما فشلت في جذب الاستثمارات وإنتاج المشاريع التي يمكن من خلالها العمل على دعم الحياة هناك. لذلك تعاني هذه المنطقة اليوم أكثر فأكثر أثر أزمة

(12) «زراعة كربلاء تفصح عن نواياها تجاه مشروع الحزام الأخضر،» وكالة النبأ الخبرية، 27 آب/أغسطس 2019، <https://1bestlinks.net/vXrzS>.

(13) «العواصف الترابية تضرب مدن وقرى العراق طوال السنة.. تعرف على الأسباب،» الجزيرة نت، 19 نيسان/أبريل 2022، <https://1bestlinks.net/wVhDX>.

المياه والإهمال الحكومي حتى إنها بدت اليوم وكأنها توفر مؤشرًا مهمًا على بداية حصول كارثة بيئية جديدة (انظر الجدول الرقم (5)).

الجدول الرقم (5)
تغير مساحة الاهوار في العراق (2003ـ2016) (كم²)

اسم الهور	المساحة قبل عام 2003	المساحة عام 2016
الأهوار الوسطى	1434	1800
هور الحمار	5657	2433
هور السناف	8	11
هور الحويزة	4356	2608
المجموع	11455 كم²	6852 كم²

المصدر: نقلا عن عبد علي الخفاف و اخرون، اهوار العراق، (بيروت، مركز الرافدين للحوار، 2019)، ص29ـ30

يكمن أحد المؤشرات المهمة في هذا الصدد في إمكان تكرار ما حصل في عامّي 2015 و2016 من ارتفاع في الملوحة بسبب نقص المياه في بيئة الأهوار[14]. وهو ما يعَدّ تأكيدًا للتحذيرات التي أشارت إلى تمدد اللسان الملحي من الخليج العربي في اتجاه شط العرب، الذي يعَد مصدر التغذية الأساسي لمحافظة البصرة التي تصنف على أنها أكبر مدن الجنوب العراقي[15]. وهو ما يعني أن سكان هذه المدينة باتوا مهددين بتلوث مياه الشرب وبعدم صلاحية هذه المياه للإنتاج الزراعي أيضًا.

من أجل العمل على معالجة ما يمكن معالجته من الأضرار الناتجة من تمدد اللسان الملحي في محافظة البصرة، قامت وزارة الموارد المائية بالإيعاز بإطلاقات مائية من حصة محافظتي ميسان وذي قار. وهو ما أنتج في النهاية أضرارًا لحقت من جانب آخر بالأهوار التي توجد هناك[16].

كل ذلك يثبت في النهاية أننا أمام مشكلة غياب الحلول والمعالجات الحكومية الناجحة، وهو ما يعني أن التحدي البيئي بات أكبر كثيرًا من قدرة المؤسسات العراقية على معالجته. لذلك هنالك خشية من الوصول إلى مرحلة الإعلان عن انهيار المنظومة البيئية في جنوب العراق خلال العقد القادم من الزمن، إذا ما استمرت الأمور على ما هي عليه في الوقت الحالي.

4 ـ التصحر الزاحف بكل الاتجاهات

يصنف العراق على أنه واحد من أكثر دول المنطقة معاناة من التصحر، حيث تصل نسبة الأراضي التي بدأت تعاني كثيرًا من مظاهر التصحر المختلفة إلى 71 بالمئة يقع أغلبها في مناطق

(14) «وسط تحذيرات مخيفة.. لهذا يداهم الخطر أهم بقعة مائية جنوب العراق،» الجزيرة نت، 21 حزيران/يونيو 2021. <https://1bestlinks.net/UsnPg>.

(15) «البصرة.. اللسان الملحي يحوّل آلاف الدونمات الزراعية إلى صحراء،» شفق نيوز، 26 أيلول/سبتمبر 2021، <https://1bestlinks.net/HbDHC>.

(16) «اللسان الملحي يبتلع أسماك البصرة.. ويقبض أرواح الأهوار،» عراق 24، 1 آب/أغسطس 2021، <https://1bestlinks.net/AddIX>.

جنوب العراق التي تحوّلت فيها نطاقات زراعية مهمة إلى أراضٍ تعاني درجات متباينة من التصحر. عند مقارنة هذه النسبة بما هو موجود في تركيا ولبنان وسورية فإننا نكون أمام صدمة حقيقية، إذ تصل النسب فيها على التوالي إلى 13 بالمئة و7 بالمئة و17 بالمئة[17]. وبذلك نكون أمام أزمة خانقة أساسها تغيُّر المناخ وأزمة المياه وزياده التصحر. يؤثر كل ذلك في النتيجة في التنمية الاقتصادية التي يبدو أنها في ظل هذه المؤشرات باتت على المحك.

آخر التقارير التي أعدت من جهات جهات مختلفة مهتمة بقضايا البيئة في المنطقة، أكدت أن هنالك قرابة 7 ملايين مواطن يعيش أغلبهم في جنوب العراق يعانون الآن كثيرًا بسبب افتقارهم إلى المياه وتنامي ظاهرة التصحر[18]. وقد ذكرت تقارير أخرى نقلًا عن لجنة الزراعة البرلمانية السابقة تأكيداتها «أن العراق يخسر سنويًا قرابة 100,000 دونم من أراضيه الزراعية التي تقدر مساحتها 32 مليون دونم وذلك بسبب مشكلة التصحر»[19].

ثالثًا: تداعيات الأزمة البيئية في جنوب العراق

نظرًا إلى تطورات حاصلة لافتة للانتباه في ملف التغيُّر المناخي وتداعياته على أزمة المياه، أصدرت إدارة الرئيس الأمريكي جوزيف بادين، قبيل انعقاد قمة غلاسكو للتغيُّر المناخي بتاريخ تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تقريرًا مهمًا أشارت فيه إلى أن المناطق التي ستفشل في التعاون مع المجتمع الدولي للوقوف بوجه التغيرات المناخية، تعد من بين أكثر النطاقات المرشحة للمعاناة من آثار هذه الظاهرة. كما يشير التقرير إلى أن العراق يقع ضمن الدول الـ 11 المهددة بهذا الخطر، حيث يربط التقرير بوجه خاص ما بين التغير المناخي وتداعياته المختلفة وما يعنيه ذلك الأمر بالنسبة إلى الأمن الدولي[20]، الأمر الذي يعني أن التداخل ما بين مستويات الأمن المحلي والإقليمي والدولي باتت متماهية إلى حد كبير. وإن ما يحصل على مستوى المجتمعات المحلية، كنتاج للأزمات البيئية، بات يحظى برقابة المؤسسات الدولية خشية من الآثار المستقبلية المتراكمة لهذه الأزمات على مجمل منظومة الأمن. وهو ما ينطبق على ما يجري في جنوب العراق وفقًا للمؤشرات التالية:

---

(17) Rawabt centre, «Desertification in Iraq and Obstacles to Solutions,» 20 November 2017, <https://1bestlinks.net/tEwqg>.

(18) Melissa Pawson, ««All the Trees Have Died': Iraqis Face Intensifying Water Crisis,» Al Jazeera, 5 November 2021, <https://1bestlinks.net/evUVx>.

(19) «Iraq Loses 100,000 Dunams of Farmland Yearly due to Desertification,» Middle East Monitor, 5 June 2021, <https://1bestlinks.net/AQjMJ>.

(20) Gordon Corera, «Climate Change Will Bring Global Tension, US intelligence Report Says,» BBC, 21 October 2021, <https://1bestlinks.net/ttZwj>.

1 ـ المياه والأمن (صراع القبيلة)

بسبب الأزمه المائية شهدت الكثير من المدن في جنوب العراق احتجاجات مهمة من جانب العاملين في قطاع الزراعة. فقد بدأت العشائر بتعبئة أبنائها للخروج إلى الشوارع وقطع الطرقات لإجبار الحكومة على الاستجابة لمطالبها بزيادة الحصص المائية المخصصة لها. وهي لأجل ذلك لم تتردد في التعبير عن سخطها من الممارسات التي قامت بها وزارة الموارد المائية بهذا الخصوص[21]، الأمر الذي يمكن أن يقود إلى إنتاج مواجهات عسكرية وتوترات أمنية في هذه المناطق، وبخاصة أن القوات الأمنية الموجودة هناك لا زالت تعاني ضعف الإمكانات في مواجهة مثل هذه التحديات التي تمثلها عشائر مسلحة على نحوٍ يفوق قدرة الدولة على مواجهتها.

إحدى المشكلات المهمة في سياق ملف الحصص المائية تتمثل بخروج المحافظات في سلوكها الخاص بالتعاطي مع هذه الحصص عن طوع الحكومة المركزية في بغداد؛ وبالتالي هي تدخل فعلاً في حالة صراع مباشر قد يتفاقم أكثر فأكثر في المستقبل مع زيادة الحديث عن تصاعد حدة أزمة المياه والجفاف.

بدأت في الآونة الأخيرة تبرز الكثير من الاتهامات المتبادلة ما بين وزارة الموارد المائية وبعض مجالس المحافظات في جنوب العراق. حيث يؤكد محافظ ذي قار ـ على سبيل المثال ـ أن وزارة الموارد المائية تعَدّ إحدى الجهات الحكومية الرئيسية المقصرة في مجال إدارة ملف المياه، وهو ما ينعكس سلبًا على حجم الحصة المقررة لهذه المحافظة، وبالتالي يدخل ذلك العلاقة ما بين الطرفين إلى حالة من التأزم والصراع الذي قد ينتهي بالاحتكام إلى القضاء فيما إذا أراد مجلس المحافظة أن يتعامل وفق الأطر القانونية والدستورية[22].

رغم ذلك هنالك مشكلتان أساسيتان تعترضان طريق هذا الحل، تتمثل الأولى بأن الكثير من القيادات الموجودة في هذه المحافظات تميل إلى التماهي مع العشائر التي تمثلها على حساب المحافظات الأخرى المجاورة وحصصها المائية. وهو ما يخلق غيابًا للعدالة في تطبيق القانون في ما يتعلق بتوزيع المياه بين هذه المحافظات. من ناحية أخرى نجد أن قانون العشيرة في الأغلب هو الأكثر قوة في إنفاذ تشريعاته ضمن هذه البيئة الجغرافية وبالتالي تقف الحكومة عاجزة أمام سطوة العشائر وما تستخدمه من أساليب للهيمنة على مزيد من الحصص المائية على حساب عشائر أخرى توجد بينها خصومة وتنافس اقتصادي وزراعي، أي أن قانون القوة هو الذي يفرض تصوراته على آليات حل النزاعات على الحصص المائية.

---

(21) «الجفاف يضرب جنوب العراق بقوة وتداعياته السلبية تتفاقم،» روداو، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، <https://1bestlinks.net/ASNqd>.

(22) «صراع على المياه في الجنوب العراقي،» **الشرق الأوسط**، 2018/8/28، <https://1bestlinks.net/hmLDD>.

تعد محافظة ذي قار واحدة من المحافظات الجنوبية المهمة التي يمكن عدُّها مثالًا حقيقيًا لما تتركه أزمة المياه من آثار سلبية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في التفاعلات التي تجري داخل هذه المدينة، وكذلك في علاقتها بما يجاورها من المدن الأخرى. تشتهر هذه المدينة بزراعة القمح والشعير ومحصول الشلب، وهي في مجملها من المحاصيل التي تتطلب موارد مائية كبيرة. لذلك كان دائمًا هنالك إشارات تؤكد وجود عدم التزام بالحصص المائية داخل المحافظة ما بين المناطق الزراعية المختلفة المنتشرة فيها، كذلك يوجد خلاف حاد حول حجم الحصة المائية التي يفترض أن تحصل عليها هذه المدينة مقارنة بمحافظة واسط التي تجاورها، حيث يوجد خلاف ما بين الطرفين على حصة كل منهما من نهر الغراف الذي يعَدّ واحدًا من الأنهار المهمة التي تتفرع من نهر دجلة. في هذا الصدد يؤكد رئيس الجمعيات الفلاحية أن التجاوز «يحصل في بداية سدة الكوت مرورًا بقضاءَي الموفقة والحي، إلى أن تصل إلى ذي قار بحدود 78م^3 في الثانية، وهذه النسبة لا تكفي في ظل خطة زراعية كبيرة»[23].

لذلك أقدمت وزارة الموارد المائية على مسألة تصنيف أكثر المحافظات التي تتجاوز على الحصص المائية، مؤكدة في هذا المجال أن محافظة واسط هي المحافظة الأكثر بروزًا في هذا الاتجاه في جنوب العراق. وأن ذلك ينعكس أثره سلبًا على حصص المحافظات المجاورة لها وتحديدًا محافظتي ذي قار وميسان[24].

توجد علاقة مهمة بين أزمة المياه بأوجهها المختلفة وحركة الاحتجاج التي اجتاحت الكثير من مدن جنوب العراق، وبوجه خاص في محافظة البصرة، حيث يعاني المواطنون ارتفاع نسب الإصابة بالأمراض السرطانية التي يعزى جزء كبير منها إلى أسباب لها علاقة بتلوث المياه.

إحدى المشكلات المهمة في سياق ملف الحصص المائية تتمثل بخروج المحافظات في سلوكها الخاص بالتعاطي مع هذه الحصص عن طوع الحكومة المركزية في بغداد؛ وبالتالي هي تدخل فعلًا في حالة صراع مباشر قد يتفاقم أكثر فأكثر في المستقبل مع زيادة الحديث عن تصاعد حدة أزمة المياه والجفاف[25]. في هذا الصدد انتشرت خلال المراحل الماضية الكثير من الحالات التي تؤكد تحول التنافس على الحصص المائية إلى مظاهر مسلحة ترعاها بعض الجهات الحكومية التي قامت بتنصيب محافظين في هذه المدينة أو تلك. وهو ما يرشح الأمور هناك إلى مزيد من التصعيد والتعقيد في ظل التنافس الشديد الذي يحدث في هذه الأجزاء من العراق بين قوى تنقسم بين جهتين أساسيتين هما التيار الصدري وقوى

(23) «تفاعل الحصص المائية خلافات ومشاكل تهدد محافظة عراقية بالعطش،» اي كيو نيوز، 13 كانون الأول/ ديسمبر 2020، <https://1bestlinks.net/FGOBm>.

(24) وكالة الأنباء العراقية، «الموارد المائية تحدد أكثر المحافظات تجاوزًا على الحصص المائية،» 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2021، <https://1bestlinks.net/lzmQa>.

(25) «حرب مياه داخلية في العراق،» الحرة عراق، 9 تموز/يوليو 2018، <https://1bestlinks.net/noiEq>.

الإطار التنسيقي. إن اصطفاف القوى السياسية مع بعض العشائر على حساب عشائر أخرى في سياق الحصول على حصص مائية إضافية أو في سياق ضمان الحصص الحالية، يعد هو الآخر مؤشرًا مهمًا على عسكرة ملف المياه في هذه البيئات العشائرية.

في دليل مهم يثبت فرضية تحدي العشيرة لقرارات الحكومة، نشير أيضًا إلى ما حصل في محافظة ميسان عندما قام بعض أبناء العشائر بالعمل على التحكم في مجرى المياه لتحويله نحو مدينتهم بعدما كان يذهب جزء كبير منه في اتجاه محافظة البصرة بهدف دفع اللسان الملحي الذي يهددها، وهو ما حسبته عشائر ميسان تهديدًا مباشرًا لاقتصادها الزراعي أدى بحسب ادعائها إلى الإضرار بأراضيهم الزراعية[26].

فرض قيم العشيرة على المجال الاجتماعي العام أصبح واحدًا من الظواهر الخطيرة التي ترافق أزمة المياه في جنوب العراق. وبذلك نجد أن صراع الحضارة|البداوة قد أصبح اليوم ظاهرة متجذرة في تفاصيل الحياة اليومية لمدن جنوب العراق، التي فقدت بنيتها العمرانية الحضرية في مقابل انتشار العشوائيات.

وعادة ما تتحول الصراعات الفردية بين المزارعين على الحصص المائية في مناطق جنوب العراق إلى صراعات متشعبة تتدخل فيها عشائر المزارعين وبالتالي تتسع دائرة هذا الصراع ليسقط فيه مجموعة من الضحايا[27].

يعَد هذا النوع من الصراعات أمرًا حتميًا في مثل هذه المناطق، وتطوره سلبًا في المستقبل أمر وارد بشدة، حيث يربط الكثير من الناس مصيرهم بالأرض والإنتاج الزراعي، كما يؤمنون بأن فرص المعيشة والعمل خارج هذا القطاع باتت شبه معدومة، وبخاصه أنهم لا يملكون مؤهلات علمية قد تسمح لهم بإيجاد وظيفة في مؤسسات الدولة، التي هي في الأصل غير قادرة على تقديم هذا النوع من الخدمات. كل ذلك يدفعهم في النهاية لحسبان الأرض جزءًا أصيلًا في تحديد هويتهم، وكذلك في تقرير مصيرهم الاقتصادي. وهو ما يعني بأنهم يفسرون أي اعتداء على الحصص المائية، التي تستخدم لإرواء أراضيهم، على أنه محاولة لاستهدافهم في مصادر الرزق التي يعتمدون عليها.

2 ـ المياه والمشكلة الحضرية

من المتوقع أن تكون هنالك تداعيات كبيرة لملف أزمة المياه وآثاره في قطاع الزراعة، ومن بين تلك الآثار ستكون قضية النزوح من النطاقات الريفية نحو النطاقات الحضرية والمدن الكبرى.

(26) «تأزم عشائر حكومي الصراع على المياه ينطلق من محافظة ميسان،» 3 تشرين الأول/أكتوبر 2021، <https://1bestlinks.net/JAOmI>.

(27) أكثم سيف الدين، «أزمة المياه في العراق تؤدي لنزاعات بين المزارعين وتخلف قتلى وجرحى،» **العربي الجديد**، 2021/11/27، <https://1bestlinks.net/yppMv>.

ويمثل ذلك واحدًا من القضايا المهمة التي ستضغط كثيرًا على حياة العراقيين. سيترتب على هذا النوع من النزوح تنافس على الخدمات والموارد والعمل والسكن والتعليم والصحة في مدن تعاني أساسًا اختلال العلاقة بين هذه المؤشرات والزيادة السكانية الهائلة التي تحصل فيها.

لقد أثارت التداعيات المحتملة لأزمة المياه في جنوب العراق اهتمام الكثير من المنظمات، من بينها منظمة الهجرة الدولية التي أكدت في تقرير لها صدر في عام 2019 أن قرابة 21,314 عراقيًا قد فروا نتيجة لأسباب بيئية من النطاقات التي كانوا يعيشون فيها والهجرة بدلًا من ذلك إلى مراكز المدن. وهو رقم يتوقع زيادته أكثر فأكثر في المرحلة القادمة من الزمن[28].

كما أن لأزمة المياه تداعيات أخرى مهمة في قطاع تربية الأسماك ستعمل على زيادة الأوضاع سوءًا، حيث بدأت العديد من المناطق تعبر عن امتعاضها الشديد من حجم الخسائر المادية التي بدأت تلحق باقتصادات مربي الأسماك وذلك بسبب التأثيرات السلبية التي تتركها أزمة المياه على البحيرات التي تنتشر فيها مزارع تربية الأسماك. هذه الأزمة يمكنها أيضًا أن تساهم في دفع الكثير من العاملين في هذا المجال إلى ترك مهنتهم تلك والذهاب نحو نطاقات جديدة طلبًا للرزق. كما سيؤدي ذلك إلى حصول خلل في ميزان العرض والطلب على الأسماك ينعكس سلبًا على ارتفاع أسعارها. وهو ما سيقود بالحصيلة إلى فسْح المجال نحو مزيد من الاعتماد على استيراد الأسماك من خارج العراق ليشكل ذلك ضررًا مضافًا بالاقتصاد المحلي لهذه المناطق التي يتركز عدد كبير منها في مناطق وسط العراق وجنوبه[29].

يضيف حارث حسن بعدًا مهمًا للأزمة الحضرية من خلال التأكيد أنها ستعزز الاستقطابات العسكرية/ الميليشياوية في بنية التفاعلات الاجتماعية للمدن الكبرى، حيث يؤكد أن الأعداد الكبيرة من الفئات الشابة التي ستضطر إلى ترك أراضيها الزراعية، ستكون مجبرة على الانخراط في سوق آخر للعمل عماده النشاط المسلح، تحت ذرائع ومبررات مختلفة[30]. بذلك ستقود أزمة المياه إلى تحويل الشباب هناك إلى ذخيرة في الصراعات العسكرية، وكذلك توظيفهم في هذا السياق لتأكيد فكرة تفوق القدرة العسكرية للقوة الديمغرافية الأكبر في العراق. كل ذلك سيترك آثارًا واسعة في كثير من القضايا التي لها علاقة بالاقتصاد والسياسة، ليس في جنوب العراق فحسب وإنما سيمتد تأثيرها نحو مساحات أخرى تتشابك فيها العلاقات وتتصادم مع الآخرين في سياق معقد جدًا.

توجد علاقة مهمة بين أزمة المياه بأوجهها المختلفة وحركة الاحتجاج التي اجتاحت الكثير من مدن جنوب العراق، وبوجه خاص في محافظة البصرة[31]، حيث يعاني المواطنون ارتفاع نسب

---

(28) Massaab Al - Aloosy, «Iraq's Water Crisis: An Existential but Unheeded Threat,» The Arab Gulf States Institute in Washington, 27 August 2021, <https://1bestlinks.net/AJHDD>.

(29) سلام الجاف، «عطش العراق... مئات بحيرات الأسماك مهددة بالزوال،» **العرب**، 29 كانون الأول/ديسمبر2021، <https://1bestlinks.net/XtTxW>.

(30) Harith Hasan, «Eden Denied: Environmental Decay, Illicit Activities, and Instability in Iraq's Southern Border Area,» Carnegie Middle East Centre, 29 March 2022, <https://1bestlinks.net/kQafj>.

(31) Diyari Salih, «Basra: Iraq's Taking Time Bomb,» 1001 Iraqi Thoughts, 1 September 2018, <https://1bestlinks.net/zPAHH>.

الإصابة بالأمراض السرطانية التي يعزى جزء كبير منها إلى أسباب لها علاقة بتلوث المياه[32]. كما أن معاناة الناس هناك بسبب انعدام المياه الصالحة للشرب كانت عاملًا آخر مهمًا في دفعهم إلى التعبير عن رفضهم لسياسات الإهمال الحكومي في هذا القطاع الحياتي المهم[33]. لقد حفز هذا الأمر أعدادًا كبيرة من قوة العمل الفلاحية، التي هاجرت إلى مراكز المدن الأساسية، إلى المشاركة في الاحتجاجات أو التعاطف معها. وهو مؤشر مهم يؤكد أن الاحتجاجات قد تعود بقوة مدفوعة هذه المرة بأثر العامل البيئي في تشجيع الناس على الخروج إلى الشوارع تعبيرًا عن استيائهم من سياسات الحكومات المحلية والاتحادية تجاه أزمة المياه وتداعياتها المتعددة. إن زيادة تكدس السكان في مراكز المدن سيعني في النهاية أن هنالك اختلالًا في الموازنة بين قدرة الحكومات على توفير الخدمات الضرورية اللازمة لهم، وما هو متاح من موارد وإمكانات لتحقيق هذه الغاية. سيقود ذلك في كل الأحوال إلى مزيد من التعقيد في العلاقة المأزومة بين الطرفين على المدى البعيد.

هنالك بُعدٌ آخر مهم يتعلق بفكرة الصراع ما بين قيم السكان الأصليين في مراكز المدن، وقيم أولئك الوافدين إليها من الأرياف والهوامش الحضرية. هؤلاء ساهموا عبر عقود من الزمن في إضفاء قيمهم الريفية/العشائرية على هذه المدن، وهو ما ساهم كثيرًا في تراجع مؤشرات الحياة المدنية فيها. فرض قيم العشيرة على المجال الاجتماعي العام أصبح واحدًا من الظواهر الخطيرة التي ترافق أزمة المياه في جنوب العراق. وبذلك نجد أن صراع الحضارة/البداوة قد أصبح اليوم ظاهرة متجذرة في تفاصيل الحياة اليومية لمدن جنوب العراق، التي فقدت بنيتها العمرانية الحضرية في مقابل انتشار العشوائيات التي تتميز بطابع ثقافي/ريفي يركز على طقوسية التفاعلات الاجتماعية كمعيار لإثبات الهوية والحضور هناك. هذا التحول الخطير، المسكوت عنه حكوميًا، قد ساهم في نتيجتين خطيرتين جدًا. تمثلت **الأولى** بتخريب النسيج الحضري لمراكز المدن، في حين تمثلت **الأخرى** بتحطيم البنية الاجتماعية للريف، الذي كان يفترض به أن يخضع لعملية تنمية شاملة من جميع النواحي، بما فيها الاجتماعية، للنهوض بواقعه. وبذلك فقدنا رصيدًا اجتماعيًا مهمًا في كلا الساحتين.

3 ـ المياه والأمن الغذائي

لقد أثرت أزمة المياه في السنوات الأخيرة بوضوح في منظومة الأمن الغذائي في العراق وبخاصة عبر القرارات التي صدرت من وزارة الزراعة بمنع زراعة بعض المحاصيل الزراعية التي تستهلك كميات كبيرة من المياه تحديدًا في مناطق جنوب العراق، كما حصل في عام 2018 حين تم إقرار خطة زراعية صيفية تم بموجبها منع زراعة محصولي الرز والشلب فضلًا عن محاصيل زراعية أخرى مهمة من الناحية الاستراتيجية. وكلما اشتدت أزمة المياه والجفاف، اضطرت الجهات المعنية في العراق إلى اتخاذ خطوات مشابهة في إعداد مشاريع الخطة الزراعية للمواسم المختلفة.

(32) «Basra Potest Leaders Issue 14 Demand Rioting,» Rudaw, 16 July 2018, <https://1bestlinks.net/xsMwR>.

(33) Human Rights Watch, «Basra is Thirsty,» 22 July 2019, <https://1bestlinks.net/vFjDU>.

كل ذلك يدفع في اتجاه طرح التساؤلات النقدية المتعلقة بمستقبل العلاقة ما بين المياه وأمن الغذاء للأعوام 2040 ـ 2050 التي يتوقع فيها حصول جفاف كلي لأنهار دجلة والفرات في جنوب العراق.

على سبيل المثال اضطرت وزارة الزراعة العراقية إلى أن تعلن في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي عن موافقة الحكومة العراقية على المقترح الذي تقدمت به والذي يدفع في اتجاه منع زراعة بعض المحاصيل الشتوية التي تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه، وهو ما أدى إلى خفض الإنتاج الزراعي في مثل هذه المناطق بنسبة 50 بالمئة[34].

في هذا السياق أكد صلاح الحاج، ممثل منظمة الغذاء والزراعة التابعة للأمام المتحدة، أن إنتاج القمح في العراق سوف يتراجع على نحوٍ واضح في عام 2022 نتيجة أزمة الجفاف التي يعانيها العراق، وهو يتوقع أن يتراجع بدوره عدد كبير ومهم من المحاصيل الزراعية التي تعتمد على الأمطار، و«سيكون العراق بحاجة ماسة إلى استيراد هذه المنتجات لمواجهة العجز الحاصل فيها»[35]، وبخاصةٍ أن منظمة الأغذية والزراعة الدولية أكدت في أحد تقاريرها أن العراق يعاني خللًا كبيرًا في ميزانه التجاري المتعلق بأهم المحاصيل الزراعية التي تعتمد عليها حياة المواطن واستقرار علاقتنا بالدولة (انظر الجدول الرقم (6)).

الجدول الرقم (6)
صادرات وواردات العراق من محاصيل الحبوب الأساسية
لسنة 2019ـ2020

المحصول	الواردات/ ألف طن	الصادرات/ ألف طن
الحنطة	570.6	0.8
الرز	1,290.1	0.1
الذرة	822.8	0.1

المصدر: نقلًا عن FAO, *statistical yearbook* (New York: UN, 2021), p.229.

كما أعلنت وزارة الزراعة مؤخرًا عن قرارها بتقليص مساحة المحاصيل الزراعية الصيفية بنسبة 40 بالمئة عن العام الماضي بسبب ضغوط أزمة المياه. على سبيل المثال قررت الوزارة العمل على تقليص مساحة الأراضي الزراعية المخصصة لمحصول الشلب من 400 ألف دونم إلى 10 آلاف دونم فقط[36]. سيقود هذا الأمر حتمًا إلى التأثير سلبًا في قدرة الدولة العراقية على الاستجابة لمتطلبات السوق المحلية في هذا النوع من المحاصيل. الأمر الذي سيعرضها لمزيد من الانكشاف في مؤشرات الأمن الغذائي واعتمادها إلى حدٍ كبير على تغطية حاجاتها من الاستيراد الخارجي.

(34) «Iraq's Water Reserves «Down 50 Percent»: Official,» Rudaw, 21 April 2022, <https://1bestlinks.net/RtpAP>.

(35) Ibid.

(36) مشتاق رمضان، «الجفاف يتسبب بخفض الخطة الزراعية الصيفية في العراق إلى 40 بالمئة عن العام الماضي،» روداو، 11 أيار/مايو 2022، <https://1bestlinks.net/hgTLO>.

لقد أكد البنك الدولي في أحد تقاريره المهمة لدراسة الآثار الاقتصادية المترتبة على الأزمات البيئية التي تعصف بالعراق على أن مشكلات المناخ والمياه في دولة تعاني سوء الإدارة مثل العراق يمكن أن تقود إلى كارثة اقتصادية حقيقية. فعلى الرغم من أن هذا البلد يعتمد كثيرًا على مبيعات النفط التي سجلت ارتفاعًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة بسبب زيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية، فإن ذلك الانتعاش الاقتصادي الملحوظ لا يعني حالة من الثبات في المستقبل وخصوصًا أن أسعار الطاقة تعاني التذبذب بحسب معايير العرض والطلب[37]. فمن المؤسف أن تحتل الزراعة في بلاد ما بين النهرين نسبة محدودة جدًا في مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل لا يتجاوز 5 بالمئة، وذلك على الرغم من أن ثلثي سكان المناطق الريفية يعملون في اقتصاد الزراعة[38].

ساهمت أزمة المياه، وما رافقها من إهمال حكومي ومجتمعي لمدى عقود من الزمن، في إنتاج ظواهر تدلل على حجم التدهور الذي بدأت تعانيه مناطق جنوب العراق، وبخاصة عبر جفاف بحيرة ساوة وانتشار التصحر الذي بدأ يضرب مساحات زراعية واسعة كانت بالأمس مصدرًا مهمًا من مصادر الهوية البيئية في العراق.

الأمر اللافت للنظر هو ما يتعرض له قطاع الزراعة في العراق بوصفه أحد القطاعات الداعمة للاقتصاد المحلي في هذا البلد من انتكاسة كبيرة نتيجة للأزمات البيئية الحادة التي يعانيها هذا البلد. في وقت كان يفترض التركيز أكثر فأكثر على هذا القطاع بوصفه واحدًا من القطاعات التي يمكن استدامتها، وبالتالي فإن خسائره تعَد مضرة بالأمن الغذائي الذي بات في وضع حرج، وخصوصًا من خلال المؤشرات المستقبلية التي تربط ما بين تحديات البيئة والوضع الاقتصادي في هذا البلد.

من المتوقع أن يكون هنالك تداعيات أمنية خطيرة لهذا السيناريو، وخصوصًا إذا ما افترضنا أن الدولة العراقية لن تكون قادرة في المستقبل، لأسباب موضوعية كثيرة، على توفير الحاجات المالية الملائمة لمواجهة ضغوط الأمن الغذائي، وهو ما سيجعل المواطن في مواجهة مباشره مع مختلف القوى السياسية التي تمثل الحكومة. لذلك من الطبيعي أن نتوقع في مثل هذه الحالة حصول الكثير من الثورات الشعبية الناجمة عن الجوع الذي سيضرب مساحات واسعة من جنوب العراق.

قد يكون هذا السيناريو المتشائم مدخلًا مهمًا لتنبيه القوى السياسية إلى ضرورة تغيير سلوكها وطريقة تفكيرها وإدارتها للدولة ومواردها قبل أن يقود التباطؤ في هذا المسعى إلى اجبارها على مبادلة أمن الغذاء بالسيادة أو ما تبقى منها عبر استيراد المواد الغذائية الضرورية للعائلة العراقية من دول الجغرافيا.

(37) «World Bank Warns Iraq is Running out of Water,» Rudaw, 24 November 2021, <https://1bestlinks.net/hJOss>.

(38) Al - Aloosy, «Iraq's Water Crisis: An Existential but Unheeded Threat».

4 ـ المياه والصراع القومي

شهدت السنوات الأخيرة تصعيدًا خطيرًا في العلاقات ما بين القوى الشيعية والكردية كنتيجة مباشرة لتقاطع الرؤى والمصالح فيما بينهما. كما أدت القوى الإقليمية دورًا مؤثرًا في تعميق حدة الفجوة التي بدأت تفصل ما بين الطرفين. وقد ترك ذلك الأمر تداعيات خطيرة على السلم المجتمعي، اتضح الكثير من معالمه عبر خطابات التخوين التي كان يلقيها قيادات كلا الطرفين. لذا من المتوقع أن تدخل الأزمة المائية إلى صلب هذه التفاعلات السلبية خلال المرحلة القادمة من الزمن.

تؤكد عدة قوى شيعية راديكالية أن أربيل تعمل وفقًا لتحالف يجمعها مع قوى عادة ما تستهدف مصالح الحشد الشعبي. هذه القوى (إسرائيل، تركيا، والولايات المتحدة الأمريكية) بحسب وجهة نظر القيادات الشيعية تدفع أربيل إلى استخدام كل الأوراق المتاحة أمامها للإضرار بمكانة الشيعة في العراق. وبما أن إسرائيل لديها مشاريعها الخاصة التي تتعلق بالهيمنة على المياه في الكثير من الحالات المعنية بهذا الأمر، فإن سياسات إنتاج السدود المائية في كردستان العراق ستصنف هي الأخرى على أنها استراتيجية تشجع عليها إسرائيل لاستهداف القوى الشيعية الحليفة لإيران، إذ ستفسر على أنها خطوات متعمدة للعمل على تعطيش جنوب العراق، لمعاقبته ولدفعه إلى الثورة ضد القوى التقليدية المهيمنة على زمام الأمور هناك. سيتصاعد أثر هذا النوع من الخطابات خلال السنوات المقبلة تزامنًا مع ما تخطط له أربيل في مجال إدارة الموارد المائية، وبخاصة من خلال نياتها في إنشاء مزيد من السدود المائية في مدن كردستان العراق. حيث يشير الكثير من الآراء إلى إن جنوب العراق يعتمد اليوم بنسبة 30 بالمئة على دور كردستان في تغذية نهر دجلة.

أولى بوادر هذا الخلاف برزت أكثر فأكثر في الآونة الأخيرة من خلال اعتراض الكثير من القوى الشيعية على رغبه أربيل في إنشاء سدود إضافية، مؤكدة أن ذلك الأمر سيكون أحد الملفات المهمة التي ستطرح أمام البرلمان لمناقشته، لإجبار إربيل على التراجع عن إنشاء مثل هذه السدود على أساس أن المياه تعَدّ شأنًا حكوميًا ـ اتحاديًا، وأن إدارتها تقع حصريًا ضمن صلاحيات الحكومة في بغداد ولا يحق لحكومة الإقليم العمل على اتخاذ أي قرار منفرد بهذا الخصوص، لكونه سيفسر على أنه إضرار متعمَّد بالحصص المائية لبقية أجزاء العراق. يشار هنا إلى أن الدستور العراقي لعام 2005 ذكر في الباب الذي يتحدث عن اختصاصات السلطات الاتحادية في المادة 110/ثامنًا عن دورها الخاص بهذا الشأن ما يلي «تخطيط السياسات المتعلقة بمصادر المياه من خارج العراق وضمان تدفق المياه إليه وتوزيعها العادي داخل العراق وفقًا للقوانين والأعراف الدولية».

تؤسس بعض التصريحات الرسمية لمؤسسات الدولة العراقية لإنتاج أرضية تعتمد عليها القوى في تصعيد فكرة تسييس ملف المياه في إقليم كردستان العراق. ففي هذا الصدد أكدت وزارة الموارد المائية العراقية في أكثر من مناسبة أن هنالك تجاوزات كثيرة تحصل في سياق الحصص المائية

التي لا يلتزم بها الكثير من المحافظات التي تقع في شمال العراق، وينعكس ذلك سلبًا على الوارد المائي إلى محافظات جنوب العراق[39].

في تقرير مهم وضعته مجموعة من المنظمات الدولية المعنية بشؤون الهجرة أكدت أن هنالك أكثر من 7 ملايين مواطن (يتركز أغلبهم في جنوب العراق) يعانون مشكلة حقيقية مرتبطة بأزمة المياه في هذا البلد. لذلك يشعر بعض الشخصيات الأكاديمية في إقليم كردستان بأن هنالك مخاوف تتعلق بالبعد المستقبلي لهذه الظاهرة. والذي قد يتمثل بإمكان لجوء عدد كبير من هؤلاء إلى مدن كردستان التي ستكون في وضع مائي أفضل من مثيلاتها في الجنوب العراقي. وهو ما يؤدي بحسب وجهة نظرهم إلى تصاعد التساؤلات الجدلية حول ما سيحدث نتيجة لهذا المشهد[40]. ففي حال رفض مدن الإقليم استقبال هذا العدد المتوقع من «النازحين البيئيين» فإن ذلك سيفسر على أنه جزء من عملية الرفض القومي لهؤلاء النازحين الذين ينتمي أغلبهم إلى القومية العربية.

تجدر الإشارة إلى أن هنالك وجهًا آخر لهذا الصراع يتمثل بالمناطق المتنازع عليها. فأغلب المناطق هذه تشتمل على أراض زراعية متنازع على ملكيتها ما بين الكرد والعرب. فقد ساهم هذا النوع من عدم الاتفاق على عائدية مثل هذه المناطق إلى إنتاج استقطابات قومية كانت متأثرة بفكرة غنى هذه المناطق بالزراعة والموارد المائية. وبالتالي فإن من يستطيع أن يفرض كلمته عليها، سيتمكن من كسب مساحة استراتيجية في هذا الجزء من العراق.

خاتمة

يوجد اليوم اهتمام واسع المدى بما يحدث من تدهور في البيئة العراقية، وبوجه خاص من خلال التشديد على الأبعاد المستقبلية لأزمه المياه فيه. ظهر ذلك بصورة واضحة في الكثير من الخطابات الرسمية التي تبنتها الحكومة العراقية التي رعت واحدًا من المؤتمرات المهمة في بغداد لمناقشة هذا الأمر، ناهيك بالتقارير الرسمية التي أصدرتها منظمات مهمة حول العالم للتشديد على خطورة الوضع المائي في هذا البلد. رغم ذلك هنالك شكوك متعددة حول خطابات قوى السلطة بتحويل البيئة وقضاياها إلى محور فاعل في الخطط والسياسات المعتمدة في المؤسسات.

ساهمت أزمة المياه، وما رافقها من إهمال حكومي ومجتمعي لمدى عقود من الزمن، في إنتاج ظواهر تدلل على حجم التدهور الذي بدأت تعانيه مناطق جنوب العراق، وبخاصة عبر جفاف بحيرة ساوة وانتشار التصحر الذي بدأ يضرب مساحات زراعية واسعة كانت بالأمس مصدرًا مهمًا من مصادر الهوية البيئية في العراق على مدى قرون من الزمن.

هذا التحول الخطير في النظام الأيكولوجي جنوب العراق سيكون له تداعيات مستقبلية حادة بدأت تبرز اليوم الكثير من المؤشرات التي تثبت حضورها في طبيعة التفاعلات الاجتماعية

(39) «الموارد المائية تحدد أسباب شحة المياه ببعض المحافظات العراقية،» شفق نيوز، 24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، <https://1bestlinks.net/DEkZl>.

(40) Melissa Pawson, ««All the Trees Have Died»: Iraqis Face Intensifying Water Crisis,» Al Jazeera, 5 November 2021, <https://1bestlinks.net/XaAmO>.

والاقتصادية الخاصة بها. فأزمة المياه مرتبطة أكثر فأكثر بمسألة التنافس العشائري المسلح على الحصص المائية وكذلك بدفع العشيرة إلى المواجهة مع الدولة حين تتصادم رؤى كل منهما حيال ملف إدارة المياه. وهو الآخر له علاقة مباشرة بما تعانيه المناطق الريفية من هجرة واسعة لأبنائها باتجاه المدن الرئيسية في جنوب العراق في ظل عدم قدرة الحكومة على توفير حاجات وخدمات هذه الأعداد الكبيرة من المواطنين.

ستتزايد حدة أزمة المياه في ضغطها على المجتمع من خلال علاقتها بملف أمن الغذاء الذي يتوقع انهياره خلال العقود الآتية من الزمن، إذ ستبرز آثاره الأكثر وضوحًا في جنوب العراق الذي يمثل مركز الثقل الديمغرافي في هذا البلد. كذلك سيدخل موضوع أزمة المياه في عمق التفاعلات الكردية ـ الشيعية. حيث تؤكد عدة قوى شيعية أن إنشاء سدود إضافية في إقليم كردستان سيأتي في سياق الأضرار المتعمد بحياة وأمن المواطنين الشيعة في جنوب العراق. حيث يؤدي إنشاء هذه السدود إلى تراجع تغذية مياه نهر دجلة على نحو كبير، وهو ما يسمح بتأمين المياه في مدن إقليم كردستان على حساب ندرتها وما تثيره من فوضى مجتمعية واقتصادية في جنوب العراق. لذلك من المتوقع، في ظل عمل بعض الأطراف على تأكيد هذه السردية وما يرافقها من غياب للسياسات العقلانية لإدارة هذا الملف ما بين بغداد وأربيل، أن تتحول أزمة المياه إلى مصدر لإنتاج توترات عرقية في هذا البلد قد تؤدي بالنتيجة في المدى البعيد إلى التأثير سلبًا في وحدته الجغرافية والمجتمعية.

إن الخشية من فوضى الأوضاع، نتيجة أزمة المياه في جنوب العراق، دفعت إحدى المنظمات الأوروبية إلى التشديد على تحول أزمة المياه في العراق إلى أزمة تثير الانتباه لدى المجتمع الدولي، وخصوصًا أن الاتحاد الاوروبي يسعى إلى أن يكون منخرطًا في تقليل حدة الأزمات في هذه المنطقة، لأنه يرى أنها ستنعكس بوجه أو بآخر على أوضاع الاتحاد الأوروبي، على الأقل من خلال الهجرة المحتملة في مثل هذه الحالة، لذلك توصي بأنه يجب أن لا نقصر نظرنا لهذه المشكلة على موضوع التغير المناخي، كونه يمثل أحد أهم المدخلات الأساسية للمشكلة وليس كل المشكلة، والعمل بدلًا من ذلك على النظر في آليات إدارة الموارد المائية، التعامل مع تلوث المياه، التعامل مع المياه العادمة، وكذلك النظر إلى كيفية إنتاج حوار وتعاون بناءين بين الدول المشتركة في أحواض الأنهار بما يسمح بتخفيف حدة الأزمة. لذلك أكد تقريرها ضرورة حث المجتمع الدولي ليأخذ دوره الفاعل في هذه القضية. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي لديه مصلحة كبيرة في استقرار هذه المنطقة، وبخاصة أنه يدرك أن أزمة المياه يمكن أن تكون مصدرًا لإشعال الصراعات المختلفة داخل العراق وكذلك بين العراق وجواره[41] □

(41) Alannah Travers, «New Report Urges Immediate Action to Tackle Water Stress in Iraq's Euphrates - Tigris basin,» Rudaw, 21 February 2022, <https://1bestlinks.net/BDqNd>.

النسيج السكاني في طرابلس العثمانية من خلال سجلات محكمتها الشرعية 1715 – 1741

محمود أحمد الأذن(*)

محاضر ومشرف على رسائل الماجستير في التاريخ ـ جامعة الجنان، طرابلس – لبنان،

مقدمة

إنّ تدفق عناصر بشرية مختلفة على طرابلس جعلها موطنًا لتجمعات سكانية متباينة، وجعل مجتمعها خليطًا من أصولٍ متنوعة، وقد ساهمت العوامل الطبيعية والمعطيات الاقتصادية بصهر السكان في بوتقة واحدة، وشكلت الإطار العام لحياتهم الاجتماعية بمختلف مظاهرها الثقافية والفكرية والسياسية، فتفاعلت عاداتهم وتقاليدهم التي حملوها من مواطنهم الأصلية بعضها ببعض، واتخذت مظاهر جديدة تتناسب مع وحدة بيئتهم الجديدة في طرابلس وتوزيعاتهم الطائفية والفئوية ومستوياتهم الفكرية والثقافية.

ويلاحظ الباحث في العقدين الأخيرين من تاريخ لبنان المعاصر، ظاهرة تفعيل دعوات اللقاءات الحوارية المسيحية ـ الإسلامية، وتنامي حركة الحوار المسيحي ـ الإسلامي. ومن غير أدنى شك أن هذه الدعوات أتت نتيجة أحداث ذات طابع طائفي أنذرت بتفكك الدولة وزوال الكيان اللبناني. وأمام العجز في لملمة الانقسامات الطائفية التي تعصف بالوطن، وأمام غيرتهم على الوطن، استنجدوا بالتاريخ، وجمعوا منه مشاهد ومواقف تساعدهم على تذليل هذه الانقسامات، وتظهر مدى قدرة المجتمع على حسن التقاء الطوائف فيما بينهم.

بصرف النظر عن أهمية هذا العمل في تثبيت وحدة المجتمع والوطن، والتقدير الكامل للقيّمين عليه، فإنه يؤدي إلى تظهير أحد أوجه التعايش، وإخفاء الوجه الآخر. فالذاكرة الشعبية لأبناء طرابلس، تختزن بداخلها صورًا عن التعايش والتعاون بين الطوائف الدينية كافة في مدينتهم، برغم وجود صورة متناقضة عن العلاقة بين الطوائف. لذلك سوف أعمل على دراسة وثائق المحكمة الشرعية في طرابلس لإبراز مراحل التآلف بين الطوائف الدينية، كما التنافر بينها.

(*) البريد الإلكتروني: mahmoudozon00@gmail.com.

أولًا: التوزّع الديني في طرابلس

إن بعض الوثائق المدونة في سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، وتعرف هذه الوثائق بحجج تعهّد أهالي محلات طرابلس، وهي تعود إلى سنة 1151هـ/1738م، وفيها تعداد لأسماء أرباب الأسر في المدينة، وفقًا للمحلة التي يسكن فيها كل منهم[1]. ويتبيّن من هذه الوثائق أن سكان طرابلس توزعوا آنذاك على 21 حيًا وهي:

الصباغة، وعديمي النصارى، والناعورة، وساحة عميرة، وباب الحديد، وزقاق الحمص، واليهود، والرمانة، والعوينات، وعديمي المسلمين، والآي كوز، وسويقة الخيل، والقنواتي، وقبة النصر، وبين الجسرين، والنوري، والقواسير، والحجارين، والتربيعة، وباب التبانة، واليعقوبية.

تعطينا هذه الوثائق فكرة عن التوزع الديني أو الطائفي للسكان في القرن الثامن عشر، واستنادًا إلى هذه الوثائق يمكن القول إنّ مدينة طرابلس كانت تضم مجموعات من المسلمين، والنصارى، واليهود، وفيها تعداد لأسماء المحلات أو الحارات التي تألفت منها المدينة، إضافة إلى ذكر أسماء أصحاب البيوت أو الأسَر التي تألف منها المجتمع الطرابلسي آنذاك، وهي تساعدنا على معرفة الانتماء الديني لسكان طرابلس وتوزع الأديان في أحيائها، حيث نجد فيها تمايزًا بين أسماء المسلمين وأسماء المسيحيين واليهود، فالأسلوب الذي اتبعه كُتّاب المحكمة الشرعية في طرابلس يساعد كثيرًا على معرفة الانتماء الديني للأشخاص الواردة أسماؤهم في هذه الوثائق، إذ كان يذكر مصطلح «الذمي» أو «النصراني» أو «اليهودي» أمام أسماء الأشخاص المنتسبين إلى هذه الأديان، كما كان يذكر اسم أهل الذمة بـ «فلان ولد فلان»، في حين كان يُعرّف عن المسلمين بـ «فلان بن فلان». ومما تقدم يمكن وضع الجدول الرقم (1).

الجدول الرقم (1)
التوزّع الديني في طرابلس عام 1151هـ/1738م

المحلة	العدد الإجمالي لأرباب الأسَر	الديانة					
		مسلمون		نصارى		يهود	
		العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
الصباغة[2]	192	180	93.75	12	6.25	ـ	ـ
عديمي النصارى[3]	65	20	30.76	45	69.23	ـ	ـ
الناعورة[4]	36	36	100	ـ	ـ	ـ	ـ

(1) **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**، السجل الرقم 7: يمتد من سنة 1151 هـ حتى سنة 1154 هـ، عدد صفحاته 357 صفحة، ص 169 – 181 – 182 – 183 – 184 – 185 و187، 189 – 191 و193 – 195.

(2) السجل الرقم 7، ص 178.

(3) المصدر نفسه، ص 179.

(4) المصدر نفسه، ص 179.

ساحة عميرة[5]	62	62	100	ـ	ـ	ـ	ـ
باب الحديد[6]	138	138	100	ـ	ـ	ـ	ـ
زقاق الحمص[7]	92	91	98.91	1	1.08	ـ	ـ
اليهود[8]	52	12	23.07	4	7.69	36	69.23
الرمانة[9]	24	22	91.66	2	8.33	ـ	ـ
العوينات[10]	57	56	98.24	1	1.75	ـ	ـ
عديمي المسلمين[11]	33	15	45.54	18	54.54	ـ	
الآي كوز [12]	61	42	68.85	19	31.14	ـ	ـ
سويقة الخيل [13]	189	178	94.17	11	5.82	ـ	ـ
القنواتي [14]	82	78	95.12	4	4.87	ـ	ـ
قبة النصر [15]	46	41	89.13	5	10.86	ـ	ـ
بين الجسرين [16]	267	267	100	ـ	ـ	ـ	ـ
النوري [17]	130	119	91.53	11	8.46	ـ	ـ
القواسير [18]	23	3	13.04	20	86.95	ـ	ـ
الحجارين [19]	44	8	18.18	36	81.81	ـ	ـ
التربيعة [20]	89	89	100	ـ	ـ	ـ	ـ
باب التبانة [21]	130	130	100	ـ	ـ	ـ	ـ
اليعقوبية [22]	72	46	63.88	26	36.11	ـ	ـ
المجموع	1884	1633	86.67	215	11.94	36	1.91

(5) المصدر نفسه، ص 180.
(6) المصدر نفسه، ص 180 ـ 181.
(7) المصدر نفسه، ص 181.
(8) السجل الرقم 7، ص 181 – 182.
(9) المصدر نفسه، ص 182.
(10) المصدر نفسه، ص 183.
(11) المصدر نفسه، ص 184.
(12) المصدر نفسه، ص 184.
(13) المصدر نفسه، ص 186 – 187.
(14) المصدر نفسه، ص 188.
(15) المصدر نفسه، ص 188.
(16) المصدر نفسه، ص 189.
(17) المصدر نفسه، ص 189 – 190.
(18) المصدر نفسه، ص 190.
(19) المصدر نفسه، ص 192.
(20) المصدر نفسه، ص 192.
(21) المصدر نفسه، ص 193.
(22) المصدر نفسه، ص 194.

من خلال قراءة الجدول الرقم (1) يتبين لنا الآتي:

ـ وجود مجاورة في السكن بين المسلمين والذميين في 15 حيًا مشتركًا بعضهم إلى جانب بعضهم الآخر، وهي:

ـ محلة الصباغة: مسلمون نسبة 93,75 بالمئة ، وذميون بنسبة 6,25 بالمئة.

ـ محلة عديمي النصارى: مسلمون بنسبة 30.76 بالمئة ، وذميون بنسبة 69.23 بالمئة.

ـ محلة زقاق الحُمص: مسلمون بنسبة 98.92 بالمئة وذميون بنسبة 1.08 بالمئة.

ـ محلة الرمانة: مسلمون بنسبة 91.77 بالمئة بالمئة وذميون بنسبة 8.33 بالمئة.

ـ محلة العوينات: مسلمون بنسبة 98.25 بالمئة وذميون بنسبة 1.75 بالمئة.

ـ محلة عديمي المسلمين: مسلمون بنسبة 45.45 بالمئة وذميون بنسبة 54.55 بالمئة.

ـ محلة الآي كوز: مسلمون بنسبة 67.85 بالمئة وذميون بنسبة 31.15 بالمئة.

ـ محلة سويقة الخيل: مسلمون بنسبة 94.17 بالمئة وذميون بنسبة 5.83 بالمئة.

ـ محلة القنواتي: مسلمون بنسبة 95.12 بالمئة وذميون بنسبة 4.88 بالمئة.

ـ محلة قبة النصر: مسلمون بنسبة 89.14 بالمئة وذميون بنسبة 10.86 بالمئة.

ـ محلة النوري: مسلمون بنسبة 91.53 بالمئة وذميون بنسبة 8.47 بالمئة.

ـ محلة القواسير: مسلمون بنسبة 13.05 بالمئة وذميون بنسبة 86.95 بالمئة.

ـ محلة الحجارين: مسلمون بنسبة 18.18 بالمئة وذميون بنسبة 81.82 بالمئة.

ـ محلة اليعقوبية: مسلمون بنسبة 63.88 بالمئة وذميون بنسبة 36.12 بالمئة.

ـ محلة اليهود: مسلمون بنسبة 23.08 بالمئة وذميون بنسبة 76.92 بالمئة.

وبنتيجة هذا التوزع الديني داخل طرابلس، يتبين لنا الآتي:

ـ إنّ نسبة الذميين الذين يسكنون حي عديمي المسلمين (54.541 بالمئة)، هي أكبر من نسبة سكن المسلمين (45.55 بالمئة)، في هذا الحي، الذين سمّيت المحلة باسمهم، وهو ما يشّير إلى حالات مجاورة الذميين للمسلمين، بينما يسكن المسلمون بنسبة 30.76 بالمئة في حي عديمي النصارى، مقابل سكن الذميين بنسبة 69.23 بالمئة .

ـ وجود نحو 251 رب أسرة من الذميين يعيشون في جوار المسلمين، ووجود 833 رب أسرة من المسلمين يعيشون في أحياء مشتركة مع الذميين، وهذا يشّير إلى الشعور المشترك عند الذميين والمسلمين بالطمأنينة والأمان بأماكن سكنهم وعدم ميلهم إلى السكن في أحياء خاصة بهم. وهذا التباين في نسبة المجاورة يعود إلى تفوق عدد سكان المسلمين الذي يبلغ 1633 رب أسرة، على السكان الذميين الذي يبلغ 251 رب أسرة.

ـ إنّ هذه الوثائق تُظهر حالات التقوقع لعائلات المدينة بخلاف ما عدّه بعض من كتبوا في تاريخ طرابلس مثل عبد الغني عماد في كتابه **مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية** «أن

العائلات غير الإسلامية لم تتقوقع في محلة واحدة»[23]، حيث لم نلحظ أيًا من العائلات اليهودية قد سكنت خارج إطار حي اليهود، وهو ما يشير إلى حالة تقوقع نُسجلها لطائفة من طوائف المجتمع الطرابلسي.

بالرغم من ذلك فإن محلة اليهود كان يسكنها أفراد من عائلات «كبارة، شهال، الحايك»[24]، ومحلة عديمي النصارى كان يسكنها مسلمون من عائلات «الأسمر، الدلال، شفشق، فلاح، إضافة إلى أفراد من العلماء كالشيخ حسين بن عبد الرحمن[25]، مع أنّ أغلبية سكان هذه المحلات هم من اليهود والنصارى، فكذلك الحال نفسه في سكن عدد من النصارى في أحياء أخرى، مثل محلات الصباغة، عديمي المسلمين، سويقة الخيل، التربيعة، الآي كوز، قبة النصر، القواسير، زقاق الحمص، اليعقوبية، الحجارين[26].

وأهم هذه العائلات التي سكنت هذه المحلات هي: صدقة، شموط، العشي، طويل، الخوري، القاطرجي، سعد، المعماري، الكركي، بركات،...

ـ أشار خالد زيادة في كتابه **الصورة التقليدية للمجتمع المديني** إلى أنّ شيخ محلة اليهود كان يهوديًا بالطبع[27]، بينما عبد الغني عماد الذي أشرف على «مشروع إحياء التراث الوثائقي لمدينة طرابلس» أورد أن «الحاج مصطفى إمام المحلة المزبورة» [28]، في حين أنّنا من خلال قراءتنا لحجة تعهد المحلة المذكورة آنفًا لم نَجد أي ذكر لأي اسم أو صفة شيخ أو إمام، مسلمًا كان، أو يهوديًا .

ـ وجود سكن لعائلات من مختلف الرّسالات السماوية داخل المدينة.

ـ غياب المجاورة في السكن بين اليهود من جهة والمسلمين والنصارى من جهة أخرى، واقتصار المجاورة في السكن على المسلمين والنصارى في حي اليهود، فلم نَلحظ أي سكن لليهود في أحياء سكن المسلمين أو النصارى.

---

(23) عبد الغني عماد، **مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية** (طرابلس، لبنان: دار الإنشاء للصحافة والطباعة والنشر، 2002)، ص 57 و103 ـ 104.

(24) السجل الرقم 7، مصدر سابق، ص 181 ـ 182.

(25) السجل الرقم 7، ص 179.

(26) تبلغ المدينة 21 محلة، التالية أسماؤها: الصباغة، عديمي النصارى، الناعورة، ساحة عميرة، باب الحديد، زقاق الحِمص، اليهود، الرمانة، العوينات، عديمي المسلمين، الآي كوز، سويقة الخيل، القنواتي، قبة النصر، بين الجسرين، سويقة النورية، لقواسير، الحجارين، التربيعة، باب التبانة، اليعقوبية. في حين أن نهدي صبحي الحمصي في كتابه **تاريخ طرابلس من خلال وثائق المحكمة الشرعية في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلادي** ص 60 أشار إلى وثيقة تعود إلى 1152هـ أي في نفس فترة دراستنا ـ تحدد عدد محلات طرابلس بـ 24 محلة، وذلك بدمج محلتي حجارين النصارى وحجارين المسلمين بمحلة واحدة بإسم الحجارين. وجعل محلة مسجد الخشب ومحلة شيخ فضل الله محلة واحدة)، مستنداً إلى وثيقة من السجل الرقم 7، في حين أننا لم نجد هذه الوثيقة لدى قيامنا بقراءة وفهرسة هذه السجلات، والذي من ضمنها السجل المذكور.

(27) خالد زيادة، **الصورة التقليدية للمجتمع المديني، قراءة منهجية في سجلات محكمة طرابلس الشرعية في القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 1983)، ص 127.

(28) سجل 7، مصدر سابق، ص 181 – 182.

ـ اقتصار سكن اليهود في حي واحد يحمل اسمهم، إضافة إلى وجود أقليات من مسلمين ونصارى شاركوهم السكن فيه.

ـ عدم وجود محلة مخصصة لسكن اليهود، وأخرى مخصصة لسكن النصارى، رغم وجود حارة تحمل اسم حارة اليهود، وأخرى تحمل اسم حارة عديمي النصارى، حيث نلاحظ وجود سكن للمسلمين في كلتا الحارتين.

ـ وجود 6 أحياء يسكنها مسلمون فقط وهي: محلة باب التبانة (130 بيتًا)، محلة التربيعة (43 بيتًا)، محلة بين الجسرين (123 بيتًا)، محلة ساحة عميرة (62 بيتًا)، محلة الناعورة (36 بيتًا)، محلة باب الحديد (138 بيتًا).

ـ وجود 4 أحياء يفوق عدد السكان النصارى فيها عدد السكان المسلمين، وهي أحياء: عديمي النصارى سكنه 45 رب أسرة من النصارى مقابل 20 رب أسرة من المسلمين، عديمي المسلمين سكنه 18 رب أسرة من النصارى مقابل 15 رب أسرة من المسلمين، الحجارين سكنه 36 رب أسرة من النصارى مقابل 8 أرباب أسرة من المسلمين، القواسير سكنه 20 رب أسرة من النصارى مقابل 3 أرباب أسرة من المسلمين.

ـ وجود 10 أحياء يزيد عدد سكان المسلمين فيها على عدد السكان النصارى واليهود، وهي أحياء: الصباغة سكنه 180 رب أسرة من المسلمين مقابل 12 رب أسرة من النصارى، زقاق الحمص سكنه 91 رب أسرة من المسلمين مقابل 1 رب أسرة من النصارى، الرمانة سكنه 22 رب أسرة من المسلمين مقابل 2 رب أسرة من النصارى، العوينات سكنه 56 رب أسرة من المسلمين مقابل 1 رب أسرة من النصارى، الآي كوز سكنه 42 رب أسرة من المسلمين مقابل 19 رب أسرة من النصارى، القنواتي سكنه 78 رب أسرة من المسلمين مقابل 4 أرباب أسرة من النصارى، قبة النصر سكنه 41 رب أسرة من المسلمين مقابل 5 أرباب أسرة من النصارى، النوري سكنه 191 رب أسرة من المسلمين مقابل 26 رب أسرة من النصارى.

الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين، لا نراه إلا دليلاً على حسن العيش المشترك في طرابلس في تلك المرحلة، وإن لم يكن البعض لا يعدّ التجاور في السكن دليلاً قاطعًا على حسن العيش المشترك بينهم.

ـ وجود 6 أحياء سكنها مسلمون فقط وهي أحياء: الناعورة سكنه 36 رب أسرة، ساحة عميرة سكنه 62 رب أسرة، باب الحديد سكنه 138 رب أسرة، بين الجسرين سكنه 267 رب أسرة، التربيعة سكنه 89 رب أسرة، باب التبانة سكنه 100 رب أسرة .

وبنتيجة هذا التوزع الديني داخل طرابلس، يتبيّن لنا الآتي:

ـ وجود 215 رب أسرة من النصارى يعيشون في جوار المسلمين، في مقابل 7 رب أسرة من المسلمين يعيشون في جوار النصارى.

ـ وجود 12 رب أسرة من المسلمين يعيشون في حي اليهود، و4 أرباب أسر من النصارى يعيشون في حي اليهود، في حين لا نلحظ أي مجاورة لليهود مع باقي الطوائف في أحياء المدينة.

هذا يشير إلى شعور النصارى بالطمأنينة والأمان بأماكن سكنهم وعدم ميلهم إلى السكن في أحياء خاصة بهم، على عكس اليهود الذين لم يجاوروا باقي طوائف المدينة.

ـ عدم ميل النصارى إلى السكن في أحياء خاصة بهم، وهو ما يشّير إلى حسن الجوار والتعايش بين الطائفتين، المسلمين والنصارى.

هذا الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين، لا تّراه إلا دليلًا على حسن العيش المشترك في طرابلس في تلك المرحلة، وإن لم يكن البعض لا يعدّ التجاور في السكن دليلًا قاطعًا على حسن العيش المشترك بينهم.

وللوقوف على كيفية ومستوى التوزيع الديني في طرابلس كان لا بد لنا من إجراء مقارنة بين كيفية ومستوى توزع السكان في بداية الحكم العثماني وبين كيفية ومستوى توزعهم في القرن الثامن عشر، لذلك قمنا بالاعتماد على جدول التوزع السكاني لعام 1738م، الجدول الرقم (1)[29]، وعلى ما أورده عمر عبد السلام تدمري في توزيع الطوائف الدينية في طرابلس لسنة 1519م من خلال الطابو دفتري الرقم 68 تاريخ 1519م، بوضع الجدول الرقم (2) الآتي[30]:

الجدول الرقم (2)
توزع السكان الذكور الناضجين على أحياء طرابلس وفقًا لانتماءاتهم الدينية سنة 1519 م

اسم المحلة	مسلمون		نصارى		يهود		المجموع
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	
جامع الكبير	65	83.33	14	16.67	ـ	ـ	79
حارة النيني	74	100		ـ		ـ	74
سوقاق الآي كوز	35			ـ		ـ	35
سوق الطواقي	69	97.18	2	2.82		ـ	71
مسجد القرمشي	34	27.34	65	50.78	28	21.88	127
خان العديمي	34	46.05	43	53.95	ـ	ـ	77
سوق سندمر	14	100	ـ	ـ	ـ	ـ	14
زقاق الطويل	20	100	ـ	ـ	ـ	ـ	20
سوقاق المصري	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
مسجد الخشب وسوقاق الخولي	60	33	5	6.67	ـ	ـ	65

(29) انظر الجدول الرقم (1) توزع السكان الذكور في أحياء طرابلس، ص2 ـ 3.

(30) عمر عبد السلام تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ورقة قدمت إلى: **المؤتمر الأول لتاريخ ولاية طرابلس إبان الحقبة العثمانية، 1516 – 1918** (طرابلس: الجامعة اللبنانية، معهد العلوم الاجتماعية، 1995)، ص 121.

حصن صنجيل	32	45.71	38	54.29	ـ	ـ	70
سوقاق شيخ علي	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
عوينات	30	100	ـ	ـ	ـ	ـ	30
شيخ فضل الله	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
حوري	6	35.9	11	64.71	ـ	ـ	17
باب المدينة	117	98.32	2	1.68	ـ	ـ	119
حجارين	23	53.49	19	46.51	ـ	ـ	42
باب أق طرق	58	100	ـ	0	ـ	ـ	58
سوقاق الحمّص	88	100	ـ	ـ	ـ	ـ	88
بين الجسرين	29	100	ـ	ـ	ـ	ـ	29
عقبة الحمراوي	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
الطواحين	44	100	ـ	ـ	ـ	ـ	44
ساحة الحمصي	71	90.79	7	9.21	ـ	ـ	78
جسر العتيق	116	100	ـ	ـ	ـ	ـ	116
النصارى المعروفة بتبانة	ـ	ـ	92	100	ـ	ـ	92
يهودي	ـ	ـ	ـ	ـ	62	100	62
المجموع	**1165**	**75.03**	**298**	**19.18**	**90**	**5.79**	**1553**

من خلال مقارنتنا الجدول الرقم (2) بالجدول الرقم (1) لسنة 1738م يتبيّن لنا المعطيات الآتية:

ـ إنّ اختلاط المسلمين والنصارى وانفتاحهم بعضهم على بعض في السكن، والبيع والشراء، والتوكيل، والمصاهرة وغير ذلك[31]، كان يزداد ويتجه نحو زيادة التعايش. ذلك أنّ عدد الأحياء المختلطة بين المسلمين والنصارى أصبح في القرن الثامن عشر 14 محلة، بعدما كان يقتصر على 10 محلات في بداية الحكم العثماني. إضافة إلى تقلص عدد الأحياء التي كان يسكنها المسلمون فقط، من 14 حي سنة 1519 م، ليصبح 6 أحياء سنة 1738 م.

ـ تغيّر في التوزع الديمغرافي داخل الأحياء التي شكلت مراكز تجمع للنصارى، إذ تغيرت محلة باب التبانة، وحي النصارى، من حيّين لسكن النصارى على نحوٍ صرف عام 1519م، بحيث أصبح حي باب التبانة خاليًا من النصارى في سنة 1738م. كما أنهم تحولوا إلى أقلية في حي اليهود في تلك السنة. في حين أصبحت أحياء عديمي النصارى والقواسير، واليعقوبية، والحجارين أحياء ثقل مسيحي في سنة 1738 م. وسكنوا أيضًا في محلة الآي كوز التي كانت خالية منهم عام 1519 م.

ـ نلاحظ اختلافًا واضحًا في أسماء عدة أحياء أو محلات، حيث تبدّلت بعض الأسماء، وأخذت أسماء أخرى، كما طرأت أسماء أحياء لم تكن موجودة من قبل، مثل محلة مسجد القرمشي الذي حل

(31) إشارة أن هذه الوثائق متنوعة القضايا.

محلها اسم محلة القواسير[32]، ومحلة سوق سندمر[33] ومحلة جامع الكبير اللتين ألحقتا بمحلة سويقة النوري[34]، ومحلة سوقاق طويل[35]، التي أصبحت تعرف بمحلة الناعورة[36]، ومحلة سوقاق المصري التي ضُمّت إلى محلة التربيعة، ومحلة الرمانة ومحلة ساحة عميرة[37]، ومحلة مسجد خشب وسوقاق الخولي التي أصبحت تعرف باسم محلة سويقة الخيل[38]، ومحلة حصن صنجيل التي ضمت إلى محلة العوينات ومحلة باب الحديد[39]، ومحلة سوقاق شيخ علي التي ألحقت بمحلة بين الجسرين، ومحلة باب المدينة التي أصبحت تعرف باسم باب الحديد[40]، ومحلة الحمراوي التي تقع بين محلتي بين الجسرين وقبة النصر[41]، ومحلة فضل الله التي لم يتوافر اسمها في وثائق التعهد المذكورة سابقًا بسبب تلف بعض أوراق سجلات محكمة طرابلس الشرعية[42]، ومحلة الطواحين وتوزعت بين محلة الناعورة ومحلة اليعقوبية[43]، ومحلة سوقاق الحمص والملوخية باسم محلة التربيعة[44]، ومحلة جسر العتيق باسم محلة ساحة عميرة[45]، ومحلة النصارى بمحلة العديمي[46]، ومحلة النيني بمحلة القنواتي[47]، وسوق الطواقين[48]، بمحلة الصباغين[49].

ـ انتشار مساكن النصارى في أحياء المدينة، وبين مساكن المسلمين، وأحيانًا كثيرة كانت بعض أسر النصارى تتشارك السكن مع المسلمين في دار واحدة. ولعل ذلك يعود إلى شعور النصارى بالأمان بسكنهم بجوار المسلمين، من دون أن تكون السلطة المحلية حاجز أمان بينهم وبين المسلمين. يظهر ذلك من خلال وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس، كوثائق البيع والشراء والإيجار، حيث تبين هذه الوثائق عدم تقوقع النصارى وتقارب بيوتهم بعضها من بعض في حيّ واحد، وانتشرت بين بيوت المسلمين، وكانت ملاصقة لها أحيانًا، كما تشير الوثيقة الآتية:

---

(32) تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ص 104. تجدر الإشارة أن فاروق حبلص يؤكد أن سجلات المحكمة الشرعية أوردت اسم القرشي وليس القرمشي.

(33) **سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس**: سجل رقم 1، يمتد من سنة 1077 حتى سنة 1078هـ، ص 67.

(34) تدمري، المصدر نفسه، ص 100 – 104.

(35) السجل الرقم 1: مصدر سابق، ص 23.

(36) تدمري، «محلات طرابلس القديمة: مواقعها، أسماؤها، سكانها من خلال الوثائق العثمانية،» ص 104.

(37) المصدر نفسه، ص 105.

(38) المصدر نفسه، ص 108.

(39) المصدر نفسه، ص 108.

(40) المصدر نفسه، ص 111.

(41) المصدر نفسه، ص 115.

(42) المصدر نفسه، ص 113.

(43) المصدر نفسه، ص 113.

(44) المصدر نفسه، ص 117.

(45) المصدر نفسه، ص 117.

(46) المصدر نفسه، ص 118.

(47) المصدر نفسه، ص 101.

(48) السجل الرقم 1، مصدر سابق، ص 14.

(49) السجل الرقم 1، مصدر سابق، ص 21. ورد اسم المحلة في السجل 1 خلافًا لما ذكره عمر تدمري حول تغير اسم المحلة (ص 115).

«بمجلس الشرع الشريف المشار إليه حضر [...] السيد مصطفى جلبي بن السيد الشيخ إبراهيم بركه أخي بابا سابقًا وباع ما ذكر أنه له وملكه وتحت تصرفه هو منتقل إليه بالإرث الشرعي من والدته الست الزينب بنت الشيخ يحي بحيث يملك بيعه وقبض ثمنه شرعًا من الذمي الريس جرجس ولد الريس يحنا سلامه وهو اشترى بماله لنفسه دون غيره وذلك جميع الدار العامرة الكاينة بمحلة أق طرق المشتملة... يحده قبلة الطريق وشرقًا الزقاق الغير نافذ وفيه الباب وشمالًا بيت الطوافي وغربًا دار أحمد بيك بن دقماق».

... كذلك في نص الوثيقة الآتية:

«بمجلس الشرع الشريف المشار إليه حضرت الذمية حسنة بنت موصي الأصيلة عن نفسها والوكيلة الشرعية عن [...] وباعا أصالة ووكالة ما ذكر أنه ملكهم ومنتقل إليهم بالإرث الشرعي من أبيهما لمرقوم بحيث يملكون بيعه وقبض ثمنه شرعًا من محمد بشه بن الحاج حسين وهو إشترى منهم بماله لنفسه دون غيره وذلك جميع الدار الكاينة بمحلة قبة النصر...يحدها قبلة بيت قمرالدين وشرقًا الجنينة وشمالًا بيت محمد بن منصور وغربًا الطريق [...]»[50].

هناك الكثير من هذه الوثائق التي تؤكد تداخل، وتجاور مساكن النصارى مع بيوت المسلمين.

ـ تقوقع سكن اليهود في حي واحد، بعدما كانوا يسكنون في حييّن في القرن السادس عشر، وهو ما يعكس وضعهم الانعزالي داخل المجتمع الطرابلسي.

ـ بروز قضايا بيع وشراء لسكان يهود، محصورة داخل أبناء طائفتهم، بخلاف السكان المسيحيين الذين كانوا أكثر تعاملًا مع السكان المسلمين في عمليات البيع والشراء.

تقدم طرابلس نموذجًا لمدينة تضم جماعات من أديان مختلفة سادها الاستقرار والعيش المشترك بين الطوائف الدينية داخل المدينة، حيث استخدم الولاة بصورة تقليدية عدداً من النصارى المحليين كوكلاء ماليين ومعاونين وكملتزمين في المناطق أو داخل المدينة.

إنّ ظاهرة تقوقع جميع اليهود وانعزالهم في حي واحد، منذ القرن الثامن عشر، بعدما كان عدد منهم يسكن في حي مشترك مع المسلمين والنصارى قبل هذا التاريخ، تعكس ولادة رغبة عند هذه الطائفة بعدم الاختلاط بسائر أبناء المدينة، أو رغبة عند المسلمين والنصارى بعدم مجاورتهم. وسواء كانت هذه الظاهرة نتيجة لهذه الفرضية أو تلك، فإنّ عددًا كبيرًا من الوثائق يبين لنا مدى حالة التقوقع التي عاشتها هذه الطائفة.

ويظهر من خلال المعطيات المتعاقبة منذ عام 1519م (أي بعد السيطرة العثمانية بثلاثة أعوام) وحتى عام 1738م، أي خلال مدة تزيد على 200 عام، أنّ محلات طرابلس حافظت على

(50) السجل الرقم 7، مصدر سابق، ص 146.

الاختلاط بالسكن بين المسلمين والنصارى بصفة أساسية، بل إنّ الاختلاط داخل الأحياء ازداد من 8 محلات عام 1519م، ليصبح في القرن الثامن عشر 14 محلة.

ثانيًا: استنتاجات

تقدم طرابلس نموذجًا لمدينة تضم جماعات من أديان مختلفة سادها الاستقرار والعيش المشترك بين الطوائف الدينية داخل المدينة، حيث استخدم الولاة بصورة تقليدية عددًا من النصارى المحليين كوكلاء ماليين ومعاونين وكملتزمين في المناطق أو داخل المدينة، فلم تكن هناك نظرة دونية إليهم ولم نَعثر في السجلات على وثيقة واحدة تدل على أنّ نصرانيًا قد أُجبر على تبديل دينه لتسهيل معاملاته في الدولة، وهذا يعني أنه لم يكن ثمة ضغط في هذا المجال، كذلك لم يعش الذميّون كجماعة مغلقة ضمن مجتمع المدينة كما يحاول أن يصور البعض لأسباب أيديولوجية راهنة.

تُظهر السجلات الرسمية لمحكمة طرابلس الشرعية صفحة مشرقة من تاريخ هذه المدينة تعكس حسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة ، وتدل الوثائق على أن هذه المدينة لم تكن مسرحًا لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حدث في دمشق، وجبل لبنان في سنة 1845 وسنة 1860.

تُظهر السجلات الرسمية لمحكمة طرابلس الشرعية صفحة مشرقة من تاريخ هذه المدينة تعكس حسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة ، وتدل الوثائق على أن هذه المدينة لم تكن مسرحًا لأحداث طائفية واسعة على غرار ما حدث في دمشق، وجبل لبنان في سنة 1845 وسنة 1860.

كما يمكننا القول إنّ النزاعات التي شهدتها المدينة لا تمثل سوى حالات نزاع شخصية للمطالبة بحق أو دين، ولم تأخذ هذه النزاعات أي منحى طائفي أو مذهبي، بل بقيت ضمن الإطار التنافسي، حيث كان قدر المجتمع الطرابلسي العيش ضمن قيم من التسامح والعدل والحرية التي نادت بها الرسالات السماوية كافة، التي تألف منها المجتمع الطرابلسي، بالرغم من ظاهرة التقوقع والانعزالية التي عاشها اليهود داخل المدينة. وبصرف النظر عن أسباب الانفلاش الدائم في سكن النصارى في طرابلس ومجاورتهم للمسلمين فيها في المرحلة العثمانية، والذي قد يعود لأسباب اقتصادية، فإنه دليل على حُسن العيش المشترك في هذه المدينة.

لقد تميز تاريخ طرابلس بلوحات رائعة تعكس حُسن العيش المشترك بين الطوائف الدينية كافة فيها، رغم أنّ بعض المصادر تفيد أنّ العلاقات بين الطوائف الدينية في المدينة كانت أحيانًا عرضة لخضات وانتكاسات ظرفية عابرة، لم يكن سكان المدينة المحليون، سواء كانوا مسلمين أو ذميين، مسؤولين عنها ولا شركاء فيها، بل كانت لأسباب سياسية وخارجية لم يكن أحد من أبناء المدينة طرفًا رئيسًا فيها أو مسببًا لها، وهي لا تُلغي المواقف المتسامحة والنبيلة للمجتمع

الطرابلسية. إلا أنّ وثائق سجلات المحكمة الشرعية في طرابلس لم تُظهر سوى الخلافات والنزاعات على الصعيد الاجتماعي، والاقتصادي، ولم تُشِر إلى الخلافات والنزاعات الدينية.

إنّ اعتمادنا في هذا البحث المتواضع على مصدر أساسي ارتكزت دراستنا عليه، هو سجلات محكمة طرابلس الشرعية، التي تقدم إلينا الكثير من قضايا المعاملات والعلاقات التي انخرط بها أفراد المجتمع.

لقد وضعنا نصب أعيننا في هذا البحث هدفًا محددًا، هو كشف الحقائق المجتمعية من مصادرها الأساسية، وكشف التركيبة الاجتماعية لكل نواحي حياة المجتمع الطرابلسي.

ـ لقد انطلقنا من أساس أن سجلات المحكمة الشرعية، إضافة إلى ما تتضمنه من معطيات هائلة، قادرة على كشف بُنية المجتمع بمقدار ما تُعبر عن هذه البنية من الداخل. ومن هنا أهميتها إذ تعفينا عن الاستمرار في المراقبة الهامشية والخارجية.

ـ إنّ الطوائف الدينية انفتحت بعضها على بعض من حيث السكن والعمل، والبيع والشراء، والشراكة في المسكن، والتجارة والزراعة، وباقي الأنشطة الاقتصادية، ولم تُبرز الوثائق أي منحى طائفي أو مذهبي، فهذا التنوع الطائفي، والمذهبي يمثِّل سمة فريدة، كانت عنصر إغناء وتطور، فالسلم الأهلي، والاستقرار الاجتماعي، ساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الذي عرفته المدينة، فَقَدَر أطياف السكان في طرابلس كان العيش في حياة مشتركة ترتفع فيها قيم التسامح، العدل والحرية فوق القيم الأخرى □

نحو فهم بنية الاعتزاز اللغوي: إطار مفاهيمي ومنهجي مقترح

عبد الله البريدي(*)

باحث وأكاديمي سعودي.

إشكالية بحثية ومنهجية: تحرص المجتمعات الإنسانية على حماية لغاتها الأم وضمان سيادتها ونمائها، وتجهد بمختلف الطرق لتنمية ما يُسمى الاعتزاز اللغوي بلسانها، لكونه يشكّل قاعدة معنوية أساسية للحماية والسيادة اللغويتين العابرتين بالمجتمع صوب المستقبل المنشود بالقوة والتنمية الكافيتين، الأمر الذي يدفع باتجاه الاهتمام المتنامي بهذا المفهوم وجعله ركيزة في القوانين والتشريعات اللغوية(1). وفي الآونة الأخيرة، بات كثيرون يرددون مفهوم الاعتزاز اللغوي مع باقة اللغة المفاهيمية، كالأصالة والافتخار والاحترام والتقدير والمكانة والهُوية(2)، سواء في النصوص المكتوبة أو في المحاضرات الملفوظة عن اللغة العربية. ويكثر استخدام هذا المفهوم وأمثاله في بعض المناسبات التي تكتسي صبغة وجدانية حيال اللغة العربية مثل اليوم العالمي للغة العربية الذي يوافق الثامن عشر من شهر كانون الأول/ديسمبر من كل عام. وإذا فحصنا الأدبيات العلمية، يمكننا أن نقرر أنه على الرغم من كثرة ترديد هذا المفهوم، فليس هنالك مساءلة منهجية له، من قبيل: ما الاعتزاز اللغوي؟ ما حقيقته؟ ممَ يتكون؟ وكيف يتشكل ويتغير ويتطور؟ ما العوامل التي تؤثر فيه إيجابًا وسلبًا؟ كيف نقاربه؟ كيف ندرسه؟

بتفحص الأدبيات اللغوية المتخصصة، نجد أنها تخلو من أي مقاربات بحثية ملائمة معمقة لهذا المفهوم المحوري، وهذا يجعلنا قبالة توصيفات مُعمَّمة ذات طابع وجداني في الأغلب. وهذه

(*) البريد الإلكتروني: beraidi2@yahoo.com

(1) انظر مثلًا: سالم السميري، «الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية،» في: عبد الله البريدي، محرر، **اللغة لا تحمي ذاتها: مدخل نظري وتطبيقي للحماية القانونية للغات** (الرياض: مركز الملك عبد الله الدولي لخدمة اللغة العربية، 2019)، ص 47ـ134.

(2) انظر مثلًا: رشدي أحمد طعيمه، «اللغة العربية بين مهددات الفناء ومقومات البقاء والجدل حول واقعها المعاصر،» في: مجموعة مؤلفين، **اللغة العربية والتعليم – رؤية مستقبلية للتطوير** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)؛ إيمان الكيلاني، **الاعتزاز بالعربية أساس في تشكيل شخصية الفرد** (عمّان: مجمع اللغة العربية الأردني، مؤتمر سبل النهوض باللغة العربية - الموسم الثقافي الثلاثون لمجمع اللغة العربية الأردني، 2012)؛ عبد الله البريدي، **اللغة هوية ناطقة** (الرياض: المجلة العربية، 2013).

التوصيفات لا تغني استكشافًا نوعيًا لهذا المفهوم، ولا تثري قياسًا كميًا له. ومن هذه التوصيفات مثلًا، الحكم على بعض الاستخدامات اللغوية في مناسبات عامة أو خاصة بأنها مُعزّزة أو مخفّضة للاعتزاز اللغوي، على الرغم من أن الفئات المجتمعية القائمة بهذه الاستخدامات مغيّبة تمامًا في جانب التحليل والرصد والاستنتاج من جهة أنماط شخصيتها ونموذجها الإدراكي والتحليلي والأبعاد الموقفية أو السياقية التي قد تحمل تأثيرات على هذا الاستخدام أو ذاك.

ومثل هذه التوصيفات المعمَّمة قد تُفيد في تحشيد عواطف جيدة حيال اللغة العربية عند بعض الفئات في بعض السياقات أو المناسبات، إلا أنها لا تكاد تحمل فوائدَ جليلةً للبحث العلمي الرصين، وهو ما يجعلنا نراوح مكانَنا، حيث نعجز عن دحرجة هذا المفهوم، فلا يكبر مفاهيميًا ولا ينمو منهجيًا، وهو ما يُفقدنا القدرة على جعله منصة صلبة للتغيير الإيجابي المنشود، حيث لا نعلم كنه الاعتزاز اللغوي ولا بواعثه الجوانية ولا دوافعه البرانية، فضلًا عن جهلنا بكيفية تشكله وتطوره عند الفئات المجتمعية المختلفة، وعوامل زيادته وانخفاضه.

من هنا تتضح الإشكالية البحثية، حيث تتجسد في غياب البعد المنهجي في دراسة مفهوم الاعتزاز اللغوي في مقابل حضور المعالجات الوجدانية التلقائية الذاتوية الصرفة. **الإشكالية** البحثية هنا يمكن صبّها في سؤال رئيس مفاده: كيف ندرس الاعتزاز اللغوي بطريقة منهجية ملائمة ناجعة؟ وكلمة «ملائمة» في السؤال السابق تحيل على جانب منهجي إشكالي في أدبياتنا اللغوية، حيث يغلب على الدراسات اللغوية العربية التورُّط في تطبيق كامل أو شبه كامل لمناهج بحثية مستوردة من الفكر الغربي، وهو ما يوقعنا في فِخاخ أيديولوجية، أو لنقل في تحيزات ثقافية أو حضارية. ويوجد عدم تناغم مع رؤيتنا الكلية للإله والعالم والحياة والعلم، الأمر الذي يترتب عليه إشكاليات فكرية ومنهجية وبحثية. وبناء على ذلك، يسعنا القول إن هذا البحث يتصدى لتقديم إطار منهجي ملائم لدراسة هذا المفهوم الارتكازي (= الاعتزاز اللغوي) في قالب أولي عام، عبر محاور متسلسلة، يغذي بعضها بعضًا؛ في مسار يُجهد لأن يبني أطروحة منهجية تنظيرية وعملية في آن، إذ العبرة في ترجمة المنهجية إلى مشاريع بحثية نافعة للمجتمع، وإلا أضحت ترفًا فكريًا لا طائل من ورائه.

أولًا: إطار تنظيري للاعتزاز اللغوي

لكي نبلور إطارًا منهجيًا، يتوجب علينا تبين المسلك التنظيري لمبحث الاعتزاز اللغوي، حيث يُفيد في تلمّس التموضع التنظيري الملائم للمبحث ضمن موضوع رئيس في الأدبيات العلمية اللغوية المتخصصة، بحيث يُفاد من الأطر المفاهيمية والمنهجية لهذه الموضوعات من جهة، ويُصار إلى رسم خريطة التموضع لهذا المبحث ضمن الموضوع الرئيس، وفي هذا ضمان لتفعيله وتطوره من جهة ثانية. بعد تفحص مفهوم الاعتزاز اللغوي في أبعاده الرئيسة المؤسَّسة في جوهرها على الجوانب الوجدانية والمعنوية تجاه اللغة، يمكننا التقرير بأنه يندرج ضمن مباحث

«التخطيط اللغوي»[3]، ولو نشدنا الدقةَ أكثر لقلنا بأنه مُنسلِك في أحد أنواعه، وهو تخطيط وضع اللغة (Status Planning)، ويركز هذا النوع من التخطيط على الأبعاد الثقافية والمجتمعية ذات الصلة بوضع اللغة ومكانتها ومنسوب احترامها في المجتمع، ويدخل في ذلك ما يتعلق بوضع اللغة ودرجة إلزامية استخدامها وكونها اللغة الرسمية أو اللغة المستخدمة في هذا المجال أو ذاك. ويمكن اللسانيين وعلماء النفس والاجتماع والسلوك التنظيمي أن يقدموا إسهامات بحثية ملموسة في هذا المجال التخطيطي. ويجعل البعض ما يتعلق بمكانة اللغة نوعًا خاصًا يسمونه تخطيط المكانة (Prestige Planning)[4].

مبحث الاعتزاز اللغوي يتعلق بنوع آخر من أنواع التخطيط اللغوي، سيرد ذكره في محور تالٍ، وذلك وفق تصاعد تطوير الأبنية المنهجية لأطروحتنا في هذا البحث. التقرير بأن مبحث الاعتزاز اللغوي هو ضمن مبحث التخطيط اللغوي، لا يعني البتة الانحصار التام داخل الأدبيات المتخصصة للتخطيط اللغوي، وإنما الإفادة الذكية من هذه الأدبيات في الجوانب التنظيرية التي نراها ملائمة لذلك. ومن تلك الجوانب التنظيرية ما يتصل بأهداف التخطيط اللغوي، إذ نرى أن الاعتزاز اللغوي يسعه الإسهام في تحقيق بعض الأهداف بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومنها[5]:

- التنقية اللغوية (الداخلية والخارجية).
- المحافظة على اللغة وعدم اندثارها.
- الإصلاح اللغوي.
- الانتشار اللغوي.
- توحيد المصطلحات.
- تيسير الأساليب اللغوية.
- تعزيز الوظيفة الاتصالية للغة.
- الصيانة اللغوية.

إذًا، يندرج مبحثُنا هذا ضمن الخطاطة العامة للتخطيط اللغوي، ويمكن أن يُسهم تاليًا في تغذية السياسة اللغوية في أقطارنا العربية، إذ نجد أن الكثير من التشريعات اللغوية تتضمن جوانب كثيرة متصلة بالأبعاد الوجدانية والانفعالية للغة، ومنها مفهوم الاعتزاز اللغوي أو أي مفهوم مرادف أو مشابه له. ومن الشواهد على ذلك ما جاء في «قانون الحفاظ على سلامة اللغة العربية» في

---

(3) انظر مثلًا: عبد الله البريدي، **التخطيط اللُغوي: تعريف نظري ونموذج تطبيقي**، الملتقى التنسيقي للجامعات والمؤسّسات المعنية باللغة العربية (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، 2013)؛ محمود المحمود، «التخطيط اللغوي والسياسة اللغوية: تأصيل نظري،» **التخطيط والسياسة اللغوية**، السنة 3، العدد 6 (2018)، ص 8ـ48؛ عبد الله البريدي، «كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية،» **المستقبل العربي**، السنة 41، العدد مج 41، ع 481 (آذار/مارس 2019)، ص 100ـ123.

(4) المحمود، المصدر نفسه، والبريدي، «كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية».

(5) Robert Kaplan and Richard B. Bladauf, Jr., *Language Planning: From Theory to Practice* (London: Multilingual Matters Ltd., 1997).

العراق لعام 1977، حيث نصت المادة الثانية ما يلي: «على المؤسسات التعليمية في مراحل الدراسة كافة اعتماد اللغة العربية لغة للتعليم، وعليها أن تحرص على سلامتها لفظًا وكتابةً، وتنشئة الطلاب على حسن التعبير والتفكير بها، وإدراك مزاياها **والاعتزاز** بها»[6].

ثانيًا: إطار مفاهيمي للاعتزاز اللغوي

بعد فراغنا من إيضاح الإطار التنظيري العام لمبحث الاعتزاز اللغوي، نرتحل إلى الباحة المفاهيمية، حيث نتقصد بناء الدلالة المفاهيمية لهذا المصطلح عبر توسلنا بمفهوم محوري في الدراسات اللغوية والاجتماعية وهو مفهوم البِنية، الذي احتل مكانًا بارزًا في عنوان هذا البحث.

ما المقصود بفهم بِنية الاعتزاز اللغوي؟ هل ثمة إيحاء بمنهج بعينه؟ مفهوم البنية في العنوان لا يوحي البتة باستخدام المنهج البنيوي بشحمه الأيديولوجي ولحمه المفاهيمي، ولا باستغلاقه وتهميشه للسياقية الدينية والثقافية؛ ولا بالتورط بتعقيداته وإبهاماته، فتنجيعُ منهجيتِنا يتطلب النأي عما يصفه أحدهم ـ مايكل دوفرن ـ بالقول: «إن الفلاسفة ليتحدثوا فيما بينهم، يتحدثون عن الناس، بيد أنهم لم يعودوا يتحدثون إلى الناس»[7]، وهو ما أوجد فجوة متنامية بين لغة رجل العلم ولغة الرجل العادي، وفي هذا خسارة مزدوجة: للعلم والمجتمع معًا، فالنظرية تقتات على الممارسة، والممارسة تنضجها النظرية، والعنوان لا يشي بالاقتراب من تخوم تفاعلات البنيوية واشتباكاتها مع الوجودية والفينومينولوجية والوضعية والتحليلات التاريخية والوظيفية والنفسية والماركسية ونحوها[8].

لا ندعو إطلاقًا إلى إهدار المناهج البحثية الجيدة أو التي يمكن أن تكون جيدة بعد قدر من التعديل والتحوير، بسبب احتوائها على مكونات ثقافية أو تحيزات أيديولوجية لا تتناغم مع رؤيتنا الكلية ومركّبنا الحضاري العربي الإسلامي، حيث يسعنا تبني ما نسميه إعادة تدوير المناهج وصيانة الأدلة والبراهين وتنقيتها وتقشيرها وتطويرها.

والإشارة إلى تقريب لغة العلم على نحو ما ذكرناه، لا يُفهم منه الدعوة إلى التخلي عن اللغة العلمية الرصينة التي ترتضيها الجماعات المعرفية المتخصصة، وإنما يعني أننا نوصي باستخدام لغة تحليلية ميسرة مع سعينا إلى أدبنة البحث العلمي، ولعلنا إذّاك نيسّر انخراطَ فئات من المجتمع ضمن فرقنا البحثية الاستكشافية التنقيبية الاستنتاجية، فنفيد من أفكار هؤلاء ومن ملاحظاتهم واقتراحاتهم وانتقاداتهم أيضًا، سواء أكانت في

(6) السميري، «الحماية القانونية للغات: تجارب دولية وعربية،» ص 107.

(7) زكريا إبراهيم، **مشكلة البِنية** (القاهرة: مكتبة مصر، 1975)، ص 6.

(8) المصدر نفسه.

المنهج أم في التحليل أم في التطبيق. هذا يعني أن العلم بات يغرف من الحكمة العمومية، كما في مبحث سوسيولوجيا الحكمة الشعبية وغيرها من المباحث الشبيهة في العلوم الاجتماعية والإنسانية.

التحليل الفارط يقودنا إلى تقرير أننا لا ندعو إطلاقًا إلى إهدار المناهج البحثية الجيدة أو التي يمكن أن تكون جيدة بعد قدر من التعديل والتحوير، بسبب احتوائها على مكونات ثقافية أو تحيزات أيديولوجية لا تتناغم مع رؤيتنا الكلية ومركّبنا الحضاري العربي الإسلامي، حيث يسعنا تبني ما نسميه إعادة تدوير المناهج وصيانة الأدلة والبراهين وتنقيتها وتقشيرها وتطويرها؛ وفق ما نراه صالحًا لمنظومتنا الفكرية، في أبعادها الغائية والمرجعية والمنهجية والمفاهيمية. أحسب أن هذا المسلك يمثل تموضعًا منهجيًا ملائمًا لمرحلتنا الفكرية الراهنة، مغذّين السير صوب مرحلة مرشحة لأن تكون أكثر أصالة وإبداعًا في الزمن القريب والمتوسط، حيث تزداد مؤشرات الانشداد صوب النقاوة الفلسفية والابتكارية المفاهيمية والجسارة المنهجية[9].

وبعد هذا المهاد، نتقدم بعض الشيء صوب تأسيس مفاهيمي أولي عام، جاعلين إياه في مسربين ينتهيان بنا إلى تعميق فهمنا وتجويد بحثنا وتثمير مقاربتنا، عبر توليد باقة من الأسئلة البحثية، التي نحسب أنها جديرة بتحريك تروس البحث العلمي بما يجعلنا قادرين على فهم معمق للاعتزاز اللغوي متجاوز للتوصيفات المعممة الوجدانية:

1 ـ مسرب البِنية

تشير البنية إلى شبكة العلاقات بين العوامل المؤثرة في الظاهرة المبحوثة ضمن نسق كلي داخلي متفاعل مع سياق دينامي خارجي، يتبادلان التأثر والتأثير والتغيُّر والتغيير؛ ليكوّنا معًا «نومينًا بِنيويًا» لا نعلمه، و«فينومينًا بِنيويًا» نجهد لفهمه وتوظيفه، فيما عساه يسهم في تحقيق مصلحة معتبرة للمجتمع في مجال أو أكثر. إذًا، مفهومنا للبِنية يستصحب تأثيرية السياق في صنع البنية وتغيرها وتطورها، إيجابًا وسلبًا. لذا، فإن هذه البنية تتضمن مكونات لغوية ونفسية واجتماعية وسياسية وقانونية واقتصادية وعلمية وتقنية. إذًا، هي بِنية سياقية تركيبية. وفي هذا المسرب، يمكن للباحث أن يولد أسئلة بحثية متعددة، من قبيل:

ـ ما الأجزاء التكوينية للاعتزاز اللغوي بوصفه كلًا؟

ـ هل ثمة أجزاء تكوينية أكثر أهمية أو تأثيرًا في الاعتزاز اللغوي؟ وما مدى تأثير السياق المجتمعي؟

ـ كيف تتفاعل هذه الأجزاء التكوينية فيما بينها وكيف تتفاعل مع سياقها الخارجي؟

ـ ما العوامل النفسية والاجتماعية التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا في الاعتزاز اللغوي؟

ـ ما العوامل السياسية والقانونية والاقتصادية والتقنية التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا في الاعتزاز اللغوي؟

---

(9) عبد الله البريدي، **ابن تيمية فيلسوف الفطرة – نحو كبسلة الفيلسوف** (الدمام: أثر للنشر والتوزيع، 2021).

ـ متى يؤثر النسق الداخلي للاعتزاز في سياقه الخارجي ومتى يحدث العكس؟

2 ـ مسرب الاعتزاز

يعكس الاعتزاز اللغوي اتجاهًا تفضيليًا حيال اللغة العربية؛ من جهة مكانتها واستخدامها واستحقاقاتها في السياقات العامة والخاصة، وينتظم ثلاثة مكونات: الفكري (معتقدات وتصورات)، العاطفي (مشاعر وانفعالات)، النزوعي (نيات سلوكية). ولكي نُنضج هذا المفهومَ، فإنه من الضروري التعامل معه بوصفه مفهومًا بنائيًا (Construct)، وليس مفهومًا سطحيًا (Concept). والمفهوم البنائي يتجاوز سطحية «المفهوم البسيط»، مثل: الطول والوزن والحرارة والتفوق الأكاديمي والربح والخسارة، ليصل إلى عمق «المفهوم البنائي»، مثل: العدالة والجمال والحب والصحة والعقل والبرهان والفطرة والاعتزاز، حيث يعكس مستويات تجريدية وتركيبية أعلى مقارنة بالمفهوم البسيط، وقد يكون من الصعب أو حتى المتعذَّر ملاحظته أو استكشافه بشكل مباشر، وهو ما يجعله مفتقرًا إلى أدوات متطورة من أجل بنائه واستكشافه نوعيًا، وقياسه كميًا؛ عبر بلورة العوامل/الأبعاد أو المتغيرات التي تعكس دلالالته وتعبّر عن جوهره[10]. وداخل هذا المسرب، يسع الباحث التفكير في عدد من الأسئلة من قبيل:

إن اللغة سابقة للفكر وموجهة له، وإنها مستقلة عن الإنسان ولها كيانها الخاص، وهي تفرض سلطتها على المتحدث بها، إلى جانب سلطة التأثير النفسي وسلطة الإقناع العقلي، ومن ثم فهي القانون المنظم للحياة الاجتماعية الكاشف عن ماهيته.

ـ ما أهم المعتقدات والتصورات التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا في الاعتزاز اللغوي عند هذه الفئة أو تلك؟ كيف ندرسها؟ كيف تتشكل، وكيف ننمي الجيد منها ونعالج الرديء؟

ـ ما أهم المشاعر والانفعالات التي تؤثر إيجابًا أو سلبًا في الاعتزاز اللغوي عند هذه الفئة أو تلك؟ كيف ندرسها؟ كيف تتشكل، وكيف ننمي الجيد منها ونعالج الرديء؟

ـ ما علاقة النيات بالاعتزاز اللغوي؟ كيف نوصف علميًا النيات السلوكية عند هذه الفئة أو تلك في ما يخص الاعتزاز اللغوي؟ كيف تتشكل، وكيف ننمي الجيد منها ونعالج الرديء؟

تدفعنا بنائية مفهوم الاعتزاز اللغوي إلى تلمس مكونات بنية الاعتزاز اللغوي، بما يجعلنا قادرين على فهم نسقيتها الداخلية وسياقيتها الخارجية. وبعد النظر والتأمل، ارتأيت وضع هذه المكونات في مكونين كبيرين، وهما:

(10) المصدر نفسه.

المكون الأول: بنية الاعتزاز وفق المنظور اللغوي، وداخله مكونان فرعيان متضافران متكاملان، أولهما أكثر عمومية من الثاني:

أ ـ اللغة. عبر هذا المكون نسعى لالتقاط صورة عن الاعتزاز من وجهة نظر اللغة ذاتها، وهو ما يعني أننا نعول على استنطاق «سلطة اللغة» حيال الاتجاه التفضيلي باعتزاز أهل اللغة بها، وذلك بأن اللغة سابقة للفكر وموجهة له، وأنها مستقلة عن الإنسان ولها كيانها الخاص، وهي تفرض سلطتها على المتحدث بها، إلى جانب سلطة التأثير النفسي وسلطة الإقناع العقلي، ومن ثم فهي القانون المنظم للحياة الاجتماعية الكاشف عن ماهيته[11]، وهذا يعني – كما يقول الشاعر نوفاليس نقلًا عن هايدغر في كتابات أساسية – أن اللغة «لا تبالي إلا بنفسها»، ويردف هايدغر بالقول: «ماهية الإنسان تقوم في اللغة»[12]. هذا اللون من الاستنطاق عسير، إلا أننا قد نظفر بشيء ذي بال، إن نحن أفلحنا في اجتذاب بعض الأبعاد الاعتزازية من جهة اللغة نفسها، وهذا ما يربطنا بنوع آخر من التخطيط اللغوي، وهو تخطيط هيكل اللغة (Corpus Planning)، الذي يركز على الأبعاد الداخلية للغة ذاتها، حيث يُعنى بالجوانب اللغوية البحتة، ومن ذلك ما يتعلق بالقواعد والصرف والتراكيب والأساليب والكلمات والمصطلحات والمعاجم، والإبداع والاقتراض اللغوي، بما في ذلك الاعتراف الرسمي بالكلمات الدخيلة ونحو ذلك. ويعد اللغويون واللسانيون الأقدر على هذا التخطيط نظرًا إلى انطوائه على أبعاد لغوية تخصصية[13]. ويمكن وضع عدة محكَّات لتقييم مستوى الاعتزاز اللغوي من منظور اللغة ذاتها، فما يتعلق بأصل أو أساس أو مبدأ أو هدف لغوي يكون أكثر أهمية مما يتعلق بفروع وجوانب تفصيلية أو ثانوية، وهكذا.

ب ـ الباحث. هذا المكون يشغّل «لغة السلطة»، متمثلة بقوة السلطة المستخدمة للغة ومكانتها الاجتماعية ورأسمالها الرمزي[14]، حيث يُحتكم ههنا إلى سلطة الجماعة المعرفية، ممثلًا بسلطة الباحث اللغوي واللساني من أجل بلورة جملة من المحكَّات التقييمية وفق ما يراه ملائمًا لهيكل اللغة ومحافظًا عليه، ومنميًا للاعتزاز باللغة، وضامنًا لسيادتها في السياقات الحضارية والمعرفية والحياتية والاقتصادية.

المكونان السابقان يفضيان بنا إلى التقرير بأن يمكننا فهم بنية الاعتزاز اللغوي عبر توليفة تصالحية حيال مسألة اللغة والسلطة أو السلطة واللغة، إذ نطيق مسايرة اللسانيات الاجتماعية الحديثة في ذهابها إلى أن «الكلمة في ذاتها لا تملك إلا سلطة نظامها»[15]، أي أنها تملك فقط سلطة داخلية، وفي الوقت ذاته مسايرة السوسيولوجيات المعمقة المقرِرة بأن النفوذ والقوة ليس بيد اللغة، وإنما من/ما يقف وراء اللغة؛ إقرارًا بتأثير سلطة خارجية. وهنا نستدعي شذرة توصيفية

---

(11) الزواوي بغورة، **اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف** (بيروت: دار الطليعة، 2017).

(12) مارتن هايدغر، **كتابات أساسية**، ترجمة إسماعيل المصدق (القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، 2003)، ج 2، ص 260.

(13) البريدي، «كيف يعزز التخطيط اللغوي الفاعلية المستقبلية للغة العربية».

(14) بغورة، **اللغة والسلطة: أبحاث نقدية في تدبير الاختلاف وتحقيق الإنصاف.**

(15) المصدر نفسه، ص 367.

محلقة للعلامة ابن خلدون، يشخِّص جوانب متعددة في الاعتزاز اللغوي، إذ هو يقول: «إن لغات أهل الأمصار إنما تكون بلسان الأمة أو الجيل الغالبين عليها، أو المختطين لها... فلما هجر الدينُ اللغات الأعجمية، وكان لسان القائمين بالدولة عربيًا، هُجرتْ كلها في جميع ممالكها، لأن الناس تبعٌ للسلطان وعلى دينه، فصار استعمال اللسان العربي من شعائر الإسلام وطاعة العرب»، ثم تحدث ابن خلدون عن ضعف العرب وسيادة غيرهم وتأثرهم بمخالطة الأعاجم وفساد لسانهم وضعف اللغة العربية وهوانها من جراء ذلك كله، إلى درجة أنه قال: «حتى إن كتب العلوم صارت تكتب باللسان العجمي، وكذا تدريسه في المجالس»[16].

هذا المكون التأسيسي يجود علينا بأسئلة بحثية متعددة، ومن بينها:

ـ ما عوامل الاعتزاز اللغوي التي تقرها اللغة ذاتها؟

ـ ما المحكّات اللغوية الصرفة التي تحدد منسوب الاعتزاز اللغوي؟

ـ ما عوامل الاعتزاز اللغوي التي يقترحها الباحثون المتخصصون في الجوانب الإيجابية والسلبية؟

ـ ما المحكّات العلمية التي تحدد مستويات الاعتزاز اللغوي عند الفئات المجتمعية المختلفة؟

المكون الثاني: بِنية الاعتزاز وفق المنظور الحياتي، ويؤسَّس على مكونين فرعيين متحاشدين متكاملين، مع اتسام الأول بعمومية أكبر:

أ ـ السياق، أي سياق اللغة، ويحيل على السياق العام الذي تتخلق فيه اللغةُ وتتفاعل، فتنمو وتزدهر أو تضمر وتضمحل، ويشمل ذلك الأبعاد الوجدانية والاتجاهات حيال اللغة ومن ذلك الاعتزاز اللغوي، سواء أكان ذلك بقالب صريح أو ضمني. الضمني هو الأكثر صعوبة وربما الأكثر أهمية. وبهذا الخصوص يستخدم البعض مفهوم المعنى الضمني (Implicature) للإشارة إلى ما يمكن أن يوحي به السياقُ من معانٍ وعلاقات خفية أو غير مباشرة[17]، وقد نلتقط من هذه المعاني والعلاقات بعض الخيوط التي ننسج بها بنية الاعتزاز اللغوي. إذن، المكون السياقي على درجة كبيرة من الخطورة، إذ إنه قد يحمل بذور الاعتزاز اللغوي، كما أنه قد ينطوي على رواسب قاتلة لشتلات الاعتزاز باللغة، مما يوجب دراسته بمنهجية نوعية (كيفية) معمقة.

ب ـ المستخدم، أي الإنسان الذي يستخدم اللغة في مساره الخاص: الحياتي والمهني. بنائية المفهوم التي ندعو إليها تولي هذا المكون أهمية بالغة، حيث تدرس أنماط الشخصية وسماتها وأنماط التفكير، فضلًا عن أبعاد التدين والتمصلح البرغماتي في الاستخدام اللغوي ونحو ذلك، وهو ما يُعتقد أنه قد يحمل تأثيرًا ما على مستوى الاعتزاز اللغوي، إيجابًا أو سلبًا.

عبر هذا المكون، يمكن بلورة مجموعة من الأسئلة البحثية المهمة، ومنها:

---

(16) أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، **مقدمة ابن خلدون** (بيروت: دار الكتب العلمية، 1993)، ص 298ـ 299.

(17) ج. ب. براون وج. يول، **تحليل الخطاب**، ترجمة محمد لطفي الزليطي ومنير التريكي (الرياض: جامعة الملك سعود، 1997).

ـ ما عوامل الاعتزاز اللغوي التي يفرضها السياق؟

ـ ما المحكات السياقية التي تحدد منسوب الاعتزاز اللغوي؟

ـ ما علاقة العوامل الشخصية بمختلف أبعادها السماتية والذهنية والنفسية والاجتماعية بالاعتزاز اللغوي؟

ـ إلى أي درجة يسعنا تعميم حكم حيال استخدام لغوي بأنه معزز أو مخفض للاعتزاز اللغوي في سياقات مختلفة من الناحية الثقافية والشخصية؟

ثالثًا: إطار منهجي للاعتزاز اللغوي

عقب تأسيسنا المفاهيمي العام لمفهوم الاعتزاز اللغوي في إهاب البنية والبنائية وباقتها من الأسئلة البحثية الاستكشافية المشسعة للفهم والمعالجة، نقترح منهجية لدراسة الاعتزاز اللغوي، نراها ناجعة ملائمة. هذه المنهجية تتطلب تفعيل أسلوبين بحثيين، وهما[18]:

1 ـ الأسلوب البحثي النوعي

المنهج النوعي محيط منهجي لا ساحل له، ولكن سأعرض أبرز النقاط حوله عبر ما يلي[19]:

ـ في الأدبيات المتخصصة، ليس هنالك تعريف متفق عليه للبحث النوعي ولا للبحث الكمي أيضًا، ونحن هنا لا نروم إعطاء تعريفات حاسمة لهما، نظرًا إلى الصعوبة البالغة والتعقيد الشديد، ولعدم قناعتنا أصلًا بمثل هذه التعاريف التي تمارس في كثير من الحالات جناية مفاهيمية من جرّاء تشدُّدها في تكبيل المعنى في أغلالها الجامعة المانعة!، وهو ما يجعلنا نتوجه إلى التوصيف المختصر؛ عوضًا من الحد أو التعريف الصارم. البحث النوعي يبتدئ بأسئلة عامة تسعى إلى فهم جوهر أو معنى الأمور في الظاهرة المبحوثة، واستكشاف العلاقات التشابكية المعقدة ، وتتم بلورة تلك الأسئلة وتطويرها في مراحل متعاقبة في ضوء نتائج تحليل البيانات النوعية (كلمات وصور وليست أرقامًا) التي يقوم الباحث بتجميعها وتحليلها. ويتم جمع بياناته النوعية بثلاثة أساليب هي: الملاحظة والمقابلة وفحص الوثائق.

ـ تُجمع البيانات النوعية بناء على عينات عمدية أو قصدية (Purposive Sampling) (غير عشوائية) تتميز بالثراء من حيث السعة والعمق، مع التركيز على تفسير المعاني والدلالات التي

---

(18) عبد الله البريدي، **نحو دراسة الشخصية المحلية: إطار منهجي تطبيقي على الشخصية القصيمية السعودية** (بيروت: دار الانتشار العربي، 2019).

(19) صلاح الدين أبو علاّم، **القياس والتقويم التربوي والنفسي: أساسياته وتطبيقاته وتوجهاته المعاصرة** (القاهرة: دار الفكر العربي، 2000)؛ كمال عبد الحميد زيتون، **منهجية البحث التربوي من المنظور الكمي والكيفي** (القاهرة: عالم الكتب، 2004)؛ Matthew B. Miles, A. Michael Huberman and Johnny Saldana, *Qualitative Data Analysis: A Methods Sourcebook* (London: Sage, 2014); Sharan B. Merriam and Elizabeth J. Tisdell, *Qualitative Research: A Guide to Design and Implementation*, 4th ed. (San Francisco: Jossey-Bass, 2016), and David Silverman, *Interpreting Qualitative Data* (New York; London: Sage Publications Ltd., 2015).

يتم تكوينها في السياقات الثقافية للظاهرة المبحوثة. إن المعيار الأهم هو درجة الملاءمة للدراسة المراد تنفيذها، بحيث يتم جمع بيانات تتسم بالكثافة والعمق. والصحيح أنه ليس هنالك عدد محدد للمقابلات (أو الملاحظات أو الفحوصات الوثائقية). ويمكن أن يستند الباحث إلى قاعدة الاستمرار حتى الإشباع النظري (Theoretical Saturation)، أي الاستمرار إلى مرحلة يرى الباحث فيها أنه لم يعد بالإمكان الحصول على إضافات جوهرية. وجمع البيانات بمثل هذه الطريقة العمدية يجعل الباحث يتريث في مسألة تعميم النتائج وذلك بحسب التشابه في الظروف والأوضاع الثقافية. ولا يلتزم الباحث بتصميم صارم في ما يتعلق بجمع البيانات أو تحليلها أو كتابة التقرير الخاص بالنتائج والتوصيات. ويتوجب التأكيد أن الباحث يعد العامل الأساسي في الاستكشاف البحثي النوعي، إلى درجة أن بعض المنظّرين في البحث النوعي يرون أنه هو أداة جمع أو توليد البيانات كما هي في السياق الثقافي للمبحوثين، وهو ما يؤكد أهمية أن يستشعر الباحث ذلك الأمر أثناء عملية البحث ، بما يتطلبه من الجهد التراكمي والحرص الشديد على استكناه جوانب الظاهرة من خلال المقابلة الكيفية (أو الملاحظة) التي يشبهها البعض كما لو كانت «محادثة مع غاية محددة»[20]؛ ومؤدى هذا أن ذلك النوع من المقابلات أو الملاحظات يستلزم البحث عن إجابات لأسئلة متعددة لإضاءة الزوايا المعتمة أو استكشاف الزوايا المختبئة أو المسكوت عنها، لسبب أو لآخر. وكل هذا يجلّي الدور الاستكشافي التنقيبي للبحث النوعي.

يمنح البحث النوعي وقتًا كافيًا لعملية جمع البيانات وتنظيمها واختزالها وتحليلها؛ وهو ما يتيح للباحث فضاءات أرحب، تمكّنه من حضانة الأفكار وزيادة احتمالات إشراق الأفكار الإبداعية.

ـ بالنظر إلى المسائل المتعلقة بتصميم البحث ومراجعة الأدبيات العلمية وطبيعة البيانات التي يتم جمعها وتحليلها، فإن البحث النوعي ـ على خلاف الكمي ـ يقوم على معالجة منهجية تتبنى تصميمًا بحثيًا يتصف بقدر كبير من المرونة؛ ويتأسس على ممارسة تأملية استقرائية استنتاجية بخصوص البيانات المتنوعة والمبعثرة التي يتم جمعها وتحليلها بطريقة منهجية خلّاقة في سياقها الثقافي الذي يكتنز العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛ وهو ما يجعله قادرًا أو مهيأً لفهم وتفسير الظواهر الاجتماعية والإنسانية المعقدة. كما أنه يسعى إلى عدم التأطر بالأدبيات العلمية، وهذا يعني أنه يجهد للإفلات من قبضتها هروبًا من أن يتجمّد الباحث داخل تخومها؛ من خلال الاكتفاء بقراءات وإن كانت مستمرة أثناء مراحل البحث، إلا أنها إجمالية وغير مستقصية لها كما يفعل البحث الكمي.

ـ يمنح البحث النوعي وقتًا كافيًا لعملية جمع البيانات وتنظيمها واختزالها وتحليلها؛ وهو ما يتيح للباحث فضاءات أرحب، تمكّنه من حضانة الأفكار وزيادة احتمالات إشراق الأفكار الإبداعية.

(20) Jennifer Mason, *Qualitative Researching* (London: Sage, 1998).

ولهذا الأمر وما قبله، يمكن القول بأن البحث النوعي هو المنهج الملائم لاستكشاف العلاقات التشابكية والمركبة في الظواهر المعقدة والقضايا الحساسة أو الخطرة مع الأخذ في الحسبان المعاني والدلالات التي يتم تكوينها داخل السياق الثقافي والاجتماعي للفئة المبحوثة، وهو ما يمكِّننا من الحصول على فهم متعمق للظواهر، بل قد يقودنا ذلك إلى بناء نموذج لتفسير ظاهرة ما أو تشخيصها على نحوٍ دقيق. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن البحث النوعي يتطلب جهدًا أكبر ووقتًا أطول لجمع البيانات وتحليلها بغية الوصول إلى مثل هذه النتائج المنشودة، وهذا ما يجعل كثيرين ينفرون منه. ويتأسس البحث الكيفي من جهة تحليل بياناته الثرية المتنوعة على ثلاث خطوات رئيسة وهي[21]:

ـ **تكثيف البيانات** (Data Condensation)، وتتضمن: الاختيار، التركيز، التبسيط، التجريد، التحويل للبيانات إلى أشكال مفيدة في التحليل والخلوص إلى نتائج في مراحل تالية.

ـ **عرض البيانات** (Data Display)، وتشمل: التجميع المهيكل والمدمج للمعلومات بما يمكّن من الوصول إلى استنتاجات والتخطيط لتحليلات أخرى ذات قيمة.

ـ **استخلاص النتائج وتحقيقها** (Conclusion Drawing/Verification)، وتحتوي على عدد من المهمات التفصيلية ومنها: جعل النتائج الأولية في قالب تحليلي مفتوح مشوب بالشكوكية الإثرائية، والتسامح مع الغموض الذي يلف النتائج في بدايات تشكلها ودفعها إلى الظهور والوضوح، ومن ثم القيام بما يلزم للتحقق منها بأسلوب مناسب.

والتنفيذ المنهجي المحكم للخطوات السابقة يتطلب القيام بعدة جولات من القراءات التحليلية المتراكمة للبيانات في مراحل متعاقبة ومتراخية، بما يسمح للأفكار بالبلورة والنضج، كما أنها تستلزم التوسل بعدة تقنيات تحليلية من أجل «توليد المعنى من البيانات»، شاملًا: ملاحظة الأنماط والأفكار والمفاهيم الواعدة، القيام بمقارنات (المتشابه) وتقابلات (المختلف)، حساب التكرار، التجميع (Grouping)، التحشيد في عقد (Clustering)، بلورة المفاهيم (Conceptualization)[22].

2 ـ الأسلوب البحثي الكمي

سأعرف البحث الكمي بطريقة مشابهة لشقيقه النوعي، وذلك عبر النقاط الآتية[23]:

ـ بخلاف النوعي، البحث الكمي يبتدئ بأسئلة محددة تستهدف وصف العلاقات بين العوامل وذلك بقياس المتغيرات الخاصة بالظاهرة المبحوثة؛ اعتمادًا على التحليل الإحصائي لبيانات كمية (أرقام). ومفاد ذلك، أن الأسئلة البحثية في المنهج الكمي لا يُجرى عليها تطوير جوهري بعد تخطي الباحث للمرحلة الأولى في البحث التي تستهدف في العادة تحديدها وتصميم منهج البحث وأدواته بطريقة صارمة، فالبحث الكمي يبدو كما لو كان بيتًا مكونًا من طوابق، وأسئلة البحث هي أساسه، وهو ما يجعل الباحث يتحاشى إجراء تعديلات كبيرة عليها، لئلا يضطر إلى هدم بحثه وإعادة بنائه

(21) Miles, Huberman and Saldana, *Qualitative Data Analysis: A Methods Sourcebook*.

(22) Ibid., p. 275.

(23) البريدي، **نحو دراسة الشخصية المحلية: إطار منهجي تطبيقي على الشخصية القصيمية السعودية**.

من جديد. والإشكالية تتضخم حينما يكتشف الباحث الكمي عطبًا أو ثقبًا في الأسئلة البحثية، إذ قد يواصل لبواعث برغماتية صرفة البحث مستخلصًا نتائج إحصائية تفصيلية، وقد يجد مجلة محكَّمة لنشر بحثه المعطوب أو المثقوب! أو أنه يضطر إلى إعادة بحثه من جديد، وهو ما يكلِّفه وقتًا وجهدًا كبيرين (وهذا هو أحد معالم العطب أو الثقب الكمي).

ـ يُحصل على البيانات الكمية باستخدام عينة تؤخذ على نحوٍ عشوائي كي تمثل مجتمع البحث بغية تعميم النتائج، ويعد المنظّرون الكمّيون هذه إحدى أكبر مزايا البحث الكمي، وفي هذا التوصيف قدر كبير من المبالغة وعدم الدقة، فالتعميم مسألة أعقد من أن تحلها العشوائية في تحديد عينة البحث. يتم جمع بيانات البحث الكمّي من خلال الاستبانات والاختبارات المقننة التي يتم إعدادها في مراحل أولية أو متوسطة في العملية البحثية في ضوء نظرية أو نموذج محدد يصف الظاهرة أو يفسرها، وفي حال عدم وجود مثل تلك النظرية أو النموذج فإنه يتم اللجوء إلى نتائج الدراسات السابقة ذات الصبغة التراكمية لبناء فرضيات إحصائية (إما فرضيات العدم وإما الفرضيات البديلة)، ومن ثم بناء الاستبانات أو الاختبارات المقننة في ضوء ذلك.

من المهم بذل مزيد من الجهود البحثية في مجال البحث النوعي في دراساتنا اللغوية، وهذا لا يعني الدعوة إلى هجر البحث الكمي أو التقليل من أهميته، وإنما لتأكيد إعطاء الوزن المستحق للبحث النوعي، ولا سيَّما أننا نحتاج إلى بناء مفاهيم وتطوير نظريات ونماذج تمكّننا من تشخيص الظواهر المعقدة وفهمها وتفسيرها.

ـ كل ما سبق وعلى العكس من البحث النوعي، يعني أن الباحث في المنهج الكمي يلتزم بتصميم صارم في ما يتعلق بكيفية جمع البيانات وطرائق تحليلها وإعداد التقرير المكتوب لنتائج البحث وتوصياته. يتأسس المنهج الكمي على التصميم المسبق، فلا يبدأ البحث إلا بعد تحديد الأسئلة، ليس ذلك فحسب بل تحديد فرضيات الدراسة ومتغيراتها (المتغيرات المستقلة والتابعة وأحيانًا الوسيطة أيضًا)، مع تجميد الأسئلة والانغمار في الأدبيات السابقة، وهو يورط البحث في حالة من الاستلاب وتآكل هوامش الإبداع، ولا سيَّما أنه يصدر من نظرية أو نموذج علمي محدد، له مساراته ونفوذه في توجيه النتائج وتفسيرها. وهنا نشير إلى وجوب ملاحظة غلبة البحث الكمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية في عالمنا العربي، حيث يمثل النسبة العظمى من الأبحاث العلمية، وثمة دلالات وانعكاسات سلبية كثيرة لذلك، ليس هذا مجال بسطها.

ـ البحث الكمي يمكن استخدامه للحصول على وصف عام أولي مبسط للظواهر الاجتماعية والإنسانية أو قياسات للرأي العام، والتعرف إلى طبيعة العلاقات بين العوامل (المتغيرات) لتحديد درجة ارتباطها أو مؤشرات السببية فيما بينها (لم نقل السببية وإنما مجرد مؤشراتها، فالسببية أعقد من أن تحقن في معادلة رياضية أو صيغة إحصائية)، كما أن البحث الكمي يفيدنا في التثبت من صحة أو دقة نظرية أو نموذج معين، وهو ما يسمى مبدأ التحقق (Verification) (ويقابله مبدأ

التكذيب (Falsification) ، الذي أبدعه فيلسوف العلم المعاصر كارل بوبر، والفرق بينهما شاسع، والحديث في هذا يطول).

خلاصة وتوصيات

إذا تقرر كل ما سبق، فإنه يكون بدهيًا أن نتوجه بالقول إنه من المهم بذل مزيد من الجهود البحثية في مجال البحث النوعي في دراساتنا اللغوية، وهذا لا يعني الدعوة إلى هجر البحث الكمي أو التقليل من أهميته، وإنما لتأكيد إعطاء الوزن المستحق للبحث النوعي، ولا سيَّما أننا نحتاج إلى بناء مفاهيم وتطوير نظريات ونماذج تمكّننا من تشخيص الظواهر المعقدة وفهمها وتفسيرها على نحوٍ دقيق في ضوء ثقافتنا وإطارنا الحضاري العربي الإسلامي، ومن بينها ظاهرة الاعتزاز اللغوي.

بالنظر إلى تعقد ظاهرة الاعتزاز اللغوي وتشابكها مع ظواهر وعوامل مجتمعية معقدة متعددة، فإن الحاجة تمس إلى جعل مقاربتنا البحثية تتسم بكونها:

ـ **دراسات بينية**، وذلك بتبني مدخل الدراسات البينية أو المتداخلة (Interdisciplinary) أو العابرة الحقول المعرفية (Transdisciplinarity)، وذلك للتعقد الشديد في مثل هذه الظواهر، وهو ما يجعلها مفتقرة إلى مقاربات متعددة الحقول المعرفية وأدواتها ومفاهيمها وعتادها المنهجي والبحثي.

ـ **دراسات تكاملية**، عبر تنفيذ دراسة علمية تتبنى البحث النوعي والبحث الكمي للإفادة من مزايا وإيجابيات وأدوات كل منهما، ويعرف ذلك بـ «النهج العملي» أو «النهج المختلط» أو المهجَّن (Mixed Methods). ويتجاوز ذلك النهج أطروحة التعارض بين الأطر المعرفية – الإبستيمولوجية – بين البحث النوعي والبحث الكمي[24]، أو يُغمِض الطرف عنها بعبارة أدق. والقول بإمكان الجمع بين المنهجين النوعي والكمي، لا يعني البتة أنهما على درجة واحدة من الأهمية، حيث تقتضي طبيعة الظاهرة المبحوثة المتمثلة بالاعتزاز اللغوي جعل البحث النوعي البحث الرئيس أو المهيمن (Dominant Approach)، حيث إنه الأقدر على استكشاف الظواهر المركبة المعقدة في سياقاتها الطبيعية. وهذا يعني أننا نوصي بالبدء بأبحاث نوعية تراكمية، نطور عبرها الأبنية الدلالية لمفهوم الاعتزاز اللغوي ونشيد مكوناته وأجزائه، ونكتشف شبكة العلاقات بين العوامل المؤثرة فيه، إيجابًا وسلبًا، ويسعى جاهدًا لتوليد مفاهيم جديدة، وقد البحث يتجاوز ذلك كلَه نحو بلورة نظرية تفسيرية للظاهرة المبحوثة، باستخدام أسلوب أو منهجية النظرية المجذرة[25].

وفي نهاية هذا البحث المختصر، نضع ثلاث توصيات عملية:

ـ تشجيع الطلبة النابهين في الدراسات اللغوية على دراسة ظاهرة الاعتزاز اللغوي، مع التركيز على المنهج النوعي في المراحل الأولى، وتفعيل المنهج الكمي في أوقات لاحقة، وذلك بعد تبلور إطار تنظيري متماسك لهذه الظاهرة.

---

(24) Abbas Tashakkori and Charles Teddlie, *Mixed Methodology: Combining Qualitative and Quantitative Approaches* (Thousand Oaks; London: Sage Publications, 1998).

(25) انظر مثلًا: جوليت كوربن وأنسلم ستراوس، **أساسيات البحث النوعي**، ترجمة عبد الرحمن بن أحمد المحارفي (الأحساء: جامعة الملك فيصل، 2016).

ـ تطوير أدوات قياس كمي، وذلك من أجل قياس الاعتزاز اللغوي بطريقة دقيقة وفق إطار تنظيري، على أن تكون الدراسات الكمية مقارنة على مستوى الفئات المجتمعية داخل البلد العربي الواحد، وعلى مستوى البلدان العربية المختلفة.

ـ إجراء دراسات نوعية معمقة وكمية مسحية بقالب مقارن عبر الثقافات والحضارات، وهو ما يُعرف بالدراسات عبر الحضارية، واستخلاص دروس مستفادة من أجل تنمية الاعتزاز اللغوي.

وفي الأخير، نؤكد ضرورة العناية بطرائق تطوير الممارسات البحثية في الدراسات اللغوية وصولًا إلى نموذج إرشادي أو بارادايم بحثي معمق، مع ما يقتضيه ذلك من تغذية أذهان الباحثين المؤثرين في الجماعات المعرفية اللغوية، التي تصنع التقاليد والأعراف البحثية في الجامعات والمجلات العلمية المحكمة، إذ سيكون لذلك آثار إيجابية كبيرة، حيث يمكن لمثل هذه الحركة التطويرية أن تجعل من لغتنا الدينية والقومية عتادًا محوريًا لنهضتنا الحضارية العربية الإسلامية المنشودة في المستقبل القريب، فلقد سئمنا التبعية والتخلف، والله الموفق □

الاحتجاج الرقمي وتطور الحركية السياسية المعاصرة: من الثقافة المضادة إلى ثورة المعلومات والاتصالات

شريف عبد الرحمن(*)

مدرس في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

مقدمة

بعدما آلَت الحال في كثير من الدول والمجتمعات المعاصرة إلى الاعتماد ـ بدرجات متفاوتة ولكن معتبرة ـ على تقانات المعلومات والاتصالات (ICT)، وبعد أن تغلغلت «رؤية للعالم» نابعة، بدرجة كبيرة، من الواقع الرقمي الجديد إلى الكثير من الجماعات والحركات المهتمة بالعمل والنشاط السياسي، ولد في سياق هذه التطورات شكل جديد من أشكال المعارضة، أُطلِق عليه ـ ضمن أوصاف أخرى ـ «الاحتجاج الرقمي» [1]، تنهض فكرته الأساسية على اعتراض تدفق المعلومات، أو التلاعب بمضمونها أو خصائصها، كوسيلة للتأثير السياسي[2].

والاحتجاج الرقمي هو شكل من أشكال الحركية السياسية يستخدم التقانة الرقمية، المشوبة ببعض وسائل القرصنة، لأغراض التعبئة الجماهيرية والتأثير السياسي، أو هو «استخدام تقانات المعلومات والاتصالات لأغراضٍ تتعلق بتسهيل الاحتجاجات الرقمية والقيام بالعصيان المدني (في الفضاء الافتراضي)، عبر عرقلةٍ تدفق المعلومات»[3]. أو باختصار هو «نوع من القرصنة المعلوماتية المدفوعة باعتبارات سياسية»[4].

(*) البريد الإلكتروني: sseif@feps.edu.eg

(1) يختصر هذا المفهوم (Hacktivism) مفهومين في لفظ واحد، وهما القرصنة الحاسوبية (Compute Hacking) والنشاط السياسي (Political Activism)، ويلاحظ أنه يمكن أن يشار إلى الظاهرة ـ التي يعبر عنها هذا المفهوم ـ بأسماء متعددة، مثل الاحتجاج السيبراني (Cyber Activism) أو الاحتجاج الرقمي (Digital Activism)، الحراك الشبكي (Internet Activism) .. إلخ.

(2) Alexandra Samuel, «Hacktivism, and the Future of Political Participation,» (PhD Thesis, Harvard University, Massachusetts, 2004), p. 4.

(3) David J. Gunkel, «Introduction to Hacking and Hacktivism,» *New Media Society*, vol. 7, no. 5 (2005), pp. 625 - 646.

(4) Tim Jordan, «Hacktivism: All Together in the Virtual,» in: Barrie Bullen and Peter Hamilton, eds., *Activism! Direct Action, Hacktivism, and the Future of Society* (London: Reaktion Books, 2002), p. 119.

يميز النشطاء/القراصنة الرقميون أنفسهم عن غيرهم من القراصنة، بالتأكيد أن ما يحركهم هو الرغبة في تحقيق نوع من «التغيير الاجتماعي»، وليس مجرد الربح أو انتهاك حقوق الملكية الفكرية للآخرين[5]. كما يدافع النشطاء الرقميون عن وسائلهم بالتأكيد أنها أكثر فاعلية وتأثيرًا إذا ما قورنت بالطرق «التقليدية» للمعارضة السياسية، وخصوصًا في الحالات التي يخضع فيها المجال العام للعسكرة أو الرقابة الشديدة[6].

تصنف الأنظمة السياسية، من جانبها، الكثير من ظواهر الاحتجاج الرقمي على أنها وجه من أوجه الخروج عن القانون، لكونها تستهدف المساس بسرية المعلومات، أو عرقلة تدفقها، أو استخدامها على نحو يلحق الضرر بأنظمة وأمن معلومات الدولة الحديثة. وتؤكد التقارير الاستراتيجية للأمن السيبراني، في الكثير من الدول، هذا التوصيف السلبي، إذ تحسب الاحتجاج الرقمي أحد مظاهر خرق الأمن القومي، وتهديد السلم الاجتماعي، ونشر الفوضى، وتخريب مؤسسات الدولة[7].

ما لا ترد الإشارة إليه – بالدرجة نفسها من الإلحاح ـ في هذه التقارير هو «الأبعاد المضمونية» الكامنة خلف ظاهرة الاحتجاج الرقمي[8]، حيث يتم تفسير الأخيرة عادة بالإشارة إلى أنها إنما صارت ممكنة (وضارة) فقط بفعل تطور إمكانات التقانة والحوسبة الرقمية، حيث تذهب التقارير الرسمية إلى أن الانتشار الواسع للتقنيات الرقمية أدى إلى زيادة كبيرة في أعداد الأفراد المتمرسين في مجال التقانة، وبالتبعية في أعداد الأفراد الذين يميلون إلى استخدام مهاراتهم لأغراض إجرامية، وأن ما يميز المعارضين/القراصنة الرقميين، بالتالي، أنهم ممن يجيدون توظيف إمكانيات الحوسبة ووسائل التواصل الاجتماعي، فضلًا عن كونهم غالبًا أعضاءً في جماعات افتراضية، تعكف على تطوير البرمجيات الخبيثة بقصد الحصول على مقابل مادي، أو بغرض الشهرة أو حتى التسلية[9].

ما تفترضه الدراسة أن ثمة أسبابًا أعمق وراء ظاهرة الاحتجاج الرقمي، تجعل منها أكثر من مجرد انحراف أفرزته التطورات في مجال تقانات المعلومات والاتصالات، وتستدعي التنقيب عن

---

(5) Galina Mikhaylova, «The «Anonymous» Movement: Hacktivism as An Emerging Form of Political Participation,» (Unpublished Thesis: Texas State University, 2014), p. 5, and Dariusz Jemielniak and Aleksandra Przegalinska, *Collaborative Society* (Cambridge, MA: The MIT Press, 2020), p. 88.

(6) Marcela A. Fuentes, Digital Activism, *Britannica*, <https://www.britannica.com/topic/ digital - activism>.

(7) Marco Romagna, «Hacktivism: Conceptualization, Techniques, and Historical View,» in: Thomas J. Holt and Adam M. Bossler, eds., *The Palgrave Handbook of International Cybercrime and Cyberdeviance* (London: Palgrave Macmillan, 2020), p. 745; Vasileios Karagiannopoulos, *Living with Hacktivism: From Conflict to Symbiosis* (London: Palgrave Macmillan, 2018), p. 6, and Gunkel, «Introduction to Hacking and Hacktivism,» p. 595.

تتعامل الدراسة مع النشاط الاحتجاجي المعارض الذي يقوم به أفراد (أو جماعات) باستخدام الوسائل الرقمية، ولا تتوسع لتتعرض لفكرة الجرائم أو الحروب السيبرانية التي قد تتم برعاية بعض الأنظمة، كما لا تتطرق الدراسة إلى الظاهرة الأعقد المتعلقة بالإرهاب السيبراني (Cyberterrorism) الذي يشير إلى مستوى أخطر من الاحتجاج الرقمي، على نحو قد يتضمن مساسًا بأرواح المستهدفين منه.

(8) National Cyber Security Strategy 2016 - 2021, <https://www.enisa.europa.eu/topics/national - cyber - security - strategies/ncss - map/national_cyber_security_strategy_2016.pdf>.

(9) Dorothy E. Denning, «The Rise of Hacktivism,» *Georgetown Journal of International Affairs*, 5 August 2015, <http://journal.georgetown.edu/the - rise - of - hacktivism/>.

عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي ولدت ضمن سياق الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين[10]، ووحدت طيفًا واسعًا من الاتجاهات الأيديولوجية (بما في ذلك الأناركيون/الفوضويون، والليبراليون، واليسار الجديد)، والتي اجتمع الكثير منها تحت مسمى الثقافة المضادة، بمقولاتها التي رفضت السلطة/المؤسسة، وتسببت في حالة من السيولة واللايقين امتد تأثيرها إلى كل أشكال البنى الاجتماعية، قبل أن تحاول تخطي الوسائل السياسية التقليدية في ممارسة المعارضة، إلى صوغ مجال بديل للمجال العام التقليدي، يمثله حاليًا الفضاء السيبراني، بكل ما يتيحه من وسائل جديدة تستفيد من قدرات وخصائص تقانات الاتصالات والمعلومات[11].

إن ثمة أسبابًا أعمق وراء ظاهرة الاحتجاج الرقمي، تجعل منها أكثر من مجرد انحراف أفرزته التطورات في مجال تقانات المعلومات والاتصالات، وتستدعي التنقيب عن عدد من العوامل الثقافية والاجتماعية والسياسية، التي ولدت ضمن سياق الحركة الاحتجاجية التي انطلقت في النصف الثاني من ستينيات القرن العشرين.

صحيح أن تأثير النشطاء (الذين سلكوا سبيل الاحتجاج الرقمي) إنما صار ممكنًا بمساعدة تقانات المعلومات والاتصالات ـ وبوجه أساسي الإنترنت[12]، وصحيح أيضًا أن نجاحهم في الوصول إلى أولئك الذين يقاسمونهم أفكارهم وقيمهم الثقافية والسياسية، التي يسعون من خلالها للتأثير في السلطة/المجتمع، قد تحقق من خلال هذه الأدوات نفسها، إلا أن أسباب نشوء (واستمرار) جماعات/ظاهرة الاحتجاج الرقمي تظل أعمق من مجرد توافر الأدوات أو الظرف التقاني.

على هذا الأساس، تسعى هذا الدراسة إلى تدقيق المفاهيم المتعلقة بكل من القرصنة الاحتجاجية أو الاحتجاج الرقمي، والوقوف على السياق الذي تم خلاله تحديد الفعل (القرصنة/الاحتجاج) والفاعلين (القراصنة/النشطاء)، وكذا المحفزات النظرية (الأيديولوجيات) الكامنة وراء هذه الظاهرة، وذلك من خلال تتبع جذور ظاهرة «قرصنة المعلومات» ورصد علاقتها بتطور أشكال الاحتجاج الرقمي.

أما منهجية الدراسة فتتمثل باستقراء السجل التاريخي المعاصر، لمتابعة سياقات (ومآلات) ظاهرة الاحتجاج الرقمي، ورصد المقدمات التي مهدت لظهور النشطاء الرقميين، لبيان أن «الاحتجاج

---

(10) Chen: Martin Klimke and Mary Nolan, «Introduction: The Globalization of the Sixties,» in Jian [et al.], eds., *The Routledge Handbook of the Global Sixties: Between Protest and Nation - Building* (New York: Routledge, 2018), p. 1.

(11) Godfrey Hodgson, *More Equal than Others: America from Nixon to the New Century* (Princeton, NJ: Princeton University Press, 2004), p. 38, and Laurence Cox [et al.], eds., *Voices of 1968: Documents from the Global North* (London: Pluto Press, 2018), p. 7.

(12) Karagiannopoulos, *Living with Hacktivism: From Conflict to Symbiosis*, p. 7

الرقمي» وإن كان يمثل شكلًا مستحدثًا من أشكال المعارضة السياسية، على مستوى الأسلوب، إلا أنه، على مستوى المضمون، يمكن النظر إليه على أنه امتداد للاتجاهات الرافضة للسلطة بمختلف أنواعها، وعلى رأسها الحكومات، وما يدور في فلكها من مؤسسات.

الإطار النظري: يشتكي توماس باين في مقدمة كتابه **المنطق السليم** *(Common Sense)*[13] الخلطَ الذي يمارسه البعض بين المجتمع والحكومة، إلى درجة جعلت الفارق بينهما يبدو ضئيلًا أو معدومًا بالكلية؛ في حين أنهما ليسا مختلفين فحسب، بل إن لهما جذورًا مختلفة أيضًا من وجهة نظره. فالمجتمع ـ يقول باين ـ «هو نتاج حاجاتنا، أما الحكومة فهي نتاج شرورنا... المجتمع يدعمنا إيجابيًا بتوحيد مشاعرنا، أما الحكومة فتساعدنا سلبيًا بكبح رذائلنا. المجتمع يشجع التواصل، والحكومة تخلق الخلافات. الأول راع، والأخرى رادعة. المجتمع نعمة في كل الحالات، ولكن الحكومة حتى في أفضل حالاتها ليست سوى شر لا بد منه؛ وفي أسوأ حالاتها شر لا يُحتمل»[14].

الأفكار المناوئة لظاهرة الحكومة/السلطة، التي أصّل لها باين في الاقتباس السابق، لم تبدأ به ولم تنتهِ عنده، فقد كانت سارية عبر الكثير من التيارات الفكرية السابقة عليه والتالية له، فـ«باين» الجمهوري ذو النزعة الكلاسيكية المؤيدة لنموذج الدولة غير المتدخلة، ورثه أنصار الليبرالية الجديدة واليمين الجديد، ممن نظّروا لطبيعة العلاقة بين المجتمع والدولة (معبرًا عنها بالحكومة أو السلطة السياسية) من منظور ينتصر للأول على حساب الثانية، على اعتبار أن تدخل الدولة (المؤسسة العامة) وفقًا لهم يستنزف ويثبط المؤسسة الخاصة. وأن الحكومة، مهما كانت نياتها حسنة، فإن لها دومًا تأثيرًا ضارًا في المجتمع. وقد انعكس ما سبق على موقف اليمين من سياسات الملكية، وعلى تفضيل المؤسسات الخاصة إزاء مؤسسات الدولة، وتلخيص ذلك كله في قناعة مفادها أن «كل خاص جيد؛ وكل عام سيئ»[15].

تبنى الفوضويون، من ناحيتهم، الجمّ من الأفكار السابقة وذهبوا بها إلى مدى أبعد، يطمح إلى التخلص من فكرة السلطة بالكلية. ثم دخل «اليسار الجديد» على الخط إياه، واكتسب زخمًا واضحًا خلال الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، وذلك مع ظهور حركات الاحتجاج الطلابية، وتيار «الثقافة المضادة» بمقولاته التي عارضت لا السلطة فقط، وإنما فكرة المؤسسة بوجه عام، ومنظومة القيم التي ترتبط بها، واعتقدت في قدرة التقانة، وخصوصًا تقانة المعلومات والاتصالات، على تحقيق نوع من التحرر المجتمعي، الذي يتجاوز السياسة، ويمكّن كل فرد من أن يعبّر عن نفسه بحرية إزاء سلطة الدولة وقيودها[16].

---

(13) توماس باين (Thomas Paine) (1737 ـ 1809) فيلسوف وكاتب سياسي مولود في إنكلترا، دعم القضايا الثورية في أمريكا وأوروبا. كان كتابه **المنطق السليم** المنشور عام 1776 قد لقي إشادة واسعة، وكان من أول من دعا إلى الاستقلال الأمريكي عن التاج البريطاني. بعد كتابة أوراق «الأزمة الأمريكية» أثناء الحرب، عاد باين إلى أوروبا وقدم دفاعًا قويًا عن الثورة الفرنسية. أدت آراؤه السياسية به إلى السجن لبعض الوقت، وبعد إطلاق سراحه، كتب مقاله الأخير «عصر العقل»، الذي قدم فيه نقدًا «مثيرًا للجدل» لكل من الدين المؤسسي واللاهوت المسيحي.

(14) توماس باين، **المنطق السليم**، ترجمة محمد إبراهيم الجندي (القاهرة: هنداوي، 2012)، ص 9.

(15) Andrew Heywood, *Political Theory: An Introduction* (London: Red Globe Press, 2015), p. 83.

(16) تراجعت قطاعات واسعة من مفكري اليسار الجديد عن الإيمان بفاعلية الطبقات العاملة للرأسمالية المتقدمة، وبدأت التفكير في عوامل أخرى، يمكن الرهان عليها من أجل التحرر السياسي والانعتاق الاجتماعي والثقافي (مثل: التقانة، التحرر الوطني، تمكين المرأة، إنقاذ البيئة، تفكيك خطاب السلطة ... إلخ). انظر: Klimke and Nolan, «Introduction: The Globalization of the Sixties,» p. 2.

على هذا الأساس حدث في حقبة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي تقارب استثنائي بين الليبراليين الاقتصاديين والليبراليين الاجتماعيين، كان أحد أبرز دعائمه الاقتناع بقدرة «التقانة» على إحداث نوع من التحرُّر الاجتماعي والانعتاق من تأثير السلطة (الحكومة)[17]. ولكن الخلافات الأيديولوجية بين الفريقين أوجدت فارقًا عند الممارسة، وهو ما أدى إلى انفصام عرى التقارب، وذلك تحديدًا عندما بدأ رواد المعلوماتية (من الليبراليين الاقتصاديين) ممن أطلق عليهم، لاحقًا، اسم الـ Dotcom Entrepreneurs، في جني ثمار الفوائد الاقتصادية للاستثمار في قطاع تقانة المعلومات والاتصالات، وتخلوّا من ثم عن كثير مما كانوا يؤمنون به تحت شعار «القدرات التحريرية للتقانة»، في الوقت الذي أصر فيه الراديكاليون (من الليبراليين الاجتماعيين) على الاستمرار في مواجهة أفكار الهيمنة السياسية والمجتمعية والاقتصادية، بطرائق مختلفة، أصبح من أبرزها ـ مؤخرًا ـ أسلوب الاحتجاج الرقمي، من دون أن يعني ذلك اقتصار هذا الأسلوب الاحتجاجي على ممثلي اليسار. فكما ستبين الدراسة، يتسم هذا النمط من الحراك السياسي بدرجة كبيرة من التنوع، والتركيز على الرسالة السياسية، بدرجة أكبر من الالتزام الأيديولوجي، على نحو يعكس التعقد الذي يسم المجتمع الافتراضي/السيبراني بوجه عام، كما يسم الأطراف الفاعلة، ونوعية الأهداف التي تتغيّاها من وراء تفاعلها في إطاره[18].

في هذا الإطار تسعى الدراسة إلى بيان كيف ولدت أفكار «الاحتجاج الرقمي» من واقع السجال الفكري، وليس فقط من جراء التطورات التقانية للثورة الرقمية، وذلك عبر المحطات التالية: (1) الثقافة المضادة، (2) التقانة، (3) السياسة، (4) الحوسبة الشخصية، (5) البورجوازية الرقمية، (6) القرصنة الاحتجاجية، (7) السيبرانية، (8) الهجمات الرقمية، (9) التشويش الثقافي، (10) تقييم وخاتمة.

أولًا: الثقافة المضادة

احتجاجًا على حرب فيتنام وعلى سياسات التجنيد الإجباري والسياسات التي أدت إلى التلوث البيئي والفقر والعنصرية، فضلًا عن السياسات غير العادلة في مجالات التعليم والتوظيف... إلخ، وُلدت أفكار «الثقافة المضادة» وتبلورت كحركة معارضة، خلال حقبة الحرب الباردة، في كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وامتدت منهما إلى الكثير من أرجاء العالم، على هيئة موجات من الاحتجاج المتشبعة بالفكر اليساري المناهض للعسكرة والأبوية ومعظم أشكال السلطة، داعية إلى استبدال قيم المجتمع التقليدي والأفكار السياسية التقليدية، والتأسيس لمجتمع جديد ولأفكار سياسية جديدة. وقد اشتهر من بين أطياف هذا التيار جماعات متعددة مثل الهيبيز (Hippies)، والبانك (Punk)، والخطاب الحر (Free Speech) والحركات المناهضة للحرب، وكانت هذه الحركات

(17) Richard Barbrook and Andy Cameron, «The Californian Ideology,» *Science as Culture,* vol. 6, no. 1 (1996), pp. 44 - 72.

(18) Ibid., pp. 44 - 72.

تتكون أساسًا من شباب الطبقة الوسطى ممن رفعوا شعارات تطالب بعالم تسوده الأخوة والمساواة والحرية، وتنبذ قيم الاستلاب، والاستهلاك، وسياسات الحرب، والإفقار[19].

وقد تبنى أنصار الثقافة المضادة رؤى تتحدى «سلطة المؤسسات،» التي نظّروا إليها على أنها فاسدة ورجعية[20]. وحملوا لواء التمرُّد على الأفكار والقيم المجتمعية التي تغذي هذه المؤسسات، حاسبين أن نجاحهم رهن بالقضاء عليها، وذلك في إطار مقولات تمجد الذات، والجسد، والمشاعر الشخصية، والانفصال عن المجتمع، وتتحلل من الثقة في أي شكل من أشكال السلطة، وتشكك في إمكان الارتكاز على أي مرجعية تقليدية، وترد سلطة اتخاذ القرار إلى الفرد العادي.

مثّل المكون الفوضوي أحد العناصر المحورية في إطار «الثقافة المضادة،» ورَمَز إلى تحدي النظم السائدة، والسعي لتحقيق بيئة اجتماعية أكثر مساواة وفردية، وذلك لمواجهة اتجاه النظم والمؤسسات الحديثة نحو التنميط والتنظيم الصارم والتعبئة.

وقد مثّل المكوِّن الفوضوي أحد العناصر المحورية في إطار «الثقافة المضادة»، ورَمَز إلى تحدي النظم السائدة، والسعي لتحقيق بيئة اجتماعية أكثر مساواة وفردية، وذلك لمواجهة اتجاه النظم والمؤسسات الحديثة نحو التنميط والتنظيم الصارم والتعبئة. وفي هذا الإطار سعى أنصار الثقافة المضادة إلى التخلص من مظاهر الهندسة الاجتماعية (Social Engineering)، التي رأوا أنها تدفع في اتجاه تبني سياسات كارثية وتقود المجتمعات إلى حافة الهاوية، وشددوا على الحرية الفردية، وإعادة اكتشاف الإمكانيات المفقودة للذات[21].

من ناحية أخرى، ترجم أنصار الثقافة المضادة، وحلفاؤهم من الفوضويين، إحباطاتهم الناتجة من عدم وجود معايير موضوعية للارتقاء السياسي، وعن استبداد رجال السياسة بصناعة القرار واتخاذه، ضمن أشكال أخرى من الاستبداد، إلى نوع من الزهد في التغيير السياسي، والاستعاضة عنه بمحاولة تحقيق نوع من التغيير الاجتماعي، وعلى هذا المستوى أنجزت حركة الثقافة المضادة تحولات كبيرة، كان من أبرزها على المستوى العملي فكرة الكوميونات (Communes)، التي طُرحَت على أنها البيئة المثالية للعيش وفق جملة الأفكار السابقة، ومكانًا للهروب من المجتمع الرافض للقيم الجديدة[22].

وقد مثلت الكوميونات منظومات جماعية تعكس صورة المجتمع الجديد الذي يرغب أنصار الثقافة المضادة في رؤيته واقعًا، على نحو دمج بين نضالهم السياسي وتمردهم الثقافي

(19) Ibid.

(20) Ibid.

(21) Ibid.

(22) David Pepper, «Communes, and the Green Vision: Counterculture, Lifestyle and the New Age,» *Utopian Studies*, vol. 4, no. 1 (1993), pp. 237 - 238.

والاجتماعي..[23]، فبدلًا من العيش في إطار المجتمعات الهرمية/السياسية، التي تنحرف دائمًا نحو الاستبداد والأبوية، جادل هؤلاء، بأنه يمكن بناء كوميونات، لا يكون فيها ثمة مجال لممارسة السلطة، وتسمح فقط بالتفاعل الأفقي المباشر بين أنداد. فمن وجهة نظرهم إذا عاش البشر وفقًا للنظام الطبيعي، فسيحدث للمجتمع الشيء نفسه الذي حدث للطبيعة؛ أي أنه سيتوازن. وعبارتهم المأثورة في هذا الصدد هي «اترك النظام (system) بمفرده، وسيعمل بنفسه، لأن النظام هو (تعبير عن) الإله»[24].

مثلت التقانة (والمجتمع التقاني) بالنسبة إلى أنصار الثقافة المضادة مظهراً من مظاهر نزع إنسانية الإنسان، ومرادفًا لكل القيم السلبية التي يعادونها مثل البيروقراطية، المركزية، الهندسة الاجتماعية، الرشادة القسرية بكل تجلياتها.

ثانيًا: التقانة

مثلت التقانة (والمجتمع التقاني) بالنسبة إلى أنصار الثقافة المضادة مظهرًا من مظاهر نزع إنسانية الإنسان، ومرادفًا لكل القيم السلبية التي يعادونها مثل البيروقراطية، المركزية، الهندسة الاجتماعية، الرشادة القسرية بكل تجلياتها، ولهذا تعرضت التقانة بوجه عام وتقانة الحوسبة بوجه خاص لهجومهم وانتقادهم اللاذعَين. وفي هذا الصدد أكد لويس مامفورد في كتابه **أسطورة الآلة** *(The Myth of the Machine)* أن الحاسوب الرقمي ما أنشئ إلا لتقليص الحرية الإنسانية، وندد بالتقانيين الذين يعكفون على صنع هذه الآلات الخارقة التي تقيّد حرية الفرد[25].

ولكن خلال عقد واحد تغيرت نظرة المحتجين إلى التقانة، وتحول موقفهم منها من الرفض بوصفها أداة للسيطرة والتحكم، إلى الإعجاب، بوصفها رمزًا للتحرر الفردي من سلطة البيروقراطية. وظهرت في هذا الصدد قناعة مفادها أن التقانة الجديدة يمكن أن تؤدي إلى عالم أفضل، وأن التقدم التقاني ضروري لتحويل المبادئ التحررية إلى حقائق اجتماعية، وأن تلاقي منتجات التقانة مثل الحوسبة والاتصالات السلكية واللاسلكية مع وسائل التواصل والإعلام مع الطبيعة هو السبيل لتحقيق يوتوبيا رقمية، يصبح بمقدور الجميع، في إطارها، التعبير عن آرائهم من دون خوف من

(23) Barbrook, Ibid., pp. 44 - 72.

(24) في الأصل بدون العبارة الموجودة بين قوسين، انظر: Jason Rhode, *The Religious Creed of Silicon Valley*, 1 April 2018, <https://www.salon.com/2018/04/01/the - religious - creed - of - silicon - valley/>.

(25) Fred Turner, *From Counterculture to Cyberculture* (Chicago, IL: The University of Chicago Press, 2006), p. 76, and Lewis Mumford, *The Myth of The Machine: The Pentagon of Power* (New York: Harcourt, 1970), p. 133.

الرقابة، وبلوغ مجتمع بديل للمجتمع التقليدي، يتساوى جميع أفراده ويتخلصون من الشعور بالاغتراب[26].

وفي إطار هذا التصور ولد مصطلح التقانات البيئية (Eco - technics)، الذي يشير إلى إمكان الفرد أن يكون جزءًا من نظام (System) يوفر له ـ باستخدام التقانة ـ الدعم والحماية، بدلًا من أن يكون جزءًا من تراتبية (Hierarchy) المجتمع التقليدي التي تستغله وتوظف قدراته لمصلحة أهداف منفصلة عن طموحه وغاياته. وكانت وجهة نظر «ستيوارت براند» رائد هذا التيار وأشهر رموزه، التي لخصها في واحدة من أكثر سلاسل المجلات شعبية وتأثيرًا خلال الستينيات، (**دليل الأرض**) (*Whole Earth Catalog*) (1968)، أنه يمكن تسخير التقانة لخلق مجتمعات أكثر ديمقراطية ولامركزية. وقد أسهمت هذه المطبوعة في نشوء وجهة نظر جيل كامل، يؤمن أن تقنيات الحوسبة يمكن استخدامها في خدمة أهداف متعددة مثل التغيير الاجتماعي وحماية البيئة[27].

وقد مثلت تقانة الحوسبة بالنسبة إلى أنصار تيار الرفض موردًا لم يتم احتكاره ككل شيء آخر تقريبًا، ومن ثم فقد تصوروا أنه يمكن للأفراد المهمشين، الذين لا يملكون شيئًا في إطار المجتمع التقليدي الذي استنفدت جميع موارده أو سبقهم إليها ذوو النفوذ، أن يعلنوا سيادتهم عليه، ويمكن من ثم أن يمثل شكلًا من أشكال الاستقلال عن التحكم المركزي والتحرر من البيروقراطية، كما يمكن أن يكون أداة من أدوات المواجهة مع السلطة، عن طريق ما يوفره من قوة المعلومات[28].

وقد أصبح التيار الذي يتبنى هذه الأفكار تيارًا غالبًا بين أنصار ثقافة الرفض، ممن تحوّل رهانهم إلى تقانة الحوسبة، التي مثلت شبكاتها لاحقًا أسلوبًا فعالًا لتواصل أعضاء الكوميونات بعضهم ببعض، الأمر الذي ساعدهم على تطوير إمكانات العيش المشترك فيما بينهم، ووصلهم بالعالم في الوقت نفسه، من دون الخضوع للأشكال التقليدية للسلطة، برقابتها على أفعال الأفراد، وتدخلها في مفردات حياتهم. وهكذا أصبحت التقانة بالنسبة إلى أنصار الثقافة المضادة أسلوبًا لنوع جديد من الحياة، بل لنوع معين من الأخلاقيات أيضًا[29].

ثالثًا: التحرر من السياسة

لم يكن غريبًا أن تعلو أصوات مؤيدة لمقولات الثقافة المضادة بين تيارات اليسار (الجديد)، انطلاقًا من أن الرهان التقاني (الوفرة المعلوماتية)، متسق مع الحلم اليساري الكلاسيكي حول

---

(26) John Markoff, *What the Dormouse Said: How the 60s Counterculture Shaped the Personal Computer Industry* (New York: Viking Adult, 2005), p. 4, and Barbrook and Cameron, «The Californian Ideology,» pp. 44 - 72.

(27) Steven Levy, *Hackers*: *Heroes of The Computer Revolution* (Sebastopol, CA: O'Reilly, 2010), p. 168.

(28) John Michael Greer, *The Eco - technic Future: Envisioning a Post - Peak World* (Gabriola: New Society Publishers, 2009), and Turner, *From Counterculture to Cyberculture*, p. 4.

(29) Barbrook and Cameron, «The Californian Ideology,» pp. 44 - 72.

الموارد التي لا تنضب[30]. إلا أن الغريب بحق كان أن يعتنق هذه الأفكار ويروّج لها «طبقة برجوازية» (بالمصطلح اليساري) متميزة، ممن أطلقت عليهم لاحقًا أوصاف مثل Dotcom Entrepreneur، وSilicon Valley's boosters.

ففي الوقت الذي كانت أفكار الثقافة المضادة سائدة بالأساس بين أنصار اليسار المؤمنين بـ«الرؤى التقدمية،» التي تهدف إلى «دفع التاريخ إلى الأمام»، بما يتضمنه ذلك من ضرورة تغيير الأوضاع القائمة والثورة عليها، فإنها ـ أي مقولات الثقافة المضادة ـ تسربت أيضًا بين عدد من أفراد المؤسسات الحكومية من البيروقراطيين والباحثين بالمختبرات البحثية والأكاديميين وطلبة الجامعات، حيث بدت هذه الأفكار الاحتجاجية مغرية للكثير من أفراد الطبقة ذات المكانة المستقرة داخل الكثير من المؤسسات القائمة[31].

بدا «التحرر من السياسة» حلمًا مشتركًا بين المتحمسين من كلا الفريقين، ممن راهنوا على قدرة التقانة على تحرير الفرد مما تسببت فيه السياسة من إحباطات متكررة[32]، حيث كان تورط السياسيين في الحروب الكبرى خارجيًا، وإجراءاتهم التقشفية داخليًا، كفيلين بدفع الكثير من «المعارضين» إلى أحضان الأفكار الجديدة، التي تعد بالتحرر والانعتاق من كل ما تمثله السياسة والسلطة التقليديين من خصائص.

وكما تقاسم الطرفان الموقف من «الكفر» بالسياسة، فقد تقاسما الموقف نفسه من «الإيمان» بالتقانة، وكانت نقطة الجذب الرئيسية ناحية الحلم التقاني هي الطموح نحو تحقيق «يوتوبيا تقانية» تؤدي فيها أجهزة الحاسوب دورًا حاسمًا في إعادة هيكلة النظام الاجتماعي، لكونها تضمن الوصول المتساوي إلى المعلومات. وتتلخص وجهة النظر هذه في أن الحاسوب هو تعبير عن التقانة وقد بلغت حد الكمال، وأداة لتحقيق المعجزات، وأن هذا الكمال وهذه المعجزات يمكن أن يتم بلوغهما من دون حاجة إلى نموذج الدولة المتدخلة[33].

وهكذا لم تقتصر الأفكار التحررية، التي طالبت بالاستعاضة عن السياسة بالتقانة، على جماعات اليسار الجديد، وإنما اتسعت لتشمل قطاعات واسعة من الليبراليين «البرجوازيين». وكانت نقطة الالتقاء الأساسية بين هذه الأطياف المتنوعة هي الاقتناع بضرورة اقتناص اللحظة التقانية واستغلالها من أجل تأكيد مجموعة من الأفكار، على رأسها تلك الخاصة بالحق في التداول الحر للمعلومات، فعند هذا المطلب التقى أعضاء من مختلف الأطياف السياسية وغير السياسية أيضًا[34].

---

(30) توجت هذه الأفكار بصورة ما بظهور الإنترنت، حيث الفكرة الشيوعية وقد وضعت موضع التنفيذ العملي ـ معلوماتيًا على الأقل.

(31) Odd Salar Mohandesi [et al.], eds., *Voices of 1968* (London: Pluto Press, 2018), p. 10, and Arne Westad, «Was there a Global 1968,» in: Chen Jian [et al.], eds., *The Routledge Handbook of the Global Sixties: Between Protest and Nation - Building*, p. xxi.

(32) Paul A. Taylor, «From Hackers to Hacktivists: Speed Bumps on the Global Superhighway?,» *New Media Society*, vol.7, no. 5 (2005), pp. 625 - 646.

(33) Barbrook and Cameron, «The Californian Ideology,» pp. 44 - 72.

(34) Markoff, *What the Dormouse Said: How the 60s Counterculture Shaped the Personal Computer Industry*, p. 5.

رابعًا: الحوسبة الشخصية

في إطار التحالف الرافض للمؤسسة/النظام القائم، خلص قطاع من الناشطين إلى أنه بدلًا من تبني استراتيجية الصدام المباشر، يمكن بناء آمال أكبر على تطوير نظام بديل، قوامه تقانة صغيرة، لامركزية، من أسفل إلى أعلى. وكان «الحاسوب الشخصي»، هو الأكثر مناسبة لتحقيق هذه الآمال فعليًا. ففي هذه المرحلة عكست الحوسبة الشخصية جوهر فكرة الثقافة المضادة، القائمة على رفض السلطة، والاعتقاد بأن الروح الفردية ستنتصر على بيروقراطية المؤسسات الحكومية وأساليب الشركات الخاصة[35].

وبالفعل اتخذ عدد من رواد تلك المرحلة، وتحديدًا مع نهاية عام 1968، قرار التخلي عن تطوير الحاسبات الكبيرة، وعكفوا على تطوير أجهزة الحوسبة الشخصية، والعمل على إيجاد سبل لربطها عبر شبكات. كان هؤلاء المطورون ضمن الجيل الأول من قراصنة المعلومات (Hackers). وهو الوصف الذي كان يستخدم في تلك المرحلة، على نحو محايد، للإشارة إلى قطاع من المبرمجين والمطورين (Developers) ممن يسعون لاستخدام الحواسيب من أجل تعزيز الفاعلية الفردية، ويتميزون بالبراعة في استخدام التقانات، ويمتلكون القدرة أيضًا على التلاعب بها، مدفوعين بالرغبة العارمة في تحرير المعلومات[36].

اعتقد هؤلاء القراصنة أنه في المستقبل يمكن أن تسمح شبكات الاتصال بين أجهزة الحاسب الشخصي بخلق نوع من المجتمعات التي يتحرر أفرادها من التسلسلات الهرمية، ولا يخضعون للأبنية السياسية. بدلًا من ذلك، سوف يرتبطون معًا في نظام عالمي من شأنه أن يجد توازنه الطبيعي الخاص، وذلك من خلال تدفق المعلومات (بدلًا من تدفق الأوامر والتعليمات كما في المنظومات التقليدية) بين ملايين الأفراد المرتبطين، عبر أجهزة الحوسبة الشخصية الخاصة بهم[37].

وعلى الرغم من اعتماد هؤلاء المطورين/القراصنة على المؤسسات القائمة (وعلى رأسها الجامعات الحكومية والخاصة) للحصول على الدعم المادي والوصول إلى التقانة (حيث لم تكن أجهزة الحاسوب في بداية الأمر متاحة إلا من خلال المختبرات التابعة لمراكز الأبحاث والجامعات)، إلا أن تأثر هؤلاء بأفكار الثقافة المضادة كان يصبغ أفكارهم وتوجهاتهم، لهذا كانوا يلجأون إلى كل حيز ممكن، وإلى استغلال أي موارد متاحة، من أجل الاستمرار في دفع مشروعهم التحرري قدمًا، وقد علق أحد الدارسين لتاريخ الحوسبة على هذه المقدمات بالقول إن «الحوسبة الشخصية» التي صارت اليوم أمرًا مسلمًا به، تكمن معظم خصائصها في تفاصيل هذه المرحلة الجامحة، التي صاغتها الروح الاحتجاجية، والإقبال على الأفكار المضادة للمجتمع، والشعور العام بالمثالية الفوضوية[38].

---

(35) Ibid., p. 6.

(36) Taylor, «From Hackers to Hacktivists: Speed Bumps on the Global Superhighway?,» p. 628.

(37) Barbrook and Cameron, «The Californian Ideology,» pp. 44 - 72.

(38) Johan Söderberg, *Hacking Capitalism: The Free and Open - Source Software Movement* (New York: Routledge, 2008), p. 4.

بعبارة أخرى، كانت الجهود التي بذلها الجيل الأول من قراصنة المعلومات هي التي أدت بالأساس إلى ولادة الحاسوب الشخصي (PC)، وإطلاق صناعة كاملة كان من شأنها تحرير الابتكار التقاني من سلطة المؤسسات، وتطوير تقانة المعلومات والاتصالات التي ستمثل لاحقًا (في أحد أوجهها) تهديدًا للمؤسسة. وقد لخص ستيوارت براند هذا الرأي في مقاله له بعنوان «نحن مدينون للهبيين» بقوله إن «ازدراء الثقافة المضادة للمؤسسة هو الذي وفر الأسس الفلسفية للإنترنت الذي يدار من دون سلطة مركزية، ولثورة الحاسوب الشخصي بالكامل»[39].

خامسًا: البرجوازية الرقمية

لأسباب براغماتية بحتة لجأ الكثير من قراصنة الجيل الأول إلى بيع أفكارهم «التحررية» إلى مؤسسات أخرى، أو قاموا بإنشاء شركاتهم الخاصة، سعيًا وراء الربح وخلق الثروة، وبناء صناعة جديدة كان من شأنها أن تعمل بطريقة المؤسسات نفسها التي تمرد عليها هؤلاء القراصنة من قبل[40]. من ناحية ثانية قامت شركات الحوسبة الناشئة بتعيين الآلاف من المبرمجين الجدد (نشطاء الماضي القريب)، وهو ما أدى إلى «استئناس» عدد ممن كانوا في السابق مناصرين جامحين لأفكار الثقافة المضادة!

أصبح (الكثير من) قراصنة الجيل الأول بهذا المعنى جزءًا لا يتجزأ من قطاع الأعمال، بصناعة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات؛ وقد أطلق دوغلاس كوبلاند في رواية له صدرت عام 1995 على هذه الطبقة اسم الـ Microserfs (البرجوازية الرقمية)، ويشير هذا المفهوم وفقًا له إلى الناشطين الذين، على الرغم من تبنّيهم جوانب مختلفة من أفكار الثقافة المضادة، انخرطوا في كيانات رأسمالية كبيرة توظيفًا لمهاراتهم البرمجية والتقانية، حتى أصبح هؤلاء الذين كانوا مخلصين للثقافة المعادية للمؤسسات جزءًا من طبقة البرجوازية الرقمية المؤسسية[41].

هذا وقد مثل التحول في موقف الـ Microserfs أو البرجوازية الرقمية نوعًا من الخيانة للكود الأخلاقي لقراصنة الجيل لأول، المتشربين أفكار الثقافة المضادة، وعلى رأسها ـ كما سلف القول ـ السعي لتحرير المجتمع من خلال التقانة، وتمكين جميع الأشخاص من الوصول غير المقيد للمعلومات. وكان التطور الذي آذن بهذا التحول هو حلول «السعي وراء الربح» محل «الأفكار التحررية». وهو السبب نفسه وراء تخلي هؤلاء عن الكثير من الاهتمامات الاجتماعية والسياسية والفكرية التي نذروا أنفسهم لها في البداية[42].

صحيح أن الروح المناهضة للمؤسسات قد استمرت لبعض الوقت، وحاول بعض أفراد البرجوازية الرقمية الحفاظ عليها، كما ظهر في أسماء بعض «شركات» تلك الحقبة مثل شركة Itty Bitty Machine Company - (محاكاة ساخرة لشركة IBM) وKentucky Fried Computers[43].

---

(39) . Stewart Brand, «We Owe it all to the Hippies,» *Time Magazine,* vol. 145, no. 12 (1995), p. 1

(40) Kevin F. Steinmetz, *Hacked: A Radical Approach to Hacker Culture and Crime* (New York: New York University Press, 2016), p. xi.

(41) Douglas Coupland, *Microserfs* (New York: HarperCollins, 1995).

(42) Tim Jordan and Paul A. Taylor, *Hacktivism and Cyberwars: Rebels with a Cause?* (London: Routledge, 2004), p. 13.

(43) Owen Bowcott and Sally Hamilton, *Beating the System* (London: Bloomsbury, 1990), p. 14

ومع ذلك، لم يكن لهذه الروح أن تدوم، فقد تراجعت الشعارات والروح التحررية لشركات الحوسبة الشخصية، واستسلم أصحابها في النهاية لأدوارهم الجديدة، وسط حالة من التنافس وانتهاز الفرص الاستثمارية[44].

وبعد أن طبّع الـ Microserfs وجودهم في إطار المؤسسات القائمة، لم يتبقّ لمفهوم القرصنة الرقمية سوى المعنى السلبي، فأصبح مرادفًا للتطفل الضار. من هنا أصبح استخدام وسائل الإعلام لكلمة «هاكر» مقتصرًا على الإشارة السلبية إلى من يستولي تقانيًا، على نحوٍ غير مشروع، على بيانات أشخاص آخرين، أي ذلك الشخص الذي يستخدم مهاراته التقانية لارتكاب جرائم عبر الحاسوب. وأصبحت القرصنة فعلًا احتجاجيًا مرتبطًا بدرجة أكبر بالمعارضة اليسارية، بعد أن غسلت «البرجوازية الرقمية» يديها منه، وأصبحت جزءًا من بنية السلطة/المؤسسة.

سادسًا: القرصنة الاحتجاجية

انحصرت القرصنة الاحتجاجية، لبعض الوقت، في إطار تيارات اليسار الجديد، ولكنها نجحت وبسرعة في أن تتحول إلى ما يشبه الثقافة العامة، ولقيت تجاوبًا من قطاعات لم تكن بالضرورة جزءًا من تيار الثقافة المضادة، كما لم تكن ضمن معتنقي مقولات اليسار الجديد. حيث أعجب كثير من الأفراد العاديين بأساليب القرصنة المعلوماتية التي تنضوي على مواجهة البيروقراطية وتحدي السلطة وتجاوز القواعد المنظمة لعمل الشركات الرأسمالية، المقيدة لتصرفات الأفراد.

وإذا كان جيل القراصنة الأوائل قد ضم خريجي الجامعات الكبرى والباحثين في المختبرات البحثية التي تمولها الدولة نفسها، فإن هذه التركيبة قد تغيرت تدريجًا، حيث أدى انتشار أجهزة الحوسبة الشخصية، في المنازل والمدارس، إلى خروج القرصنة من الوسط الجامعي وامتدادها إلى قطاعات أوسع. فتحولت القرصنة من ثقافة نخبوية يمارسها البعض إلى ثقافة عامة يمارسها الأفراد العاديون، ممن لم تكن تُحركهم (بالضرورة) الأفكار التحررية، بقدر ما كانت تحركهم الرغبات الشخصية في الحصول على السلع والخدمات على نحو مجاني. بعبارة أخرى تحولت القرصنة من نشاط يقوم به أفراد يؤمنون بقيم معيّنة، إلى نشاط عام يلجأ إليه كل من يفضل أن يكون راكبًا مجانيًا[45].

في هذا السياق شُن الكثير من الحروب الصغيرة ضد المؤسسات الحكومية والخاصة، مثل المحاولات المتكررة للتلاعب في آلات البيع الآلية (Vending Machines)، وإجراء المكالمات المجانية من خلال الهواتف (Phone Phreaking)، والحصول على خدمات منزلية إضافية (كهرباء ومياه وغيرها) عن طريق التلاعب في قراءات العدادات الإلكترونية (Meters Tampering). لاحقًا وبعد أن تطورت الحوسبة الشخصية، اتسعت دائرة المشاركين في أنشطة القرصنة، للاستفادة من «السوق الموازية» للبرمجيات المقرصنة ومستلزمات الحوسبة غير الأصلية (حتى إنه يمكن الزعم بأن من

(44) Ibid., p. 155, and Douglas Thomas, *Hacker Culture* (Minneapolis, MN: University of Minnesota Press, 2002), p. 87.

(45) Thomas, Ibid., p. x.

لا يستخدمون البرمجيات المقرصنة أو وسائط الميديا المقلدة قد صاروا أقلية عبر العالم)؛ لتصبح ظاهرة القرصنة أكثر اتساعًا وإثارة للقلق. هذه الحروب الصغيرة، شجعها قراصنة المعلومات، بل ونشروا المطبوعات التي تشرح كيفية القيام بها، لتحدي سلطة المؤسسات وهزيمة الشركات الكبرى واختراق القواعد المنظمة لعملها[46].

انحصرت القرصنة الاحتجاجية، لبعض الوقت، في إطار تيارات اليسار الجديد، ولكنها نجحت وبسرعة في أن تتحول إلى ما يشبه الثقافة العامة، ولقيت تجاوبًا من قطاعات لم تكن بالضرورة جزءًا من تيار الثقافة المضادة، كما لم تكن ضمن معتنقي مقولات اليسار الجديد.

في هذا السياق، الذي تحوّلت فيه القرصنة إلى ثقافة عامة، بدأ مفهوم الاحتجاج الرقمي (Hacktivism) يأخذ ملامحه الأولى، ولكن الفضل في ذلك لا يرجع إلى التحولات الأيديولوجية فقط، فقد كانت الطفرة التي شهدها قطاع المعلومات والاتصالات (التي توجهت بظهور الإنترنت)، وأصبحت تتم الإشارة إليها اختصارًا بـ«السيبرانية»، مسؤولة أيضًا وبدرجة كبيرة عن تحول الاحتجاج الرقمي إلى ممارسة عابرة للأيديولوجيات[47].

سابعًا: السيبرانية

إبّان الثمانينيات، كانت تقانة الاتصالات قد تطورت بدرجة كافية لكي تطلق العنان لقدرات ما كان يشار إليه في السابق باسم «ثورة المعلومات». وكان حجر الزاوية في هذه التطورات هو الإنترنت، الذي وفَّر هو ووسائل الإعلام الجديدة بيئة مواتية لممارسة الحراك السياسي والاجتماعي على نحو أكثر فاعلية، وهي البيئة التي صار يشار إليها اختصارًا باسم السيبرانية، وإلى ما تشتمل عليه من تجمعات باسم المجتمعات السيبرانية أو الافتراضية.

تحول العالم إلى شبكة من «المجتمعات السيبرانية/الافتراضية» تم استغلاله أيضًا من جانب نشطاء المعلومات لإيجاد بديل للمجال العمومي، على النحو نفسه، وللغرض نفسه الذي حاول من خلاله المعارضون للمؤسسة من قبل توظيف الكوميونات «لتحقيق نوع من التحرر الاجتماعي والانعتاق من تأثير السلطة». الفارق أن ما كان يطلق عليه في الخمسينيات والستينيات اسم «الثقافة المضادة» أصبح يطلق عليه في السياق الجديد اسم ثقافة الشبكة (Net - culture)[48] حيث أصبح الطريق ممهدًا (بدرجة أكبر) أمام أصحاب الأفكار المتشابهة للعثور بعضهم على بعض، وتشكيل وجهات نظر متسقة، وممارسة الحراك وفق أساليب متناغمة. وعلى غرار طموح أنصار

(46) Jordan and Taylor, *Hacktivism and Cyberwars: Rebels with a Cause?,* p. 14.

(47) Ibid., p. 10.

(48) Elza Dunkels [et al.], eds., *Youth Culture and Net Culture: Online Social Practices: Online Social Practices* (New York: IGI, 2010).

الثقافة المضادة إلى خلق المجتمع المفتوح، يؤمن نشطاء الفضاء السيبراني أن الأخير يمكن أن يوفر لهم بيئة من «الاتصال المفتوح،» يتحررون خلالها من الأقنعة الاجتماعية لكل من الطبقة والجنس والعرق، ويكون بمقدورهم التعبير عن أفكارهم واهتماماتهم الأصيلة، واستكشاف جوانب غير معروفة من شخصياتهم، وتوسيع قدراتهم التعبيرية ومظاهر حريتهم الشخصية، والاستفادة من حقيقة أن الهويات في بيئات الاتصال الرقمية يمكن إخفاؤها أو حتى التلاعب بها[49].

هذا ويحرص الكثير من النشطاء الرقميين (في إطار الفضاء السيبراني) على الظهور بمظهر المنافح عن الحقوق والحريات التي تتعرض للخطر، إما بسبب القمع الذي تمارسه الحكومات وإما بسبب الجشع الذي تمارسه الشركات، أو بسببهما معًا. كما يحاول هؤلاء «فضح» الجانب السلبي لما تشير إليه بعض الأنظمة والشركات الكبرى على نحو إيجابي باسم «العولمة،» فضلًا عن مهاجمة السياسات التي يرى هؤلاء أنها تعرّض أمن البشر وحريتهم للخطر مثل السياسات النووية والبيئية وسياسات التقشف أو الاستغلال الاقتصادي، وذلك وفق تركيبة أيديولوجية تتسم بدرجة من التعقد والتنوع تفوق تلك التي انطلق منها النشاط الاحتجاجي في ستينيات القرن الماضي[50].

تحول العالم إلى شبكة من «المجتمعات السيبرانية| الافتراضية» تم استغلاله أيضًا من جانب نشطاء المعلومات لإيجاد بديل للمجال العمومي، على النحو نفسه، وللغرض نفسه الذي حاول من خلاله المعارضون للمؤسسة من قبل توظيف الكوميونات «لتحقيق نوع من التحرر الاجتماعي والانعتاق من تأثير السلطة».

ثامنًا: الهجمات الرقمية

في ظل الإمكانيات التي أتاحها «الفضاء السيبراني» تأكدت العلاقة بين أنشطة القرصنة المعلوماتية وأنشطة الاحتجاج السياسي، وظهر هذا بوضوح في نوعية الهجمات التي شنها نشطاء/قراصنة المعلومات ابتداءً من أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث حملت هذه الهجمات طابعًا سياسيًا لا جدال فيه. ومن الأمثلة على أنشطة القرصنة الاحتجاجية التي مورست في وقت مبكر الهجوم الذي عرف باسم «فيروسات ضد القتلة النوويين» (Worms Against Nuclear Killers - WANK)، وهو هجوم رقمي أطلقه النشطاء المناهضون

(49) David Gilbert, «LulzSec Reunited: Anonymous Hackers Meet for the First Time in Real Life,» *International Business Times UK*, 30 September 2014.

(50) Geert Lovink, *Dark Fiber: Tracking Critical Internet Culture* (Cambridge, MA: MIT Press, 2002), p. 270.

للأسلحة النووية في أستراليا ضد أنظمة الإدارة الوطنية للملاحة الجوية والفضاء ووزارة الطاقة الأمريكية في عام 1989 للاحتجاج على إطلاق مكوك فضاء يحمل البلوتونيوم المشع[51].

لاحقًا، عام 1990، قامت مجموعة من القراصنة التابعين لجماعة (Hong Kong Blonds) باستهداف ثغر في نظام الإنترنت الصيني لتمكين المواطنين الصينيين من الوصول إلى المواقع التي حجبتها عنهم حكومتهم، كما أعد هؤلاء النشطاء خططًا لمهاجمة الشركات الأمريكية المتعاونة مع الحكومة الصينية[52]. وفي عام 1994 تم تنفيذ احتجاج رقمي في المملكة المتحدة في وجه صدور ما عرف باسم «قانون العدالة الجنائية»، وذلك من جانب مجموعة تطلق على نفسها اسم The Zippies (قياسًا على الهيبيز!). وفي عام 1995، تم تنظيم اعتصام افتراضي عالمي (Net'strike)، من جانب مجموعة تعرف باسم StranoNetwork ضد الحكومة الفرنسية احتجاجًا على التجارب النووية التي نفذتها في جزيرة موروروا. وفي عام 1996، استهدفت مجموعة أخرى من النشطاء الرقميين الصفحة الرئيسية لوزارة العدل الأمريكية، احتجاجًا على إصدار قانون «آداب الاتصال» بتغيير عنوان الموقع إلى «Department of Injustice»، واستبدال محتوى الصفحة بمحتوى آخر[53]. وفي عام 1998، نظم نشطاء رقميون اعتصامًا افتراضيًا، قاموا خلاله بمهاجمة المنتدى الاقتصادي العالمي، وشارك في هذا الاحتجاج أكثر من 160,000 شخص، واستمر ليومين كاملين. وفي العام نفسه (1998) صمم أعضاء جماعة Electronic Disturbance Theater برمجيات خاصة، سمحت للمستخدمين بالمشاركة في هجمات رقمية، لدعم متمردي زاباتيستا في إقليم تشياباس، وذلك ضد مواقع الحكومتين المكسيكية والأمريكية[54]. وفي عام 1999 نظمت جماعة The Electrohippies أول

في ظل الإمكانات التي أتاحها «الفضاء السيبراني» تأكدت العلاقة بين أنشطة القرصنة المعلوماتية وأنشطة الاحتجاج السياسي، وظهر هذا بوضوح في نوعية الهجمات التي شنها نشطاء/قراصنة المعلومات ابتداءً من أواخر ثمانينيات ومطلع تسعينيات القرن الماضي، حيث حملت هذه الهجمات طابعًا سياسيًا لا جدال فيه.

(51) Julian Assange, «The Curious Origins of Political Hacktivism,» Counterpunch, 25 November 2006, and Denning, «The Rise of Hacktivism».

(52) Arik Hesseldahl, «Hacking for Human Rights?,» WIRED, 14 July 1998.

(53) Denning, Ibid.

(54) «When Art Meets Cyberwar,» *Forbes* (14 September 1998), <https://www.forbes.com/1998/12/14/penenberg_1214.html?sh=540bbf73306c>.

اعتصام افتراضي لهم تزامنًا مع اجتماع منظمة التجارة العالمية في سياتل. وقد ضمت الفعالية أكثر من 450,000 معتصم افتراضي، أجبروا منظمي المنتدى على إلغاء حفل الافتتاح[55].

وخلال الأشهر الأولى من الانتفاضة الفلسطينية الثانية في أيلول/سبتمبر 2000، قام أكثر من 30 مؤيدًا للفلسطينيين و10 من القراصنة الموالين لإسرائيل بهجمات إلكترونية متبادلة. في العام التالي، أدت هجمات أيلول/سبتمبر 2001 ثم الحرب الأمريكية ضد أفغانستان إلى ولادة جماعة Young Intelligent Hackers Against Terrorism التي نظمت مجموعة من الهجمات ضد ما تعتقد أنها جهات تمويل الجماعات الإرهابية، كما ظهر تحالف جماعات الهاكرز الباكستانيين، الذي أطلق على نفسه اسم تحالف القاعدة على الإنترنت (Al - Qaeda Alliance Online)[56].

وقد حفز تلاحق الهجمات الرقمية وتنوع أساليبها عددًا من أعضاء جماعة Cult of The Dead Cow cDc -، إحدى الجماعات المؤسسة لفكرة القرصنة الرقمية[57]، في تموز/يوليو 2001، لإصدار إعلان أطلق عليه Hacktivismo Declaration[58]، ليكون بمنزلة مدونة لقواعد السلوك لمن يشاركون في أعمال القرصنة الرقمية، تضمن التشديد على وقف «الرقابة الحكومية على الإنترنت»، وحق الأفراد في «حرية التعبير عن الرأي وحقهم في الخصوصية». تلا ذلك، وتحديدًا في عام 2002 قيام مجموعة من النشطاء في إطار ما عرف باسم جمعية Ruckus بتنظيم معسكر تدريب على استخدام أدوات القرصنة الرقمية وتقنيات الاحتجاج، في إجراء كان من شأنه أن يعطي دفعة جديدة لأنشطة الاحتجاجات الرقمية[59].

وقد تزامن النشاط المكثف للنشطاء الرقميين في تلك الحقبة مع دورهم الملحوظ في إطار موجة «الثورات» التي شهدها العالم في العقود الأولى من القرن الحادي والعشرين، مثل الاحتجاجات التي شهدتها الانتخابات الإيرانية عام 2009، والتي أدى خلالها نشطاء جماعة Anonymous دورًا بارزًا في تزويد المحتجين بالخدمات الرقمية[60]. تكرر الأمر نفسه خلال الثورة المصرية، بعد انقطاع خدمة الإنترنت، بين 28 كانون الثاني/يناير و2 شباط/فبراير 2011، حيث قدم نشطاء من جماعة Telecomix خدمات الدعم الفني للمتظاهرين المصريين، التي تضمنت طرائق لتجنب المراقبة الحكومية[61].

وفي العام نفسه (2011)، استهدفت جماعة LulzSec «وكالة مكافحة الجريمة المنظمة في المملكة المتحدة»، وهو ما تسبب في إغلاق موقع الوكالة[62]. وفي تموز/يوليو 2011، شارك 667

---

(55) Jordan and Taylor, *Hacktivism and Cyberwars: Rebels with a Cause?* p. 77, and Jessica Ketcham Weber, «Virtual sit - in,» Britannica, <https://www.britannica.com/topic/virtual - sit - in>.

(56) Denning, «The Rise of Hacktivism.»

(57) ما يظهر أهمية هذه الجماعة تحديدًا (Cult of the dead cow - cDc) في مجال الاحتجاج الرقمي، ما تشير إليه المراجع من أن أول من دشن مصطلح الـ hacktivism كان أحد أعضائها، ويعرف بالعضو Omega.

(58) «The Hacktivismo Declaration,» <https://www.digitalmanifesto.net/manifestos/197/>.

(59) Samuel, «Hacktivism, and the Future of Political Participation,» p. 47, and Wallace Wang, *Steal this Computer Book 4.0, What They Won›t Tell you about the Internet* (San Francisco: No Starch Press, 2006), p. 241.

(60) Anonymous Iran, «Why We Protest – Iran,» <https://web.archive.org/web/20110221211746/http://iran.whyweprotest.net/>.

(61) «Telecomix Message to North Africa and the Middle East,» <https://web.archive.org/web/20140802023924/http://www.youtube.com/watch?v=Tz4ECbj3dkY>.

(62) Sandra Laville, «Soca Shuts Down Website after Cyber - Attack,» *The Guardian*, 3/5/2012, <https://bit.ly/3Ryg6jb>.

شخصًا من 28 دولة مختلفة في عصيان مدني إلكتروني استهدف قوات مراقبة الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك. حيث جمع المشاركون سجلات بأسماء المهاجرين الذين لقوا حتفهم خلال محاولتهم عبور المنطقة الحدودية بين الولايات المتحدة والمكسيك، وهاجموا بها قاعدة بيانات الشركة المسؤولة عن مراقبة الحدود. حيث تم شل نظام مراقبة الحدود طوال مدة الهجوم الرقمي[63].

وبعد مقتل المواطن الأمريكي جورج فلويد، وتفجُّر موجة من الغضب الجماهيري ضد عنف الشرطة الأمريكية تجاه المواطنين السود، في عام 2020، أصبحت سلطات إنفاذ القانون في الولايات المتحدة في مرمى هجمات جماعات الاحتجاج الرقمي. ففي أوائل حزيران/يونيو من العام نفسه، أعلنت جماعة Anonymous مسؤوليتها عن تعطيل الموقع الإلكتروني لشرطة مينيابوليس. فضلًا عن قيام الجماعة نفسها بتسريب عناوين البريد الإلكتروني وكلمات المرور المستخدمة لدى الأجهزة الأمنية في الولاية عينها.

تاسعًا: التشويش الثقافي

خلافًا للاحتجاجات التخريبية ثمة نمطٌ آخر من الاحتجاجات الرقمية، يستهدف التأثير السياسي، ولكن من دون ممارسة تخريب مباشر للمعلومات أو اعتراض لتدفقها، يطلق عليه اسم الـ Culture Jamming[64]. ويشير إلى نوع من الممارسات الاحتجاجية التي تستهدف وضع حد لما يصفه أصحابها بـ«تلاعب أجهزة السلطة والإعلام بالواقع»، يحاول النشطاء من خلالها التشويش على مضمون الرسائل السياسية والإعلامية السائدة، بهدف تحديها، والتأثير في وعي ومواقف الأفراد إزاءها، وتخطي مظاهر القمع والمنع التي تمارسها الأجهزة الرسمية والمؤسسات الرأسمالية[65].

ومن الأمثلة على ممارسات التشويش الثقافي ما قام به النشطاء الرقميون الصينيون في الرابع من حزيران/يونيو 2013، أي في الذكرى السنوية لاحتجاجات ميدان تيان آن من، عندما نشروا على نطاق واسع محاكاة ساخرة لصورة «رجل الدبابة»[66]، وذلك لتخطي الحظر الذي مارسته السلطات الصينية على كل مصطلحات البحث المتعلقة بالاحتجاجات على مواقع البحث الصينية. استخدم النشطاء الرقميون ـ في محاولة منهم للالتفاف على هذا الحظر ـ صورًا معالجة للحادثة الأصلية، تم في إحداها استبدال الدبابات الأربع بصور لألعاب مطاطية صفراء عملاقة (مستوحاة من لعبة البط المطاطي)؛ لممارسة الاحتجاج وإحياء

---

(63) Ian Alan Paul and Border Hunt, «A Border Database Collision,» <https://bit.ly/3q9TdpZ>.

(64) Marilyn DeLaure and Moritz Fink, eds., *Culture Jamming: Activism and the Art of Cultural Resi*stance (New York: New York University, 2017), p. 39, and Jemielniak and Przegalinska, *Collaborative Society*, p. 88.

(65) Jemielniak and Przegalinska, Ibid., p. 88, and Kirsten Leng, «Art, Humor, and Activism: The Guerrilla Girls, 1985–2000,» *Journal of Women's History*, vol. 32, no. 4 Sardonic, Sustaining Feminism of the (Winter 2020), pp. 110–134.

(66) «Tiananmen 30th Anniversary,» <https://www.bbc.com/news/av/world - asia - china - 48518779>.

ذكرى المذبحة في العالم الافتراضي، والتغلب على الحظر الرسمي، ووضع كل ذلك في قالب ساخر يتحدى قدرات السلطات الصينية وإمكاناتها القمعية[67].

كذلك في العاشر من نيسان/أبريل 2015 سار الآلاف من المحتجين الافتراضيين، وهم يهتفون ويحملون لافتات معارضة أمام مجلس النواب الإسباني في العاصمة مدريد، للاحتجاج على قانون سلامة المواطن (Citizen Safety Law)، الذي يحظّر التظاهر والتجمع في الأماكن العامة من دون تصريح، كما يحظر تصوير أو تسجيل المحادثات مع رجال الشرطة. ويعد هذا أول احتجاج ثلاثي الأبعاد في التاريخ، حيث تم فيه استخدام تقنية الهولوغرام (Hologram)، ودعا خلاله الناشطون مناصريهم إلى تحميل صورهم وأصواتهم عبر موقع إلكتروني، تم من خلاله دمج هذه الصور والأصوات لتنظيم مشاركتها افتراضيًا في هذه المسيرة. بهذه الطريقة ناور المحتجون السلطة الإسبانية، وأوصلوا رسالتهم بطريقة قوية ومؤثرة، على نحو لم تتمكن معه السلطات الإسبانية من أن توجه إليهم أي اتهامات أو إدانات رسمية[68].

تقييم وخاتمة

تعكس الأمثلة السابقة التحول في شكل ومضمون الحركية السياسية المعاصرة، الذي تم في إطاره الاستعاضة عن الشارع (الاعتصامات والتظاهرات... إلخ) والمؤسسات التقليدية (الأحزاب والنقابات... إلخ)، بالمساحات والوسائل الافتراضية، وذلك بهدف توجيه الوعي ناحية قضايا معينة، والتعريض بالظلم المحلي والدولي، وتغطية نشاط الحركات الاجتماعية الجديدة، والانخراط في أنشطة إعلامية موازية تتحدي الرموز الثقافية والرسائل السياسية السائدة[69].

تنبع الأهمية العملية لهذه الممارسات الاحتجاجية من كونها تنهض على أسس مرنة لا تشترط الالتزام الأيديولوجي[70]، وهو ما جعلها تنجح في جذب الكثير من المؤيدين، وبخاصة من فئة الشباب، ممن تخلوا عن طموح الإصلاح الاجتماعي الشامل، واكتفوا بممارسة الحركية السياسية وفق أسلوب يقترب من ممارسة الألعاب، ويختصر القضايا المعقدة في إطار ثنائيات بسيطة لا يكون على اللاعب/المحتج إزاءها سوى اتخاذ موقف بالرفض أو القبول.

وعلى الرغم من أن تمييز الخيوط الأيديولوجية المتشابكة التي انبثقت منها فكرة الاحتجاج الرقمي كان أمرًا ممكنًا في المراحل المبكرة (مرحلة الثقافة المضادة والانقسام التقليدي إلى يمين ويسار)، إلا أن هذه الخيوط قد تداخلت وتعقدت في المراحل المتأخرة، حيث يقف السياق

---

(67) How Social Media Users Try to Outwit China's Censorship System,» DW News, <https://www.youtube.com/watch?v=QK4R2J9Xodo>.

(68) DeLaure and Fink, eds., *Culture Jamming: Activism and the Art of Cultural Resistance*, p. 4.

(69) عن مفهوم اللاحركات الاجتماعية، انظر: Asef Bayat, *Life as Politics* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2020).

(70) Dorothy E. Denning, «Activism, Hacktivism, and Cyberterrorism: The Internet as a Tool for Influencing Foreign Policy,» in: John Arquilla and David Ronfeldt, *Networks and Netwars: The Future of Terror, Crime, and Militancy* (Santa Monica, CA: Rand, 2001), p. 239, and Karagiannopoulos, *Living with Hacktivism: From Conflict to Symbiosis*, p. 8.

السيبراني/الافتراضي الذي يعمل في ظله الناشطون الرقميون صدًّا يحول دون إمكان التمييز الدقيق بين خلفياتهم الأيديولوجية. واليوم توجد الآلاف من مجموعات القرصنة والمحتجين الرقميين في جميع أنحاء العالم، ممن يدعمون كل أنواع القضايا التي يمكن تخيلها. ما يجعل الحركية السياسية المعاصرة مقترنة بتنوع أيديولوجي يعكس بدوره خصائص المرحلة الجديدة من الاحتجاج، مثل التعقد، والسيولة، والتمرد على الهرميات بكل أنواعها.

إذا كان الطابع اليساري (الراديكالي) ما زال يميز الكثير من ممارسات الاحتجاج الرقمي، فإنه من الصعوبة بمكان عَدُّ الاتجاهات المتنوعة التي تتحرك عبر الفضاء الافتراضي حاليًا مجرد امتداد لتيارات اليسار الجديد وأنصار الثقافة المضادة.

وإذا كان الطابع اليساري (الراديكالي) ما زال يميز الكثير من ممارسات الاحتجاج الرقمي[71]، فإنه من الصعوبة بمكان عَدُّ الاتجاهات المتنوعة التي تتحرك عبر الفضاء الافتراضي حاليًا مجرد امتداد لتيارات اليسار الجديد وأنصار الثقافة المضادة الذين أشعلوا فتيل هذا الحراك قبل أكثر من 60 عامًا، إذ إن السياقات التي ظهرت في إطارها الأفكار اليسارية الراديكالية تتباين بدرجة كبيرة مع تلك التي تنشط في إطارها التيارات الاحتجاجية المعاصرة[72].

وأيًا ما تكن التركيبة الأيديولوجية للتيارات الاحتجاجية المعاصرة، فإن غاية ما يمكن تأكيده في إطار المعطيات التي تعاملت معها هذه الدراسة هو أن هذه التيارات قد وجدت في الفضاء السيبراني مجالاً عموميًا بديلاً، يسمح بأشكال جديدة من الفاعلية السياسية. كما أصبحت المجتمعات الافتراضية سياقًا حيويًا للتعبير عن أفكار الرفض والاحتجاج، على نحو جعل منها بديلًا لكوميونات الثقافة المضادة، التي جمعت ـ بدورها ـ وقت انبثاقها أخلاطًا أيديولوجية، تقاربت حينًا وتباعدت أحيانًا، وكانت نقطة الالتقاء الأساسية فيما بينها هي نقطة الالتقاء نفسها التي يتقاطع عندها فاعلو الفضاء السيبراني حاليًا، والتي تتمثل برفض التجليات المختلفة للسلطة الهرمية ومؤسساتها، والرغبة في فك الروابط التقليدية، لتأسيس نمط من العلاقات المتحررة من أي تدخلات سلطوية لتنظيم هذه العلاقات.

هنا قد يكون من المناسب إعادة التأكيد أن توافر الظرف التقاني المناسب قد مثل عاملًا أساسيًا ساعد على انبثاق وتطور ظاهرة الاحتجاج الرقمي، وظهور هذه الأنواع الجديدة من الحركية السياسية، عبر تمكين الأفراد ذوي الأفكار المتشابهة من العثور على/ والاتصال بعضهم ببعض، الأمر الذي ساعدهم على بلورة مواقفهم الاحتجاجية على نحو أفضل، إلا أن العنصر الأهم ـ كما بينت هذه الدراسة ـ يتمثل بوجود خلفيات فكرية، تعبر عن مطالب سياسية واجتماعية وثقافية متقاربة لدى المنخرطين في مثل هذه الاحتجاجات، هذه الخلفية يتعين أخذها في الحسبان وإدراك أبعادها عند محاولة الاقتراب من/والتعاطي مع ظاهرة الاحتجاج الرقمي □

(71) Ronald Brownstein, «The Rage Unifying Boomers and Gen Z,» *The Atlantic*, 18/6/2020.

(72) Ibid.

فساد مقولة الدّولة الدينيّة من منظور إسلامي وقومي

علي عبد الرّازق وشبلي العيسمي أنموذجًا

بدر الدين برهومي(*)

باحث من تونس.

مقدّمة

إنّ ثقافة العرب ثقافة نصيّة أساسًا، فهم يقدّسون النصّ ويمجّدونه، وقد تكرّس هذا المبدأ بعد نزول القرآن الكريم وصار العرب ينظرون من خلاله إلى جميع مجالات الحياة ويقاربون بواسطة أحكامه سائر القضايا والمسائل التي تهمّهم. وقد ولّد هذا الارتباط الحميم بين العرب والقرآن إشكالًا كبيرًا بعد وفاة الرسول (ﷺ) إذ بدأت بوادر خلاف حادّ بين المسلمين حول قضيّة الإمامة أو الخلافة. ثمّ احتدّ السّجال عبر سيرورة تاريخيّة طويلة حول ما إذا كانت الشريعة دينًا ودولة أم أنّها سلطة روحيّة تنظّم العلاقة بين الخالق والمخلوق. وأصبح الخلاف قائمًا حول جواز فصل الديني عن الدنيوي والاستغناء عن الشريعة بوصفها مصدرًا أساسيًّا ووحيدًا للتشريع. وإذا كانت إرهاصات هذا الخلاف قد ظهرت منذ زمن حول شخصيّة الخليفة ووظيفته فهل يخلف الله في أمور الدّنيا والدّين أم أنّه لا يخلفه على الأرض إلا دنيويًّا أو سياسيًّا وتكون وظيفته تصريف شؤون الأمّة والسهر على احترام القوانين وتطبيقها، فإنّ الخلاف ازداد حدّة في التاريخ المعاصر ولا سيّما بعد سقوط الخلافة العثمانيّة ونشوء تيّارات سياسيّة حديثة تدعو إلى فصل الدّين عن الدولة وتعلي من قيم الحريّة والديمقراطيّة، وظهور جيل جديد من المثقفين تشرّبوا الفكر الغربي من منابعه وتبنّوا شعاراته ودافعوا عنها خاصّة في المشرق العربي.

سنحاول في البحث التالي تسليط الضوء على تطوّر فكرة الدّولة الدينيّة من خلال اتّجاهين فكريّين مختلفين: اتّجاه الفكر الإسلامي التقدّمي واخترنا مثالًا عنه المفكّر الأزهري علي عبد الرّازق الذي أقرّ بفساد مقولة الخلافة في الإسلام في كتابه **الإسلام وأصول الحكم**. واتّجاه الفكر القومي

(*) البريد الإلكتروني: badr82377@gmail.com

الاشتراكي واصطفينا مثالًا عنه المفكّر السوري البعثي شبلي العيسمي الذي رفض مشروع الدولة الدينيّة رفضًا مطلقًا ودعا إلى إقامة الدّولة العربيّة الواحدة التي رأى في قيامها الخطوة الأولى لتطوّر المجتمع العربي[1].

أولًا: المؤسّسة الخلافيّة في تاريخ الإسلام

كانت الخلافة بوصفها الشكل الذي ينتظم الدولة الدينيّة محور خلاف حادّ بين المفكّرين العرب؛ فقد انقسموا في تصوّرهم لها إلى اتّجاهين: اتّجاه رأى وجوب منصب الخلافة شرعًا وضرورة العودة إليه بعد أن ألغاه مصطفى كمال أتاتورك يوم 3 آذار/مارس 1924. ووقع تبرير هذا الوجوب بأنّ الخلافة تنظّم الحياة الإسلاميّة وتمتّن أصولها وقواعدها. واتّجاه رأى أنّ الخلافة ليست من الإسلام في شيء ووجودها عبر التاريخ ينبئ عن سوء فهم للنّصوص الدينيّة وضعف في تأويلها. فمفهوم الخلافة يشكو تناقضًا حادًا بين الصّورة التي يريد المدافعون عن الخلافة إرساءها وهي صورة مثاليّة طوباويّة، وبين الصّورة الواقعيّة التي تتجسّد في الواقع والإجراء؛ وهما صورتان مختلفتان تمامًا. ففي حين ترمز الأولى إلى العدل والتآخي والتّسامح فإنّ الثانية تعبّر عن جميع مظاهر الظلم والقهر والاستبداد. فقد حاول العلماء والفقهاء في العصور الإسلاميّة الأولى إقامة خلافة إسلاميّة عمادها العدل والشورى والمساواة، لكنّ الأمر انقلب إلى الضدّ فإذا بنا أمام مؤسسّة خلافيّة غاشمة استبداديّة ينفرد فيها الخليفة بالحكم وينفذ شرائعه بدلًا من تنفيذ شريعة الله. والمفارقة أنّ هؤلاء العلماء والفقهاء وجدوا أنفسهم إن طوعًا أو كرهًا منضوين تحت لواء المؤسّسة الخلافيّة المستبدّة التي تتلخص في شخصيّة الخليفة الذي يزعم أنّه حاكم باسم الدّين وأنّه خليفة الله والرّسول في الأرض. وقد أدّى هذا الوضع إلى اكتساب الخليفة شرعيّة دينيّة وهميّة جعلت أحكامه بمنزلة الأحكام الإلهيّة لا يملك الإنسان أمامها سوى الامتثال صاغرًا ولا تملك الرعيّة أمامها سوى الخضوع المطلق. فاضطرّ جانب كبير من الفقهاء للحفاظ على أرواحهم التشريع لمؤسسّة الخلافة وإيجاد المخارج الشرعيّة للخليفة ليواصل ممارسة سياسة الاستبداد والقمع.

مفهوم الخلافة يشكو تناقضًا حادًّا بين الصّورة التي يريد المدافعون عن الخلافة إرساءها وهي صورة مثاليّة طوباويّة، وبين الصّورة الواقعيّة التي تتجسّد في الواقع والإجراء وهما صورتان مختلفتان تمامًا. ففي حين ترمز الأولى إلى العدل والتآخي والتّسامح فإنّ الثانية تعبّر عن جميع مظاهر الظلم والقهر والاستبداد.

(1) سنعتمد مصدرين أساسيين لإنجاز بحثنا، المصدر الأوّل كتاب **الإسلام وأصول الحكم** لعلي عبد الرّازق (تونس: دار الجنوب للنشر، 1996)، و**كتاب الوحدة العربيّة من خلال التجربة** لشبلي العيسمي (بيروت: المؤسسة العربيّة للدّراسات والنشر، 1974).

إنّ الخليفة في العصور الإسلاميّة الأولى يقوم في التصوّر السّائد مقام الرّسول الذي كان في حياته قائمًا على شؤون الدّين وأموره ويتلقى الوحي من قبل الله تعالى. وتتمثل مهمّته بتبليغ الرسالة الإسلاميّة والدّفاع عنها ودعوة النّاس إليها. فلمّا توفيّ الرّسول ساد تصوّر لدى بعض الفئات أنّ الله كما اختار الرّسول لتبليغ الشريعة الإسلاميّة إلى العباد فقد وكّل من ينوب الرّسول في تسيير شؤون الأمّة ليحفظ الدّين ويسوس الدّنيا به لذلك سميّ خليفة وإماما لكونه يخلف الرّسول في تسيير أمور الدّين والدّنيا. وأصبح الخليفة يتنزّل في أمّته منزلة الرّسول من المسلمين يطيعونه طاعة تامّة عملًا بقوله تعالى ﴿**وأطيعوا الله وأطيعوا الرّسول وأولي الأمر منكم**﴾[2]، وله الحقّ عليهم في القيام بأمور معاشهم ومعادهم وواجبهم يقتضي أن يكنّوا له الولاء التامّ، وفرضت هذه الفكرة بالقوّة على مرّ العصور.

ولأنّ الخليفة ينوب الرّسول وليس للمسلمين أرفع أو أشرف من الرّسول فلذلك من يخلفه ينبغي أن يحوز مقامًا قريبًا من مقامه وأن يدان له بالولاء التامّ لأنّه يقوم على حفظ الدّين المقدّس، فالدّين عند المسلمين عمومًا أعزّ ما يملكون ومن ولي أمره فقد نال الشرف والحظوة فتصبح طاعته واجبة، فطاعة الإمام من طاعة الله وعصيانه من عصيان الله. ونجم عن ذلك اعتقاد بأنّ للخليفة سلطة مطلقة يستمدّها من إطلاق الدّين وأنّ منصبه واجب إذا تركه المسلمون أثموا رغم الاختلاف في شكل الوجوب هل هو عقلي أو شرعي. وأدّت جميع هذه العوامل إلى تركيز الدّولة في شخصيّة الخليفة وكلّ حكم فرديّ هو حكم استبداديّ بالضّرورة. لذلك أصبح الخليفة يتصرّف في أمور الرّعيّة تصرّفًا تامًّا وأصبح له حقّ الأمر والنّهي وحقّ التولية والعزل وحقّ الجزاء والعقاب وغيرها.

وقد تواصل هذا الأمر في العصر الحديث، إذ لم يقع رفض منصب الخلافة ووجوبه شرعًا وإنّما وقع الحديث عن استبداد الخلفاء وسلوكهم السياسي الذي يعتمد على آلة القمع والترهيب. فقد نقد جمال الدّين الأفغاني (1838 ـ 1897) بقوّة مثلًا استبداد السلطان عبد الحميد الثّاني (1842 ـ 1918) وضعف خلافته وعارض قول محمّد عبده (1849 ـ 1905) بوجوب قبول الخليفة المستبدّ العادل، لكنّه لم يشر إلى وجوب تغيير نظام الخلافة بوصفه الشكل الرّسمي للدّولة الدينيّة. وقد ناهض عبد الرّحمن الكواكبي (1855 ـ 1902) الاستبداد لكنّه لم يرفض صراحة مؤسّسة الخلافة، بل إنّه اعتقد بضرورة عودة الخلافة إلى العرب وخروجها من يد الأتراك. أمّا المصلح رفاعة رافع الطّهطاوي (1801 ـ 1873) فقد فضّل استبدال الملكيّات المطلقة بالملكيات المقيّدة بقانون ودستور؛ فهو يرفض النظام الجمهوري ويفضّل بقاء الخلافة لكن مع تقيّدها بدستور وقوانين. هذا التصّور للطهطاوي نجده كذلك لدى المؤرّخ التونسي أحمد بن أبي الضياف (1803 ـ 1874) الذي يفضّل الملك المقيّد بالقانون خلافًا للملك المطلق الذي يناقض الشرع ولم يدع إلى إقامة نظام جمهوري. وهكذا يلوح جليّا أنّ المفكّرين والمصلحين المسلمين الأوائل لم يرفضوا مؤسّسة الخلافة وإنّما رفضوا بطش الخليفة واستبداده، بمعنى أنّهم لم يرفضوا نظام الخلافة بوصفه نظامًا سياسيًّا يعتمد الدّين مصدرًا للتشريع والأحكام بل نقدوا الممارسات السياسيّة للخليفة التي رأوا أنّها تتعارض مع ما نصّت عليه الشريعة من ضرورة تطبيق العدل.

(2) **القرآن الكريم**، «سورة النّساء،» الآية 59.

ثانيًا: متصوّر الدّولة الدينيّة عند علي عبد الرّازق

إذا كان دعاة النّهضة من مفكّرين ومثقفين مسلمين لم يعلنوا صراحة رفضهم للمؤسسّة الخلافيّة بوصفها التنظيم السياسي للدّولة، فإنّ أوّل من أعلن ذلك جهرًا كان المفكّر المصري علي عبد الرّازق (1888 ـ 1966) تلميذ الشيخ محمّد عبده الذي تلقّى تكوينًا تقليديًّا في جامع الأزهر، لكنّ انتقاله إلى لندن وتحديدًا إلى أُكسفورد سنة 1912 لدراسة الاقتصاد والعلوم السياسيّة مثّل علامة فارقة في مسيرته العلميّة والثقافيّة، وكان له أثر في تفكيره أكسبه نوعًا من التحرّر من القوالب النمطيّة السائدة حول علاقة الدّين بالدولة وقد انعكس ذلك بوضوح من خلال الأفكار التي تضمّنها كتابه **الإسلام وأصول الحكم** الذي أصدره سنة 1925 والذي دعا من خلاله إلى هدم مؤسّسة الخلافة كونها تتعارض مع طبيعة الشريعة الإسلاميّة. وقد أثار كتابه جدلًا واسعًا بين العلماء ومن تبعاته عزله من وظيفة القضاء التي تولاها سنة 1915 وإقصاؤه من زمرة العلماء.

لقد أقام عبد الرّازق كتابه على أطروحة أساسيّة تتمثّل بوجوب فصل الدّين عن الدّولة، وقد ارتكز لتأكيد أطروحته على حجج وبراهين عقليّة ونقليّة معتمدًا المنهج التاريخي لإثبات أنّ الجمع بين السياسة والدّين ليس من أصل الرّسالة السماويّة. وقد أقرّ بهذه الأطروحة بعد أن دحض كلّ الأدلة التي تحجج بها القائلون باجتماع السلطة الدينيّة والمدنيّة في شخص الرّسول. وكان تناوله لمسألة الخلافة تناولًا شاملًا فقد حدّد طبيعتها ووجهتها الاجتماعيّة وتفاعل الدّين والسّياسة داخلها وذلك عبر النّظر في مفهومها الذي بقي راسخًا منذ العصور الإسلاميّة الأولى والذي لم يتجرّأ أحد على نقده وإعادة النّظر في شرعيّته. انقسم كتابه إلى ثلاثة فصول: الفصل **الأوّل** بعنوان الخلافة والإسلام؛ والفصل **الثاني** موسوم بالحكومة والإسلام، وأطلق على الفصل **الثالث** عنوان الخلافة والحكومة في التاريخ. وقد قام كلّ فصل من فصول كتابه على مجموعة من الآراء الجريئة سنحاول تحليلها في ما يلي.

1 ـ الخلافة ليست من الإسلام في شيء: أقرّ عبد الرزّاق منذ طالع كتابه بخلوّ القرآن من ذكر للإمامة والخلافة، وهو ما يعني أنّها نظام سياسيّ لا يمتّ إلى الإسلام بصلة. وهذه حجة دامغة لأنّها مستمدّة من القرآن نفسه المصدر الأساسي للتشريع. ويقول في ذلك «إنّه لعجب عجيب أن تأخذ بيديك كتاب الله الكريم وتراجع النّظر فيما بين فاتحته وصورة النّاس فترى فيه تصريف كلّ مثل وتفصيل كلّ شيء من أمر هذا الدّين (ما فرّطنا في الكتاب من شيء) ثمّ لا تجد فيه ذكرًا لتلك الإمامة العامّة أو الخلافة»[3]. وقد عقد صفحات طويلة للتدليل على أنّ الخلافة لم يرد لها ذكر يسند مشروعيّتها لا في القرآن ولا في السنّة، واستثمر ذلك في الرّد على من قال بشرعيّة الخلافة مثل محمّد رشيد رضا (1865 ـ 1935) صاحب مجلة **المنار** وتلميذ الشيخ محمد عبده بدوره. فقد رأى عبد الرّازق أنّ العلماء المسلمين لم يستطيعوا الاستدلال على ارتباط الخلافة بالدّين ولم يجدوا في القرآن ولا في الحديث ما يبرّر مذهبهم القائم على تشريع نظام الخلافة. وذكر أنّ الأحاديث التي احتجّوا بها لم تشتمل إلا على ذكر الإمامة أو البيعة أو الجماعة لكنّها لم تحدّد أيّ صلة بين الخلافة والدّين. كما أنّ هذه الأحاديث لم

(3) عبد الرازق، **الإسلام وأصول الحكم**، ص 31.

تبيّن إن كانت الشريعة قد اعترفت بوجود الخلافة أم لا. فضلًا عن أنّ الأحاديث التي يقيمونها دليلًا على شرعيّة الخلافة يمكن الطّعن في صحّتها فكثير منها ضعيف وموضوع.

2 ـ إنكار قيام الخلافة على إجماع حقيقي: يرى عبد الرّازق أنّ السكوت عن بيعة الإمامة لا تعَدّ إجماعًا، ويقول في ذلك «لو نقل إلينا ذلك لأنكرنا أن يكون إجماعًا، حقيقيًّا ولرفضنا أن نستخلص منه حكمًا شرعيًّا وأن نتّخذه حجّة في الدّين»[4]. وقد استند في رأيه هذا إلى حجج تاريخيّة ساق بعضها للتدليل على صحّة مقولته مثل قصّة بيعة يزيد بن معاوية، فالطريقة التي بويع بها قامت على قوّة السّيف وتساءل هل نسمّي ذلك إجماعًا؟

3 ـ الخلافة كانت قائمة على القوّة والبطش لا عن طريق المبايعة من أهل الحلّ والعقد: إنّ أصل الخلافة عند المسلمين راجعة إلى اختيار أهل الحلّ والعقد، وفي ذلك يقول عبد الرّازق «إنّ الإمامة عقد يحصل بالمبايعة من أهل الحلّ والعقد لمن اختاروه إمامًا للأمّة بعد التشاور بينهم»[5]. يشير عبد الرّازق إلى زيف الآليات المستخدمة في تنصيب الحكام لأنّ الخليفة لم ينصّب بالإجماع، فالإجماع بهذه الطريقة إجماع صوريّ حصل في نظر عبد الرازق بالخديعة والإكراه، ويقول في ذلك: «وجدنا أنّ الخلافة في الإسلام لم ترتكز إلا على أساس القوّة الرّهيبة وأنّ تلك القوّة كانت إلا في النّادر قوّة ماديّة مسلحة. فلم يكن للخليفة ما يحوط مقامه إلا الرّماح والسّيوف والجيش المدجج والبأس الشديد. فبتلك من دون غيرها يطمئنّ مركزه ويتمّ أمره»[6]. تقوم نظريّة عبد الرازق على عَدِّ الخلافة مستبدّة عبر كلّ العصور استنادًا إلى ما يشهد به التاريخ حول آليّات البطش التي تستعمل لتنصيب الخليفة. وهي حجّة تاريخيّة قويّة، فالتاريخ لا يكذب ولا يزيّف الحقائق. فقد تنكّرت الخلافة في نظره لمبدأي الشورى والاختيار واستبدلتهما بالبطش والإكراه، وهو ما خلق فجوة كبرى بين النظري والإجرائي أو بين المفهوم والواقع. ففي الواقع لم ترتكز مؤسّسة الخلافة إلا على القوّة وبالتالي ينتفي مبدأ الاختيار نفيًا مطلقًا. ولكن ما استرعى انتباهنا أنّ عبد الرّازق لم يشر إلى نقطة مفصليّة وجوهريّة حوّلت نظام الخلافة إلى نظام استبداديّ، وهي تحوّل الخلافة من الاختيار إلى نظام التوريث في الدولة الأمويّة في عهد معاوية بن أبي سفيان (ت60هـ) الذي ورّث الحكم لابنه يزيد (ت64هـ). فقد كان دور هذا العامل جوهريًا في تأصيل طابع العنف والاستبداد في مؤسسة الخلافة الإسلاميّة.

كان التاريخ سند عبد الرّازق ومتّكأَه، فاستند إليه لإبراز صحّة مقولته التي تدعو إلى تقويض مؤسسّة الخلافة نظامًا سياسيًّا للدولة الدينيّة. فقد رأى أنّ التاريخ يحضر في أذهاننا مقترنًا بالرّهبة المسلحة التي تحيط به، فالدولة في عهد الخلفاء الرّاشدين لم تقم إلا «حين كان ينادي أحدهم خليفته فوق المنبر لو وجدنا فيك اعوجاجًا لقوّمناه بسيوفنا»[7]. إنّ المسلمين الذين قامت دولتهم على هذا

(4) المصدر نفسه، ص 44.
(5) المصدر نفسه، ص 38.
(6) المصدر نفسه، ص 38.
(7) المصدر نفسه، ص 40.

الاعتبار يكون من البديهي حسب عبد الرّازق أن يكونوا أحرارًا في الرّأي والمذهب ويأنفون الخضوع إلا لله لا لرجل منهم. وتبعًا لذلك رفض عبد الرّازق مقولة الخلافة رفضًا قاطعًا. ويقول في هذا المقام «إذا [كان] في هذه الحياة الدّنيا شيء يدفع المرء إلى الاستبداد والظلم ويسهّل عليه العدوان والبغي فذلك هو مقام الخليفة»[8]. رأى عبد الرازق أنّ الظلم والاستبداد صفتان ملازمتان لمنصب الخليفة يتقلدهما وهو يتقلد الخلافة؛ وقدّم أمثلة تاريخيّة على ذلك مثل استباحة يزيد بن معاوية دم الحسين بن علي (ت 61هـ) وتسلطه على عاصمة الخلافة الأولى الحجاز وانتهاك حرمتها. وكذلك استحلال عبد الملك بن مروان (ت 86هـ) لبيت الله الحرام واستباحة حرمته وما كان أيضًا من أمر أبي العبّاس السّفاح (ت 136هـ) الذي كانت دماء المسلمين من بني أميّة طريقه للوصول إلى الحكم. إنّ تعلّق الخليفة بالحكم وتشبثه به يجعلانه يستبيح كلّ محرّم في سبيل الدّفاع عنه؛ لذلك «كان طبيعيًّا أن يستحيل الملك وحشًا سفاحًا وشيطانًا ماردًا»[9]. ونجم عن ذلك معاداة الملوك للعلوم السياسيّة لأنّها كانت سبيلًا لفضح ممارساتهم القمعيّة وتعرية الشرعيّة الدينيّة الوهميّة عنها، فلا غرابة والحال تلك أن تتطوّر سائر العلوم في الدولة الإسلاميّة وتبقى علوم السياسة متأخرة. ويقول عبد الرّازق في هذا الشأن: «من الملاحظ البيّن في تاريخ الحركة العمليّة عند المسلمين أنّ حظ العلوم السياسيّة فيهم كان بالنّسبة إلى غيره من العلوم الأخرى أسوأ حظًا، وأنّ وجودها بينهم كان أضعف وجود. فلسنا نعرف لهم مؤلّفا في السياسة ولا مترجما ولا نعرف لهم بحثًا في شيء من أنظمة الحكم ولا أصول السياسة»[10].

4 ـ إنكاره أنّ الخلافة تتوقف عليها إقامة الشعائر الدينيّة وصلاح الرعيّة: لا يعارض عبد الرازق قيام حكومة تسهر على تسيير شؤون الرعيّة، لكنّه لا يرى ضرورة أن تكون ذات شكل واحد لا تخرج عنه، أي أن تعمل على صلاح الرعيّة مهما كان نوعها وفي أيّ صورة كانت وليس شرطًا أن تكون حكومة دينيّة لأنّ الحكومة الدينيّة ليست الشرط الوحيد لإقامة الشعائر الدينيّة، إذ يمكن إقامتها في دولة غير دينيّة. إنّ صلاح أمور المسلمين في دينهم ودنياهم غير مرتبط بمنصب الخلافة وليس بحاجة إليه، إذ يمكن أن يتحقّق مهما كان شكل الدّولة أو نظامها السياسي. يقول عبد الرازق: «لا يريد الله جلّ شأنه لعباده المسلمين أن يكون صلاحهم وفسادهم رهن الخلافة ولا تحت رحمة الخلفاء، الله جلّ شأنه أحفظ لدينه وأرحم بعباده»[11].

ولقد قام الفصل **الثاني** من كتابه **الإسلام وأصول الحكم** على مسألتين اثنتين أكدهما من خلال نظام برهنة دقيق وهما:

أ ـ غياب ما يعرف بالحكومة في عهد الرّسول: لقد سعى عبد الرّازق للبحث عن المكوّنات التي تؤلف الحكومة في عهد الرّسول ليتمكّن من الجزم بأنّ هناك حكومة لكنّه لم يقف على أيّ مظهر من مظاهرها أو على أيّ مقوّم من مقوّماتها. فقد درس نظام القضاء وأمكن له أن يتبيّن

(8) المصدر نفسه، ص 42.
(9) المصدر نفسه، ص 43.
(10) المصدر نفسه، ص 36.
(11) المصدر نفسه، ص 50.

أنّه لم يكن مؤسّسة قائمة الذّات واستدلّ على ذلك بجملة من الحوادث التاريخيّة، منها ملابسات تولي عمر بن الخطاب (ت 23 هـ) وعلي بن أبي طالب (ت 40 هـ) ومعاذ بن جبل (ت 18 هـ) وأبي موسى الأشعري (ت 50 هـ) القضاء واستخلص أنّه لم يكن مقصودًا لذاته ولم يتّخذ طابعًا رسميًّا. ويقول في ذلك: «ذلك بأنّنا وجدنا عند البحث في نظام القضاء في عصر النبوّة أنّ غير القضاء أيضًا من أعمال الحكومات ووظائفها الأساسيّة لم يكن في أيّام الرّسالة موجودًا على وجه واضح لا لبس فيه [...] وإذا نحن تجاوزنا عمل القضاء والولاية إلى غيرهما من الأعمال التي لا يكمن معنى الدّولة إلا بها كالعمالات التي تتصل بالأموال ومصارفها وحراسة الأنفس والأموال وغير ذلك ممّا لا يقوم بدونه أقلّ الحكومات وأعرقها في البساطة، فمن المؤكّد أنّنا لا نجد في ما وصل إلينا من ذلك عن زمن الرسالة شيئًا واضحًا يمكننا ونحن مقتنعون ومطمئنّون أن نقول إنّه كان نظام الحكومة النبوي»[12].

ب ـ كان الرّسول صاحب دعوة دينيّة ولم يكن صاحب دعوة سياسيّة: سعى عبد الرازق جاهدًا إلى الاستدلال على هذه الأطروحة بحجج عقليّة وأخرى نقليّة رغم أنّه أقرّ منذ البداية بحساسية الموقف تجاه الموضوع الذي يطرقه وصعوبة الخوض فيه نظرًا إلى مكانة الرسول في نفوس المسلمين وفي الثقافة العربيّة الإسلاميّة عمومًا. لقد جزم عبد الرّازق في مستهلّ حديثه ضمن هذا الباب بأنّ وظيفة الرّسل الأساسيّة هي تبليغ الرّسالات السماويّة إلى النّاس ودعوتهم للحفاظ عليها والعمل بها. يقول في هذا الشأن: «وكم لله جلّ شأنه من رسل لم يكونوا ملوكًا بل إنّ أكثر من عرفنا من الرّسل إنّما كانوا رسلًا فحسب»[13]. لقد جعل عبد الرّازق بقوله هذا الرسول في زمرة الرّسل الذين لم يكونوا ملوكًا بل أصحاب دعوة دينيّة، وبالتالي فإنّه لم يقم نظامًا سياسيًّا بل إنّه لم يقم أركان الدّولة ولم يفرض على أمّته مذهبًا سياسيًّا معيّنًا أو نمطًا في الحكم بل ترك لها بعده حريّة اختيار النظام السياسي الذي يلائمها.

لقد انتقد عبد الرّازق الإطار النمطي الذي ظلت تتحرّك داخله أطروحات رجال الدّين ومن أهمّها وصف الشريعة الإسلاميّة بأنها اجتمعت داخلها السلطة الدينيّة مع السلطة السياسيّة. وقد فنّد هذه المقولة ورأى أنّ الرسول لم يُبعث إلاّ لدعوة دينيّة خالصة للدّين لا تخالطها شوائب الدّعوة السياسيّة، واعتقد أنّ الرّسول لم يسعَ لتأسيس مملكة أو دولة بقدر ما سعى لترسيخ قيم الدّين وتعاليمه فهو يقول «إنّها رسالة ودين وحكم النبوّة لا حكم السلاطين»[14]. لذلك نبّه عبد الرازق إلى ضرورة التفرقة بين ما يسمّى زعامة الرّسالة وزعامة الملك، فولاية الرسول على المؤمنين كانت في نظره ولاية روحيّة، وهو أمر لا يمكن أن يتوفّر للحاكم السياسي الذي تكون ولايته ماديّة تقوم على الإخضاع والإكراه واستعمال العنف. واحتجّ على صحّة مقولته بشواهد نقليّة من القرآن اقتبسها ممّا يقرب من ست وثلاثين سورة ومن أمثلة الآيات التي استدلّ بها قوله تعالى في سورة يونس الآية 108 ﴿**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمُ الْحَقُّ مِن رَّبِّكُمْ فَمَنِ اهْتَدَىٰ فَإِنَّمَا يَهْتَدِي لِنَفْسِهِ**

(12) المصدر نفسه، ص 56.

(13) المصدر نفسه، ص 60.

(14) المصدر نفسه، ص 77.

وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا وَمَا أَنَا عَلَيْكُم بِوَكِيلٍ﴾ أو قوله في سورة الشورى الآية 48 **﴿فَإِنْ أَعْرَضُوا فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا إِنْ عَلَيْكَ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾**. اعتقد عبد الرازق أنّ القرآن صريح في قوله إنّ الرسول لم يُبعث ليكون وكيلًا على النّاس أي لم يبعث ليكون ملكًا أو حاكمًا عليهم لذلك لم يكن له حقّ على أمّته إلا حقّ تبليغ الرّسالة.

وقام الفصل **الثالث** من كتابه على أمر رئيس واحد يتمثل بما يلي:

وحدة العرب وحدة دينيّة لا سياسيّة والزعامة بعد النبيّ لا تكون إلا سياسيّة

رأى عبد الرازق أنّه بعد موت الرّسول تشتت حال المسلمين لأنّ الوحدة التي جمعتهم قامت على أساس دينيّ فلمّا توفي الرسول بدأت كلّ أمّة تشعر بتفرّدها وتميّزها ووجودها المستقلّ بذاتها. لقد كانت الزعامة الدينيّة من مشمولات الرّسول وحده وقد زالت هذه الزعامة بوفاته وقامت محلها زعامة سياسيّة غير متّصلة بالرّسالة المحمدية وغير مستندة إلى الدّين. بيد أنّ لقب الخلافة الذي نشأ بعد وفاة الرسول صنع وهمًا مفاده أنّ الخلافة مرتبطة بالدّين وقائمة على أساسه وأنّ الذي يتولاها يقوم مقام الرّسول فيكون حافظًا للدّين من بعده. ويعود ذلك حسب عبد الرازق إلى أنّ السلاطين كان من مصلحتهم «أن يروّجوا ذلك الخطأ بين النّاس حتّى يتخذوا من الدّين دروعًا تحمي عروشهم وتذود الخارجين عليهم»[15].

الخلاصة أنّ عبد الرازق رأى أنّ نظام الخلافة لا يمتّ إلى الإسلام بصلة، وهو ليس من الخطط الدينيّة في شيء، تمامًا مثل القضاء وغيرها من وظائف الحكم ومراكز الدولة فكلها في نظره خطط سياسيّة لا شأن للدّين بها.

ثالثًا: مواقف المفكّرين والعلماء من كتاب الإسلام وأصول الحكم

أثار كتاب عبد الرازق جدلًا واسعًا بين زمرة العلماء والمفكّرين في عصره فقد شنّ محمّد رشيد رضا مثلًا حملة شعواء على عبد الرازق في مجلته **المنار** وعَدّه خصمًا من خصوم الإسلام، لأنّه في اعتقاده قد شنّ حربًا على الإسلام أشدّ وأنكى من الحروب الصليبيّة نفسها. وقد رأى أنّ كتاب عبد الرازق قد زاد من تعميق الفوز العظيم الذي تحقق على يد الخصوم الأتراك المتمثل بإلغاء الخلافة وتأسيس حكومة جمهوريّة غير مقيّدة بالشرع الإسلامي. ولم يختلف موقف الأزهر عن موقف رشيد رضا، إذ أجمع علماء الأزهر على تجريم عبد الرازق وقدحوا في جميع ما تضمنه كتابه من آراء ومواقف. ومن أهمّ من تصدّى له الشيخ محمد الخضر حسين (1876 ـ 1958) فقد كتب مؤلفًا وسمه **نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم** لم يترك فيه شاردة ولا واردة إلا وردّ عليها ردًّا مفصّلًا. وإجمالًا فقد عاب علماء الدين على عبد الرازق مبالغته في آرائه وإصداره الأحكام جزافًا من دون

(15) المصدر نفسه، ص 111.

تروٍّ، ووجّهوا إليه تهمًا كثيرة طالبوا على أساسها بمحاكمته ونزع صفة العالم عنه ومن أهمّ هذه التهم:

ـ جعله الشريعة الإسلاميّة شريعة روحيّة محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ في أمور الدنيا.

ـ اعتباره أنّ جهاد الرّسول كان في سبيل الدّين وتبليغ الدّعوة فقط ولم يكن في سبيل الملك.

ـ اعتقاده أنّ نظام الحكم في عهد الرسول كان موضوع غموض وإبهام وموجبًا للحيرة.

ـ اعتباره مهمّة الرسول كانت بلاغًا للشريعة مجرّدًا عن الحكم والتنفيذ.

ـ إنكاره إجماع الصحابة على وجوب نصب الإمام وعلى أنّه لا بدّ للأمّة ممّن يقوم بأمرها في الدّين والدّنيا.

ـ إنكاره أنّ القضاء وظيفة شرعيّة.

ـ اعتقاده أنّ حكومة الخلفاء الرّاشدين من بعد الرسول لا دينيّة.

ومن أهمّ النقاط التي عابها العلماء والمفكّرون على كتاب عبد الرازق:

ـ اعتماده المنهج الانتقائي، فهو يعمد إلى التاريخ وينتقي منه ما يلائم أطروحته ويسقط منه ما يعارضها ممّا جعل التاريخ في كتابه يظهر كأنّه سلسلة من الحقب الزمنيّة المتقطّعة.

ـ تناقضه في تقييم التجربة الإسلاميّة فقد تضمّن كتابه الشيء ونقيضه مثل عدم إنكاره في مواقع من كتابه لصلة حكومة أبي بكر الصديق (ت 13 هـ) بالدين ثمّ نفي أيّ صلة لها بالدين في مواقع أخرى منها.

ـ غياب الصلة في كثير من الأحيان بين الآيات القرآنية التي يستشهد بها وبين الفكرة التي يريد تأكيدها مثل الآيات التي استعملها لنفي طابع السياسة عن تجربة الرّسول.

ـ إصداره الأحكام جزافًا وساعده على ذلك اعتماده لمنهج التعميم والقفز على بعض الحقائق التاريخيّة.

ـ أغلب الأحكام التي أصدرها لم تميّز بين مراحل التاريخ المختلفة بل رأت في تجاربه تجانسًا وهميًّا جعلته يخرج مؤسسّة الخلافة في صورة قاتمة قائمة أساسًا على القهر والقمع.

ـ دراسته في إنكلترا جعلته يسعى إلى إسقاط متصوّر الدولة الحديثة على الواقع الإسلامي من دون دراسة الخصائص السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة لهذا الواقع.

رابعًا: متصوّر الدولة الدينيّة عند شبلي العيسمي (1925 ـ 2011)

ولد شبلي العيسمي في دمشق سنة 1925 وهي السنة نفسها التي صدر فيها كتاب الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق. نال الإجازة في التاريخ وانتمى إلى حزب البعث وتحمّل صلبه مسؤوليّات كثيرة من أهمّها نائب أمينه العام، كما تقلّد مناصب سياسيّة متعددة صلب الدولة. لقد تبنى العيسمي أفكار حزب البعث وآمن بها ودعا إليها وكانت آثارها جليّة في كتاباته وتصوّره للقضايا السياسيّة والاجتماعيّة. ونرى من الأنسب في هذا المقام أن ندرس الخلفيّة السياسيّة والفكريّة لحزب البعث في إلماعات خاطفة حتّى نستطيع تحديد الإطار الأيديولوجي الذي كان يتحرّك داخله شبلي العيسمي.

قام حزب البعث العربي في مواجهة عدّة اتّجاهات ومذاهب فكريّة وسياسيّة أهمّها:

ـ الاتّجاه الديني الإصلاحي الذي مثله روّاد النّهضة مثل رفاعة رافع الطهطاوي وجمال الدّين الأفغاني ومحمّد عبده.

ـ الاتّجاه العقلاني العلماني الذي يدعو إلى ضرورة الفصل بين الديني والدنيوي أو بين الدّين والسياسة.

ـ الاتجاه القومي الدّيني ومن أبرز ممثليه عبد الرحمن الكواكبي.

ـ الاتجاه القومي التاريخي ومن أهمّ رموزه الرّعيل الأوّل من المفكّرين المسيحيين مثل ناصيف اليازجي (1800 ـ 1871) وبطرس البستاني (1819 ـ 1883) وجرجي زيدان (1861 ـ 1914).

ـ الاتّجاه الاجتماعي التقدّمي يمثله روّاد الاشتراكيّة في البلدان العربيّة أمثال شبلي الشميل (1850 ـ 1917) وقاسم أمين (1863 ـ 1908).

ـ الاتجاهات الإقليميّة والقطريّة.

ـ الاتّجاه الأممي اللاقومي.

كانت النواة الأولى لانبعاث حزب البعث سنة 1942 حينما تبلور تصوّره واختمرت مبادئه في أذهان مؤسسيه ميشيل عفلق (1910 ـ 1989) وجلال السيّد (1913 ـ 1992) وصلاح الدّين البيطار (1912 ـ 1980). وقد مثل هؤلاء اللجنة التنفيذية للحزب، لكنّ الولادة الحقيقيّة له كانت سنة 1947 حينما عقد مؤسسوه أوّل مؤتمر له في مدينة دمشق. ثمّ بعد اتحاده مع الحزب العربي الاشتراكي أصبح يعرف باسم حزب البعث العربي الاشتراكي وقد عرف تاريخه الطّويل مدًّا وجزرًا وطغى على الجبهات التي انضوت إلى لوائه التوافق أحيانًا والتّجافي أحيانًا أخرى وليس هنا المجال لسرد تاريخه المتشعب الطويل فقد أفاضت الدّراسات في هذا الأمر إنّما نريد أن نسلط الضوء على المبادئ التي قام عليها ودعا إليها ومن أبرزها:

ـ قام حزب البعث على تفكير عربي شامل انبنى على ثلاث دعائم هي الحريّة والاشتراكيّة والوحدة العربيّة .

ـ كانت له نظرة أخلاقيّة مستمدّة من نظرة تقدّميّة تحرريّة تتصل بالمفاهيم الإنسانيّة الخالدة أي من نظرة لا ترى تعارضًا أو تناقضًا بين الوسيلة والغاية.

ـ كانت نظرته بعيدة من الجمود المذهبي وعن النزعة الفكريّة المجرّدة.

ـ حاول مقاربة القضايا العربيّة مقاربة استشرافيّة.

ـ كان النّضال بحسب مؤسّسيه قانون الحزب الثابت والدائم.

حمل حزب البعث نظرة ثوريّة للواقع العربي رام من خلالها إعادة صوغ مكوّناته تمثلت بالتالي:

ـ تأكيد أهميّة الظاهرة القوميّة وطابعها الإنساني والعلماني.

ـ الحرص على وحدة الشخصيّة العربيّة واستقلاليّتها.

ـ تخليص مفهوم القوميّة العربيّة من رواسب النظرة العرقيّة ومن النزعات الشوفينيّة المنغلقة.

ـ رفض المقاربة التي تكتفي بالإصلاحات الجزئيّة والدّعوة إلى العمل على إنجاز إصلاحات شاملة.

ـ رفض التجارب القوميّة التي قادتها الطبقة البرجوازيّة في الغرب الرّأسمالي.

ـ العمل من أجل تحرير الأمّة العربيّة من التخلف ومن كلّ ما من شأنه أن يبعد هذه الأمّة من حقيقتها الإيجابيّة.

ـ الاعتماد على فكر تقدّمي مستنير يستفيد من مآثر الماضي.

ـ إعادة النّظر في التجارب العربيّة القوميّة وقراءتها قراءة نقديّة في ضوء الواقع العربي المعاصر.

ـ إعادة الاعتبار لجميع القوى الاجتماعيّة في المشروع القومي ولا سيّما الجماهير الكادحة والطبقات العاملة لأنها تمثل الوجه الحقيقي للأمّة العربيّة.

لقد مثلت هذه المبادئ الإطار النظري الذي بنى عليه شبلي العيسمي أطروحاته الفكريّة والسياسيّة، وقد حاولنا تتبعها من خلال كتابه **الوحدة العربيّة من خلال التجربة** فلاحظنا أنّها قامت أساسًا على رفض متصوّر الدولة الدينيّة والدّعوة إلى إقامة الدّولة القوميّة بوصفها الحلّ الأمثل الذي يمكّن العرب من تجاوز حالة التخلف التي يرزحون تحت أثقالها. ورأى أنّ لا مفرّ من العلمانيّة لتتحقّق العدالة الاجتماعيّة والمساواة بين المواطنين العرب بقطع النظر عن انتماءاتهم الدينيّة والمذهبيّة والعرقيّة والجنسيّة.

1 ـ مفهوم العلمانيّة عند شبلي العيسمي

يرى العيسمي أنّ العلمانيّة تمثل الوقاء الذي يضمن حياد الدّين ويؤسس لحرية الرأي والفكر والمعتقد. كما أنّها تمثل الآليّة التي تمنع رجال الدّين من إعطاء صفة القداسة لآرائهم واجتهاداتهم لفرضها بالقوّة على الأمّة وتجعل منها نسبيّة قابلة للدّحض والمراجعة شأنها شأن كلّ فكر أو اجتهاد بشريّ. لقد خصّص العيسمي فصلًا مطولًا من كتابه لدراسة فكرة العلمانيّة في الفكر الغربي، أي في منابعها الأولى، فاستعرض إرهاصاتها والمسار التاريخي الذي مرّت به حتى تتبلور مفهومًا فكريًّا وسياسيًّا. وقد رأى أنّ العلمانيّة قد سارت ضمن اتجاهين كبيرين هما:

ـ العلمانيّة المعتدلة التي برزت في القرنين السابع عشر والثامن عشر.

ـ العلمانيّة الملحدة أو المتطرّفة التي برزت في القرن التاسع عشر ممثلة بالفكر المادي التاريخي الذي يحارب الأديان ويقصيها لأنّها تحدّ من تطوّر الفكر وتعيق التقدّم والرقيّ .

وبعد أن تجول العيسمي بين أروقة التاريخ الغربي وبحث في ظروف التطور التاريخي لمفهوم العلمانيّة انتقل إلى المدوّنة التراثيّة العربيّة وحاول أن يبحث عن مؤشرات أو قرائن تثبت أنّ للعلمانيّة جذورًا أو أصولًا عربيّة إسلاميّة من خلال تقصي مظاهر حضورها في التاريخ العربي الإسلامي. وقد رأى أنّ الظروف نفسها التي حفّت بولادة مفهوم العلمانيّة وتطوّره في الفكر الغربي قد توافرت في التراث العربي الإسلامي في بعض مظاهره، مثل انعدام الحوار بين مختلف المذاهب والأديان والتعصّب للمذهب الواحد وامتزاج السّياسة بالدّين وهو ما أفضى إلى قمع رجال الفكر

واضطهادهم. واعتقد العيسمي أنّ بذور العلمانيّة في التراث الإسلامي ظهرت من خلال فرقة المعتزلة التي جعلت العقل أساسًا مساويًا للشرع، وهو الأمر الذي مكّنهم من مواجهة الاستبداد بواسطة العقل تمامًا مثلما واجهت التيارت السياسيّة التقدميّة هيمنة الكنيسة على الحياة في أوروبا.

لقد قابل العيسمي بين العلمانيّة المعتدلة التي عرفتها أوروبا وبين فكر التيار الاعتزالي ووجد أنّ ملابسات حركتهما الفكرية والسياسيّة متشابهة، كما وجد أنّ العلمانيّة الملحدة تشابه إلى حدّ كبير الحركات الإلحاديّة المتطرّفة التي ظهرت في التراث الإسلامي مثل حركات الزندقة والدهريّة. أمّا في العصر الحديث فقد رأى أنّ المفكّرين الإسلاميّين قد انطلقوا في وضع بذور لفكرة العلمانيّة رغم أنّهم لم يعلنوا بديلًا صريحًا لفكرة الدّولة الدينيّة مثل عبد الرّحمن الكواكبي وجمال الدّين الأفغاني ومحمّد عبده، فهو يرى مثلًا أنّ الكواكبي قد «مهّدت كتاباته للأفكار القوميّة والاشتراكيّة رغم نزعته الدينيّة... فموقفه العلماني العقلاني قد قاده إلى الوقوف على أرض الفكر القومي»[16].

ليس للعلمانيّة عند العيسمي مفهوم واحد، بل إنّ المراحل التي مرّت بها والظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي عبرت بين أروقتها أكسبتها مفاهيم متعدّدة وغايات متنوّعة لذلك فإنّ التّعريف البسيط القائل بأنّ العلمانيّة هي فصل الدّين عن الدّولة «لا يقدّم لنا ما نهدف إليه من المعرفة الدّقيقة والوافية لها».

لقد شكّلت آراء هؤلاء المفكّرين اللبنات الأولى لظهور مفهوم العلمانيّة في البلدان العربيّة الإسلاميّة وتحوّلها إلى منهج في الحكم والسّلطة، الأمر الذي أفضى إلى جعل مضامين العلمانيّة تجد صدى لها في دساتير هذه البلدان وقوانينها، وما ورد في دساتير الدّول العربيّة في خصوص الدّين يعطي للمضمون العلماني طابع الإيمان والتّمسّك بالقيم الرّوحيّة الدينيّة «من دون أن يقود ذلك إلى أن تفرض الدّولة دينًا معيّنًا أو تنحاز إلى مذهب محدّد، وهذا في حدّ ذاته أمر طبيعيّ منسجم مع جوهر الإسلام»[17]. ولم يأتِ هذا الإنجاز إلا حين وقع الفصل بين التيّار الدّيني المتسامح المتفتّح المؤمن بالتطوّر وبين التيّار الدّيني المتشدّد والمتعصّب والمتحجّر المشدود إلى الماضي. وحين وقعت التّفرقة بين الدّين بوصفه سلطة روحيّة والدّين بوصفه سلطة دنيويّة.

ليس للعلمانيّة عند العيسمي مفهوم واحد، بل إنّ المراحل التي مرّت بها والظروف السياسيّة والاجتماعيّة التي عبرت بين أروقتها أكسبتها مفاهيم متعدّدة وغايات متنوّعة، لذلك فإنّ التّعريف

(16) العيسمي، **الوحدة العربيّة من خلال التجربة**، ص 37.
(17) المصدر نفسه، ص 45.

البسيط القائل بأنّ العلمانيّة هي فصل الدّين عن الدّولة «لا يقدّم لنا ما نهدف إليه من المعرفة الدّقيقة والوافية لها»[18].

فصل العيسمي بين مفهومين للعلمانيّة:

مفهوم محايد: يضمن حريّة العقيدة وممارسة الشّعائر الدينيّة بدافع تطبيق الديمقراطيّة، فالعلمانيّة هي الأساس الأوّل لنشأة الدولة الديمقراطيّة والتّطبيق المثمر للعلمانيّة لا يكون إلا في مجتمع متطوّر مؤمن بمبادئ الديمقراطيّة ساع إلى ممارستها. ولن تثمر الديمقراطيّة بحسب العيسمي ما لم تكن منضوية إلى لواء القوميّة العربيّة ويؤدي الإسلام دورًا بارزًا في تعزيزها لأنّ القوميّة تؤمن بالعلمانيّة المعتدلة التي تقدّر الدّين حقّ قدره.

مفهوم ملحد: أسّسه الفيلسوف الألماني لودفيغ فيورباخ (1804 ـ 1872) يستهدف إلغاء الدّين لا مجرّد الفصل بينه وبين الدّولة، وقد طوّر كارل ماركس بعده هذا الاتّجاه (1818 ـ 1883) ضمن فلسفته الماديّة.

يدعو العيسمي إلى فهم العلمانيّة فهمًا صحيحًا، فهي تضمن حريّة العقيدة للجميع من دون ضغوط أو إكراهات، فلا تقوم العلمانية وفقًا لذلك ضدًا للدّين ولا تكون الصّلة بينهما صراعًا وتناقضًا بل تواشجًا وتعالقًا. وقد تبنّى العيسمي مقولة حزب البعث في هذا الاتّجاه حينما رصد طبيعة العلاقة بين العلمانيّة والدّين وقد تمثّل برأي ميشيل عفلق «أنّ الدّولة العربيّة هي نقيض الإلحاد والفساد ولكلّ ما هو سلبيّ وهدّام. وعلمانيّة الدّولة بهذا المعنى ليست إلاّ إنقاذًا للرّوح من شوائب الضّغط... وما دام الدّين منبعًا فيّاضًا للرّوح فالعلمانيّة التي نطلبها للدّولة هي التي بتحريرها للدّين من ظروف السّياسة وملابساتها تسمح له بأن ينطلق في مجاله الحرّ في حياة الأفراد والمجتمع»[19].

إنّ الحكّام العرب قد شجّعوا غالبًا التّنظيمات الدينيّة، وذلك لاستغلالها في إضعاف خصومهم السياسيّين، وهو ما جعل هذه التّنظيمات تحاول لاحقًا الانقلاب على هؤلاء الحكّام والعمل على إرساء دولة ذات نمط دينيّ محض.

2 ـ موقف العيسمي من الدّولة الدينيّة

أ – الدّولة الدينيّة

يتصدّى العيسمي للمنظّمات الإسلاميّة الرّامية إلى تسلّم الحكم مثل الإخوان المسلمين، وخصوصًا بعد ظهور عدّة مسوّغات مهّدت لانتشار التّيار الدّعوي ومنها موقف الإخوان من طغيان الثقافة الماديّة والمصالح الاقتصاديّة على القيم الروحيّة ونموّ مشاعر الخوف والقلق على مصير

(18) المصدر نفسه، ص 53.

(19) المصدر نفسه، ص 94.

الإنسان ومستقبل الحضارة، فضلًا عن تفاقم حجم الظّلم والفساد وتزايد وسائل الاستغلال والقهر وتوالد الأزمات الاقتصاديّة الخانقة، إضافة إلى اتّساع المسافة بين الدّول النّامية والدّول المتقدّمة. كما أنّ الحكّام العرب قد شجّعوا غالبًا التّنظيمات الدينيّة، وذلك لاستغلالها في إضعاف خصومهم السياسيّين، وهو ما جعل هذه التّنظيمات تحاول لاحقًا الانقلاب على هؤلاء الحكّام والعمل على إرساء دولة ذات نمط دينيّ محض. وقد انطلقت التنظيمات الدينيّة في محاولة أدلجة فئة التّلاميذ والطّلبة لتثويرهم ضدّ أنظمة دولهم، وخصوصًا «أنّ الأنظمة العربيّة التي تبنّت المذاهب السياسيّة الحديثة مثل القوميّة والاشتراكيّة والديمقراطيّة تعثّرت وتعرّضت لانتكاسات حادّة كانفصال الوحدة بين سورية ومصر عام 1961 وهزيمة حزيران 1967»[20]. وهكذا لم تستجب الأنظمة العربيّة للآمال التي علّقتها عليها الشّعوب العربيّة، وهو ما حدا بالكثير على الاعتقاد بأنّ فشل تلك الأنظمة راجع إلى تقليدها للمنوال الغربي وقد وفّر ذلك أرضيّة ملائمة للأنظمة الدينيّة كي تنتصب بديلًا ينادي باعتماد الشريعة الإسلاميّة منهجًا في الحكم.

لقد ساهمت العوامل الموضوعيّة المذكورة في المدّ الدّيني فضلًا عن عوامل أخرى ذاتيّة متعدّدة، منها أنّ نزعة الإيمان والتديّن من الأمور الفطريّة الملازمة للإنسان التي تتقوّى في الحالات المذكورة آنفًا، ويرى العيسمي أنّ ذلك لا يعني ضرورة التوجّه لإقامة الدّولة الدينيّة والتّقليص من حضور العلمانيّة المحايدة المعتدلة أو إلغائها. لقد أقر العيسمي بفساد مقولة ارتباط الدّين بالدّولة منطلقًا من نماذج واقعيّة مستعرضًا تصوّرات بعض المنظّمات الدينيّة الرّامية إلى تولّي السّلطة، فهو يرى أنّ تصوّرات هذه المنظّمات واحدة تتمثّل بأنّ الرّابط بين الأمم العربيّة هو الدّين الإسلامي وينبغي أن تتوحّد على هذا الأساس فتقترن الحياة الروحيّة بالحياة السياسيّة وهو واجب محمول على الأمّة العربيّة لأنّ الإسلام دين ودولة. ويسير هذا التّصوّر في اتّجاه تنصيب قائد سياسيّ يضمن تطبيق شرائع الله ويسهر على حفظها وعلى حماية مصالح المسلمين. ولا يرى هؤلاء بأسًا في الجمع بين الأصالة والحداثة وذلك باستثمار بعض الأشكال الفكريّة والسياسيّة الحديثة كالديمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة في تطوير نظام الحكم الإسلامي. لقد نقد العيسمي فلسفة التنظيمات الإسلاميّة نقدًا لاذعًا، فاعتقد أنّ منطلقاتها الفكريّة رجعيّة تتحدّث عن الدولة عمومًا من دون أن تكون لها القدرة على توضيح تفاصيل بناء أجهزة الدّولة وقوانينها ودستورها. وإذا كان الحاكم يحكم باسم الإسلام فإنّه سيكتسب صفة القداسة وبالتّالي سيُلغى حقّ المواطنين في مساءلته ومحاسبته وسيفضي ذلك حتمًا إلى تحويل نظام الحكم إلى استبدادي وهو ما يتجافى مع الحريّة التي يدعو إليها الإسلام.

لقد قسّم العيسمي التّيارات الدينيّة في الدّول العربيّة إلى صنفين؛ صنف متطرّف يرى ضرورة عودة نظام الخلافة، مثل حزب التّحرير الإسلامي في الأردن والعراق وتونس، وصنف معتدل يحاول المواءمة بين تعاليم الإسلام ومستجدّات العصر، ولا يشترط هذا الصّنف أن تقوم الدّولة الإسلاميّة على أساس مؤسّسة الخلافة. إنّ الصّنف **الأوّل** ينطلق من عقيدة إيمانيّة شموليّة ثابتة غير قابلة للمراجعة والتّعديل لأنّها منشدّة إلى السّماء ومنبعها إلهيّ ولا بدّ من الجهاد من أجل نصرة هذه

(20) المصدر نفسه، ص 132.

العقيدة باستعمال القوّة إن لزم الأمر خصوصًا، وقد ثبت فساد الحكّام والمحكومين وارتدادهم عن تعاليم الإسلام. أمّا الصّنف **الثّاني** رغم اعتداله فإنّه لا يقدّم تصوّرًا واضحًا للدّولة وأجهزتها وقوانينها وهو ما يجعل مشروعه الفكريّ غامضًا.

عارض العيسمي قيام الدّولة الدينيّة للأسباب المذكورة وكان رفضه نابعًا من منطلقات براغماتيّة منطقيّة فهو يعتقد:

ـ أنّ الحاكم باسم الدّين الذي يزعم إمكان قيام دولة دينيّة على أساس الحريّة والدّيمقراطيّة والعدالة الاجتماعيّة قد تضاءل في نفسه مؤثّرات الدّين وتعاليمه فانجرف وراء مغريات الحكم والأطماع الشخصيّة والصّراع على السّلطة.

ـ أنّه لا يستقيم بناء الدّولة الدينيّة في ظلّ تباين المواقف بين الاتّجاهات الإسلاميّة في تصوّرها للشّريعة، فما هو الاتّجاه الذي سيتولّى الحكم وعلى أيّ أساس يتمّ الانتقاء وما الذي يضمن أفضليّة اتّجاه على آخر في مستوى تمثيل الشّريعة؟

ـ أنّ الشريعة الإسلاميّة مصدر أساسيّ للتّشريع بيد أنّها ليست المصدر الوحيد، إنّ قيام الدّولة على أساس الشريعة الإسلاميّة سيؤدّي حتمًا إلى تكريس الطائفيّة وتجزيء الوطن العربي بفعل تنوّع الطّوائف وتعدّدها.

ب – الدّولة القوميّة

ينسف العيسمي فكرة الوحدة الإسلاميّة من الأساس بسبب قصورها عن خلق نظام سياسي قادر على الخروج بالمنطقة العربيّة من أزماتها. يقول: «إنّ الرّابطة القوميّة هي السّائدة وإنّ الرّابطة الإسلاميّة تبقى في حدود التّعاطف والتّضامن ولا تصل إلى وحدة أو اتّحاد سياسي»[21]. ويستعيض عن الدّولة الدينيّة بالدّولة القوميّة ذات المفهوم المتنائي عن العنصريّة والتّعصّب والانغلاق، فالقوميّة من منظوره تنسجم مع الإنسانيّة وتحارب الاستعمار والطائفيّة كما أنّها تنادي بالتّرابط بين العروبة والإسلام، فالقوميّة الحقيقيّة تبنى «على قواعد ومبادئ وأفكار معاصرة قابلة للتّطوير والتّعديل وفق مستجدّات العلم ومستلزمات العصر وتحصر همّها في تحقيق الوحدة العربيّة بآفاقها الإنسانيّة التّقدّميّة مع السّعي إلى تحقيق التّضامن الإسلامي»[22]. يقيم العيسمي إذًا الدّولة القوميّة على أساس اشتراكي ديمقراطي يتّسع لكلّ الطّوائف والأيديولوجيّات بعيدًا من منطق الإقصاء. وهكذا يصبح من الأجدى إحياء التّراث العربي والتّمسّك بالقوميّة العربيّة لتخطّي حاجز الوهن والانحطاط ولاسترداد القدرة على المساهمة في بناء الحضارة. وقد رافق نموّ فكرة القوميّة في ذهن العيسمي نموّ فكرتَي الاشتراكيّة والعلمانيّة بوصفهما الإطارين المرجعيّين لتأسيس الدّولة القوميّة التي ستفضي حتمًا إلى تطوير مشروع الوحدة العربيّة. فهو يعدّ الوحدة العربيّة «القوّة والكرامة والقدرة على ردّ التّحدّي الصّهيوني الإمبريالي وفيها مقوّمات التّقدّم والنّهوض والمحافظة على البقاء والوجود، وهي السّلاح الذرّي للعرب والنّفط الذي لا ينضب». نتنبّه من خلال حديث

(21) المصدر نفسه، ص 215.

(22) المصدر نفسه، ص 214.

العيسمي عن الوحدة أنّها لا تكتسب أهمّيّتها بوصفها السّبيل الفعّال لمواجهة التّحالف الشّرس بين الصّهيونيّة والإمبرياليّة ضدّ الأمّة العربيّة فحسب، بل كذلك بوصفها الإطار السّياسي الذي يقود إلى إحداث الثورة الاقتصاديّة والاجتماعيّة والسياسيّة المنشودة. فالوحدة العربيّة بهذا المفهوم هي التّجسيد العملي لفكرة القوميّة العربيّة وهو مفهوم علميّ ثوريّ متطوّر ينبغي أن يستوعب المحتوى الديمقراطي والاشتراكي حتّى يكون مثمرًا وناجعًا.

يكتسي مفهوم القيادة أهميّة بالغة عند العيسمي فهو يعتقد أنّ أيّة خطوة وحدويّة لن تكون مجدية وحقيقيّة ورائدة إذا افتقرت قياداتها وحكّامها إلى الرّوح الثوريّة وتحوّل همّها نحو تأمين البقاء في الحكم. كما اعتنى بالإطار الأيديولوجي والمرجعي لمشروع الوحدة العربيّة، فهو يعتقد أنّ الوحدة معرّضة للفشل والانتكاس إذا لم تأخذ مضمونًا اشتراكيًّا.

ضبط العيسمي شروطًا لقيام الدّولة العربيّة الواحدة اجتهد في أن تكون قابلة للإنجاز، وقد أرسى دعائم هذه الشّروط على ضرورة تملّك وعي حاد بخطورة التّهديد الذي تمارسه الإمبرياليّة والصّهيونيّة ضدّ كلّ المحاولات الوحدويّة، وتجاهل هذا الأمر سيضعف الحركة القوميّة وربّما يقضي عليها. والوعي بهذه القضيّة ينبغي أن يحمل العرب على مضاعفة الجهد والتّضحية من أجل تنمية القوى الذاتيّة من منطلق نظرة فاحصة متأنيّة للواقع العربي وأدوائه، وهو ما من شأنه أن يطوّر عمليّة النّضال ويرتفع بها إلى مستوى أهميّة مشروع الوحدة العربيّة.

ويكتسي مفهوم القيادة أهميّة بالغة عند العيسمي فهو يعتقد أنّ أيّة خطوة وحدويّة لن تكون مجدية وحقيقيّة ورائدة إذا افتقرت قياداتها وحكّامها إلى الرّوح الثوريّة وتحوّل همّها نحو تأمين البقاء في الحكم. كما اعتنى بالإطار الأيديولوجي والمرجعي لمشروع الوحدة العربيّة، فهو يعتقد أنّ الوحدة معرّضة للفشل والانتكاس إذا لم تأخذ مضمونًا اشتراكيًّا ولم تقم على أساس ديمقراطيّ. يقول العيسمي «وكانت الوحدة هي الإطار الطّبيعي الذي تكتمل فيه الاشتراكيّة وتعطي مردودها المطلوب في حين أنّ الديمقراطيّة هي المناخ الذي تنمو فيه المواهب والطاقات». وهكذا يتحوّل الفكر القومي عند العيسمي إلى عقيدة لها قوانينها الرّائدة، لأنّ الوحدة العربيّة بوصفها هدفًا ثوريًّا ضخمًا يتطلّب أداة وحدويّة ثوريّة تتلاءم معه فلا يستطيع تحقيق الوحدة إلا من آمن بها وبعقيدتها. ينبغي أن تنبع هذه العقيدة من وعي وحدويّ تجسّده حركة ثوريّة لها مبادئها واستراتيجيّاتها.

إذًا إنّ نجاح الوحدة في تصوّر العيسمي مرتبط بتوافر المحتوى الدّيمقراطي التّقدّمي الاشتراكي وكلّ خطوة وحدويّة لا تنبثق من الإيمان بالمنطلق القومي ولا تنبع من عقيدة الوحدة سيكون مآلها التعثّر والانتكاس. يركّز العيسمي على ضرورة الفهم العميق لعقيدة الوحدة الذي يفضي إلى الرّؤية الواضحة لأسسها ومقوّماتها. وتتجافى هذه الأسس مع الأغراض القطريّة الضيّقة التي تحوّل الوحدة إن قامت إلى تكتّل سياسي محوري همّه الوحيد الحفاظ على الحكم القائم في كلّ قطر □

الوساطة الإسرائيلية بين روسيا وأوكرانيا: قراءة في ديناميات الأجندة الداخلية وأثرها في السياسة الخارجية

عماد مؤيد جاسم(*)

أكاديمي وأستاذ للسياسة الخارجية والعلاقات الدولية في جامعة ديالي – العراق.

مقدمة

لم يكُن إعلان «إسرائيل» ما سمّته ظاهريًا «الحياد» في بداية اندلاع الحرب بين روسيا وأوكرانيا، وامتناعها في مجلس الأمن الدولي عن إدانة روسيا أمرًا مفاجئًا. ولعل ما كان يُحفز العقل لتوقع صدور موقف الحياد من «إسرائيل» هو أنّ «الدولة العبريّة» تمتلك علاقات «دافئة» مع كل من أوكرانيا وروسيا، وبالتالي من المستبعد تصور ميلها إلى استعداء إحدى الدولتين على حساب الآخرى ولا سيما أنّ روسيا تمثل لإسرائيل أهمية جيوستراتيجية نظرًا إلى وجودها العسكري في سورية. أضف إلى ذلك أن «إسرائيل»، بسبب خصوصية النشأة ومن أجل الحفاظ على علاقة طيبة ودعم مستمر من جميع القوى العظمى والكُبرى، لا تريد أن تكون «مُنحازة» علنًا إلى معسكر بالضد من الآخر.

وهذا قد يتوافق تاريخيًا مع التقليد الذي دأبت «إسرائيل» على العمل به في إطار سياستها الخارجية بعدم إظهار الانحياز لقوة كبرى أو عظمى ضد أخرى، وتجنب الوقوع في «الخطأ» غير الرسمي الذي حدّث في عام 1966، عندما تسببت الزيارة التي قام بها موشيه دايان لفيتنام ولقاؤه بعدد من جنرالات القوات الأمريكية بإثارة انتقادات لاذعة وشديدة من جانب المجتمع البرلماني والسياسي في إسرائيل بسبب الخشية أن تُفسر الزيارة على أنّها انحياز للجانب الأمريكي ضد الاتحاد السوفياتي، وهو ما دفع وزير الخارجية الإسرائيلي آنذاك أبا إيبان إلى الإعراب عن استغرابه من هذه الزيارة ورفضه لها، في حين أجرى الكنيست نقاشًا عاصفًا حول موضوع الرحلة التي كانت وفقًا لرأي الكثير من أعضائه تُهدد بتقويض «حياد إسرائيل»[1]. ولم يجد الإسرائيليون من دفاع

(*) البريد الإلكتروني: imad.m.j@uodiyala.edu.iq.

(1) Chen Malul, «When Moshe Dayan Toured Vietnam and Called Out U.S. Arrogance,» *Haaretz*, 14/2/2017, <https://bit.ly/3Nh6lEd>.

سوى التركيز على أنّها جزء من مهمة مدنية لكتابة تقارير استقصائية لمصلحة صحيفة **معاريف**، وأنّ دايان قبل هذه المهمة لنفسه بصورة شخصية، ولا تعكس موقف «إسرائيل» من الحرب أو الصراع الدولي.

مع ذلك، كان لسلوك «الحياد» أنّ كشف بدوره عن طبيعة المراجعة الحذرة للتفضيلات المُمكنة في إطار السياسة الخارجية التي اعتمدّتها تل أبيب منذ تأليف نيفتالي بينيت حكومته الائتلافية، وهي مسألة كانت تبدو شائكة وليست أقل صعوبة من الالتباس الذي أحاط بمحاولة الحفاظ على تماسك هذه الحكومة التي كانت تتعرض لتصدعات تدريجية. لقد خاطرت «إسرائيل» بتبنيها «موقف الحياد» هذا بالابتعاد من الاتجاه الرسمي لإدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن في معالجة قضية الحرب، فضلًا عن طرحها احتمالات التسبب بتوتر مع الدول الأوروبية التي تطمح من جميع أعضاء المجتمع الدولي إدانة روسيا، وهذا بمجمله يتعارض مع التوقعات التي كانت تتصور أنّ بينيت سيعمل على إصلاح العلاقات المرتبكة مع هذه الدول، وسيكون أقل استفزازًا من سلفه نتنياهو الذي غالبًا ما اصطدم مع إدارة باراك أوباما الديمقراطية مثلما شهدت علاقاته مع دول أوروبية درجة من العدائية والاحتقان.

لكن من وجهة نظر نخبة السياسة الخارجية الإسرائيلية، هذه الأضرار الجانبية كانت أقل أهمية من مسائل الأمن القومي التي ينبغي مراعاتها إلى أقصى حد، إضافة إلى أن «أضرار» الحياد يُمكن مُعالجتها من خلال «الدور البناء» الذي ستؤسس له «الوساطة» الدبلوماسية، التي شرعت بها لاحقًا، بحيث يُقدم صورة إيجابية ومقبولة عن «إسرائيل» على المستوى الدولي. وعلى ما يبدو أنّ هذه السياسة كانت قصيرة من الناحية الزمنية، إذ اضطرت «إسرائيل» فيما بعد إلى مراجعة تفضيلاتها في السياسة الخارجية والوقوف إلى جانب الحلفاء بالضد من روسيا.

إن مُحاججتنا هنا تسعى إلى تسليط الضوء على علاقة «الوساطة» بدينامية السياسة الداخلية لإسرائيل والتشديد على فرضية أنّ الوساطة، رغم أنّها جاءت بدفع روسي وهي تُلبي حاجات تل أبيب الأمنية، إلا أنّ هذا لم يمنع توافقها مع بعض أولويات الأجندة الداخلية لرئيس الوزراء الذي كان يستهدف من ورائها تعظيم شعبيته وبما ينعكس إيجابًا على تعزيز تماسك حكومته الائتلافية الهشة حديثة التشكل. ورغم أنّ هذه الاستراتيجية حققت بعض المُخرجات «الإيجابية» لـ«نفتالي بينيت» على صعيد الدعم الجماهيري، إلا أنّها لم تحُل دون انهيار حكومته لاحقًا وحل «الكنيست» نهاية شهر حزيران/يونيو من العام الحالي.

وتؤكد هذه الدراسة، في معرض مُناقشتها «الوساطة» التي قامت بها «إسرائيل»، طبيعة العلاقة الوثيقة من ناحية التأثير والتأثر التي تجمع ما بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية. وبقدر تعلق الأمر بإسرائيل، يكون للسياسة الداخلية دور استثنائي وكبير في رسم ملامح مبادرات السياسة الخارجية، وهي على حد قول وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر «أنّ إسرائيل لا تمتلك سياسة خارجية، ليس لديها سوى سياسة داخلية» [2].

---

(2) Akiva Eldar, «Israel's Missing Foreign Policy,» *The National Interest* (9 October 2012), <https://bit.ly/38tCfNE>.

أولًا: مُعضلة الداخل وتراجع شعبية نيفتالي بينيت

بَنى نيفتالي بينيت خلال السنوات السابقة، كسياسي حديث الظهور في ميدان المنافسات البرلمانية، وقبل أن يُصبح رئيسًا للوزرا، شعبيته على أساس مواقفه وأفكاره اليمينية المُتشددة ولا سيما ما يتعلق منها برفض فكرة الدولة الفلسطينية[3]، وساهمت أطروحاته هذه في بناء قاعدة دعم انتخابي له وسط فئات وشرائح لا بأس بها في المجتمع الإسرائيلي تتقبل بشغف مثل هذا الطرح اليميني، حتى إن استطلاعًا أجرته القناة الإسرائيلية الثانية في عام 2017 أظهر أن حزب «البيت اليهودي»، وهو حزب صغير يتزّعمه بينيت وينشط بين المستوطنين المتطرفين، كان يحظى برضا الشباب الذين تقل أعمارهم عن 30 عامًا بسبب شعاراته كتيار يميني صاعد يدعو إلى عدم التخلي عن شبر واحد من الأرض لمصلحة الفلسطينيين، فضلًا عن دعوته إلى أن تضم «إسرائيل» جزءًا كبيرًا من الضفة الغربية، مع تمزيق غزة إلى قسمين ومنع قيام دولة فلسطينية[4]. كذلك قبل أشهر من آخر انتخابات برلمانية أجريت في شهر آذار/مارس من عام 2021، كانت استطلاعات الرأي تُشير إلى أنّ حزب «يمينا»[5] الذي تم إعادة تكوينه حديثًا يُمكن أن يُحقق نتيجة مُمتازة في استحواذه على عدد من مقاعد الكنيست تقترب مما قد يُحققه تكتل الليكود[6].

إن مرحلة الإنسداد السياسي التي عانت منها «إسرائيل» لِما يقرب العامين (2019ـ2021) والتي شهدت خلالها إجراء أربعة انتخابات تشريعية لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأحد الأحزاب بتولي تأليف الحكومة ساهمت إلى حد كبير في تقديم فرص غير متوقعة لنيفتالي بينيت.

ومع أنّ حزبه الصغير «يمينا» حصل بصعوبة على 7 مقاعد من مجموع المقاعد الـ 120 في الكنيست، وكانت فرصه في الوصول إلى منصب رئيس السلطة التنفيذية تبدو ضئيلة إن لم تكن مُعدمة، إلا أنّ مرحلة الانسداد السياسي التي عانتها «إسرائيل» لِما يقرب العامين (2019 ـ 2021)، والتي شهدت خلالها إجراء أربعة انتخابات تشريعية، لم تسفر عن نتيجة حاسمة لأحد الأحزاب

(3) في عام 2014 نشر نيفتالي بينيت مقالًا في صحيفة **نيويورك تايمز** أعرب فيه عن رفضه القطعي لمبدأ الدولتين وأن الحل الوحيد هو «دولة إسرائيلية» مع سلطة حكم ذاتي فلسطيني. يُمكن مراجعة المقال وفق المصدر في أدناه: Naftali Bennett, «For Israel, Two ـ State Is No Solution,» *The New York Times*, 5/11/2014, <https://nyti.ms/3DWqtqT>.

(4) Elisheva Goldberg, «Why Is Bennett So Popular with Young Israelis?,» *The Daily Beast*, 21/4/2017, <https://bit.ly/3NGeq5D>.

(5) ويسمى أيضًا بتحالف اليمين، وهو اتحاد لمجموعة أحزاب يمينية صغيرة شملت البيت اليهودي واليمين الجديد وتزعمه نيفتالي بينيت وإيليت شكد في انتخابات آذار/مارس 2021.

(6) Ben Caspit, «Israel's Bennett in Dilemma over his Growing Popularity,» *Al - Monitor*, 20 October 2020, <https://bit.ly/3uTG86g>.

بتولي تأليف الحكومة ساهمت إلى حد كبير في تقديم فرص غير متوقعة لنيفتالي بينيت. إذ باتت الرغبة لدى فريق من الأحزاب الإسرائيلية بضرورة إخراج بنيامين نتنياهو من السلطة بعد 15 عامًا، تتفوق على حرصهم على تأليف حكومة متماسكة.

وهكذا تمّكن ائتلاف متنوع سياسيًا وفكريًا يضمُ 8 أحزاب مُختلفة أيديولوجيًا، بما فيها حزب عربي إسلامي، من الاتفاق في شهر حزيران/يونيو من العام الماضي على أنّ يكون بينيت وريثًا لنتنياهو في اتفاق لتقاسم السلطة بالتناوب مع يائير لابيد الذي يتزعم حزب يش عتيد، تيار وسطي علماني، والذي أصبح وزيرًا لخارجيته[7]. وكانت هذه أول مرة يصل فيها يهودي مُتدين يرتدي غطاء الرأس «الكيباه» (Kipa) إلى هذا الموقع التنفيذي على رأس ائتلاف يضم كل ألوان الطيف السياسي الإسرائيلي، ومع أنّ الائتلاف يبدو علمانيًا إلى حد كبير، إلا أنّ عدم تجانسه الأيديولوجي كان يجعل من احتمالات بقائه متماسكًا مسألة تخضع لشكوك كبيرة، ولا سيما أنّ هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها لحزب عربي إسلامي دور مؤثر في تأليف الحكومة وأنّ انضمامه إليها كان على أساس الوعد بتحسين الخدمات والحياة في الأحياء والمناطق العربية داخل «إسرائيل»[8].

وعلى الرغم من أن حكومة بينيت تمكنت من اجتياز اختبار المئة يوم من عمرها بسلام خلافًا لما كان يتوقعه نتنياهو من أنّها ستتفكك قبل أن تمر ثلاثة شهور عندما تواجه في الكنيست مأزق إقرار مشروع الموازنة[9]، إلا أنّ هذا لم يعنِ مُطلقًا أنّها حافظت على مستوى مقبول من الدعم السياسي أو التأييد الشعبي لها، إذ إنّ وصول بينيت إلى السلطة كان موضع جدل داخلي، حيث لم يفُز على منافسه نتنياهو إلا بفارق ضئيل (60 مقابل 59)، وهذا كان يعني أنّ الظروف الملتبسة التي أفضت إلى تأليف الحكومة الائتلافية بما تضمنته من مناورات سياسية وتخلي بينيت عن بقائه مع تيار اليمين الذي يقوده نتنياهو، جعل من شعبية الحكومة أو شعبية بينيت بخاصة تشهد تراجعًا ملحوظًا، إذ بعد مرور نصف سنة على تنصيبها، أشار استطلاع للرأي أنّه ما زال أكثر من نصف الإسرائيليين يفضلون نتنياهو رئيسًا للوزراء بدلًا من نيفتالي بينيت أو رئيس الوزراء المناوب يائير لابيد[10]، بينما أشار استطلاع آخر أجرته قناة 12 الإسرائيلية أواخر شهر كانون الثاني/يناير من العام الحالي إلى أنّ 4 بالمئة فقط ممن أجابوا عن الاستطلاع يفضلون بينيت رئيسًا للوزراء، وهذا أدنى مُعدل شعبية يُحققه رئيس حكومة إسرائيلية منذ توليه المنصب، في الوقت الذي كان فيه زعيم المعارضة (نتنياهو) ما يزال مُحافظًا على ثقة عالية وسط الجمهور الإسرائيلي[11].

---

(7) Martin Indyke, «The End of the Netanyahu Era: Can Israel's New Coalition Overcome His Legacy?,» Foreign Affairs, 15 June 2021 <https://fam.ag/3DrnyGv>.

(8) Miriam Berger, «What to Know about Naftali Bennett, Israel's New Prime Minister,» The Washington Post, 14/6/2021, <https://wapo.st/3DwAPxl>.
Mira Patel, «Bennet's Choice: Israel's New PM has to Choose between Ben Gurion and Netanyahu's Strategies,» The Indian Express, 24/6/2021, <https://bit.ly/3Lwh0Jr>.

(9) Noga Tarnopolsky, «Stability in Israel, as Bennett Reaches the 100 - day Mark,» Los Angeles Times, 20/9/2021, <https://lat.ms/3NN58oa>.

(10) «New Poll Shows Bennett - Lapid Government Unpopular, but no Other Viable Options,» The Times of Israel, 5/12/2021, <https://bit.ly/3LHdnR8>.

(11) «Poll: Small Minority of Israelis Approve of Bennett as PM,» I24 News Channel, 30 January 2022, <https://bit.ly/3iZtuNh>.

ولعل الشيء الذي حققه بينيت بجدارة والذي يُعد ظاهرة غير مسبوقة في السياسة الإسرائيلية، على حد رأي مزال معلم[12]، هو عدم امتلاكه قاعدة دعم انتخابي خاصة به، إذ إنّ هذه القاعدة تميزت بالتغير والتحول، فانقلابه على نتنياهو وتحالفه مع تيار الوسط يائير لابيد وقبوله بانضمام حزب إسلامي لائتلافه، أفقده الكثير من دعم اليمين. مع ذلك، استطاع تعويض خسارتهم بكسب مؤيدين من أطياف سياسية أخرى[13].

إن الرؤساء غالبًا ما يستخدمون الدراما السياسية، مثل الخطب الحماسية والرحلات المكوكية والاتفاقيات الدبلوماسية غير المتوقعة وما إلى ذلك، بوصفها رافعة شعبية مُحتملة يجتذبها هؤلاء الرؤساء للتأثير في دعم وتأييد الجمهور لهم.

وهكذا بات من الطبيعي لرئيس يهودي أرثوذكسي يفتقر إلى الشعبية المطلوبة ويقود حكومة ائتلافية، هشة ومُهددة بالتفكك[14]، أنّ يشعر بثقل الضغوط بسبب قلة خبرته وتجربته، فضلًا عن معاناته من صورة نتنياهو ومرحلته السياسية التي يجد صعوبة في أنّ يحل بديلًا منها. وهذه الأسباب جعلت من بينيت يبحث عن مخارج لأزمة الشعبية من خلال السعي لتولي «دور عالمي» يمنحه فرصة التواصل مع كبار القادة المؤثرين في العالم، كون مثل هذا التواصل يُمكن أن يُساهم إلى حد كبير في بناء صورة «الزعيم العالمي» عنه، حتى إنّه كان يُراهن على أن صورة في البيت الأبيض تجمعه مع الرئيس جو بايدن يُمكن أن تُعزز شعبيته إلى حد كبير داخل «إسرائيل»[15].

(12) محررة في صحف إسرائيلية مثل **معاريف** و**هآرتس** فضلًا عن موقع «المونيتور».

(13) Mazal Mualem, «Israel's Bennett Has Lost his Voter Base,» Al - Monitor, 13 September 2021, <https://bit.ly/3iXs0TY>.

(14) بدأت حكومة بينيت بالتعرض للتفكك تدريجًا وصولًا إلى الانهيار. ففي أواخر شهر شباط/فبراير من العام الحالي، قدم إيلي أفيدار استقالته من منصبه كوزير بلا حقيبة في الحكومة بعدما لم يتحقق الوعد الذي قُطع له سابقًا بأن يشغل حقيبة وزارة الاستخبارات. وبعودته عضوًا في الكنيست ورغم أنّه لم يكن من المحتمل آنذاك أن ينضم إلى تحالف المعارضة الذي يتزعمه نتنياهو، إلا أنّ استقالته كشّفت عن هشاشة الحكومة التي كانت تحاول الحفاظ على بقائها بشق الأنفس بفارق صوت واحد. لكن هذه الحكومة انهارت أواخر شهر حزيران/يونيو بسبب الخلاف حول تشريع نظام «قانوني» من مستويين يُميّز بين المستوطنين الإسرائيليين والفلسطينيين في الضفة الغربية، وقد رفض الأعضاء العرب في الائتلاف الحكومي التصويت على القانون، وهو ما أدى إلى انشقاق المزيد من أعضاء التيار اليميني، وبالتالي فقد الائتلاف أغلبيته في البرلمان ودفعه إلى اتخاذ القرار بحل «الكنيست» والتوجه لانتخابات هي الخامسة في نوعها في غضون ثلاث سنوات. للمزيد، انظر: Mazal Mualem, «As Minister Resigns, Israel's Government More Fragile than Ever,» *Al - Monitor*, 23 February 2022, <https://bit.ly/3uruqzn>; and Patrick Kingsley and Isabel Kershner, «Israel's Government Collapses, Setting Up 5th Election in 3 Years,» *The New York Times*, 21/6/2022, <https://nyti.ms/3Pdbe0Z>.

(15) كان بينيت يولي أهمية قصوى لعقد القمة مع الرئيس بايدن التي انتظرها لمدة تزيد على شهرين بعد توليه المنصب، وكان شديد الاستعداد لها حتى إنّه راجع أكثر من مرة مع طاقمه السياسي الخطاب الذي سيُلقيه ونوع الحديث الذي سيتناوله مع الرئيس بايدن وضرورة تجنب الإشارة إلى الإخفاقات الأمريكية في أفغانستان والتأكيد أكثر أن إسرائيل حليف موثوق وأن الصداقة التي تجمع بين الطرفين ستعود كما كانت بعيدًا من مرحلة نيتنياهو السيئة مع الإدارة الديمقراطية، ما =

ثانيًا: المراهنة على الخارج في التأسيس لمرحلة ما بعد نتنياهو

تؤكد الدراسات التي اهتمت بتحليل طريقة تعاطي صُناع القرار مع السياسة الداخلية الحالات التي يعمد فيها الرئيس إلى توظيف قضية أو مسألة خارجية بغرض تعزيز شعبيتة على مستوى الداخل. لقد خلُصت دراسة روبن مارا وزملائه، التي تضمّنت مراجعة تجريبية للاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة «غالوب» حول موقف الجمهور الأمريكي من الرؤساء منذ عام 1949 وحتى 1984، إلى استنتاج مفاده أنّ الرؤساء غالبًا ما يستخدمون الدراما السياسية، مثل الخطب الحماسية والرحلات المكوكية والاتفاقيات الدبلوماسية غير المتوقعة وما إلى ذلك، بوصفها رافعة شعبية مُحتملة يجتذبها هؤلاء الرؤساء للتأثير في دعم وتأييد الجمهور لهم [16]. ولم يكن رئيس وزراء إسرائيل في ظل تراجع شعبيته بعد مرور أكثر من نصف سنة على تأليف حكومته بقادر على إبعاد دور هذه الرافعة السياسية من تفكيره عندما بادر لأداء دور «الوسيط» في الحرب.

حرص بينيت خلال زيارته لموسكو مطلع شهر آذار/مارس الحالي للقاء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، حيث اجتمع معه لمدة تزيد على ثلاث ساعات [17]، على أن يحيط زيارته بنوع من الدراما السياسية الممزوجة بالدين والمشاعر الإنسانية، إذ اختار أن يكون موعد إقلاع طائرته من تل أبيب في يوم السبت. وطبقًا للتقليد الديني اليهودي، إن أداء أي عمل في هذا اليوم الذي يُطلق عليه اسم «الشبات» يُعد من المحرمات، ما لم يكن العمل ضروريًا ومتعلقًا بإنقاذ الأرواح. وسبق أن تعرض رئيس وزراء إسرائيلي لإطاحته من منصبه بسبب خرقه تقاليد يوم السبت[18].

ومنذ تولي بينيت رئاسة حكومته العام الماضي، بوصفه أول رئيس وزراء مُتدين (يهودي أرثوذكسي)[19]، وهو يُظهر حرصًا والتزامًا صارمًا بهذا التقليد الديني، حتى إنّه خلال زيارته الأولى

= كان يعني أن بينيت قد عوّل كثيرًا على هذه القمة لتحديد صورة مستقبله السياسي. للمزيد، انظر: Ben Caspit, «Bennett, Biden Meet, Feature Friendship and Understanding on Iran,» *Al - Monitor*, 28 August 2021, <https://bit.ly/3qZz473>.

(16) Robin F. Marra, Charles W. Ostrom, Jr. and Dennis M. Simon, «Foreign Policy and Presidential Popularity: Creating Windows of Opportunity in the Perpetual Election,» *The Journal of Conflict Resolution*, vol. 34, no. 4 (December 1990), pp. 588 – 623.

(17) «Bennett Found Putin to be «Rational» during Meeting: Report,» The Times of Israel, 6/3/2022, <https://bit.ly/3IETGYc>.

(18) قبل نصف قرن تقريبًا واجهت حكومة إسحاق رابين في عام 1976 أزمة برلمانية نجمت عن قرار عدد من الأحزاب الدينية سحب الثقة منها بسبب من اتهامها لرئيس الحكومة بانتهاك «قدسية» يوم السبت. وكان رابين، بمناسبة وصول ثلاث طائرات أمريكية من نوع (16 - F)، قد أقام حفلًا يوم الجمعة بعد غروب الشمس واستمر عدة ساعات، وهو ما دفع الأحزاب الدينية في الكنيست، الحزب القومي الديني وحزب التوراة المتحدة، إلى إتهامه بأنّ الحفل استمر حتى الساعات الأولى من يوم السبت، ورغم أنّ رابين دافع عن نفسه بالقول إنّ الحفل انتهى قبل 17 دقيقة من حلول اليوم التالي إلا أنّ هذا لم ينقذه من الإطاحة به برلمانيًا. للمزيد انظر: William E. Farrell, «Religious Party Bloc In Israel's Cabinet Is Dismissed by Rabin,» *The New York Times* (digitized version), 20/12/1976, <https://nyti.ms/3tFvoJ>.

(19) Tal Schneider, «Holy and Mundane: Why Israel's 1st Orthodox Premier Still Rankles Many Religious,» The Times of Israel, 17/10/2021, <https://bit.ly/3wEIybe>, and Oren Kessler, «The Meaning of Israel's First Religious Prime Minister,» Foreign Policy, 7 June 2021, <https://bit.ly/3Knr2fI>.

للبيت الأبيض أواخر شهر آب/أغسطس الماضي، تعرض جدول زيارته لإرباك وتغيير في المواعيد بسبب التفجير الذي وقع في مطار كابول يوم 26 آب وأدى إلى مقتل 13 من الجنود الأمريكيين، وهو ما اضطر البيت الأبيض إلى تأجيل عقد القمة بين الرئيسين يومًا إضافيًا، واضطر بينيت بدوره إلى تمديد إقامته في واشنطن حتى يتجنب السفر إلى «إسرائيل» يوم السبت[20]. وحتى خلال زيارته لموسكو في شهر تشرين الأول/أكتوبر من العام الماضي ولقائه الأول بالرئيس بوتين في منتجعه في مدينة سوتشي، اضطر إلى تمديد إقامته هناك يومًا آخر حتى يتجنب أيضًا السفر والعودة في يوم السبت[21].

وعلى ما يبدو أنّ اختيار بينيت ليوم السبت موعدًا لرحلته الدبلوماسية التي أعلن أنّها تستهدف إيقاف الحرب والقتال يكشف عن مقصده في إظهار نفسه بصورة «المنقذ» الذي يسعى لحماية أرواح المدنيين، ولا سيما أن هناك ما يقارب ربع مليون يهودي يقطنون أوكرانيا، وأنّ فكرة «إنقاذ الأرواح» التي أحاطت برحلته لن تكون كافية لحمايته دينيًا فحسب، بل إنها تنطوي على قدر من الجاذبية السياسية، ما يُظهر حاجته الماسة لتعزيز شعبيته في أوساط الداخل.

فهو على عكس سلفه نتنياهو الذي كان يُفاخر بأعداد الزعماء والرؤساء الذين التقى بهم وتصوير نفسه على أنه «قائد عالمي» و«ملك إسرائيل»[22]، لم يكن بينيت يمتلك هذه «الهالة» السياسية. فهو لا يزال غير معروف لمعظم قادة العالم، ولديه خبرة قليلة في المنتديات المتعددة الأطراف ويشعر أنّه لا يملك مستوى «الصراحة» التي يتمتع بها نتنياهو في التعامل مع الأوضاع الدولية، لكنه كان مُدركًا لحقيقة أنّ المجالات السياسية المحلية والدولية ترتبط ارتباطًا جوهريًا مع بعض، ويُمكن أن تكون «وساطته» فرصة مناسبة، وهو مبتدئ في الشؤون الدولية، لإظهار قدراته في فن الحكم وتحقيق ما يراه «نصرًا» دوليًا، وأنّه من الممكن أن «يتحول اجتماعه مع بوتين ولقاءاته الإضافية مع القادة الأوروبيين إلى ذروة حياته السياسية، وينقله إلى مكان بعيد آمن في عالم السياسة الإسرائيلية»[23]، ما ينعكس إيجابًا على مكانته كبديل لنتنياهو في أوساط اليمين الإسرائيلي.

وكان نتنياهو الذي زار روسيا من عام 2009 ولغاية نهاية حكومته في عام 2021، أي طوال وجود بوتين في السلطة، 10 مرات في الوقت الذي زار الولايات المتحدة في الحقبة نفسها 15 مرة، دائمًا ما يُردد أنّ علاقته الشخصية مع بوتين هي التي أبقت العلاقة بين روسيا وإسرائيل وثيقة وصلبة[24]. وعلى ما يبدو أنّ بينيت كان بدوره يُحاول أنّ يُظهر عزمه على تطوير رابطة شخصية

(20) Lazar Berman and Jacob Magid, «Bennett - Biden Meeting Delayed to Friday Due to Deadly Kabul Attacks,» The Times of Israel, 26/8/2021, <https://bit.ly/3wEnLoo>.

(21) Amy Spiro, «Bennett Extends Russia Trip over Shabbat after «Warm» Putin Talks Run Long,» The Times of Israel, 22/10/2021, <https://bit.ly/3LhWT1C>.

(22) Yolande Knell, «Netanyahu: A Shrewd Leader Who Reshaped Israel,» BBC News, 13 June 2021, <https://bbc.in/3IzX1HW>.

(23) Batu Coskun, «Israeli Balancing Act between Russia and Ukraine,» Anadolu Agency, 9 March 2022, <https://bit.ly/3KamPvY>.

(24) Herb Keinon, «Israel and Russia: Using Gestures to Cement a Critical Relationship,» The Jerusalem Post, 22/1/2020, <https://bit.ly/3iA9m4n>.

قوية معه ما دامت روسيا تمتلك نفوذاً كبيرًا في سورية. وبما أن «إسرائيل» هي الوحيدة من الدول المتحالفة مع الغرب آنذاك التي لم تُدن روسيا أو تتبنى خطابًا معاديًا لها، يُمكن أن تكون «وساطته» هذه فرصة لأن تصبح إسرائيل القناة الدبلوماسية الرئيسة بين «الكرملين» والغرب، وهو موقف وإن كان شديد الحساسية والضغط إلا أنّه مقرون برسم صورة جديدة لبينيت بوصفه «الوسيط» الذي يعمل في قلب أزمة دولية بين قوى عظمى.

كذلك كانت ثمة مُساندة دولية أسهمت إلى حد كبير في دفع بينيت لأن يؤدي دور «الوساطة» بين روسيا وأوكرانيا، فهو أدرك أهمية الإفادة من الموقف الغربي المبتهج بخروج نتنياهو من السلطة والتمكين الذي بدأ يتلقاه من قبل زعماء العالم الذين رحبوا بتوليه السلطة، وهو ما عزز نوعًا ما من موقعه وساهم في بناء شبكة تواصل شخصي مع عدد من القادة، إذ لم يكُن خافيًا أنّ الإدارة الديمقراطية في الولايات المتحدة وحتى دول أوروبية كانت تشعر بالارتياح لمغادرة نتنياهو لمنصبه كرئيس وزراء ويرون عودته كابوسًا سياسيًا بالنسبة إليهم[25].

وعلى أساس هذه الديناميات، قرر بينيت أن يجرب حظه في الترويج لـ«دور» عالمي لإسرائيل كـ«صانع سلام» [26] ولا سيما أنّ تل أبيب تملك علاقات طيبة ومهمة مع كل من روسيا وأوكرانيا، ويُمكن هذه العلاقات إن أحسن توظيفها أنّ تُجمّل من صورة «صانع السلام» وتحقق بعض المكاسب المرتبطة بزيادة أعداد المُهاجرين اليهود، وهو ما سيكون تدعيمًا لموقع بينيت السياسي في داخل «إسرائيل» بغض النظر عن نتائج الصراع، إذ هناك ربع مليون يهودي «مؤهلون» لأن تكون «إسرائيل» وطنهم بموجب ما يُسمى «قانون العودة» الذي يسمح بالهجرة والحصول على الجنسية، وكان التوقع يميل إلى قُرب وصول عشرات الألوف من المهاجرين اليهود الأوكرانيين إلا أن العدد الذي وصل إلى «إسرائيل» منذ بدء الحرب وحتى 23 آذار/مارس كان بحدود خمسة عشر ألف مهاجر[27].

ولعل ما يؤكد أنّ تسهيل «هجرة» اليهود من روسيا وأوكرانيا إلى إسرائيل أخذت حيزًا كبيرًا من مناقشات الرئيسين الروسي والإسرائيلي، ما أشارت إليه تقارير عبرية من أنّ بينيت طلب من بوتين توفير ممر آمن وسلس لليهود الذين يودون مغادرة روسيا أو أوكرانيا في طريقهم إلى إسرائيل،

---

(25) Yossi Verter, «Bennett Ends His First 90 Days with Few Mistakes and an Assist from Egypt,» Haaretz, 17/9/2021, <https://bit.ly/3LE11cn>.

للتدليل على مشاعر الابتهاج بمغادرة نتنياهو السلطة، أنّه عندما احتفل وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن بالذكرى الأولى لتوقيع اتفاقات أبراهام مع وزراء خارجية الدول الموقعة من خلال مكالمة (فيديوية) لمدة نصف ساعة، لم يشر في حديثه بتاتًا إلى اسمي دونالد ترامب أو بنيامين نتنياهو، ما يؤكد حالة الارتياح التي كانت تسود في أوساط الولايات المتحدة والحكومة الإسرائيلية الحالية بخروج نتنياهو من السلطة. للمزيد، انظر: Jonathan Lis, «U.S. Marks Abraham Accords Anniversary, with No Mention of Trump or Netanyahu,» *Haaretz*, 17/9/2021, <https://bit.ly/3O3T42e>.

(26) Tom Bateman, «Israel's Bennett Plays Peacemaker in Ukraine - Russia War,» BBC News, 10 March 2022, <https://bbc.in/3qCYh6W>.

(27) Isabel Kershner, «Ukraine War Ignites Israeli Debate Over Purpose of a Jewish State,» The New York Times, 23/3/2022, <https://nyti.ms/3NlXjFY>.

وفي المقابل طلب بوتين أن تمتنع «إسرائيل» عن تزويد أوكرانيا بمضادات الطائرات والصواريخ أو أي نوع آخر من الأسلحة[28].

مع ذلك، تحوّل دور بينيت كوسيط بين بوتين وزيلينسكي إلى موضوع مثير للجدل والنقاش السياسي في إسرائيل. ورغم أنّ «الوساطة» التي قام بها أراد من خلالها تقديم منصة للتغلب على إرث نتنياهو وكسب المزيد من مناصري اليمين، إلا أنّ الحوافز السياسية الهائلة التي قدمتها إليه ربما تماثلت مع مستوى المخاطر التي قد تنتج عنها بحسب وجهة نظر منتقدي «وساطة» بينيت من تيار اليمين الذين رأوا أنّ رئيس الوزراء السابق (نتنياهو) كان من المحتمل في ظل هذه الحرب أنّ يبقى بعيدًا من التورط فيها أو أداء دور «الوساطة»، وأن يكون أكثر فاعلية في التعامل مع الوضع الدولي والرئيس الروسي بوتين على حد سواء[29]. وهكذا، كان للمعلقين والمسؤولين الإسرائيليين، مواقف متباينة من هذه «الوساطة» في ما يتعلق بنياتها ومُخرجاتها، إذ كتّب المعلق باراك رافيد في موقع «Walla» الإخباري الإسرائيلي: «من ناحية أخرى، يخاطر بينيت كثيرًا، ليس فقط بنفسه كسياسي، ولكن بدولة «إسرائيل» ومكانتها في العالم... لقد خاض رئيس الوزراء في الوحل الأوكراني من دون أن يعرف تمامًا مدى عمقه»، لكن من زاوية مُختلفة تمامًا أعربت ميشلين شابير، مسؤولة سابقة في مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، عن أنّ بينيت استغل «الدبلوماسية» بشكل جيد لرفع مكانته الدولية بين عشية وضحاها وفاز بالكثير من النقاط السياسية داخل «إسرائيل»[30]، وهو ما أظهرته بعض الاستطلاعات التي أشارت إلى أنّ ثلثي الإسرائيليين كانوا موافقين على قيامه بهذا الدور[31].

إنّ كانت صورة بينيت قبل الحرب تبدو باهتة لرجل لم يتم اختباره إلى حد كبير على المسرح العالمي ويعاني افتقاره إلى الكاريزما والخبرة السياسية المطلوبة ويُصارع من أجل النجاح في إدارة حكومة هشة للحفاظ على مستقبله السياسي، باتت الصورة ما بعد الحرب نوعًا ما تتمثل بشكل وسيط يتصدر الجهود الدولية لإنهاء الحرب.

وإنّ كانت صورة بينيت قبل الحرب تبدو باهتة لرجل لم يتم اختباره إلى حد كبير على المسرح العالمي ويعاني افتقاره إلى الكاريزما والخبرة السياسية المطلوبة ويُصارع من أجل النجاح في

(28) David Horovitz, «With Trip to Kremlin, Bennett Flies Israel into the Eye of the Russia - Ukraine Storm,» *The Times of Israel*, 5/3/2022, <https://bit.ly/35C0595>.

(29) Mazal Mualem, «Bennett Government Shakes off Netanyahu's Shadow on Foreign Policy,» *Al - Monitor* (10 March 2022), <https://bit.ly/3Maksdd>.

(30) Tia Goldenberg, «Can Israel Succeed as Mediator between Russia and Ukraine?,» The Christian Science Monitor (6 March 2022), <https://bit.ly/3DQ3bDb>.

(31) Bernard Avishai, «Naftali Bennett's Calculated Effort to Engage with Vladimir Putin on Ukraine and Iran,» The New Yorker (14 March 2022), <https://bit.ly/3xc0R7Q>.

إدارة حكومة هشة للحفاظ على مستقبله السياسي، باتت الصورة ما بعد الحرب نوعًا ما تتمثل بشكل وسيط يتصدر الجهود الدولية لإنهاء الحرب[32]. وعلى حد قول إستر لوباتين، خبيرة الشؤون الأوروبية في جامعة تل أبيب، «لقد أعاد بينيت اختراع نفسه بعد أن كان يعاني في استطلاعات الرأي ويواجه انتقادات عامة»[33]، أما دايفيد هوروفيتز، مُحرر صحيفة *Times of Israel* كان رأيه «إن بينيت برحلته هذه إلى موسكو وضع إسرائيل في قلب المسرح العالمي»[34].

ورغم أنّ موقف «إسرائيل» هذا وقرارها، إلى حد ما، بعدم التجاوب مع مقاربة الغرب تجاه روسيا ورفض الإنضمام وقتئذ إلى تحالف العقوبات الجديدة ضد موسكو، كان أشبه بمقامرة كبيرة تُخاطر بتعريض علاقاتها مع الولايات المتحدة والكثير من الدول الأوروبية للتوتر مُجددًا، في الوقت الذي كانت التوقعات تُشير إلى أنّ بينيت سيعمل على بناء علاقة جديدة مع الإدارة الديمقراطية في الولايات المتحدة[35]، وأن يحرص على رأب التصدعات التي سببتها سياسات نتنياهو مع أوروبا عندما كان يتهم بعض دولها، التي كانت تصر على مبدأ الدولتين والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، بأنها تحمل مشاعر مُعادية للسامية[36]، مع ذلك، اقتنعت نخبة السياسة الخارجية الإسرائيلية أنّ التعاطي بطريقة فضفاضة وبراغماتية مع قضية الحرب وبما يُرضي الطرفين، يُمكن أن يُجنبها تبعات خيار «الحياد»، وهو ما يُمكن ملاحظته من خلال قراءة المواقف المتفاوتة لكل من رئيس الوزراء ووزير خارجيته، إذ امتنع بينيت عن النطق بأي كلمة إدانة ضد روسيا، تاركًا الإدانات الصريحة لوزير خارجيته يائير لابيد، الذي لم يكُن مُترددًا في تبني نبرة حادة في إدانة الغزو الروسي مثلما حدث أثناء لقائه نظيره الأمريكي أنتوني بلينكن في لاتفيا يوم 8 آذار/مارس عندما

---

(32) Josef Federman, «Israel's Bennett Emerges as a Mediator in Russia - Ukraine War,» The Associated Press, 16 March 2022, <https://bit.ly/3wQkqTe>.

(33) Ibid.

(34) Horovitz, «With Trip to Kremlin, Bennett Flies Israel into the Eye of the Russia - Ukraine Storm».

(35) تعرضت العلاقة بين نتنياهو وإدارة أوباما للكثير من التصدعات، كان أشدّها الخلاف حول توقيع الإتفاق النووي عام 2015 مع إيران، إذ قبل أن يعرض الرئيس أوباما على الكونغرس الصفقة لإقناعهم بجدواها، ألقى نتنياهو خطابًا أمام المشرعين تضمّن هجومًا عنيفًا وتشكيكًا بقيمتها ما جعل الصحافة الأمريكية تقول إن مهمة الرئيس باتت أكثر صعوبة في كيفية إقناع الكونغرس بقبول الصفقة. وقبلها في عام 2010، أحرج «نتنياهو» نائب الرئيس جو بايدن، عندما أعلن بناء مستوطنات جديدة في القدس الشرقية بعد وقت قصير من وصوله إلى إسرائيل في زيارة رسمية. وإزاء هذه التجارب، تعاملت إدارة بايدن ببرود مع نتنياهو، بحيث لم يجرِ بايدن أي اتصال معه إلا بعد أكثر من شهر على توليه منصبه في كانون الثاني/يناير 2021، بينما اتصل لتهنئة بينيت بتوليه السلطة بعد ساعتين فقط من أدائه اليمين الدستورية أمام أعضاء الكنيست في شهر حزيران/يونيو من العام الماضي. انظر: Julie Hirschfeld Davis and Michael D. Shear, «Netanyahu Speech Raises Burden for Obama on Iran Nuclear Talks,» *The New York Times*, 3/3/2015 <https://nyti.ms/3iXhMmu>; Ethan Bronner, «As Biden Visits, Israel Unveils Plan for New Settlements,» *The New York Times*, 9/3/2010, <https://nyti.ms/3tVPQFU>, and Amy Spiro, «Biden Congratulates PM Bennett in Phone Call as US Embraces New Government,» *The Times of Israel*, 13/6/2021, <https://bit.ly/3wYN2tw>.

(36) Zeev Sternhell, «Why Benjamin Netanyahu Loves the European Far - Right,» Foreign Policy, 24 February 2019 <https://bit.ly/37a3Jrg>, and Jeffrey Heller, «Netanyahu Accuses ICC of Anti - Semitism in Pursuit of War Crimes Probe,» Reuters, 22 December 2019, <https://reut.rs/3v3Njca>.

وصف الحرب الروسية بأنها «وحشية وغير ضرورية»، و«لا يوجد مبرر لانتهاك سيادة أوكرانيا وقتل المدنيين الأبرياء» [37].

ثالثًا: حسابات إسرائيل الاستراتيجية في سورية مع روسيا وتغيرها اللاحق

كان التصريح الذي أدلى به وزير خارجية إسرائيل «يائير لابيد» من أنّ «هذه الحرب هي تذكير لإسرائيل... لدينا أصدقاء، لدينا حلفاء، لكن أمننا يجب أن يكون في أيدينا فقط»[38]، قد كشّف بشكل جلي عن طبيعة المخاوف الإسرائيلية، ولا سيما أنّ تل أبيب كانت تنظر إلى تقليص الولايات المتحدة لالتزاماتها الأمنية في الشرق الأوسط للتفرغ لمواجهة روسيا والصين وميلها نحو إعادة إحياء الصفقة النووية مع إيران، وهو ما تعدّه «إسرائيل» تجاهلًا صريحًا لمخاوفها، تنظر إليها على أنّها تطورات تستدعي منها ترتيب تحالفاتها وتمتين شراكاتها مع أطراف إقليمية ودولية غير الولايات المتحدة. ولعل توقيع «إسرائيل» مذكرة تفاهم حول التعاون العسكري مع المغرب يوم 25 آذار/مارس[39] وقبلها القمة التي حضرتها مع مصر والإمارات في مدينة شرم الشيخ، كلها تُبين خطوات «إسرائيل» لمواجهة حالة عدم اليقين التي ستسود إقليميًا في مرحلة ما بعد الصفقة النووية. لهذا كانت تل أبيب تبدو متخوفة من تداعيات الحرب على أوكرانيا على مدى التزام روسيا بتقييد حركة «القوات الإيرانية» في سورية، ما كان يعني أنّ دينامية الحرب على الأراضي الأوروبية قد تشابكت مع أزمة جيوسياسية تتعلق بالشرق الأوسط.

لعل توقيع «إسرائيل» مذكرة تفاهم حول التعاون العسكري مع المغرب يوم 25 آذار/مارس وقبلها القمة التي حضرتها مع مصر والإمارات في مدينة شرم الشيخ، كلها تُبين خطوات «إسرائيل» لمواجهة حالة عدم اليقين التي ستسود إقليميًا في مرحلة ما بعد الصفقة النووية.

لقد طورت «إسرائيل» حوارًا متكررًا مع الروس، أو «جيراننا في الشمال» كما ورد على لسان أحد المسؤولين الذي أشار إليهم بهذا التوصيف، إذ تسيطر روسيا «على سماء سورية» حيث تشن إسرائيل

(37) «Press Release: FM Lapid Meets with US Secretary of State Antony Blinken in Latvia,» Israel Ministry of Foreign Affairs, 7 March 2022, <https://bit.ly/35fCoDi>.

(38) Lapid: Ukraine War Shows Israel Cannot Count on Anyone Else to Defend It,» *The Times of Israel*, 7 March 2022, <https://bit.ly/3IHZhgn>.

(39) Israel, Morocco Sign Memo on Military Cooperation, Israeli Army Spokesperson Says,»» Reuters, 25 March 2022, <https://reut.rs/3LfvflQ>.

غارات جوية روتينية، وهناك تنسيق عالي المستوى بين الطرفين، بما فيها منح الضوء الأخضر للطيران الإسرائيلي بضرب مقار إيرانية فضلًا عن تحكّم موسكو بتشغيل منظومة صواريخ (S - 300) المضادة للطائرات، وهي تحاول الحفاظ على ميزة التفوق هذه لمصلحتها من خلال الحفاظ على آلية تفادي «التضارب أو التقاطع» مع روسيا في سورية، وهي آلية سمحت باستمرار التنسيق بين الطيران الإسرائيلي وقاعدة حميميم الجوية التي يسيطر عليها الروس لتنفيذ المئات من الطلعات الجوية التي استهدفت مصالح ومقرات عسكرية وشحنات أسلحة تقول إسرائيل أنها تعود لإيران[40]. وما يجعل «إسرائيل» ملتزمة بالوقوف نوعًا ما إلى جانب روسيا في هذه الحرب، أنّ الأخيرة بادرت بنفسها بإجراء مساومة ما بين استمرار التنسيق العسكري في سورية وحياد «إسرائيل». ولعل إعلان السفارة الروسية في تل أبيب عن «استمرار هذا التنسيق بين الطرفين»[41] بعد يومين من غزو روسيا لأوكرانيا كان رسالة واضحة لهذه المساومة. حتى إنّه بعد يومين من انتهاء زيارة بينيت لموسكو، نفذت «إسرائيل» ضربات لمقار عسكرية بالقرب من دمشق ما أدى إلى مقتل اثنين من الضباط الإيرانيين[42] ما دّل على أنّ الآلية مستمرة بالعمل بين الطرفين كما ضمنها بينيت في لقائه مع بوتين.

تعرضت التفاهمات الأمنية لتراجع ملحوظ نتيجة التصدعات التي بدأت تظهر لاحقًا على العلاقات الروسية – الإسرائيلية، وهو ما أوضح أنّ الموقف الدقيق والحذر لإسرائيل تجاه روسيا لم يتمكن من الصمود طويلاً أمام ماجريات الحرب وعواقبها الاقتصادية فضلاً عن ضغوط المجتمع الدولي لحمل الجميع على الوقوف ضد روسيا.

على أساس هذه الحقائق، كانت تل أبيب بحاجة إلى تأكيدات مُطمئنة لها من موسكو تحديدًا وليس من واشنطن أنها ستُبقي يدها على الوضع دون اختلال، كذلك تُدرك «إسرائيل» أنّه في حال عدم قيامها بدورها كقناة اتصال مع الولايات المتحدة أو الغرب عمومًا أو أنّ تتخذ موقفًا وسطًا، لن تتردد موسكو التي تعاني العزلة والشعور بأنها منبوذة من طرف المجتمع الدولي للحظة في أن تُعاقب «إسرائيل» بقوة إذا انضمت إلى جوقة الغرب الذي يُندد بعدوان روسيا، من خلال سماحها للقوات الإيرانية بمضايقة «إسرائيل» عسكريًا بهدف خلط الأوراق وتوسيع دائرة الضغط على حلفاء الولايات المتحدة وشركائها.

بهذا الشكل، يُمكن القول أنّ «إسرائيل» من خلال تواصلها مع روسيا ما كانت مُهتمة بإنهاء القتال في أوكرانيا بقدر اهتمامها بالحفاظ على الوضع الاستراتيجي في سورية، ولاسيما أنّها رفضت

(40) Shalom Lipner, «Israel Needs to Make Up Its Mind on Ukraine,» Foreign Policy Magazine (3 March 2022, <https://bit.ly/36PAnOn>.

(41) «Russia Sees Coordination on Syria Continuing After Israel Condemns Attack on Ukraine,» *Haaretz*, 26/2/2022, <https://bit.ly/3uxI1VU>.

(42) Jack Khoury, «Two Reportedly Killed in Israeli Attack Over Syria's Damascus,» *Haaretz*, 7/3/2022, <https://bit.ly/3JYaxXv>.

سابقًا قبل بدء الحرب تزويد أوكرانيا بنظام «القبة الحديدية» خشية إغضاب روسيا [43]. ولعل ما يُبين إنحياز «إسرائيل» لمطالب موسكو وقتئذ، أنّ الدور الذي أراد بوتين من بينيت أن يؤديه هو مساعدته على إقناع زيلينسكي للقبول بمطالبه ولا سيما بعدما شاعت في وسائل الإعلام الإسرائيلية أنّ بينيت نقل عرض الجانب الروسي للأوكرانيين، الذي يشترط لإيقاف الحرب، الاعتراف بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا والاعتراف باستقلال «لوهانسك» و«دونيتسك» ككيانات مستقلة والموافقة على تعديل الدستور الأوكراني في ما يتعلق بحياد البلاد وعدم انضمامها إلى حلف الناتو[44]، وهو ما سارعت أوكرانيا إلى نفيه لاحقًا والتعبير عن ثقتها بالوساطة الإسرائيلية[45].

مع ذلك، تعرضت هذه التفاهمات الأمنية لتراجع ملحوظ نتيجة التصدعات التي بدأت تظهر لاحقًا على العلاقات الروسية – الإسرائيلية، وهو ما أوضح أنّ الموقف الدقيق والحذر لإسرائيل تجاه روسيا لم يتمكن من الصمود طويلًا أمام ماجريات الحرب وعواقبها الاقتصادية فضلًا عن ضغوط المجتمع الدولي لحمل الجميع على الوقوف ضد روسيا والتخلي عن المواقف الفضفاضة. وبدأت أولى هذه التصدعات مطلع شهر نيسان/أبريل من العام الحالي، مع اتهام وزير الخارجية الإسرائيلي يائير لابيد، وللمرة الأولى، لروسيا بارتكاب جرائم حرب في أوكرانيا. وكان هذا التصريح المُفاجئ، الذي وصفته صحيفة *The Times of Israel* بأنّه «أقوى تصريح ضد روسيا لمسؤول إسرائيلي وبداية النزول عن السياج»[46] قد صدر عن الوزير الإسرائيلي الذي كان رفقة نظيريه اليوناني والقبرصي بعد أن عقدوا اجتماعًا مُشتركًا في نيقوسيا يتعلق بالتعاون في مجال تصدير الغاز. ما كان يعني أنّ التحولات في سوق الطاقة العالمي، ولا سيما في سوق الغاز الطبيعي نتيجة الحرب، قد ألقت بتبعاتها على إعادة توجيه السياسة الإسرائيلية تجاه موسكو، وأنّ هذه السياسة باتت أكثر براغماتية في محاولتها للإفادة من عزل روسيا عن سوق الطاقة العالمية، وخصوصًا أنّ يائير لابيد نفسه قد تبع تصريحه أعلاه بالقول «الحرب في أوكرانيا ستغير هيكل سوق الطاقة في أوروبا والشرق الأوسط»[47]. وكان موقف موسكو إزاء هذا التصريح غير المتوقع وتصويت

---

(43) Zev Chafets, «Why Israel Won't Supply the Iron Dome to Ukraine,» The Washington Post, 13/3/2022, <https://wapo.st/3jgN9IW>.

(44) «Ukraine Official Said to Claim Bennett Pushed Zelensky to «Surrender» to Putin Deal,» The Times of Israel, 11/3/2022, <https://bit.ly/3r14GZG>.

(45) Natalia Zinets and Dan Williams, «Ukraine Trusts in Israeli Mediation, Denies Bennett Advised Caving to Russia,» Reuters, 12 March 2022, <https://reut.rs/3iA6lkz>

(46) «Lapid Explicitly Accuses Russia of War Crimes, a First for a Top Israeli Official,» The Times of Israel, 5/4/2022, <https://bit.ly/3P0PG8f>.

(47) «Lapid Accuses Russia of War Crimes in Ukraine,» The Times of Israel, 5/4/2022, <https://bit.ly/3aojYTx>.

على ما يبدو أنّ إسرائيل بدأت تسعى إلى الإفادة من العقوبات المفروضة على الغاز الروسي لطرح نفسها كبديل من موسكو في توريد الغاز إلى أوروبا، ولا سيما أنّ حقول الغاز التي تم اكتشافها في مياهها الإقليمية والتأسيس لمُنتدى غاز شرق المتوسط (East Mediterranean Gas Forum) في عام 2019، بالاشتراك مع (اليونان وإيطاليا وقبرص ومصر وفرنسا وفلسطين والأردن) قد عزّز من اعتقادها بأنّ الفرصة مُتاحة لأن تكون، بشكل جزئي، بديلًا من الغاز الروسي، وخصوصًا أنّ أوروبا نفسها تأمل من «إسرائيل» أن تشغل هذه المكانة لمواجهة ما أسمته رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين «الابتزاز» الروسي لأوروبا عبر أنابيب الغاز. للمزيد انظر: «Facing Gas «Blackmail» by Russia, EU Turns to Israel,» *Al - Monitor* (14 June 2022), <https://bit.ly/3nRcYl6>.

«إسرائيل» اللاحق لمصلحة تعليق عضوية روسيا في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ليس بأقل حدة من تصريح الوزير الإسرائيلي، إذ أوضحت الخارجية الروسية في بيان لها أنّ تصريحات لابيد هيّ «محاولة مُموهة بشكل سيئ للاستفادة من الوضع في أوكرانيا لصرف انتباه المجتمع الدولي عن أحد أقدم النزاعات غير المحسومة، الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني»[48].

وارتفع منسوب التوتر بين الطرفين على نحوٍ أكبر مطلع شهر أيار/مايو بعد أن ذكر وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف، أنّ رئيس ألمانيا النازية أدولف هتلر «كان يحمل دمًا يهوديًا» لتبرير توصيفه للرئيس الأوكراني زيلينسكي الذي هو يهودي الديانة، بأنّه «نازي». ما دفع يائير لابيد إلى الرد بالقول «إنّ تصريحات لافروف هي في الوقت نفسه بيان لا يُغتفر ومشين فضلًا عن كونه خطأً تاريخيًا فادحًا. لقد بذلنا قُصارى جهدنا للحفاظ على علاقات جيدة مع روسيا. يجب على الحكومة الروسية أن تعتذر لنا ولكل الشعب اليهودي»[49]. لكن الخارجية الروسية لم تقف عند هذا الحد، لأنّه في اليوم التالي اتهمت موسكو «إسرائيل» بدعم «النازيين الجدد» في أوكرانيا. وقالت الوزارة ما نصه «إن تصريحات السيد لابيد كانت مُعادية للتاريخ، وتُوضح إلى حد كبير لماذا تدعم الحكومة الإسرائيلية الحالية نظام النازيين الجدد في كييف»[50]. وبموازاة هذا التوتر في العلاقة بين الجانبين، كشفت محطة تلفزيونية روسية مُرتبطة بالكرملين عن هوية عشرة مسؤولين قنصليين وحراس أمن إسرائيليين كانوا على الحدود البولندية ـ الأوكرانية، زعمت «تل أبيب» أنّهم هُناك لمساعدة المواطنين الإسرائيليين على الهروب من أوكرانيا، بينما وصفتهم موسكو بأنهم مرتزقة (Mercenaries)، وهو ما أثار حفيظة إسرائيل لأنّ أسماءهم وجوازات سفرهم قد تم اختراقها، ومثل هذه المعلومات يُمكن أن تساعد أعداء إسرائيل مثل «الاستخبارات الإيرانية»، على حد قول الصحافي المُتخصص بشؤون الأمن القومي الإسرائيلي يوسي ميلمان[51].

وإزاء هذا التوتر الذي طبع العلاقات بين روسيا و«إسرائيل»، باتت التفاهمات الأمنية في سورية التي حرصت «إسرائيل» سابقًا على استدامتها مع الجانب الروسي، تتعرض لشكوك كبيرة بشأن مستقبلها بعد أن أخذت روسيا، وبشكل غير مسبوق، بإدانة الهجمات الجوية التي تُنفذها «إسرائيل» هناك مثلما حدث في إدانتها للهجمات التي وقعت في شهري حزيران/يونيو وتموز/يوليو والتي استهدفت مطار دمشق الدولي، وهو ما تسبب بإغلاقه لمدة أسبوعين، ومنطقة في جنوب طرطوس التي تضم القاعدة البحرية الروسية[52]. وليس ببعيد أنّ الإدانة الروسية والمضايقات المُحتملة

(48) «Russia Accuses Israel of Using Ukraine as «Distraction» from Palestine Issue,» Middle East Eye, 16 April 2022, <https://bit.ly/3bYEavt>.

(49) Tia Goldenberg, «Israel Lashes out at Russia over Lavrov's Nazism Remarks,» Associated Press (AP), 2 May 2022, <https://bit.ly/3bPyhR9>.

(50) «Russia Says Israel Supports Neo - Nazis in Row over Ukraine,» Reuters, 3 May 2022 <https://reut.rs/3nQzsm8>.

(51) Lahav Harkov, «Israelis Helping Ukraine Evacuees are Mercenaries - Kremlin - linked Group,» The Jerusalem Post, 4/5/2022, <https://bit.ly/3ysQYSp>.

(52) جاء في بيان الإدانة الذي قرأته المُتحدثة بإسم الخارجية الروسية، ماريا زاخاروفا، «نُدين بشدة مثل هذه الأعمال غير المسؤولة التي تنتهك سيادة سورية والأعراف الأساسية للقانون الدولي. وهي غير مقبولة بشكل قاطع، ونطالب بوقفها دون قيد أو شرط». انظر: «Russia Demands Israel Unconditionally Cease its «Unacceptable» Syria Airstrikes,» *The Times of Israel*, 5/7/2022, <https://bit.ly/3Rxd5zY>.

التي يُمكن أن تسببها للأمن الإسرائيلي إنما تستهدف موسكو من ورائها إقناع «تل أبيب» أنّ استمرار التفاهمات الأمنية التي تسمح لإسرائيل بمواجهة مخاوفها تجاه «الوجود الإيراني» القريب من حدودها مرْتبط إلى حد كبير بعودة إسرائيل إلى موقف «التوازن» تجاه الحرب الروسية – الأوكرانية، ولعل قول سفير روسيا في «تل أبيب» أناتولي فيكتوروف من «أنّ إسرائيل وروسيا ما زالا صديقين، لكن موسكو توقعت موقفًا إسرائيليًا أكثر توازنًا»[53]، يكشف بوضوح أنّ روسيا تستخدم هذه المناورات، بما فيها التهديد بإحلال قوات إيرانية محل جزء من قواتها في سورية، بهدف استعادة «إسرائيل» إلى جوارها.

إنّ موقف «الحياد» ودور «الوساطة» الذي أدته «إسرائيل» من حيث مقاصدهما الاستراتيجية إنما حكمته ديناميات السياسة الداخلية التي استدعت تصدير صورة عن «الدور العالمي» الذي يؤديه رئيس الوزراء الإسرائيلي بهدف صناعة «انتصارات» خارجية تهدف إلى تعزيز تماسك الحكومة الائتلافية الحديثة التكوين.

خاتمة

يُمكن القول إنّ موقف «الحياد» ودور «الوساطة» الذي أدته «إسرائيل» من حيث مقاصدهما الاستراتيجية إنما حكمته ديناميات السياسة الداخلية التي استدعت تصدير صورة عن «الدور العالمي» الذي يؤديه رئيس الوزراء الإسرائيلي بهدف صناعة «انتصارات» خارجية تهدف إلى تعزيز تماسك الحكومة الائتلافية الحديثة التكوين، فضلًا عن الحفاظ على روابط قوية مع موسكو للإبقاء على التفاهمات الأمنية معها فاعلة في سورية حتى لا تختل معادلة التفوق «النوعي» في ميزان القوة بين إسرائيل وإيران، وهي قضية تندرج ضمن مسائل الأمن القومي التي يسعى رئيس الوزراء لحمايتها وعدم التهاون في التعامل معها، وكل هذا يقع في قلب أجندة السياسة الداخلية لإسرائيل، ما يؤكد نوعًا ما قول هنري كيسنجر عن التأثير الطاغي للسياسة الداخلية في تحديد سلوكيات ومبادرات السياسة الخارجية. إلا أن التحولات الأخيرة في الموقف الإسرائيلي من الحرب في أوكرانيا كانت بصورة واضحة استجابة لعواقب الحرب المتنامية وتأثيراتها الاقتصادية والرغبة في الإفادة من العقوبات المفروضة على الغاز الروسي، فضلًا عن عدم قدرة «إسرائيل» على الاستمرار بالتظاهر بالحياد في مواجهة مُجتمع دولي ضاغط عليها، وبالتالي كان هذا التحول في الموقف قد ارتبط أيضًا بحسابات داخلية كون إدانة روسيا والوقوف إلى جوار الحلفاء والمجتمع الدولي يُمكن أن يُعزز من موقف رئيس الوزراء نيفتالي بينيت. علاوة على ذلك، فإنّ المكاسب التي يبدو أنّ «إسرائيل» حصلت عليها نتيجة لتغيير بوصلة اتجاه سياستها، والتي تمثلت بتعهد أمريكي غير مسبوق بالدفاع عنها ضد إيران، يُمكن أن يعوض «تل أبيب» عن خسارتها لاستمرار آلية التنسيق مع روسيا □

(53) Zvi Bar'el, «Mired in Ukraine, Russia Swaps Out Its Forces in Syria for Iranians,» *Haaretz*, 18/4/2022, <https://bit.ly/3Pg1x21>.

نقد المركزية الغربية (من خلال كتاب فرنسا وإسبانيا والريف (والتر هاريس))

سفيان العشيري(*)

باحث في الترجمة الثقافية والاستشراق ودراسات ما بعد الكولونيالية،

جامعة عبد الملك السعدي – المغرب.

تقديم

تروم هذه الدراسة توجيه اهتمام القارئ العربي عمومًا نحو قراءة متأنية لتاريخ مرحلة مهمة من تاريخ المغرب، تكتسي أهمية كبرى من حيث أحداثها وسياقها المحلي والإقليمي والدولي. تلك المرحلة التي تؤرّخ لزمن توقيع معاهدة الحماية الفرنسية على المغرب والإرهاصات التي سبقتها والنتائج التي خلّفتها في السنوات الموالية، وبخاصة أنها تزامنت مع الحرب الكونية الأولى وما كان لها من آثار كبيرة على القوى المستعمِرة والبلد المستعمَر.

ولعل من أبرز حوافزنا لإخراج كتاب الصحافي البريطاني والتِر بورتِن هاريس من غياهب متحف المفوضية الأمريكية في طنجة وترجمته إلى لغة عربية كلاسيكية هو ما لمسناه من أهمية هذا الكتاب التاريخية لكونه يندرج في مجال أدب الرحلة. كما أنه يعَدّ موسوعة علمية تحكي عن حقبة تاريخية بأحداثها السياسية والعسكرية. كما أنها تصف المجتمع المغربي وسلاطينه، ونظام حكمه، وزواياه، وثقافته، وعاداته، ومناخه، وجغرافيته، ومعماره، وغطائه النباتي، وخليط أجناسه، وحتى جنّه. وكل هذا العمل «الجليل» الذي قام به والتر هاريس ظل طي النسيان لمدة طويلة من الزمن، ولم يستفد منه غير من أرسله إلى طنجة سنة 1887 وبنى له صرحًا ـ يسمى الآن فيلا هاريس ـ في ضواحيها عله يبلغ الأسباب ويرسم ويصور ويمهد للإمبريالية الأوروبية عبر رحلاته المكوكية بين طنجة، عاصمة الدبلوماسية المغربية، وفاس عاصمة السلطة المركزية وشفشاون، بلدة جبالة الروحانية، وبني عروس، معقل صديقه وخاطفه في الوقت نفسه أحمد الريسوني[1]، والريف، أرض «المقاومة الخطابية».

(*) البريد الإلكتروني: soufiane.laachiri@gmail.com

(1) أحمد الريسوني: قائد جبالة وأحد أبرز الوجوه السياسية والعسكرية خلال فترة الحماية.

أولًا: من هو والتر هاريس؟

يعَدّ المراسل البريطاني لمجلة **التايمز** والتر بورتن هاريس من أشهر الرحالة والمستكشفين الإنكليز الذين زاروا المغرب، ومن أطولهم مكوثًا بهذا البلد، حيث استمر مقامه لأكثر من ثلاثين سنة. فقد سافر في بعثة دبلوماسية سنة 1887 لم يُعرف دوره فيها نحو «مملكة السلطان الإفريقي»[2]، كما يسميها وهو في سن العشرين، ومكث هناك طول حياته إلى أن مات بسكتة دماغية وهو في طريقه إلى مالطا سنة 1933. فأعيد جثمانه إلى طنجة ودفن فيها بناء على وصيته، وبالضبط في الكنيسة الأنغليكانية وعلى الطريقة الشرعية الإسلامية[3].

جاء هاريس إلى المغرب ضمن بعثة إنكليزية دبلوماسية سنة 1887، والتقى بسلطان المغرب آنذاك، مولاي الحسن الأول في مراكش. وكان استقبالًا مهينًا كما وصفه بذلك، حيث ظل الوفد واقفًا تحت أشعة الشمس الحارقة في انتظار خروج السلطان من قصره العامر والتكرم بقبول هدايا الوفد والتحدث مع أعضائه لبضع دقائق قبل الرجوع في موكبه المهيب إلى داخل أسوار القصر وتحت هتافات عبيده وهم يرددون «الله يبارك في عمار سيدي».

ثانيًا: التمثيل والاختزال

لقد كان هذا التمثيل الغرائبي لطقوس استقبال السلطان مُخلًا بعنصر الصدق والوضوح، حيث غابت عنه المستويات الثقافية والتاريخية. فخروج السلطان، بحسب الطقوس المعمول بها، لا يكون إلا لاستقبال الأجانب الغرباء نظرًا إلى اختلاف دينهم وعرقهم، وكذلك لأن قصر السلطان يكتنف بين حناياه حريمه، ودور عبادته، وبيت ماله وأماكن خلوته. وكل تلك الأشياء السالفة الذكر هي بمنزلة قدس الأقداس من ناحية الدين والتقاليد. فحكم هاريس على سلوك السلطان الانغلاقي لم يكن من منطلق قلة معرفته بتلك التقاليد أو حداثة عهده بها، ولكن من فضوله المعرفي ورغبته الموسومة باكتشاف هذا العالم المتخيل الذي يغري بالدراسة والاستكشاف، الذي جعله يلح في مبتغاه إلى أن تأتي له ذلك مع السلطان مولاي عبد العزيز بن الحسن، حيث أقنعه باستقبال الأجانب داخل قصره. وبذلك دخلت الآلة الاستخباراتية إلى بلاط السلطان للتشويش على ذاك الانغلاق الرهيب.

ثالثًا: الأقنعة المدهشة والتغلغل الناعم

انطلق هاريس بعد ذلك في رحلة المغامرة والاستكشاف بعد أن استهواه البلد ومناخه وشعبه وتقاليده. فتحولت رحلته القصيرة إلى مُقام طويل دام لأكثر من ثلاثة عقود. خلال هذه المدة عمل مراسلًا لمجلة **التايمز** البريطانية حيث أمدها بالتقارير والصور والأخبار التي حصل عليها من

---

(2) مملكة السلطان الأفريقي هي ترجمتنا لكتاب والتر هاريس *The Land of an African Sultan*.

(3) شهادة شفهية لحارس المقبرة يرويها عن أبيه الذي عاصر هاريس وكان يسكن في قرية الرمان ضواحي طنجة التي كان هاريس يخطب الجمعة في مسجدها.

المغرب. كما أنه تعلم لغة البلد وتمثّل تقاليده وديانته وكل ما من شأنه أن يساعده على التغلغل والوصول إلى أبعد نقطة لم تطأها قدم أجنبي من قبل. وما ساعده في ذلك هو تنكره بجلباب محلي وعمامة صفراء ولحية مصبوغة بالحناء وادعائه لانتمائه إلى قبيلة غمارة واستعماله لقب «العيساوي»[4] نسبة إلى أتباع الشيخ الهادي بن عيسى المكناسي. كما ساعدته قدرته على الرطانة باللغة المحلية والعربية الفصيحة على التواصل بكل طلاقة وأريحية مع السكان المحليين. لقد تمكن هاريس من دخول شفشاون، بلدة جبالة الروحانية التي لم تطأها أي قدم أجنبي من قبل كما يعبِّر بنفسه عن ذلك في كتابه **مملكة السلطان الأفريقي**، وبخاصة في الفصل الذي عنونه «الطريق إلى شفشاون». وظل ينتشي بهذا السبق حيث لم يفته التذكير بأن الأجنبيَّين الآخرين اللذين نجحا في الوصول إلى شفشاون وهما المستكشفان القس شارل دي فوكو[5] والطبيب **ويليام سامرنز**[6] كان مصيرهما القتل والتسميم، بخلافه الذي عاد سالمًا غانمًا من هناك.

لقد استعمل هاريس عند وجوده في المغرب أقنعة مدهشة مكّنته من إمامة الناس في قرية الرمان ضواحي طنجة وهو على دينه المسيحي. كما مكّنه سلوك التخفي من دخول فاس، المدينة الروحانية التي ظلت بعيدة من التدخل الأجنبي لعدة قرون. أضف إلى هذا أن وضعه المادي ومكانته الاجتماعية قد منحاه فرص الالتقاء بكبار الساسة ومن هم في قمة هرم السلطة من سلاطين ووزراء وقادة حرب، حيث أصبح صديق مولاي عبد العزيز ووزيره العربي المنبهي. كما أنه التقى بقادة جبالة والريف، كان أشهرهم عبد الكريم الخطابي والريسوني والقائد أزرقان وغيرهم. كما أنه رافق الماريشال ليوطي والجنرال بريمو دي ريفيرا في عدة مناسبات. وكان لاستقراره في مدينة طنجة دور كبير في جمع المعلومات والاتصال بممثلي القوى الأجنبية وجواسيسهم، حيث اتكأ على أقوالهم وأفكارهم وصهرها مع تصوراته الغربية لتهيئ تربة خصبة في انتظار البذور الإمبريالية التي ستأتي لاحقًا في ركاب آلة الاستعمار التقليدي. لقد كانت جهود هاريس مؤسِّسة ونسقية لأنها عملت على تصوير الآخر المغربي وتمثيله ضمن استراتيجيات خطابية محددة. كما أن قراءاته «المتبصرة» لواقع الحال إضافة إلى كتب ودراسات ونصوص أرشيفية منحته لقب «ليون المغرب» أسوة بـ«ليون الأفريقي» الذي سبقه إلى مجال وصف الدول وتقديمها إلى من يهمهم الأمر.

يتضح مما سبق أن تنكُّر هاريس كان له دلالة كبرى تتجاوز الزمان والمكان ويمكن فهمه وقراءته في سياقات أخرى لا تقتصر على الهندام والمظهر الخارجي، بل من خلال كل الوسائل التي

---

(4) «العيساوي» هو لقب كان يتخفى به هاريس حيث أطلقه على نفسه وسار متداولًا بين من يعرفونه من سكان البلد. وهذا اللقب كان يطلق على أتباع الزاوية العيساوية التي كان لها صيت كبير في المغرب في تلك الحقبة. كما أنه كان يلبس جلبابًا بنيًا قصيرًا ويحمي رأسه الحليق بعمامة صفراء ويصبغ لحيته الشقراء بالحناء ليكتمل القناع ويسهل التغلغل.

(5) شارل دي فوكو: كان ضابطًا فرنسيًا وتحوَّل إلى رحالة وقس كاثوليكي، حيث جال الصحراء وعاش بين الطوارق. كما أنه دخل المغرب وكتب كتابًا حول رحلته إلى هناك عنونه بـ: **التعرف على المغرب، 1883 ـ 1884**. انظر: دانييل ريفيه، **تاريخ المغرب: من مولاي إدريس إلى محمد السادس** (بيروت: المركز الثقافي العربي، 2020).

(6) وليام سامرنز: طبيب إنكليزي دخل المغرب في نهاية القرن التاسع عشر.

استعملها، ومن بينها اللغة. لقد تنكر هاريس من خلال كتابته المسطورة التي يسميها دو سوسير «رداء فسق وانحراف» و«قناع من أقنعة الأعياد التي ينبغي فك سحرها»[7].

من هنا نستنتج أن الكتابة عند هاريس لا تخلو من حضور مدلول ودالٍّ وتبقى مستمرة بغياب منتجها «موت المؤلف». لكن تلك الكتابة تكتسي مرونة كبيرة، إذ يمكن قراءتها في سياقات أخرى متباينة. ولا يمكن إنكار قدرة هاريس على مراوغاته النصية حيث يبدو نصه في لااستقرار دائم، إذ يؤجل نفسه ويستعصي على الظهور، يترك بصمات شبحية تستدعينا إلى قراءة آثارها وفهم تمثلاتها الميتافيزيقية.

من بين أساليب التغلغل الناعم عند هاريس هو عملياته التوثيقية المرتبطة بالتقاطه عددًا كبيرًا من الصور وتضمينها في كتبه ومقالاته. تلك الصور التي لم تأخذ طابعًا فرجويًا بقدر ما تشكل رؤية وموقفًا من الـ«نحن» والـ«هُم».

ومن بين أساليب التغلغل الناعم عند هاريس هو عملياته التوثيقية المرتبطة بالتقاطه عددًا كبيرًا من الصور وتضمينها في كتبه ومقالاته. تلك الصور التي لم تأخذ طابعًا فرجويًا بقدر ما تشكل رؤية وموقفًا من الـ«نحن» والـ«هُم» بتعبير إدوارد سعيد. كما أنها محاولة من هاريس للتملص من عقيدته الإمبريالية وإحداث مشاكل للقراءة النقدية لتلك الصور التي لا يمكن مقاربتها إلا من داخل منطلقات الهوية والأنطولوجيا، و«تداخل الحضور والغياب والإيجابي والسلبي» بتعبير جاك دريدا.

رابعًا: التصوير الفوتوغرافي

كانت منطلقات هاريس تنطوي على نزعة تنميطية وتحريضية في الوقت نفسه. فوجود ذاك الكمّ الهائل من الصور في كتبه ومقالاته يطرح أكثر من سؤال. فهل هي طقوس شكلية مظاهرية في الكتابة عند هاريس، أم أنها سر المهمة التي جاء لإنجازها وهي شرعنة المقولات المركزية والتمهيد للإمبريالية. مهما تكن مبررات هاريس، فإن فعل التصوير الفوتوغرافي في تلك المرحلة كان ينتظم في مشروع خطابي «غربوي» يروم الترويج لمبررات الاستعمار المغشّاة في أثواب التحضير والحماية. وما يزيدنا يقينًا بهذا الأمر هو انخراط كل من فرنسا وإسبانيا في هذا المشروع الذي اصطلح عليه «الاستعمار الناعم»[8] من أجل فهم المستعمرة أولًا ثم ضمّها وإلحاقها لاحقًا. ففي كتاب **في صحبة السلطان** الذي كتب سنة 1905 وترجمه إلى العربية عبد الرحيم حُزل[9]، يمكن أن نستنتج الأدوات المسخّرة من طرف فرنسا لدراسة مستعمراتها قبل التدخل العسكري

(7) فرديناند دو سوسير، **محاضرات في علم اللسان العام** (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2016).

(8) مجلة **الفيصل**، العدد 435 (2012).

(9) عبد الرحيم حُزل: أكاديمي ومترجم مغربي، من أهم ترجماته كتاب: **في صحبة السلطان: المغرب (1901 ـ 1905)** لكاتبه غابرييل فير (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 2009).

المباشر. فكاتب الكتاب ليس إلا المصور الفوتوغرافي الفرنسي غابرييل فير (1871 ـ 1936) الذي دخل البلاط السلطاني وصار صديقًا للسلطان، فأصبح كتابه بمنزلة وثيقة تمهيدية للاستعمار. ولم يقتصر عمله على التصوير فقط، بل أصبح من حاشية السلطان يوثّق تحركاته، وأنشطته، وسكناته بالصور والمقالات. وكان الفرنسيون قد لقبوه بـ«مهندس السلطان»[10].

إنّ بحثًا معمّقًا حول موضوع الصورة الاستعمارية ودورها في تهيئة أرض المستعمرات كي تصبح فيما بعد في حوزة الإمبريالية، يحيلنا على مبحث متشعب تتقاطع فيه السيميائيات مع الاستشراق والتاريخ والإثنوغرافيا وغيرها من المباحث التي شكلت نواة البحث العلمي في الدراسات «ما بعد الحقبة الاستعمارية».

هناك رواية أخرى تقول إن فرنسا أرسلت مصورها بعد أن علمت أنّ بريطانيا تستعد لإدخال مصورها إلى البلاط السلطاني ليكون موثقًا لتلك الحقبة التاريخية. غير أن دهاء فرنسا وحصافة رأي السلطان جعلا المصور الفرنسي هو الأقرب إلى الظفر بهذا المنصب، وذلك بعدما تم التأكد من خبرته في مجال التصوير والتوثيق الفوتوغرافي. وهكذا أصبحت صوره فيما بعد مادة علمية تدرّس في ردهات مخافر الاستخبارات العسكرية والصالونات السياسية والدوائر الاستعمارية.

إنّ بحثًا معمّقًا حول موضوع الصورة الاستعمارية ودورها في تهيئة أرض المستعمرات كي تصبح فيما بعد في حوزة الإمبريالية، يحيلنا على مبحث متشعب تتقاطع فيه السيميائيات مع الاستشراق والتاريخ والإثنوغرافيا وغيرها من المباحث التي شكلت نواة البحث العلمي في الدراسات «ما بعد الحقبة الاستعمارية» (Postcolialism) . لقد شكلت نظريات إدوارد سعيد التي عبّر عنها في كتبه التي أسست لهذا الاتجاه وبخاصة **الاستشراق** و**الإمبريالية والثقافة**، منطلقًا أساسيًا لفهم وتفسير ذلك اللقاء العاصف الذي يحدث دائمًا عند لقاء الاستعمار مع شعوب الجنوب. ومن ضمن النقاط التي يتطرق إليها سعيد هي «التمثيل والحفر المعرفي»[11]. وأهم ما يتم التمثيل به هو الصور الفوتوغرافية.

وهكذا أعتقد بأن التصوير الاستعماري في المغرب ركّز على أمرين رئيسيين: أولهما تصوير كل شيء يتحرك من بشر ودواب وأدوات، و**ثانيهما** تصوير جغرافية البلد ومعالمه الطبيعية. وإذا بدأنا بالموضوع الثاني، يمكننا القول إننا لاحظنا عند دراستنا لبعض الصور التي ضمّنها هاريس في بعض كتبه، بأنها لا تحوي شيئًا ذا أهمية فنية أو تذكارية تذكر. غير أنّ المصور الاستعماري كان يعلم علم يقين أن الحجر والشجر اللذين تلتقطهما عدسته سيفيدان لا محالة في التعرف إلى البيئة الجغرافية والمناخية للبلد الذي تنوى حكومته ضمّه بصفة رسمية إلى ملكيتها. فلم تكن الدراسات التي قام بها المستكشفون كافية بقدر ما كانت الصور الفوتوغرافية. ولا عجب أن ندرك أن إسبانيا

(10) محمود عبد الغني، «مهندس السلطان» غابرييل فير: المغرب قبل الاستعمار،» **الأخبار** (بيروت)، 2009/9/4.
(11) إدوارد سعيد، **الإمبريالية والثقافة**، ترجمة كمال أبو ديب (بيروت: دار الآداب، 1998)، ص 5.

الاستعمارية دكّت منطقة أنجرة انطلاقًا من شاطئ القصر الصغير، وأنزلت جنودها بخليج الحسيمة لاحتلال الريف بعدما أنزلت مضلّلًا بشاطئ غمارة. وكل ذلك حصل بتصوير تمهيدي وتنسيقي بين فرنسا وإسبانيا وبريطانيا.

جدير بالإشارة أن كل القوى الاستعمارية في تلك المرحلة، رغم اختلاف الرؤى، كانت توفر كل الوسائل اللوجستية خدمةً للمشروع الاستعماري الكبير. ولنضرب مثلًا ببريطانيا التي لم تكن في يوم من الأيام من الدول المستعمرة للمغرب ما عدا مدينة طنجة. لكن فضولها ورغبتها في إثبات حضورها في مختلف بقاع المعمور جعلها ترسل أكثر من مراسل إلى تلك البلدان كي تكون على اطلاع دائم بما يجري هناك. وخير دليل على ما نقول هو ما توافر لدينا من صور ووثائق تعود لوالتر هاريس التي كان يرسلها إلى مجلة **التايمز** البريطانية ومن طريقها إلى من يهمهم الأمر في سفارات فرنسا وإسبانيا بلندن. ولا يشك دارس في أن صوره التي التقطها خلال نزهته إلى خليج الحسيمة لم تكن محض مصادفة، بل دراسة جيوستراتيجية لعملية إنزال الجنود بمساعدة من فرنسا ودعم من بريطانيا والقوى العظمى. وكيف لا نجزم بتواطؤ كل القوى الاستعمارية وهو الذي اعترف بذلك في كتابه **فرنسا، إسبانيا، والريف**[12] باستدعائه من طرف قائد الحرب الإسباني الجنرال بريمو دي ريفيرا لتصوير فيلق تطوان بعد تحريره لكدية الطاهر، نواحي تطوان، ولإخبار الحكومة البريطانية بأن الجنرال وبّخ جنوده المنتصرين على قيامهم بأعمال انتقامية في حق «متمردي جبالة»[13]. وهذا يدل على أن للتصوير والتوثيق دورًا رئيسًا في دعم التنسيق والتحالف بين القوى الاستعمارية في تلك الحقبة.

غير أن الاستعمار الفوتوغرافي التمهيدي لم يقتصر على تصوير مناطق إنزال الجنود ومواقع «المتمردين» والدواوير والجبال فقط، بل ركز في كثير من الأحيان على ما يسميه هومي بهابها، «اللقاء الفني مع الإمبراطورية»[14]. وكما أسلفنا الذكر فإن المصور الاستعماري سواء أكان عسكريًا أم مدنيًا فإن موضوعات التصوير تنوعت لديه بتنوع خلفياته وأهدافه، إذ رغم توحد في القصد، إلا أن الاهتمامات تتشعب أحيانًا. وهكذا نجد أن المرأة مثلًا كانت موضوعًا جديرًا بالاحتفاء عند المصور الفوتوغرافي الأوروبـي. فتارة تصور بتلك الكائن المهضوم الحقوق الذي يثير الشفقة بمظهره وهي تحمل أكوامًا من الحطب على ظهرها، وفي انحناءتها المهينة يبرز دور المصور الذي لم يأخذ لها تلك الصورة في غابات الريف، بل في الشارع الرئيس لمدينة طنجة. فكما أن الحداثة قد أتت مع الإدارة الاستعمارية، فإن الحداثة يجب أيضًا أن تشمل هذا الكائن المسكين الذي لا مكان له في المستعمرة الحديثة. وها هي الصورة التي التقطها المستكشف البريطاني «إليانور دي ريتي»[15] تجسد لنا هذا المعنى بامتياز من دون الحاجة إلى انسلال الأقلام واختراع القصص البطولية.

---

(12) من أهم الكتب التي كتبها هاريس حول المغرب وترجمت إلى العربية من طرف سفيان العشيري.

(13) تم استعمال هذه العبارة بين مزدوجتين لإبداء موقفنا المعارض لها. غير أن الوفاء للترجمة جعلنا ننقلها كما وردت في كتاب هاريس.

(14) Homi Bhabha, *The Location of Culture* (London; New York: Routledge, 2012), p. 10.

(15) مستكشف ومغامر بريطاني دخل إلى المغرب خلال فترة الحماية وكتب كتاب حول المغرب سماه: *Holidays in Morocco: Travels to the Furthest West*

وفي الجانب الآخر تبتعد عدسة المصور الفوتوغرافي الاستعماري من الترميز المتخلف لصورة الحريم المضطهَد الحافي القدمين إلى ما سماه الكاتب الجزائري مالك علولة، **الحريم الكولونيالي**[16].

ويعَدّ كتاب مالك علولة تجسيدًا حقيقيًا للخيال الذكوري الاستشراقي حول المرأة العربية. فبعد تجميعه لكمٍّ هائل من الصور، خلص مالك علولة إلى أن رغبة المصور الأوروبي في أخذ الصور والتركيز على المرأة إنما هو بدافع ممارسة العري على هذا الكائن الذي غوّلته السلطة الدينية بحسب الدوائر الغربية. وهكذا فإن «المرأة المحجبة» [يقول علولة] «هي أكثر إثارة بالنسبة إلى المصور الكولونيالي من نظيرتها الأوروبية المتبرجة»[17]. فتسربلها من الرأس إلى أخمص القدمين بثوب أو كتان أبيض وتغطية وجهها بلثام أسود مع ترك فتحة العين، يؤدي الدور نفسه الذي يقوم به المصور، إذ إن فتحة العين تشبه إلى حد كبير عدسة المصور التي تجعل كل شيء هدفًا لها. «وأمام هذا التحدي الذي يجعل المصور أيضًا موضوعًا للنظر والالتقاط، فإنه يرد بعملية انتهاك مزدوج، حيث ينزع الحجاب عن المُحجّب ويقدم تمثيلًا صوريا للمُحرّم»[18].

إن التصوير الفوتوغرافي قد نجح إلى حدّ ما في تحويل مجهودات المصورين الأوروبيين إلى «فتوحات» استعمارية، حيث نجح في الاستفادة من الكثير من الصور وترجمة مضامينها إلى خطط عسكرية لإنزال الجنود وبناء الحصون والتحكم في المستعمرات.

هكذا يمكننا التأكيد أن التصوير الفوتوغرافي قد نجح إلى حدّ ما في تحويل مجهودات المصورين الأوروبيين إلى «فتوحات» استعمارية، حيث نجح الساسة وقادة الحرب في الاستفادة من الكثير من الصور وترجمة مضامينها إلى خطط عسكرية لإنزال الجنود وبناء الحصون والتحكم في المستعمرات. غير أن التصوير أظهر كذلك الخلفيات الفكرية والدينية والمذهبية والسياسية لهؤلاء، رغم أن أحكامهم ظلّت قاصرة ومتباينة، وخصوصًا عندما تعلق الأمر بالمرأة، إذ ساهم عدم قدرتهم على التخلص من الأفكار المسبقة المتراكمة في تأجيج ذلك الصراع المرير بين الشرق والغرب. وهكذا فإن الصورة الاستعمارية رغم ما قيل إنها مارست عنفًا رمزيًا ضد المرأة المغربية، فإنها أعادت ترتيب البناء والمساحة من حيث العنصر الجمالي وكذا من حيث دور الشاهد على حقبة تاريخية مهمة، وذلك لمصلحة الجميلة المحجبة التي أحسَرت عين المستعمر المتلصّص وجعلته يظن آثمًا أن صوره وأحكامه تخدم المشروع الإمبريالي الكبير.

---

(16) كتاب للكاتب الجزائري مالك علولة.

(17) Malek Alloula, *Le Harem colonial: Images d'un sous - érotisme* (Genève; Paris: Editions Slatkine, 1981), p. 13.

(18) Ibid., p. 14.

بهذا يمكن القول إنه لن يدهشنا تستُّر خطاب هاريس في تلافيف صوره التي تفسر مرجعية أيديولوجية قائمة وسابقة لعملية التصوير. كما أن المخزون الثقافي والذاتي والعاطفي يشتغل في «فضاء المغايرة» ويتغدى على كل ما هو ميثي وسرابي ومتخيَّل. وأهم ما في الأمر هو أن صور هاريس لا تنبع من طبيعة المنظور إليه (Le Regardé)، وإنما من طبيعة المكونات السوسيوثقافية والنفسية للناظر (Le Regardant). غير أن الثقافة لا يمكن «اختزالها في الأيديولوجيا» كما يذهب إلى ذلك عبد الله العروي، لأن التمسك بمفهوم الثقافة لا يرى فيه «مجرد خيار أولي في جملة ممكنات أخرى للتطور، بل تحدد من وجهة نظر تاريخية لأن العوامل المؤثرة في الأثر الثقافي تكون بالضرورة هي عوامل التطور الاجتماعي أو التاريخ الوقائعي»[19].

خامسًا: السياق التاريخاني

لا يمكن الحديث عن والتر هاريس من دون أن نمتلك وعيًا بمستوى الكتابة التاريخية حول مدة مكوثه في المغرب، التي استمرت من 1887 إلى 1933. فهذا النوع من الكتابات قد أحدث ارتدادًا في الأوساط الأكاديمية المغربية، حيث ظلت الكتابة حبيسة السرد التاريخي لوقائع معينة منحصرة جغرافيًا وأحيانًا مشوهة حكيًا ووصفًا. وقد حاول عبد الله العروي استدراك هذا العطب التاريخي في كتابه **مجمل تاريخ المغرب** من خلال استضافة فكر الآخر في كتابته لتاريخ المغرب والتركيز على بعض اللحظات التاريخية بكل إيجابياتها وسلبياتها، مع إعطائها بعدًا تحليليًا هيغليًا وفوكوديًا. ولا يقتصر الأمر هنا على التعامل مع أكوام من الوثائق التاريخية، بل الارتكاز فقط على الآليات النقدية والنظر إلى الأحداث من داخل حلبة التاريخ. وفي هذا الاتجاه يمكن القول بأن الكتابة المغربية المعاصرة حول حقبة هاريس وغيره من الأجانب الذين دخلوا المغرب منذ منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العشرين لا تخلو من السرد التوثيقي والانطباعات العابرة وإبراز هواجس هؤلاء الكتّاب لتوريط الخطاب الكولونيالي خدمة لقضية التحرر الوطني.

لكن هذه العوامل التي ساهمت في تحفيز عملية الإبداع عند هؤلاء لم تنتج نمطًا كتابيًا يتجاوز الطرح التقليدي السردي والوصفي نحو إبراز ذلك اللقاء العاصف بين ثقافة المركز وثقافة الهامش. وبذلك يستمر الغموض في تنظيرات الكتابة المغربية التي حاولت وتحاول رسم ملامح التأسيس لخطاب نقدي تفكيكي يمتلك جرأة إدوارد سعيد لرفع العتمة عن الاستشراق في سياقه المغربي.

لقد تزامن وجود والتر هاريس في المغرب مع حقبة تحول دراماتيكية لبناه الاجتماعية والسياسية. كما أن صرح الهوية الذي استمات المغرب لعقود في الحفاظ عليه بدأ يتهشم من جراء استعداد القوى الاستعمارية، وبخاصة فرنسا وإسبانيا وبريطانيا، لحيازة البلد وإلحاقه «بركب الحضارة الأوروبية». هنا تتضح حيثيات الحفر المعرفي حول المغرب وأهدافه وأنساقه ومن يقف وراءه. فكاتب **فرنسا، إسبانيا والريف** ساهم بمشاركته في الفضاء المكاني والزمني في تعميق إدراك الهوية التاريخية والثقافية للمغرب عبر خطاب سردي يهدف إلى فك الاشتباك القائم بين نظم

(19) عبد الله العروي، **مجمل تاريخ المغرب** (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 2007).

متصارعة تسابق إحداها الزمن للحفاظ على انغلاقها على يقينياتها التقليدية، كما تحاول الأخرى قياس نبض غريمتها وفهمها وتشخيصها والاطمئنان إلى «حمايتها» بنعومة.

سادسًا: خطاب التمثيل وسلاح التقويض

لقد أثار والتر هاريس من خلال هذا الكتاب عددًا من الموضوعات تتلخص في مجالات الهوية والسلطة والمعرفة والتاريخانية والثقافة. ورغم موسوعية هاريس فهو لا يتحدد بكونه الفرد المتحدث، بل يجب تجاوزه و«وضعه في مستوى متوارٍ والنظر إلى منظومة العمل المنتج من طرفه في حقل معين»[20]. كما يقول فوكو. كما أن التعامل مع هاريس لا يمكن أن ينحصر فقط في الأنساق اللغوية، بل يجب أن يتعداه إلى التعامل مع المسارات الخطابية «التي تتكون من عدة مبادئ وقواعد وشروط»[21]. وهكذا فسرد الأحداث التاريخية وتقديمها في كتل كلامية لن يكون له معنى من دون «إخضاعها لمستويات الحضور والغياب وإبراز العلاقة الناشئة مع المتلقي، مع العناية بالأثر والدوافع»[22] بتعبير ميشيل فوكو. كما أن أي موقف نقدي تجاه هاريس يجب أن ينطلق من خلال «طرح سؤال المعرفة وتعالقها بالمرجعيات والمظان الأصلية التي أنشأت هذا الخطاب»[23]. وهكذا تتضح المعالم المنهجية لدراسة خطاب هاريس، حيث تنطلق من فهم الخطاب الكولونيالي الذي يمثله هاريس، والذي يظهر التنوير والرحمة والتحضير ويستبطن الاستعمار والاستغلال والهيمنة. غير أن البحث في الأسس المعرفية والفلسفية لهذا الخطاب يجب أن يركن إلى منهجية نقدية تأخذ بتلابيب نظرية ما بعد الكولونيالية التي تكونت معالمها مع كتاب **الاستشراق** للناقد الفلسطيني الأمريكي إدوارد سعيد وما ترتب عنها من دراسات نقدية عند نقاد الشرق وبخاصة هومي بهابها وغياتري سبيفاك وعبد الله إبراهيم وسعد البازغي وغيرهم. ولعل المقاربة النقدية التي ننتهجها تأخذ في الحسبان زمن السرد الذي ينقسم إلى حقبتين متجاورتين: حقبة التمهيد الاستعماري وحقبة الاحتلال العسكري الفعلي.

فبالرجوع إلى الحقبة الأولى، نجد أن سرديات الأوروبيين، بما فيها سرديات هاريس، ركزت على موضوعات الميث والصورة كما أسلفنا، وذلك لتمثيل البلد والشعب الذي سيصبح في حوزة الإمبريالية في ما بعد. لكن المثير في هذا الفعل هو أن التمثيل نابع من تجارب ذاتية، وهو بذلك عبارة عن إعادة إنتاج ذهنية عبر التخيل لتلك التجربة. وفي هذا الإطار، لا يمكن وصف تمثلات هاريس بالواقعية رغم أن رحلته إلى المغرب حدثت بالفعل على أرض الواقع، ذلك بأن تصور الأنا في الفضاء المقتحم يظل دائمًا محكومًا بالمرجعيات الثقافية والحضارية والسياسية. كما أن الرحلة هي بالضرورة ذهاب وعودة وإن انتهت باللاعودة. وهي عودة نحو الذات التي خرجت وتغربت

(20) نعوم تشومسكي وميشيل فوكو، **عن الطبيعة الإنسانية**، مقدمة جون راكمان؛ ترجمة أمير زكي (القاهرة: دار التنوير للطباعة والنشر، 2019)، ص 10.

(21) المصدر نفسه، ص 11.

(22) المصدر نفسه، ص 43.

(23) المصدر نفسه، ص 12.

مؤقتا لتحكي وتخبر عن الفضاء المقتحم بعد التعرف إليه ومقارنته بالفضاء الأصلي الذي يشكل مجتمع وثقافة النحن التي تقوم بتمثيل الآخر. وفي هذا الصدد يمكن أن نتفق مع ما ذهب إليه كل من إدوارد سعيد وهومي بهابها وغياتري سبيفاك بكون الإنتاج الغربي عن الشرق، سواء كان في مجال الرواية أو السينما أو الفن، يظل عبارة عن تمثيلات ذاتية تكونها الشعوب بعضها عن بعض. ولهذا كان التمثيل دائمًا ينطلق من الفضاء الأيديولوجي الذي يتموقع داخله السارد. هنا نذهب إلى ما ذهب إليه عبد الله العروي في نقده لمنهجية الأنثروبولوجيا الثقافية لغرونباوم، التي يعدّها معيبة بسبب فقدانها الرؤية التاريخية في تناولها الموضوعات المدروسة. وكل ذلك يؤدي حسب العروي إلى إنتاج أحكام غير مطابقة و«تأجيج السجال الأيديولوجي»[24] كما أسلفنا في مقالنا المعنوَن بترجمة الاختلاف في مملكة السلطان الأفريقي للصحافي البريطاني والتر هاريس[25] الذي نشر في **المجلة الدولية للسانيات والأدب والترجمة** الصادرة عن دار الكندي بلندن.

لا يمكن وصف تمثلات هاريس بالواقعية رغم أن رحلته إلى المغرب حدثت بالفعل على أرض الواقع، ذلك بأن تصور الأنا في الفضاء المقتحم يظل دائمًا محكومًا بالمرجعيات الثقافية والحضارية والسياسية. كما أن الرحلة هي بالضرورة ذهاب وعودة وإن انتهت باللاعودة.

لقد راقنا الاعتماد على مناظرة العروي وغرونباوم في هذا السياق لقناعتنا الراسخة في أهمية منهجية العروي التاريخانية الصارمة، لأنه يرى منهجية غرونباوم الأنثروبولوجية الثقافية والإثنوغرافية تبتخس العامل التاريخي وتجافي منطق تطوره، كما أنه، أي العروي، يرى فيها وجهًا أيديولوجيًا للمركزية الغربية التي ترفض التكافؤ وتُعنى بالبنى واليقينيات المغلقة بدلًا من الاعتناء بالتحولات والتغيرات بتعبير أرسطو.

وبالنسبة إلى الحقبة الثانية التي يقصد بها حقبة الاحتلال الإمبريالي الفعلي للأرض، فقد تمحورت مهمة هاريس حول تكريس سلطة السيادة الأوروبية على المغرب. هذه الفكرة التي أراد لها هاريس أن تكون ذات حمولة فلسفية حيث تمتد جدورها إلى جمهورية أفلاطون وترتكز على مبادئ الخير والضياء والتطور. وهي ذات القيم التي جاء الاستعمار الأوروبي، حسب زعم هاريس، لترسيخها في المغرب من طريق حماية البلد ونشله من أوحال التخلف والبدائية. فزمن الاستعمار عند هاريس نشأة للمكان، مكان ممارسة الفعل الإمبريالي. لكن الزمن عند تحليله على مقاس الديالكتيك الهيغيلي، يظهر بما لا يدع للشك بأنه مجرد ومثالي وهو الوجود الذي بينما يكون لا يكون وبينما لا يكون يكون. ولا ينبغي في هذا الصدد أن نبرز تحامل هاريس المكاني على زمن الاستعمار ومكان وقوعه لأن محتواه محسوس وظاهر من دون الحاجة إلى الأدوات الحدسية أو القيام بثورة كوبرنيكية.

---

(24) المصدر نفسه، ص 12.

(25) والتر بورتن هاريس، «ترجمة الاختلاف.. في مملكة السلطان الأفريقي،» ترجمة سفيان العشيري، **المجلة الدولية للسانيات والأدب والترجمة** (تشرين الأول/أكتوبر 2021).

ما لا شك فيه أن هاريس قدم خدمة معرفية كبيرة إلى المؤرخين المغاربة سواء منهم الذين يدرسون التاريخ بمنهجية الصقلي والمختار السوسي التقليدية، أو الذين يتعاملون مع التاريخ في بعده الفلسفي أمثال عبد الله العروي. وما يزيدنا يقينًا أن توافر الكتاب في نسخته العربية سيزيد من توسيع دارة الاستقبال عند القارئ المغربي والعربي سواء كان من الدارسين المتخصصين أو القارئين المهتمين بهذا المجال. وهكذا فإن ثقل هذا الكتاب ومواقع الدسم فيه تتطلب تأسيس منهجية جديدة تتجاوز خطاب التعميم والقولبة والتنميط. وما ترجمة كتاب هاريس سوى رسيس النقد وأول الحمى لتقويض خطابه.

على سبيل الختم

لقد ساهمت ترجمتنا لكتاب **فرنسا وإسبانيا والريف** لوالتر هاريس في لفت الانتباه إلى المضمون التاريخي لهذا الكتاب. فالحكم على ما جاء فيه من أخبار يفترض من باب المناصفة أن نقارنه بما كُتب عن المغرب في تلك المرحلة من طرف العرب والغربيين على حد سواء. والهدف من ذلك هو الابتعاد قدر الإمكان من النقد الذي يمكن أن يتحول إلى «سجال أيديولوجي» بتعبير عبد الله العروي. غير أن الأمر الذي لا مرية فيه هو أن خطاب هاريس ينبني على احتجاج واهن ومعرفة فيلولوجية أرشيفية بدلًا من ارتكازه على رؤية شمولية جوهرانية تتجمع فيها معلومات ذات مضمون تاريخي مركّز. ورغم كل هذا، فإن ما أنتجه هاريس من مادة معرفية لا يمكن استيعابها إلا في ضوء شروط «الوعي الترجمي وحدود تداوله في مختلف الخطابات المعرفية» بتعبير عز الدين الشنتوف[26]، مع الاستعادة التأويلية لتلك المعرفة وإقحام مجالات التاريخ والثقافة والإنسية والإثنوغرافيا في هذا الغمار.

ختامًا نقول إن هدفنا تمحورَ منذ القراءة الأولى لكتاب والتر هاريس حول سد النقص في الرؤية التاريخية عن كتابات الرحالة الأجانب في المغرب مطلع القرن العشرين. ولم يكن اختيار هذا المرجع عبثًا، بل انطلاقًا من نظرتنا الصارمة إلى ضرورة تصحيح ما أفسده هاريس، وانتصارًا للفكر التاريخي المغربي الذي يرفض منطق التحامل، ويعنى بالأطوار والتحولات المتغيرة والعلاقات المتجددة بتعبير أرسطو، بدلًا من الركون إلى الماهيات الثابتة والبنى المغلقة □

(26) موريس بلانشو، **كتابة الفاجعة**، ترجمة عز الدين الشنتوف (الدار البيضاء: دار توبقال، 2018).

أي مستقبل ينتظر السودان في عشريته المقبلة؟ قراءة في معطيات المسرح السوداني واستشراف مشاهده المستقبلية

محمد حسب الرسول(*)

كاتب وباحث من السودان.

مدخل

السودان دولة ذات تاريخ ضارب في القِدم، وهي من أهدت البشرية حضارة وادي النيل التي تعدّ واحدة من أهم وأقدم الحضارات في العالم، تلك الحضارة التي عبّرت عن مجتمع وادي النيل وعن ممالكه المختلفة التي أسست مع رصيفاتها في بابل والصين واليونان للانتقالات الحضارية الكبرى التي شهدتها المعمورة منذ آلاف السنين وحتى يومنا هذا.

إن جغرافية السودان، كما هو تاريخه وحضارته، صنعت أهميّته ومكانته ودوره الاستثنائي على المستويين الإقليمي والدولي، فالسودان يقع على ساحل البحر الأحمر بامتداد يبلغ نحو 800 كم، هذا الساحل الطويل جعله على تماس وتفاعل مع الحركة التي تمر جيئة وذهابًا فوق مياه هذا البحر العربي ذي الأهمية الاستثنائية التي اكتسبها من الأنشطة التجارية والثقافية والعسكرية وغيرها من الأنشطة التي تحفل بها مياهه وسواحله. وقد أهلّ موقع السودان على شاطئ هذا البحر ليكون حلقة الوصل بين ساحله وبين الساحل الشرقي للمحيط الأطلسي، وهو بذلك يربط شرق الدنيا بغربها، ويسهم السهل الثقافي والتاريخي الموصول بين السودان وبين دول غرب أفريقيا في تعزيز هذا الربط، وتلك الصلات، ويعزز ذلك، جريان نهر النيل شمالًا نحو مصر والبحر الأبيض المتوسط ليجعل أواصر الصلات بين شرق ووسط أفريقيا وشمالها حقيقة قائمة وماثلة.

إنّ حقائق الجغرافيا والتاريخ قد جعلت للسودان أهمّية كبيرة على المسرح الإقليمي والدولي، وفي إفادة وزير الأمن الصهيوني الأسبق آفي ديختر في محاضرته التي ألقاها في شهر آب/ أغسطس 2008، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي عن الاستراتيجية الإسرائيلية في المنطقة اعترافًا بمكانة السودان ودوره ورسالته التاريخية.

(*) البريد الإلكتروني: rassoul63@yahoo.co.uk

في تلك المحاضرة تناول ديختر الرؤية الاستراتيجية للكيان الصهيوني تجاه 7 دول، هي فلسطين ولبنان وسورية والعراق وإيران ومصر والسودان، ولخّص الرؤية الاستراتيجية الصهيونية تجاه هذه الدول في مقولته: «إن إضعاف تلك الدول واستنزاف طاقاتها وقدرتها هو واجب وضرورة من أجل تعظيم قوة إسرائيل، وترسيخ مِنعتها في مواجهة الأعداء، وهو ما يحتم عليها استخدام الحديد والنار تارة، والدبلوماسية ووسائل الحرب الخفية تارة أخرى».

وقال ديختر إن السودان بموارده الكبيرة وبمساحته الشاسعة، من الممكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول مثل مصر والعراق والسعودية، وإنه يمثل عمقًا استراتيجيًا لمصر، وهو ما تجسّد بعد حرب 1967، عندما تحول إلى قواعد تدريب وإيواء لسلاح الجو المصري والقوات الليبية، كما أنه أرسل قوات مساندة لمصر في حرب الاستنزاف عام 1968. وبناء عليه، وبحسب ديختر فإنه:

- يجب عدم السماح لهذا البلد بأن يُصبح قوةً مضافةً إلى قوة العرب.
- لا بدَّ من العمل على إضعافه وانتزاع المبادرة منه لمنع بناء دولة قوية موحدة فيه.
- يلزم إضعافه، فسودان ضعيف ومجزأ وهشّ أفضل من سودان قوي وموحّد وفاعل.

ويلخص هذا الحديث التوجه والمنظور الاستراتيجي الصهيوني للسودان، كما يعبّر كذلك، عن التوجه الغربي تجاه السودان، هذا التوجه الذي تقتضيه ضرورات الأمن القومي الإسرائيلي. في الوقت نفسه، يقدم هذا التلخيص مادة مهمّة لا غنى عنها في قراءة المشاهد السياسية في السودان في حقبه المختلفة وبخاصة هذه الحقبة التي بدأت قبل سقوط نظام البشير وامتدت خلال المرحلة الانتقالية التي أعقبت ذلك السقوط.

إنّ السودان بموقعه الجيوستراتيجي، وبتاريخه الحضاري والسياسي، وبمكنوناته وثرواته، وبقدرته على التأثير في محيطه الحيوي، يمثل حالة خاصة بمعايير القوة الاستراتيجية، فقدراته المكتشفة والكامنة، المادية منها والمعنوية، تمثل عناصر قوة استراتيجية كبيرة، وقد خلص الكيان الصهيوني إلى ذلك وأدركه. لهذا فإنّ قراءة حاضر السودان ومستقبله تتطلب استصحاب كل ذلك، كما تتطلب الإحاطة الدقيقة بمعطيات الحاضر، للاستفادة من ذلك في تقديم قراءة استشرافية لمستقبل السودان خلال العشرية القادمة من عمره، ويمثل ذلك هدفًا لهذا المقال الذي يتوسل بمنهج دراسة المستقبلات ومنهج بناء المشاهد، ليقدم قراءة منهجية لما ينتظره من مستقبل.

أولًا: معطيات المشهد السوداني بعد تغيير 2019

عرف السودان قبل غيره من دول الإقليم، تغيير نظم الحكم فيه، عبر الحراك الشعبي الذي حمل اسم ثورة حينًا، ومسمى انتفاضة حينًا آخر، ولقد أحدث الحراك الشعبي تغييرًا لنظام الفريق إبراهيم عبود في 21 تشرين الأول/أكتوبر 1964، وصنع تغييرًا أطاح فيه نظام المشير جعفر نميري في 6 نيسان/أبريل 1985، ثم أحدث تغييرًا في 11 نيسان/أبريل 2019 أطاح فيه نظام المشير عمر البشير.

أعقب كل تغيير حدث في السودان مرحلة انتقالية قصيرة، يحتدم فيها الصراع بين الأحزاب السياسية، ويبلغ فيها التنافس أعلى درجاته، وترتفع خلالها مستويات التعبير عن خطاب الإقصاء والكراهية، ومع كل ذلك البؤس السياسي والحزبي، فإنّ حالات الاستنصار بالخارج على شركاء

الوطن لم تكن حاضرة، فقد كان «عيبًا» معروفًا تجتنبه الأحزاب، ويتحاشاه الساسة، غير انّ المرحلة الانتقالية التي يعيشها السودان منذ نحو أربع سنوات قد فاجأت الوطن وفجعته بمستوى الحضور والنفوذ الخارجي الذي ميّز هذه الحقبة عن غيرها من مراحل الانتقال التي سبقت.

لقد شكل التدخل الخارجي أعلى درجات الخطر على السودان، وعلى أمنه، واستقراره، وعلى استقلاله الوطني، حتى فقدت البلاد ذلك الاستقلال أو كادت، وقد فتحت الشراكات التي قامت بين بعض الفاعلين على المسرح السياسي وبين المشروع الغربي في امتداه العربي وعمقه الغربي، فتحت أبواب السودان على مصراعيها أمام التدخل الخارجي، فبات الخطر الأبرز الذي يتهدد البلاد ضمن قائمة معطيات هذه المرحلة التي يمكن إبراز بعضها في ما يأتي:

1 ـ التدخل الخارجي

التدخل الخارجي هو أول معطيات مشهد المرحلة الانتقالية في السودان وأكثرها تعقيدًا، ومن شواهد هذا التدخل:

أ ـ تدخل الدول الإقليمية والغربية

ـ تخلي بعض دول الخليج عن نظام الرئيس السابق عمر البشير، الذي ناصرها في مشروعاتها الإقليمية، وشاركها في مواقفها وحروبها، وبوجه خاص في حرب اليمن، وقيامها باستكمال حلقات الحصار على السودان، وبخاصة في الجانب الاقتصادي، الأمر الذي أفقد ذلك النظام ما تبقى عنده من قدرة يقابل بها التحديات الاقتصادية التي كانت سببًا مباشرًا من أسباب الرفض الشعبي لذلك النظام وسببًا مباشرًا في إطاحته.

ـ رعاية بعض الدول لبعض معارضي النظام السابق، وتوفير الدعم السياسي والإعلامي والمادي لهم، وتنسيق جهودهم مع بعض القادة العسكريين الذين ربطتهم صلات بهذه الدول، وتنسيق جهود مدنيين وعسكريين مع الحلفاء الغربيين، وبخاصة في أوروبا.

ـ رعاية بعض دول الإقليم وبعض الدول الأوروبية للتحالف المدني العسكري، وإشرافها على تكوين السلطة الانتقالية وإشرافها على إعداد الوثيقتين السياسية والدستورية اللتين تأسست عليهما السلطة الانتقالية ومؤسستيها الرئيستين، مجلس السيادة ومجلس الوزراء.

ـ رعاية هذه الدول لمسيرة السلطة الانتقالية، وتدخلاتها المباشرة في تذليل بعض الصعاب المالية التي واجهتها، والمساهمة في تعزيز علاقات السلطة الانتقالية بالدول الغربية وبالمنظومات الدولية، ومساهماتها في إعادة هندسة الأوضاع في مؤسسات الدولة بصفة عامة، وفي مؤسساتها ذات الطابع السيادي بصفة خاصة.

ـ رعاية رئاسة مجلس الوزراء، وتوفير السند اللوجستي والفني لها، وتكفُّل منظمات أوروبية بدفع مرتبات رئيس الوزراء عبد الله حمدوك وكبار مستشاريه ومعاونيه (على النحو الذي نشرته مؤسسات إعلامية)، في مخالفة لكل قواعد السيادة ومقتضيات الأمن القومي للدول.

ـ مساعي دولة إقليمية، وسعيها المتكرر للسيطرة على الساحل السوداني على البحر الأحمر، وعلى الموانئ القائمة عليه التي يخطِّط لبنائها، ومساعيها الدؤوبة لوضع يدها على واحدة من

أخصب الأراضي الزراعية في السودان تقع في شرق السودان، وتتجاوز مساحتها مليون فدان، وتتمتع هذه المنطقة باهتمام صهيوني كبير لأسباب تتعلق بموقعها الجغرافي، وكبر مساحتها الجغرافية، وخصوبة أرضها، وتوافر المياه بها، ولأسباب دينية تتصل بالميثولوجيا الصهيونية.

ب ـ التطبيع مع الكيان الصهيوني

تبني رئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ونائبه محمد حمدان حميدتي، ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك مشروع التطبيع، ثم تنافسهم عليه، فبعد مقابلة برهان لنتنياهو في أوغندا بدأت مظاهر التنافس حول التطبيع بين ثلاثتهم، ومن مشاهد هذا التنافس:

ـ بادر مجلس الوزراء برئاسة عبد الله حمدوك إلى اتخاذ بعض الخطوات التطبيعية الكبيرة، حيث استصدر قرارًا من مجلس الوزراء ألغى بموجبه قانون مقاطعة «إسرائيل» لعام 1968، ثم قرر توقيع اتفاقية أبراهام وفوض وزير العدل الذي وقع الاتفاقية، وصاحب ذلك قيام مجلس الوزراء بتغيير المناهج الدراسية لتتماشى مع مطلوبات التطبيع، فحُذِفت منها كل ما له صلة بالقضية الفلسطينية، بل حذفت كل مادة ذات صلة بالتحرر والاستقلال الوطني، وبلغت الحال حد حذف المقررات الدراسية الخاصة بالثورة المهدية التي صنعت استقلال السودان الأول في القرن التاسع عشر.

ـ مشاركة رئيس مجلس الوزراء، ورئيس مجلس السيادة في القمة الرباعية التي جمعتهما برئيس الوزراء الصهيوني والرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب في أواخر حقبة حكمه.

ـ أوفد قائد الدعم السريع أخيه إلى تل أبيب لفتح آفاق تعاون ثنائي بين قواته والكيان الصهيوني، وسعي الطرفين إلى تأسيس علاقات متعددة الأوجه بينهما، مع إعطاء خصوصية للعمل المشترك في المجال الزراعي حيث دار الحديث حول طرح مشروع ضخم يقع غرب نهر النيل للاستثمار المشترك.

ج ـ البعثة الأممية للسودان «يونتامس»

بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2020، بعث عبد الله حمدوك رسالة مكتوبة إلى الأمين العام للأمم المتحدة طالبًا فيها التالي:

ـ تأليف بعثة سياسية خاصة للسودان، تضم عنصرًا قويًا، وتشمل ولايتها الجغرافية كامل أراضي السودان، ويمتد نطاقها الزمني حتى يحقق السودان أهداف التنمية المستدامة بحلول 2030، على أن تكون ذات نهج مبتكر ومنسق ويتسم بالمرونة والسلاسة، وينبغي استخدام عناصر أساسية واتباع نهج نموذجي، وأن يوسع فريق هذه البعثة عملياته من حيث الحجم والنطاق ليكون على مستوى الغرض المنشود، وأن يكون وجود الأمم المتحدة في السودان متكاملًا، ومتوائمًا من الناحية الاستراتيجية وتحت قيادة واحدة، وأن يجري الأمين العام إصلاحات لركائز البعثة.

ـ أن يكون من مهمات البعثة: دعم تنفيذ الإعلان الدستوري (الدستور الانتقالي)، والرصد المنتظم لتنفيذ نقاطها المرجعية الرئيسية؛ الاضطلاع بعمليات الإصلاح القانوني والقضائي؛ إصلاح قطاع الأمن (الجيش، والشرطة، والأمن)؛ إصلاح الخدمة المدنية؛ وضع الدستور الدائم؛ دعم جهود السلام ودعم إعادة المشردين داخليًا واللاجئين إلى أوطانهم وإعادة دمجهم.

استجاب الأمين العام للأمم المتحدة إلى طلب رئيس الوزراء الانتقالي، وأنشأ مجلس الأمن الدولي بناءً على هذا الطلب بعثة سياسية أممية للسودان حملت الاسم المختصر «يونتامس»، وذلك في 4

حزيران/ يونيو 2020، بالقرار الرقم 2524، ثم عين الألماني فولكر بيرتس الذي عمل مع بول بريمر في العراق إبان الاحتلال الأمريكي له، ثم عمل مستشارًا لمبعوث الأمين العام للأمم المتّحدة لسورية خلال الحقبة 2015 ـ 2018، كما عمل أستاذًا بجامعة هومبولت ببرلين، وأستاذًا مساعدًا في الجامعة الأميركية في بيروت (1991 ـ 1993)، وترأس مجموعة أبحاث الشرق الأوسط وأفريقيا حتى نيسان/ أبريل 2005، وعمل مديرًا للمعهد الألماني للسياسة الدولية والأمن، وله كتاب بعنوان **نهاية الشرق الأوسط الذي نعرفه**، ولعل في السيرة الذاتية لرئيس البعثة الأممية بخبراته في العراق وسورية، وخبراته الأخرى عنوانًا لطبيعة المهمة التي اختير لها في مهمته الجديدة في السودان.

أخفى رئيس الوزراء هذه الرسالة عن مجلس السيادة، وأحاطها بقدر عال من السرية، وتبين لاحقًا أن بريطانيا هي صاحبة مشروع البعثة، وأن السفير البريطاني في السودان هو من صاغ الرسالة، وأنه قد طلب من رئيس الوزراء الذي يحمل الجنسية البريطانية إرسالها بتوقيعه إلى أمين عام الأمم المتحدة، وقد أعلن السفير ذلك. وقد روّج مناصرو رئيس الوزراء من الساسة ومن بعض الدبلوماسيين الغربيين أن هذه البعثة ستحقق أهدافًا كبيرة، من بينها تقليم أظافر المؤسسة العسكرية، وصناعة معادلة جديدة لمصلحة رئيس الحكومة وحاضنته السياسية، ولهذا لم ترفض الحاضنة السياسية هذه البعثة بكل ما يحمله وجودها ومهماتها من مخاطر كبيرة تستهدف سيادة البلد واستقلاله.

يتضح من طبيعة البعثة التي جاء تفصيلها في رسالة رئيس الوزراء، أنّها بعثة سياسية وشاملة من حيث التكوين، وأن لها قيادة واحدة تجتمع تحت إمرتها كل المؤسسات الأممية، وأن نطاق ولايتها يشمل كل السودان، وأن أجلها الزمني يمتد لعشر سنوات هي عدد سنوات المرحلة الانتقالية المقترحة من تحالف الحرية والتغيير الذي كان حاكمًا في السنوات من 2019 إلى 2021، وأن الرسالة قد منحت الأمين العام للأمم المتحدة تفويضًا لتطوير البعثة تحت مسمى الإصلاح، كما أن البند الأول في مهمات هذه البعثة الوراد تحت صيغة دعم تنفيذ الإعلان الدستوري قد وضع البعثة في مرتبة أعلى من كل مؤسسات المرحلة الانتقالية وبخاصة مجلسا السيادة والوزراء، حيث منح هذا البند الحق للبعثة في مراقبة أداء المجلسين، وممارسة عمليات المتابعة والتقييم لأعمالهما، وتصويب تلك الأعمال من موقع الوصاية المسنودة بقرار أممي.

بالنظر إلى مهمات البعثة وفق رسالة عبد الله حمدوك التي اعتمدها القرار الأممي المنشئ للبعثة، فإنّ تلك المهمات تُمكن البعثة وبصورة كاملة من ممارسة الوصاية والانتداب على السودان، وهذا الذي ثبت إلى حد كبير خلال مدة عملها، ومن خلال ممارساتها العملية. كما أن مهمات البعثة تشمل مباشرةً إعادة هندسة أوضاع الدولة تحت مظلة إصلاح مؤسساتها التي وردت ضمن المهمات، وهو الذي تمت ترجمته عمليًا من خلال تفكيك بعض مؤسسات الدولة، وعبر إضعاف المؤسسات التي لم يشملها التفكيك، ومن خلال عمليات الإحلال والإبدال التي شملت كوادرها، حيث شهدت حقبة حكومة عبد الله حمدوك الأولى والثانية فصل وتشريد آلاف الكفاءات الوطنية التي تمرست في العمل، وتشبعت بقيَمه وتقاليده، واكتسبت وراكمت عبر عقود من الزمن خبرات كبيرة تم استبدالها بأصحاب الولاء السياسي وببعض الذين جاء بهم التغيير من خارج الحدود.

لم تكن مهمات البعثة التي جاءت في رسالة رئيس الوزراء وتضمنها قرار مجلس الأمن الذي أنشأ هذه البعثة، مصوبة فقط نحو إعادة تكوين مؤسسات الدولة على نحو جديد يخدم هدف

صناعة حاضر جديد للدولة السودانية تحت قيادة البعثة الأممية من خلال عمليات الفك والتركيب التي استهدفت المؤسسات، إنما مكّنت هذه المهمات البعثة من صناعة مستقبل السودان عبر وضع الدستور الدائم للبلاد، وسن قوانيين جديدة بعيدًا من الإرادة الوطنية، وبمنأى عن تطلعات المواطنيين ووجدانهم وهويتهم التاريخية والحضارية، علمًا بأن للسودان خبرات وتجارب دستورية غنية جدًا استفاد منها الإقليم بأثره، حيث كتب بعض الخبراء السودانيين كل الدساتير التي حكمت بلادهم منذ عام 1953 وحتى دستور 2005 الذي تم تعليق العمل به في 11 نيسان/أبريل 2019، وأن بعض خبرائه قد كتبوا دساتير دول عربية وآسيوية، وأن القانونيين من أبنائه قد أسسوا عددًا من المنظومات العدلية، وصاغوا قوانين دول كثيرة ولا سيما في دول الخليج، وأن أساتذة القانون السودانيين قد درّسوا في جامعات كثيرة في محيط السودان العربي والأفريقي وتخرجت على أيديهم أعداد كبيرة من دارسي القانون.

إنّ التدخل الخارجي في الشأن السوداني خلال هذه المرحلة الانتقالية قد أفضى إلى تحويل طبيعة الصراع السياسي في السودان إلى صراع بين مشروع الاستقلال الوطني ومشروع الهيمنة الغربية على البلاد، وأعاد البلاد إلى مرحلة ما قبل الأول من كانون الثاني/يناير 1956 تاريخ استقلال السودان، الأمر الذي أدركه المجتمع وبدأ في حشد طاقاته لمقابلة هذا التحدي الذي استجد.

إنّ «الاستعمار» كما هو عهده وتاريخه، ليس حريصًا على الديمقراطية في «مستعمراته»، فطفق عبر تاريخه الطويل في تنصيب الحكام وفي فرض الأنظمة، متجاوزًا حق الشعوب في اختيار حكامها، وفي بناء نظم الحكم، ضاربًا عرض الحائط بحقوقها المشروعة في الحكم الديمقراطي الذي يتأسس على الانتخاب والاختيار الحر، الذي يؤسس في الآن عينه لتداول سلمي للسلطة. وكما سعى في تاريخه إلى فرض قيادات على شعوبها خلال الحقبة الكولونيالية، فإنه لم يدرك بعد خطل ذلك الصنيع، ويريد أن يستمر في استدامة ذلك النموذج في غير قُطر، وعمل ولا يزال منذ بداية المرحلة الانتقالية وحتى الآن على فرض قيادة وتنصيب حكام يخدمون مصالحه، ويخاطبون أجندته، ويخطبون وده، ويستوي في ذلك عنده المدني والعسكري حين يتوافر الولاء، وهذا الذي أطال أمد المرحلة الانتقالية، وأضعف الدولة، وقسم المجتمع، وجعل الاستحقاق الانتخابي استحقاقًا صعب المنال.

2 ـ تفكيك مؤسسات الدولة

ثمة تشابه بين حال السودان في هذه المرحلة الانتقالية، وبين حال العراق بعد احتلاله في عام 2003، ويُعدُ تفكيك الدولة والمجتمع، وممارسة الهيمنة والوصاية الأجنبية من أهمّ أوجه الشبه بين البلدين، ومثلما فكك الاحتلال الأمريكي مؤسسات الدولة العراقية في عهد بول بريمر، فإنّ مؤسسات الدولة في السودان المدنية منها والعسكرية قد تعرضت للتفكيك والإضعاف من جانب السلطة الانتقالية في عهد رئيس البعثة الأممية إلى السودان فولكر بيرتس كما جاء ذكره آنفًا.

لم تكن الخدمة المدنية وحدها التي شملها العبث والإضعاف والتفكيك، إنما شمل كذلك مؤسسة الجيش، ومؤسسة الشرطة، وبقية المؤسسات النظامية، التي فصل منها آلاف الضباط، وأطلقت الحملات الإعلامية والسياسية لتفكيكها واستبدالها بالمكونات العسكرية للحركات المسلحة، وقد نالت تلك الحملات من معنويات هذه المؤسسات وأثرت سلبًا في أدائها، فتراجعت درجات الأمن والأمان في معظم أنحاء البلاد، وأصيب الأمن القومي في منعته وقوته.

لقد برزت إلى السطح ظاهرة إعادة رسم خريطة السودان على نحو جديد، بعد أن وقعت السلطة الانتقالية بشقيها المدني والعسكري اتفاقية جوبا للسلام مع الحركات المتمردة في دارفور والنيل الأزرق في تشرين الأول/ أكتوبر 2020، حيث ابتدعت لأول مرة ما عُرف في هذه الاتفاقية بالمسارات الخمسة، التي قسمت السودان إلى خمسة أقاليم ومنحت كل إقليم/مسار نصيبًا من السلطة والثروة على المستويين الاتحادي والإقليمي، وهو ما يؤشر إلى مستقبل جديد للسودان عنوانه الأبرز هو التفكك، ويعد ذلك من أخطر ما تضمنته الاتفاقية.

وبالتزامن مع ذلك تزايدت وتيرة المطالبة بانفصال أجزاء من السودان، حيث تعالت دعوات انفصال في شرق السودان، وفي شماله، وفي أنحاء أخرى من السودان، كما تعالت أصوات تنادي بفصل أجزاء من السودان التحق بعضها به في مطلع القرن العشرين، وأجزاء أخرى شعر أصحاب الدعاوى أنها تمثل تهديدًا لاستقرار السودان، وتتضمن هذه الدعاوى مشروعًا جديدًا يحصر حدود الدولة بين النهر والبحر في إشارة إلى المنطقة الواقعة بين نهر النيل والأنهر التي تصب فيه وبين البحر الأحمر.

لقد منحت اتفاقية جوبا كذلك هذه الحركات حق الاحتفاظ بجيوشها لعشر سنوات قادمة، وحق إقامة قواعد عسكرية لها في الخرطوم وعدد من العواصم والمدن الولائية، الأمر الذي جعل ظاهرة تعدّد الحركات المسلحة أكبر مهدد للأمن القومي السوداني، وأخطر مهدد لأمن المواطنين في معظم أنحاء السودان.

إن خلاصة عمليات التفكك قد بدت أكثر وضوحًا في انقسام الرأي العام حول قضية الوحدة والتفكيك وما يتصل بها من رؤى لتشكيل كيانات سياسية جديدة على أنقاض الدولة الموحدة، وتجلت آثار التفكيك في العجز الذي أصبح سمة من سمات مؤسسات الدولة المختلفة التي باتت عاجزة عن القيام بأدوارها الطبيعية، فانعدم الأمن أو كاد في العاصمة والولايات، وتردى مستوى خدمات الصحة والمياه والكهرباء، وتدهورت خدمات التعليم العام، وتوقفت خدمة التعليم العالي، حيث ظلت الجامعات الحكومية مغلقة منذ أن ترأس عبد الله حمدوك وحاضنته السياسية الحكومة الانتقالية الأولى في عام 2019، واستمرت مغلقة حتى قيام المفاصلة بين شركاء السلطة الانتقالية في 25 تشرين الأول/أكتوبر 2021، ففقدَ طلاب الجامعات 3 سنوات من عمرهم بسبب عجز السلطة الانتقالية. والأدهى والأمَرّ هو حل المحكمة الدستورية التي صنع الفراغ الذي تركته ضياعًا لحقوق الناس وإهدارًا لكرامتهم الإنسانية، وأصاب العدالة بالشلل.

3 ـ الإنهاك الاقتصادي

تبنَّت السلطة الانتقالية ممثلة بمجلس الوزراء والحاضنة السياسية المشروع النيوليبرالي بكل أبعاده، كما تبنت وصفات المؤسسات المالية الدولية ممثلة بالبنك الدولي وبصندوق النقد الدولي، فاستكملت السلطة الانتقالية من دون رحمة، عملية تحرير الاقتصاد، فألغت الحكومة الدعم الذي كان قائمًا في قطاعات الصحة والتعليم، الكهرباء، المياه، الغذاء، والمحروقات، وخفضت قيمة العملة الوطنية، فأصبحت قيمة الدولار الأمريكي تساوي نحو 600 جنيه بعد أن كان يساوي نحو 60 جنيهًا، وارتفع التضخم إلى عشرة أضعاف ما كان عليه، وأصبحت الحياة قاسية إن لم تكن مستحيلة. وقد أسهم تدهور الأوضاع الاقتصادية في زيادة النفوذ الخارجي، وفي زيادة مستوى تأثيره في القرار الوطني، حتى بات السودان دولة بلا سيادة وبلا استقلال، كما أسهمت هذه الأزمة

الاقتصادية في دفع خطى تنفيذ مشروع التغيير الاجتماعي والقيمي، وزادت نسب الطلاق والتفكك الأسَري، وازدادت معدلات الانحلال الأخلاقي، ودخلت أنماط ثقافية جديدة لم يعرفها المجتمع السوداني من قبل، وزادت معدلات الاخلال بالأمن.

4 ـ الانقسام والتهافت السياسي

شهدت هذه المرحلة حالة من الانقسام العمودي بين القوى السياسية، وتبلور هذا الانقسام في بروز تحالف سياسي يرى أن معالجة أوضاع السودان لا تتم من دون معالجة علاقاته مع الغرب، وأن الأمل في نهوض الدولة لا يتحقق من دون علاقة مميزة مع الغرب، وأن الطريق إلى المستقبل يمر عبر الغرب، وأن الحل يكمن في اتباع النموذج الغربي، في الثقافة والسياسة والاقتصاد والتعليم والقانون والاجتماع والفنون، وأن استدامة التنمية والنهوض لا تتأتى إلا بغرس النموذج الغربي في التربة السودانية، ولهذا يعول هذا التحالف ـ الذي انفرد بحكم السودان خلال المرحلة الانتقالية ـ على الشراكة بينه وبين الغرب وشركائه في بعض دول الخليج. هنا تجدر الاشارة إلى أمرين، **أولهما** أن هذا التحالف المكون من 4 أحزاب قد استلفت أحزابه من قبل النموذج العلماني من الغرب وتبنته، والأمر **الثاني** أن نظرية هذه الأحزاب الاقتصادية تأسست على الفلسفة الاشتراكية التي هي نقيض لفلسفة الغرب الرأسمالي، وفي تجربة حكمها تبنت فلسفة الغرب الاقتصادية ضمن تبنيها للمشروع النيوليبرالي. هنا يبزر التناقض الذي يولد أسئلة كبرى تدور حول كيفية الجمع بين مشروعين نقيضين، وتدور حول مكانة الاستقلال الوطني وقيمته في مخيلة ومشروع هذا التحالف.

في مقابل هذا التحالف الذي تحولت أحزابه من الناحيتين الفكرية والسياسية، بدأ المجتمع في بناء منظومة أخرى ترى أن النهضة تتم بالاعتماد على الذات ومن خلال استلهام نموذج يبني على الصالح من إرث السودان وتجربته في المساقات الثقافية والقيمية والسياسية والاقتصادية، مع عدم التجافي عن العالم الخارجي بل إقامة علاقات تبادل تقوم على الندّية والكرامة الوطنية، وترعى المصالح المشتركة باستقلال من دون التفريط في السيادة.

يعَدّ طغيان الصبغة والملامح الوطنية السمة المائزة لهذه المنظومة التي بدأت في التشكل من مكونات المجتمع الرئيسة، ممثلة في الطرق الصوفية، والكنائس، والقبائل، والرموز والشخصيات الاجتماعية، وأغلب الأحزاب الوطنية. لكن ثمة تحديات كبيرة تواجه هذه المنظومة الجديدة، **أولها** تعريف هوية هذه المنظومة، وتحديد طبيعتها والتوافق عليها، وهذا أكبر هذه التحديات التي تواجه مكوناتها في لحظات التأسيس، لأنها إن مضت في التشكل لتصبح حزبًا أو تحالفًا سياسيًا فإنها لن تشكل الاضافة النوعية المنتظرة منها، وفي السودان ما يربو على مئة حزب، وفيه عدد من التحالفات يتجاوز عدده عدد أصابع اليدين. المطلوب أن تتألف مكونات هذه المنظومة على أطروحة وطنية جديدة تزاوج بين القيم والعلم، وخلاصة التجارب والعبر، وأن تتأسس كمنصة وطنية تتعاطى مع التحديات والاستحقاقات من منطلق وطني لا منطلق سياسي أو حزبي، وهذا الذي ترى ملامحه في معادلة التحدي والاستجابة والتدافع خلال السنوات الثلاث الماضية، وبدأت في التبلور أكثر خلال العام الأخير من عمر المرحلة الانتقالية، ثم على مكونات هذه المنظومة الانخساف فيها ومفارقة القديم إلا بالقدر الذي يمكن من استخلاص العبر والاستفادة منها.

5 ـ إنهاك وتفكيك المجتمع

شهدت هذه المرحلة محاولات محمومة لتقسيم المجتمع السوداني وإنهاكه وتفكيكه على نحو لم يعرفه المجتمع في أحلك الظروف التي مرت به في تاريخه الطويل، وذلك عبر افتعال المشاكل بين مكونات المجتمع المختلفة، ومن خلال إشعال الصراعات والحروب القبلية، واستثارة النعرات المختلفة، فنشأت من جراء ذلك صراعات قبّلية وجهوية في شرق السودان الذي ظل آمنًا مستقرًا تتعايش فيه الإثنيات وتأتلف وتتداخل وتتصاهر في تفاعل حضاري بديع، فتحول كل ذلك إلى حروب وصراعات أُريقت خلالها دماء بعض أبناء هذا الإقليم.

تكررت تلك الصراعات في كردفان، ثم في دارفور التي ظلت آمنة منذ اتفاقية الدوحة للسلام التي وقعتها الحكومة مع معظم الحركات المسلحة عام 2011، وانتقلت الصراعات القبلية كذلك إلى النيل الأزرق، وإلى أطراف السودان الأخرى في تطبيق عملي لنظرية شد الاطراف وضرب المراكز التي أنتجها الكيان الصهيوني وجعلها سياسة من سياساته في الإقليم.

وفي السياق نفسه، غزت جماعات سياسية وثقافية مرتبطة بالغرب وتحمل أطروحاته القيمية والثقافية المجتمع السوداني، وبذلت جهودًا كبيرة لضرب منظومة قيم المجتمع التاريخية، واستبدالها بالقيم الغربية، وفي ذلك، كان التركيز كبيرًا على الأسرة التي استهدفت بالإضعاف والتفكيك ، كما كان التركيز كبيرًا على شريحة الشباب التي تم استهدافها بالمخدرات، واستهدافها بنماذج قيمية تصادم قيم المجتمع التاريخية، ويُعد نموذج الشذوذ الجنسي من هذه النماذج التي بذلت جهودًا كبيرة من أجل ترسيخ وجودها في المجتمع برعاية ودعم حكوميين.

وبرغم حالات الإنهاك والتقسيم التي ضربت المجتمع السوداني خلال المرحلة الانتقالية، إلا أنه بدأ في امتصاص الصدمات ومن ثمّ شرع في تأسيس مواقف وطنية يقارع بها الخطوب والمخاطر التي واجهته، ولمقابلة تحدي الاستقلال الوطني نشأت حركة مجتمعية فاعلة تناهض وجود البعثة الأممية، وتدعو إلى إخراجها من البلاد، وإلى استعادة السيادة والاستقلال الوطني.

في مقابل تحدي إعادة الهندسة الاجتماعية والقيمية، نهض المجتمع فقاوم مشروع تغيير المناهج الدراسية، وناهض مشروع الانقلاب القيمي الذي اعتمد على بعد قانوني سنت حكومة عبد الله حمدوك لأجل تحقيقه قوانين جديدة، وعدّلت قوانين وألغت أخرى. وقد ناهض المجتمع وكافح مشروع الغزو الثقافي الذي يعمل على استبدال قيم المجتمع بقيم بديلة مصادمة لوجدان المجتمع وموراثاته .

وليس بعيدًا من جهود استعادة السيادة والاستقلال الوطني، والجهود المبذولة من أجل المحافظة على المجتمع وهويته وقيمه، نهض المجتمع في مواجهة مشروع التطبيع مع الكيان الصهيوني، وانتظمت قوى المجتمع في هيئة شعبية لمناهضة التطبيع عبر مناشط وفعاليات شعبية مؤثرة.

ثم احتشدت مكونات المجتمع وتراصّت في منصة وطنية جامعة تنشد توظيف الطاقات الوطنية لمصلحة مشروع وطني يعمل من أجل إعادة التوازن إلى المسرح السياسي السوداني، ولبناء الحاضر والمستقبل وفق المشيئة الوطنية التي تحفظ للوطن وحدته واستقلاله وأمنه ورفاهه. وهذا الذي تنادت له القبائل، والأحزاب الوطنية، والشرايح الشبابية والنسوية، تحت مظلة

المجلس الأعلى للتصوف الذي أطلق مشروع نداء السودان الذي أنهى أعمال الحوار الوطني على مائدة مستديرة منتصف شهر آب/أغسطس 2022.

ثانيًا: مشاهد السودان المستقبلية

إن الواقع السوداني بمعطياته التي سبقت، يُعد واقعًا صعبًا بالغ التعقيد، وقد زاد المشروع والنفوذ الخارجي من صعوبة وتعقيد هذا الواقع، وبخاصة أن للمشروع الخارجي شركاء «سودانيين»، تمكنوا من تقسيم الأدوار بينهم، وأدوا أدوارهم بجرأة، من خلال التكامل بين الواجهات السياسية المختلفة من أحزاب، ولجان شبابية، وبين الواجهات العسكرية التي تمثلها الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح عبد العزيز الحلو، ورصيفتها التي يترأسها عبد الواحد محمد نور، وتضطلع البعثة الأممية «يونتامس» بدور «المايسترو» الذي يوزع الأدوار، ويحدد زمن كل لاعب.

من كل ما تقدم، تبرز مشاهد تستشرف مستقبل السودان في العشرية القادمة من تاريخه، والمشاهد هي:

1 ـ المشهد الديمُقراطي

يعَد هذا المشهد هو المشهد المرغوب فيه من أغلبية أهل السودان، لكنه المشهد الذي تواجهه صعاب كبيرة، ومن أبرزها:

ـ عدم قبول الأحزاب الصغيرة المتحالفة مع الخارج بهذا المشهد، بسبب عجزها التاريخي عن تحقيق أي مكاسب انتخابية، الأمر الذي سيفقدها فرصةً العودة إلى السلطة وكراسي الحكم الذي منحه لها شريكها الخارجي، وبالتالي يتوقع استمرار حملاتها الرافضة لهذا الخيار، وقد يحملها هذا الرفض إلى الانتقال إلى مرحلة متقدمة من مراحل إشاعة الفوضى والاضطرابات حتى تمنع قيام الانتخابات.

ـ عدم توافر إرادة سياسية تنتج توافقًا وطنيًا على دستور انتقالي يُستند إليه كمرجعية في أي عملية انتخابية.

ـ رفض بعض الدول الغربية «المستتر» لأي عملية انتخابية تمكن المجتمع السوداني من الاختيار الحر، ورفض بعض الدول لمبدأ التحول الديمقراطي، وخشيتها إعادة تطبيقه في السودان، ويكمن مبعث الخوف في عدم رغبتها في انتقال ثقافة الحرية والديمقراطية إلى دولها ومجتمعاتها.

ـ تفضيل بعض الدول للحكم العسكري على الحكم القائم على الخيار الديمقراطي الانتخابي الحر، كون الأول يحقق استقرارًا يعجز الثاني عن تحقيقه ـ كما تزعم ـ الأمر الذي ينعكس عليها مباشرة.

ـ عدم وجود معادلة تستوعب قوات الدعم السريع الحركات المسلحة في دارفور في مرحلة الانتخابات وما بعدها، وخوف هذه الحركات فقد المكاسب التي تحققت لها بموجب اتفاق جوبا، وخوف قائد الدعم السريع ومعاونيه فقد المكاسب السياسية التي تحققت لهم خلال هذه المرحلة الانتقالية.

إن تقدم المشهد الديمقراطي أو تأخره رهين بقدرة أي من طرفي المعادلة السياسية على فرض توجهه على الطرف الآخر، فالطرف الرافض للانتخابات لا يتمتع بثقل شعبي ولا مجتمعي، ويرى تحالفه مع الخارج هو مصدرة قوته الرئيسة. أما الفريق الراغب في تحقق هذا المشهد، ويعمل من أجل تحقيقه، فإنه يستمد قدرته من المجتمع، كما يشكل الرأي العام في مؤسسات الدولة – على ضعفها ـ مصدرًا آخر من مصادر قوته.

الطرف الأول الرافض للانتقال الديمقراطي، والرافض إجراء انتخابات يريد التربع على كراسي السلطة بدفع وسند غربي، لكنه لم يدرك أن الغرب الذي يواليه يعيش واقعًا دوليًا جديدًا جراء الحرب في أوكرانيا، ومن جراء تداعيات الصراع الدولي حول النظام العالمي الجديد، وان ذلك جعله يعيش حالة تراجع على المسرح الدولي والمسرح الإقليمي.

2 ـ مشهد التغيير المسنود بالقوة العسكرية

وهو مشهد مطروح تتبناه بعض القوى السياسية التي ترفع شعار التغيير الجذري، وتعمل من أجل استنساخ نموذج التغيير في شرق أفريقيا الذي تمّ باستخدام القوة وتوظيفها في صناعة التغيير الجذري الذي أقصى الهوية العربية من زنجبار، ويعتزم أصحاب مشروع التغيير الجذري في السودان، استدعاء هذا النموذج وتطبيقه ليحقق النتيجة نفسها التي حققها حزب الأمة اليساري في زنجبار عبر المجزرة الشهيرة التي نفذها في 12 كانون الثاني/يناير 1964، وليعيد هندسة أوضاع السودان على نحو جديد يزاوج بين نموذج زنجبار ونموذج حكم عبد الله التعايشي خليفة الإمام المهدي.

يعتمد هذا المشهد على استخدام القوة العسكرية لبعض الحركات المتمردة التي لم توقع اتفاقية جوبا، يشاركها في ذلك بعض الأحزاب الصغيرة وبعض الشرائح الشبابية التي حظيت برعاية غربية وانتظمت في الجماعات الأناركية بمسمياتها المختلفة.

لهذا المشهد نسخة ثانية بنيت على شراكة بين ميليشيا مسلحة «مجاورة للمؤسسة العسكرية»، وبين تحالف أحزاب المشروع الخارجي، وتحظى برعاية إقليمية، وتعمل على الاستيلاء على الحكم باستخدام قوتها العسكرية بالشراكة مع هذه الأحزاب التي ستمثل دور الحاضن السياسي لهذا التغيير.

يعتمد هذا المشهد في نسختيه على الفوضى غير الخلّاقة التي ستكون مدخلًا للعمل العسكري وهو ما ظل يراه الناس منذ عام من خلال التظاهرات وحالات الفوضى التي لم ينتبه كثيرون لحقيقتها برغم كشف بعض قادة هذا العمل لمشروعهم وملامحه ومراحله.

يلزم القول إن هذا المشهد هو مشهد الحرب الداخلية بامتياز، وفي حال حدوثه فإن التعافي منه وتجاوزه يتطلب زمنًا طويلًا كما دلت التجارب داخل السودان وخارجه.

حظوظ هذا المشهد تضعف وتقوى من خلال ضعف أو قوة المؤسسة العسكرية، وقدرة قيادتها على اتخاذ القرار الصحيح في وقته، كما يتأثر سلبًا وإيجابًا بمستوى وعي المجتمع وقدرته على التفاعل الإيجابي بالقدر الذي يسهم في تحصين البلد والحد من فرص تحقق هذا المشهد.

3 ـ مشهد سيطرة المؤسسة العسكرية

لهذا المشهد نسختان كذلك، تتمثل النسخة **الأولى** منه بقيام قيادة المؤسسة بالسيطرة على كل مقاليد السلطة وترتيب أمرها على نحو يضمن بقائها، ويكرس قبضتها عليها من خلال ترتيبات تفضي إلى استدامة الحكم العسكري وترسيخ قيادة المؤسسة العسكرية كقيادة سياسية للبلد عبر تدابير انتقالية قد تنتهي بتدابير انتخابية، وتجد هذه النسخة تشجيعًا من بعض الدول.

أما النسخة **الثانية** من هذا المشهد، فتقوم على إطاحة بعض الضباط بقيادة المؤسسة العسكرية الحالية والسيطرة على المؤسسة العسكرية ومن ثم السيطرة على قيادة البلد، ثم المضي عبر تدابير دستورية تفرض الأمر الواقع وتكرس القيادة الانقلابية كقيادة سياسية للبلد.

ينطوي هذا المشهد في أي من نسختيه على مخاطر كبيرة، في ظل وجود كثير من الحركات المسلحة، بعضها أبرم اتفاقيات سلام مع الحكومة، وبعضها رفض الاتفاق معها، مع وجود جماعة مسلحة تمتلك قدرات عسكرية ومالية كبيرة تجلس إلى جوار المؤسسة العسكرية ولها مصالح ومطامع، وقد يُعقّد ذلك من عملية التغيير العسكري الهادف إلى السيطرة على السلطة من دون حدوث تفاهمات مسبقة مع هذه الحركات المسلحة تضمن لها استمرار المكاسب والمصالح.

خاتمة

الراجح وفق المعطيات الشاخصة على سطح المسرح السياسي تداخل بين المشهدين الثاني والثالث يفضي في نهاية حقبة الاحتراب (التي يمثلها المشهدان الأخيران) إلى المشهد الأول على النحو الذي حدث في الجزائر بعد عشريتها السوداء، وذلك وفق ما يلي:

ـ تطوير حالة الاضطرابات الحادثة الآن لتدخل مرحلة الفوضى المتزايدة.

ـ تدخل بعض الحركات والميليشيات المسلحة على خط الفوضى لتطويرها إلى حالة حرب داخلية.

ـ استمرار هذه الحالة التي تبدأ بالفوضى العارمة ثم تطورها إلى حرب داخلية، تستمر لمدة قد تصل إلى عشر سنوات.

ـ يلي ذلك سيطرة المؤسسة العسكرية على الأمور، ثم إنهاء حالة الاحتراب، والعودة إلى المشهد الأول، المشهد الديمقراطي الذي تجسده «بصورة عملية» انتخابات مدروسة تجعل السيطرة من وراء جدر للمؤسسة العسكرية حقيقة ماثلة.

إن تجنب المشاهد القاسية التي تبدو راجحة وفق المعطيات الماثلة أمر ممكن، لكنه يتوقف على وقف التدخل والهيمنة الخارجية، وعلى فك الارتباط بين الخارج وأدواته المحلية، ويتوقف كذلك على فاعلية المجتمع، وتعظيم قدراته وأدواره المانعة لتحقق هذه المشاهد، وقدرة المجتمع كذلك على تشكيل حالة إسناد وطني للمؤسسة العسكرية يمكنها من الاضطلاع بدورها في حفظ وصون سيادة واستقلال البلد، وفي تحقيق أمنه واستقراره □

حلف «أوكوس» الأمني الثلاثي في الميزان الاستراتيجي

عمرو علان(*)

كاتب وباحث سياسي.

اجتمع الثلاثي «الأنغلوسكسوني» (أمريكا وبريطانيا وأستراليا) في يوم 15 أيلول/سبتمبر 2021، وذلك للإعلان عن توصّلهم إلى اتفاق حول إقامة حلف ثلاثي أمني في منطقة «الإندو باسيفيك» اصطلحوا عليه «أوكوس»[1]، وخلص هذا الحلف إلى إلغاء أستراليا صفقة بنحو 65 مليار دولار أمريكي لشراء غواصات قتالية تعمل بـ«الديزل» من فرنسا، واستبدالها بأخرى تعمل بالدفع النووي من الولايات المتحدة الأمريكية[2]، وهو ما أثار حنق فرنسا، حيث عدت هذا التصرف «خيانة من الحلفاء» و«طعنة في الظهر»، وشارك فرنسا هذا الشعور أعضاء آخرون في حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي ولو بدرجة كانت أقل حدة.

ورغم عدم إتيان أمريكا على ذكر الصين صراحة عند الإعلان عن حلف «أوكوس»، إلا أن الأمر لا يحتاج إلى كثير من العناء لاستنتاج كونها المستهدف الرئيس من هذا الحلف، فبعد مضي نحو 10 سنوات على إعلان باراك أوباما عن استراتيجيته المنتهية «الاستدارة نحو آسيا» التي لم تُفعَّل عمليًا، والتي كانت تطمح إلى مواجهة توسع نفوذ الصين في «الإندو باسيفيك» وصعودها المضطرد «كمركز قوى» دولي، إلا أنه من الظاهر أن أمريكا قد حسمت استراتيجيتها لتكون أكثر عدوانية ضد الصين، بعد أن منيت بفشل استراتيجي في منطقتي غرب ووسط آسيا خلال مغامراتها في العَقْدين المنصرمين.

وقد كُتِب الكثير في محورية التحول في «الجغرافيا السياسية» الذي يشهده العالم غداة إقامة حلف «أوكوس»، فشبَّهت مجلة **ذي إيكونوميست** في 19 أيلول/سبتمبر 2021، قيام هذا الحلف بالعدوان الثلاثي على مصر عام 1956، وزيارة نيكسون للصين 1972، وسقوط جدار برلين عام

(*) البريد الإلكتروني: amro@amrobilal.net

(1) «الولايات المتّحدة تشكّل مع بريطانيا وأستراليا تحالفًا استراتيجيًا جديدًا،» فرانس 24، 16 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3AJME2i>.

(2) «أستراليا تختار التسلح بغواصات نووية أمريكية وتلغي صفقتها الضخمة مع فرنسا،» فرانس 24، 16 أيلول/سبتمبر 2021، <https://bit.ly/3RDHQm0>.

1989، في مقال بعنوان «التداعيات الاستراتيجية لحلف «أوكوس» ستكون كبيرة وطويلة الأمد: تحول عميق في الجغرافيا السياسية،»[3]، وفي مقال آخر بعنوان «دخول «أوكوس»،» نُشر في 25 أيلول/سبتمبر 2021، قالت المجلة إن الحلف يعيد تشكيل المشهد الاستراتيجي في «الإندو باسيفيك»، وإنه الخطوة الأمريكية الأكثر «دراماتيكية» وجدية حتى هذه اللحظة في سبيل مواجهة ما تعده هي وآخرون في منطقة «الإندو باسيفيك» تعاظمًا للتهديد الصيني[4].

وكان ستيفن والت البروفسور في جامعة هارفرد قد فصَّل في 18 أيلول/سبتمبر 2021 في مجلة **فورين بولِسي** تبعات هذا الحلف في عدة نقاط، وصف في إحداها إقامة هذا الحلف بأنه كان خطوة مدروسة بدقة، وأنه رغم كونها لا تهدف إلى تهديد الحزب الحاكم في الصين، ولا ترمي إلى ضرب الاقتصاد الصيني، إلا أنها ستُعقِّد الجهود الصينية لفرض قوتها في البحر، وستتحكم في عُقَد مواصلات حساسة، معرقلة بذلك مساعي الصين للسيطرة على دول الجوار الصيني، وأضاف أنه بمعنى آخر تُعَد هذه الخطوة مصمَّمة لإحباط المساعي الصينية لفرض «الهيمنة» على منطقة «الإندو باسيفيك» حسب وصفه[5].

ولا يمكن فصل إقامة حلف «أوكوس» عن خطوات أمريكية أخرى تزامنت مع إقامته، خطواتٌ تصب في السياق نفسه سواء أكانت بالمباشَرة أم بالموارِبة، فقد كشف جاك ديتش وروبي غرايمر في تقرير في مجلة **فورين بولسي** في 16 أيلول/سبتمبر 2021، عن مباحثات بين إدارة جو بايدن وبين الحكومة الأسترالية بغرض تأمين قاعدة عسكرية أمريكية في شمال أستراليا، وذلك بهدف إعادة تموضع قاذفات ومقاتلات جوية أمريكية فيها، وأضاف التقرير أن صفقة الغواصات النووية الدفع الهجومية التي تم الإعلان عنها بين أستراليا وأمريكا، يمكن أن تتطور في المستقبل لتشمل صواريخ هجومية دقيقة بعيدة المدى من قبيل صواريخ «توماهوك»[6].

وفي تقرير آخر، نُشر في 21 أيلول/سبتمبر 2021، كذلك كشف ديتش وغرايمر أن وزارة الخارجية في إدارة جو بايدن تخطط لزيادة عدد الموظفين الذين يقع على عاتقهم مراقبة أنشطة الصين في عدة مناطق حيوية حول العالم، وتقضي الخطة بتعيين 20 إلى 30 موظفًا إضافيًا في القسم الذي كانت إدارة دونالد ترامب قد أنشأته لهذا الغرض، والذي بات يصطلح عليه لدى دوائر القرار في واشنطن بـ«البيت الصيني»[7].

---

(3) «The Strategic Reverberations of the AUKUS Deal will be Big and Lasting,» *Economist* (19 September 2021), <https://econ.st/3qd53j3>.

(4) «AUKUS Reshapes the Strategic Landscape of the Indo - Pacific,» *Economist* (25 September 2021), <https://econ.st/3AJPQuO>.

(5) Stephen M. Walt, «The AUKUS Dominoes Are Just Starting to Fall,» *Foreign Policy* (18 September 2021), <https://bit.ly/3KLrQfi>.

(6) Jack Detsch and Robbie Gramer, «U.S. Seeking Basing in Australia after Submarine Deal,» Foreign Policy (16 September 2021), <https://bit.ly/3BbvNqC>.

(7) Jack Detsch and Robbie Gramer, «State Department Plans «China House» to Counter Beijing,» *Foreign Policy* (21 September 2021), <https://bit.ly/3QiwzpZ>.

وبالطبع، لا يمكن إغفال الانسحاب الأمريكي من أفغانستان، الذي برغم كونه هزيمة استراتيجية مدوية للأمريكي في وسط آسيا، إلا أن أحد دوافعه كانت محاولة تخفيف الأعباء الأمريكية في ساحات أخرى بهدف التركيز على بحر الصين الجنوبي ومنطقة «الإندو باسيفيك».

ولكن يبرز هنا تساؤل: هل أن إنشاء حلف «أوكوس» الأمني سيؤدي الغرض الأمريكي منه، بوصفه التحول الأكبر في «الجغرافيا السياسية»، الذي يشهده العالم منذ عقود كما جاء سالفًا، وهل أن الهدف الأمريكي من «أوكوس» يتلخص في مواجهة صعود الصين؟ وهذا يلزمه استراتيجية متكاملة تشمل ثلاثة جوانب مترابطة:

ـ الجانب العسكري.

ـ ولكن أيضًا بدرجة أهم، الجانب الاقتصادي. وذلك لطبيعة التنافس مع الصين بوصفها العملاق الاقتصادي الصاعد.

ـ ويلزمه فوق هذا وذاك، تحالفات متينة على غرار التحالفات الأمريكية في حقبة الحرب الباردة.

أولًا: في التحالفات

كان قد علَّق البعض آمالهم على بايدن ليعيد ترميم تحالفات أمريكا بعد حقبة ترامب، إلا أن أول تبعات تحالف «أوكوس» كانت إغضاب فرنسا، الشريك الأطلسي الأكثر اهتمامًا بمنطقة «الإندو باسيفيك» منذ نحو عشر سنوات، ورغم تخفيف «الناتو» من تداعيات التجاهل الأمريكي له خلال المباحثات حول إنشاء «أوكوس»، فإن هذا التجاهل قد عكَس تراجع مكانة «الناتو» في الاستراتيجية الأمريكية عمومًا، كيف إذا ما وُضِع أيضًا في الميزان تجاهل أمريكا لشركائها في «الناتو» عندما اتخذت قرار الانسحاب غير المنسَق في 31 آب/أغسطس 2021 من أفغانستان؟

يمكن فهم تراجع أهمية «الناتو» من خلال النظرة الأمريكية العدائية الراهنة تجاه الصين، ونظرة كلا الحزبين الديمقراطي والجمهوري إليها على أنها التهديد الأبرز للهيمنة الأمريكية، وهذا على خلاف الحال في حقبة حربها الباردة مع الاتحاد السوفياتي، التي كانت تقتضي تمتين تحالفها مع «الناتو» كونه الأقرب جغرافيًا من الاتحاد السوفياتي. ونجد أنه برغم ترحيب بعض دول منطقة جنوب شرق آسيا بإنشاء تحالف «أوكوس» كاليابان وكوريا الجنوبية وتايوان، إلا أن عدة أعضاء من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) قد أبدت تحفظها عن هذه الخطوة، ولا سيما ماليزيا وإندونيسيا، حيث أثارت صفقة شراء أستراليا لغواصات تعمل باليورانيوم المرتفع التخصيب مخاوف هذه الدول من دخول المنطقة في سباق تسلح نووي كبير، حيث قال البروفيسور جيمس شين في **صباحية جنوب الصين** بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2021، بأن الكثير في «آسيان» لا يؤمنون بفكرة امتلاك غواصات تعمل بالطاقة النووية من دون إمكان الحصول على أسلحة نووية مستقبلًا، مضيفًا أنه لطالما بشَّرت دول «آسيان» بالحفاظ على منطقة جنوب شرق آسيا كبقعة

سلام وحرية وحياد، خالية من أي تدخُّلات لقوى خارجية، لكن أستراليا بانضمامها إلى «أوكوس» قد أظهرت تفضيلها لعلاقاتها «الأنغلوسكسونية» على علاقاتها بجيرانها في المنطقة[8].

ثانيًا: الجانب الاقتصادي

بعد التوسع في شرح مزايا تحالف «أوكوس» بالكثير من الإيجابية، تابعت مجلة **ذي إيكونوميست** في ليدرز (Leaders) في 25 أيلول/سبتمبر 2021 القول بأن بايدن يستحق التحية على هذه الخطوة، لكن صفقة الغواصات مع أستراليا تبقى نصف استراتيجية؛ فعلاقة أمريكا بالصين يلزمها أكثر من وقفة عسكرية، واصفةً إعلان بايدن في اجتماع الجمعية العامة للأمم المتحدة 2021 عن آليته لتمويل مشاريع التنمية، التي سماها إعادة بناء عالَم أفضل (Build Back Better World)، بعملية تقليد باهتة لمشروع الصين «الحزام والطريق»، لتختم بالتذكير بأن صفقة الغواصات النووية ما هي إلا دفعة أولى لاستراتيجية من أجل مواجهة الصين، وبأنها استراتيجية ستزداد صعوبة تطبيقها من الآن فصاعدًا[9]. كما يصف الدبلوماسي السنغافوري العريق بيلاهاري كوسيكان (Bilahari Kausikan) هذا القصور الأمريكي بالثقب في الاستراتيجية الأمريكية[10]. كيف لا، والولايات المتحدة الأمريكية باتت تتجنب مؤخرًا الدخول في أي مواجهات عسكرية مباشِرة، وصارت تلجأ إلى الحرب الاقتصادية والعقوبات كسلاح مفضل لديها، فإذا ما كان هذا السلاح لم يُؤتِ نتائج ملموسة ضد دول لا تقارَن بالصين ـ العملاق الاقتصادي الصاعد ـ مثل إيران وسورية، فكيف ستكون الحال في مواجهة الصين؟ ولا سيَّما كون أمريكا تفتقد استراتيجية اقتصادية واضحة تقود فيها الحلفاء في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعانيها، وذلك نتيجة لعدة عوامل ليست جائحة «كوفيد ـ 19» إلا واحدة منها، بينما نجد الصين مستمرة في النمو الاقتصادي، وذلك عبر عدة مشاريع اقتصادية استراتيجية عالمية تحت مظلة مشروع «الحزام والطريق»، وقد باتت معظم دول العالم تتطلع إلى الإفادة من هذه المشاريع الاقتصادية عبر تعزيز الشراكات والاتفاقات البينية مع الصين، بما في ذلك دول تعد حليفة لأمريكا أو تدور في فلكها.

وعلى الرغم من موقف الاتحاد الأوروبي العدائي من الصين، فإن الشواهد القادمة من أوروبا تشير إلى كون الاتحاد الأوروبي غير متحمس ليكون جزءًا حيويًا من الحرب الاقتصادية الأمريكية ضد الصين، فيقول إيفان كراستيف ومارك ليونارد في مقال مشترك نشراه في مجلة **فورين بوليسي** بتاريخ 22 أيلول/سبتمبر 2021، بأن حلف «أوكوس» إشارة واضحة إلى «حرب باردة» جديدة، تضع «العالم الحر» في مواجهة محور «أوتوقراطيات» يتركز حول الصين، وبأن

(8) James Chin, «Why is Southeast Asia so Concerned about Aukus and Australia's Plans for Nuclear Submarines?,» *South China Morning Post*, 20/9/2021, <https://bit.ly/3Qbs1BS>.

(9) «America is at Last Getting Serious about Countering China in Asia,» *Economist* (25 September 2021), <https://econ.st/3epjY7i>.

(10) «AUKUS Reshapes the Strategic Landscape of the Indo - Pacific».

«الديمقراطيات» الأوروبية تنسق جهودها في هذه المواجهة. لكن بخلاف «الحرب الباردة» السابقة، فإن أولويات المواطن الأوروبي يظهر أنها تتركز على عدم الانخراط في هذه المواجهة[11].

وبنى الكاتبان استنتاجاتهما على نتائج استطلاع حديث للرأي، كان قد نظمه المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية في 12 دولة أوروبية، حيث رأى 59 بالمئة من الأوروبيين أن دولهم ليست في حرب مع الصين[12]، وهو ما يشير إلى تباين في النظرة بين الشارع وبين صانع القرار في أوروبا.

لكن، حتى مع وجود هذا التباين، ومع وجود نظرة عدائية أوروبية تجاه الصين، يظل الاتحاد الأوروبي أكثر ترابطًا مع الصين اقتصاديًا. وفي توصيف للمنطق الذي تؤسس عليه أمريكا حربها الاقتصادية ضد الصين، يقول يوكون هوانغ الباحث الاقتصادي في برنامج مركز كارنيغي الآسيوي، في مقال نشره المركز في 16 أيلول/سبتمبر 2021، بأن هذا منطق قاصر، وبأن القيود التجارية مع الصين التي أضافها بايدن حديثًا تعطي نتائج عكسية، وذلك لما تُلحِقه من أضرار اقتصادية طويلة الأمد بأمريكا أيضًا، بينما يجد الأوروبيون أنفسهم في موقع أفضل للتفاوض مع الصين لتطوير سياسات اقتصادية أكثر نفعًا لكلا الطرفين، ويضيف أنه خلال العقدين الماضيين، كانت أمريكا قد استثمرت في الصين ما نسبته 1 بالمئة إلى 2 بالمئة فقط من معدل استثماراتها الخارجية السنوية، بينما يصل معدل استثمارات الاتحاد الأوروبي في الصين إلى ضِعفي معدل الاستثمار الأمريكي لتلك الحقبة.

ويخلص هوانغ في مقاله إلى أن أهداف الاتحاد الأوروبي وأمريكا ربما تكون متشابهة اتجاه الصين، إلا أن الاتحاد الأوروبي يعد أكثر اندماجًا في الاقتصاد الصيني، سواءٌ أكان من ناحية حجم الاستثمارات الأوروبية في الصين، أم من ناحية التبادل التجاري البيني، لذلك تتيح العلاقة التنافسية بينه وبين الصين فرصًا أعلى للتوصل إلى نقاط منافع مشتركة، ناهيك بكون الاتحاد الأوروبي غير منشغل في لعبة سياسات تَنافُس القوة[13].

ثالثًا: الجانب العسكري

تتميز الغواصات التي تعمل بالطاقة النووية عن نظيراتها التي تعمل بالوقود التقليدي «الديزل» بقدرة أكبر على حمل الأسلحة كمًّا ونوعًا، ولا سيما الهجومية منها، وهي كذلك قادرةٌ على الإبحار بصمت، وهو ما يُصعِّب عملية رصدها على العدو، وهذا يخوِّلها لتكون أداةً فعالةً في عمليات الرصد والاستطلاع، ناهيك بتفوُّقها على نظيراتها التي تعمل بالوقود التقليدي من حيث قدرتها على الإبحار لمددٍ زمنيةٍ أطول ومسافات أبعد. لذلك يُعد شراء غواصات نووية الدفع تحولًا في الاستراتيجية لا مجرد قضية تقنية.

---

(11) Ivan Krastev and Mark Leonard, «Europeans Want to Stay Out of the New Cold War,» *Foreign Policy* (22 September 2021), <https://bit.ly/3TGG8SH>.

(12) Ivan Krastev and Mark Leonard, «What Europeans think about the US - China Cold War,» European Council on Foreign Relations, 22 September 2021, <https://ecfr.eu/publication/what - europeans - think - about - the - us - china - cold - war/>.

(13) Yukon Huang, «The U.S. - China Trade War Has Become a Cold War,» Carnegie Endowment for International Peace, 16 September 2021, <https://bit.ly/3ekpacy>.

لكن هذه الميزات لا تأتي من دون تحمُّل أعباء إضافية، فمن حيث التكلفة المادية، ستحصل أستراليا على ثماني غواصات أمريكية بدلًا من اثنتي عشرة غواصة فرنسية كانت ستحصل عليها في الصفقة الملغاة، وبقيمة أكثر بمرة ونصف المرة أو بمرتين، وبتكلفة تشغيل أكبر بالنسبة نفسها تقريبًا، وإذا ما علمنا أنه من كل ثلاث غواصات يمكن إبقاء واحدة في البحر، حيث تكون الأخريان إما في التدريب وإما في الصيانة، فعليه تكون قدرة أستراليا العملانية انخفضت من أربع غواصات بحسب الصفقة الفرنسية، إلى غواصتين أو ثلاث بالحد الأقصى بحسب صفقة غواصات «أوكوس».

ويظل الدافع وراء استبدال أستراليا صفقة الغواصات الفرنسية بتلك الأمريكية غير مفهوم تمامًا على ما يرى البعض، فمن بين الدوافع التي أوردتها أستراليا كان حماية طرقِ التجارة البحريةً مع شركائها، علمًا أن الصين ـ المستهدف الرئيس من صفقة الغواصات ـ تعد الشريك التجاري الأكبر لأستراليا، ولا بد لهذه الصفقة أن تضعها في موقع عدائي مع شريكها التجاري الأكبر، وإذا ما أخذنا في الحسبان العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الصين حديثًا على أربع عشرة سلعة كانت تستوردها من أستراليا، وذلك نتيجة تبنِّي هذه الأخيرة مواقف غير بناءةٍ تجاه الصين حول أصل نشأة جائحة «كوفيد ـ 19»، فهل يُعقَل أن تساعد هذه الصفقة على تلطيف الأجواء بين الجارين؟

إضافة إلى ما تَقدَّم، فغواصات شورتفين باراكودا (Shortfin Barracuda) التقليدية الدفع التي كانت فرنسا ستبيعها لأستراليا، تم تصميمها على أساس فئة غواصات باراكودا الفرنسية النووية الدفع، لكنها بخلاف الغواصات الأمريكية تعمل باليورانيوم المنخفض التخصيب، وكانت فرنسا قد عدلت في التصميم الأصلي لهذه الفئة كي تعمل بالوقود التقليدي بناءً على طلب أستراليا، فإذا ما كان بالفعل هدف أستراليا الحصول على غواصات نووية في الأصل، فلِمَ لم تتعاقد على شراء غواصات من فئة باراكودا الفرنسية من دون تعديل في الأساس؟ علمًا بأن اليورانيوم المنخفض التخصيب يمكن الحصول عليه من الأسواق العالمية، بينما ستكون أستراليا مضطرة إلى شراء اليورانيوم المرتفع التخصيب الذي تعمل به الغواصات الأمريكية إما من أمريكا وإما من بريطانيا، وهذا ما يجعلها أسيرة لهما في تشغيل تلك الغواصات، فضلًا عن عدم امتلاك البحرية الأسترالية الخبرة اللازمة لتشغيل غواصات كهذه تعمل باليورانيوم المرتفع التخصيب، وليس معلومًا إن كانت أمريكا أو بريطانيا ستنقلان لها هذه الخبرات، أم أنهما ستتولَّيان تشغيل تلك الغواصات بالنيابة على الأرجح.

لكن تبقى المدة اللازمة لبناء الغواصات النووية الأمريكية الأكثر إثارة للجدل في هذه الصفقة العسكرية، حيث كان من المفترض أن تتسلم أستراليا الغواصات الفرنسية بحلول عام 2030، بينما يلزم استكمال تصنيع الغواصات الأمريكية وتسليمها لأستراليا عقدين من الزمن في أفضل الحالات.

فإذا ما كان الهدفان الرئيسيان من وراء «أوكوس» كما بات متداولًا: **أولًا** التصدي لتوسُّع الصين البحري في «الإندو باسيفيك»؛ و**ثانيًا** منع الصين من استعادة تايوان وضمها إلى البرِّ الصيني الأم، فإنه بحلول عام 2040 ستكون الصين قد توسعت بالفعل في بحر الصين الجنوبي، وستكون قد استكملت تسوية قضية تايوان المعلقة منذ عام 1949، عبر ضمها بالقوة أو بأي طريقة أخرى ترتئيها مناسبة.

في استطلاع للرأي أجرته صحيفة **غلوبال تايمز الصينية**، أيَّد بشدةٍ 70 بالمئة من الصينيين استخدام القوة لاستعادة تايوان، وفضّل 37 بالمئة منهم بدء الحرب خلال ثلاث إلى خمس سنوات لتوحيد تايوان بالوطن الأم الصين، وذلك على ما جاء في مقالٍ مطوَّل بقلم أوريانا سكيلار ماسترو (Oriana Skylar Mastro) الباحثة والأكاديمية في كلٍ من معهد فريمان سبوغلي للدراسات الدولية في جامعة ستانفورد وفي معهد المشروع الأمريكي لأبحاث السياسة العامة[14]. وتنقل ماسترو في مقالها نفسه، المنشور في عدد **فورين أفيرز**، عن الاستراتيجيين والعالِمين الذين تحدثت معهم في بكين، قولهم بأن الرئيس الصيني شي جين بينغ عازم على جعل إعادة توحيد تايوان مع البَرِّ الصيني واحدًا من إنجازاته التاريخية، وكان جين بينغ قد أبدى استعدادًا أكثر من سابقيه لاستخدام القوة من أجل استرجاع تايوان خلال خطابٍ أساسيٍ له في 2019.

خاتمة

لا جدال في كون حلف «أوكوس» الأمني تحولًا أساسيًا في «الجغرافيا السياسية»، وفي كون تداعياته طويلة الأمد سواءٌ حول العالم أم في منطقة «الإندو باسيفيك»، هذه المنطقة التي يبدو أنها ستكون محط أنظار العالم لبضعة عقود مقبلة. إلا أن هذا الحلف يبقى جزئيةً عسكريةً صغيرةً، وتلزمه سياساتٌ اقتصاديةٌ فعالةٌ، إضافة إلى تحالفاتٍ دوليةٍ وثيقةٍ لكي يصير تعبيرًا عن استراتيجيةٍ حقيقيةٍ متكاملةٍ، هذا على فرض أن الهدف منه تحقيق الهدف الطَموح في استعادة أمريكا وضعها كالمهيمن الأوحد على رقاب شعوب العالم.

لكننا نجد أن أمريكا تفتقر إلى سياسة اقتصادية فاعلة لمواجهة الصين، وأن سياسة «أمريكا أولًا» التي باتت سمة هذه الحقبة من عمر أمريكا المتراجعة، تمثل عائقًا أمام إقامة تحالفات دولية ذات معنى، فكما يقول ريتشارد هاس في مقاله المعنون عصر أمريكا أولًا في **الفورين أفيرز**، حيث يقول بأن أوجه التطابق في سياسة جو بايدن الخارجية وسياسة سلفه تعد أكبر كثيرًا مما ينتبه إليه الكثيرون، حيث برزت عناصر أساسية لهذه السياسة الأمريكية الخارجية منذ حقبة باراك أوباما، وهذا ما يشير إلى تحولٍ في طريقة تعامل أمريكا مع العالم، وهو تحولٌ حصل خلال مدة زمنية أطول من الظاهر، وتبدلٌ في الطُرُز الأمريكية أكثر عمقًا[15].

وتأتي هذه التحولات الأمريكية وافتقارها إلى سياسات اقتصادية فاعلة، كنتيجةٍ لظروفٍ موضوعيةٍ تعانيها أمريكا لن يكون من السهل تخطيها.

فهل يكون حلف «أوكوس» تحولًا في «الجغرافيا السياسية» ولكن مكسبًا صغيرًا في الميزان الاستراتيجي؟ بمعنى أن تُحقِّق أمريكا من خلاله منفعةً اقتصاديةً لا تبديل في موازين القوى فيها، مع بقاء الحلف خطوةً منقوصةً تحتاج إلى عدة خطواتٍ جذريةٍ أخرى ليصير أمرًا يعتدّ به في الميزان الاستراتيجي؟ □

---

(14) Oriana Skylar Mastro, «The Taiwan Temptation Why Beijing Might Resort to Force,» *Foreign Affairs*, vol. 100, no. 4 (July - August 2021), <https://fam.ag/3qag3xJ>.

(15) Richard Haass, «The Age of America First Washington's Flawed New Foreign Policy Consensus,» *Foreign Affairs*, vol. 100, no. 6 (November - December 2021).

هشام صفي الدين

دولة المصارف: تاريخ لبنان المالي

ترجمة فكتور سحاب

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2021). 272 ص.

ياسمين قعيق(*)

باحثة سياسية لبنانية.

«اقتصادُ لبنان هو بخير وألف خير».. مقولةٌ أصرّ «فيليب تقلا»، أولُ حاكمٍ لمصرف لبنان على ترددها في عام 1964، عقب إفلاس كلّ من البنكين العقاري والتجاري ورغم أنّ البلاد كانت على شفير الانهيار. وسرعان ما تُعاود الوقائع دحْضَ المقولةِ أوائل عام 1965، حيث سُجّل إفلاس بنك سوجكس، لِيَليه انهيار بنك «إنترا» أكبر مصرف في البلاد في عام 1966.

ما أشبه اليوم بالأمس، فلمقولة «تقلا» توأمة «الليرة اللبنانية بخير وبألف خير»، ما برح يُكرّرها «رياض سلامة»، الحاكم الحالي لمصرف لبنان. في وقت تشهد البلاد أعمقَ أزمةٍ مصرفيةٍ وماليةٍ في تاريخها منذ التأسيس قبل مئة عام.

أولًا: «دولةُ المصارف: تاريخ لبنان المالي»

«دولة المصارف ـ تاريخ لبنان المالي»، دراسةٌ بحثيةٌ تاريخيةٌ – سياسيةٌ ـ اقتصاديةٌ تصبو إلى بناء فهمٍ معمّقٍ وموثّقٍ لنشوء البُنية المؤسّسيّة للنظامً المالي اللبنانيً وتطوُّرها، وفي مقدّمها المصرف المركزي. فالبُنية ذات ارتباط وثيق بالتاريخ المالي الإقليمي والعالمي في الحقبة التي رافقت افتتاح مصرف مركزي وطني والتي رأت فيه السلطات أنّه الرمز الأول للسيادة الاقتصادية والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال التام.

وفي حين يُقرأ، عادة، اقتصاد عدم التدخّل اللبناني من خلال منظار «الروح الريادية» المفترضة لدى الطبقة التجارية، أو بصورة أدقّ، يُقرأ من خلال البُنية المؤسّسيّة لسياسة التنظيم المالي والنقدي التي دعمت سياسة عدم التدخّل، يطرح الكاتب هشام صفي الدين، إشكالية معاكسة. لتتكشّف حقيقة مساومة قوى السوق والمال ـ بمن فيهم المصرفيون أي مالكو المصارف ـ وخبراء المال والمسؤولون الإداريون، لتكوين الدولة ومؤسساتها المالية الكبرى، أي المصرف المركزي.

(*) البريد الإلكتروني: yesminekoaik@hotmail.com.

يتبنّى الكتاب مقاربةً كونيّةً لا خصوصيّة لتاريخ لبنان، تضعه في سياق عالمي وإقليمي واستعماري. ويكشف في الأخير، عن ملابسات أزمة بنك إنترا، بناءً على وثائق غير منشورة من الأرشيف. يحتوي الأرشيف على برقيّاتٍ دبلوماسيّة أمريكيّة وفرنسيّة، وتقارير وتعليمات لصندوق النقد الدولي، وتقارير سنويّة قديمة لمصرف لبنان، وجمعيّة مصارف لبنان، وأبحاثٍ غير منشورة لاقتصاديّين في الجامعة الأمريكية في بيروت وتكنوقراطٍ في الدولة، وصحف ومجلّاتٍ محليّة وأجنبيّة، وقوانين ومراسيم في القطاع المصرفيّ المركزيّ والخاصّ، ويوميّاتٍ ونصوص سِيَر ساسةٍ ومصرفيّين لبنانيّين.

ثانيًا: «تاريخ بديل»

يهدف الكتاب في الأساس، إلى إنتاجِ تاريخٍ بديلٍ للبنان عمومًا، ونظامه المالي خصوصًا. «تاريخ بديل» يدحض الكثير من الفرضيات والسرديات التأسيسية التي ترتكز عليها الروايات التقليدية لتاريخ لبنان الحديث، منها: السرديّة القائلة بأنّ لبنان دولة الطوائف، الفرضية المتمثلة بأن «النظام المالي شأن اقتصادي، والاقتصاد شأن مستقل عن السياسة»، وأخرى تتمحور حول «سياسة عدم التدخّل»، إلى جانب سرديّة «خصوصية تكوين لبنان»، أو ما يُعرف بـ«فرادة» الاقتصاد اللبناني.

أولًا، صحيحٌ أنّ لبنان هو دولة الطوائف، لكنه أيضًا دولة المصارف. فسجّل التاريخ في محفوظات الأرشيف التي تعتمد الدراسة عليها، يكشف أنّ البنية الإداريّة والوظائف النقديّة في مصرف لبنان التي تمّ إنشاؤها بعد الاستقلال، كانت مُملاةً إلى حدّ بعيد، من ديناميّات السلطة السياسيّة ومنطق الربحية لفئة خاصّةٍ من المجتمع، لا من مفاهيم تنمية الاقتصاد الوطني. ويكشف عن الكيفية التي خدم المصرفُ المركزيّ مصالحَ القلّة الماليّة الحاكمة آنذاك، مثل الأخَوين ريمون وبيار إدّه، اللذين اعتمدا على الدولة أكثر كثيرًا من اعتمادهما على السوق لإعادة إنتاج سيطرة القطاع المصرفيّ في الاقتصاد. فقد كان الأخَوان ريمون وبيار إدّه، وفق الدراسة، مفاتيح أساسيّة في وضع لبنات العمودَين المؤسَّسِيَّيْن، قانون السريّة المصرفيّة وجمعيّة مصارف لبنان، اللذين حوّلا القطاع المصرفيّ في البلاد إلى جماعة سياسيّة جيدة التنظيم، لها حصانة في العموم، حيال سلطة الدولة. كما تكشف الدراسة بالتفصيل عن كيفية اعتماد «اللوبي المصرفي» على الدولة، أكثر من السوق، لتأمين ربحية القطاع وامتيازاته منذ نشوئه. وكان المصرف المركزي الذي يحتلّ حيّزًا أساسيًا في هذه الدراسة، من أهم تلك الأدوات.

ثانيًا، النزاع في شأن القواعد التنظيميّة الماليّة والتوجّه الاقتصاديّ اللبناني لم يكن مجرّدَ نزاعٍ بين مصالح، بل كان صراعًا أيديولوجيًّا أيضًا. وقد افترضت السرديّاتُ التقليدية وتلك النقديّة على السواء، وفق الدراسة، أنّ العقيدةَ الشيحاويّة/ميشال شيحا (لبنان أُنشئ ليكون بطبيعته سوقَ اقتصادٍ حرّ) كانت تهيمن بشكلٍ غير متنازعٍ عليه على فكر النخبة اللبنانيّة الحاكمة، في سنَواتِ تكوُّن لبنان المستقلّ. وهو أمرٌ عزّز سرديّة «فرادة» لبنان كجمهوريّة تجاريّة، بوصفه نموذجًا فريدًا لسياسة عدم التدخُّل غير المقيّدة وعزل تاريخ تكوّنه عن سيرورة الاقتصاد العالمي في تلك الحقبة، بحسب الباحث. في المقابل، ارتأت

مجموعة من الخبراء الاقتصاديّين في الجامعة الأميركيّة في بيروت، مثل سعيد حمادة وسليم الحص، في قوننة الشأن المالي، وبالتحديد تأسيس مصرفٍ مركزيٍّ، ضرورةً مؤسَّسيّة. والقصة التي يرويها الكتاب، في هذا السياق، تشير إلى الأبعاد العقائديّة والمؤسَّسية لانتقال لبنانَ من تأثير النفوذ الاقتصاديّ والسياسيّ الفرنسي، إلى النفوذ الأمريكيّ، وهي أبعادٌ حجَبَها طغيانُ قصة النفط وسياسات الحرب الباردة والصراع العربي ـ الإسرائيلي على تاريخ النفوذ الأمريكي في المنطقة عمومًا ولبنان خصوصًا.

ثالثًا، تفحّص الأشكال البنيويّة لا الطبقية للتبعيّة الماليّة يُلقي الضوء على علاقةٍ متشابكة بين القوميّة الاقتصاديّة والسيادة في الشرق الأوسط. فالصيغة الاقتصادية للقوميّة في العالم الثالث غالبًا يعبَّر عنها بمسألة الامتلاك «القومي» لرأس المال، مقابل الامتلاك «الأجنبي»، أو بمسألة طبيعة النشاط الاقتصادي، مثل التصنيع الذي يرمي إلى «تنمية ثروات البلاد بأقل ما أمكن من مساعدة البلدان الأجنبيّة». وهاتان المقاربتان ضرورتان لكنهما ليستا كافيتين بمعزلٍ عن مفهومَي السيادة الاقتصاديّة والماليّة. والأخيران يتمحوران حول دور الدولة والقرار السياسي بدلًا من دور السوق والاستثمار الخاص؛ فالسيادة الاقتصاديّة تُعنى بمسألة استقلاليّة صنع القرار في مجال السياسة الاقتصاديّة، والاستقلال المالي ضروريٌّ للسيادة الاقتصاديّة. وهو مهدَّد من جراء الاقتراض السيادي، وخصوصًا من مصدر أجنبي، وبسبب الافتقار إلى مراقبة حركة رأس المال، وتقنين علاقات الائتمان في داخل سوق النقد المحليّة (التي تسيطر عليها عادةً المصارف في الأسواق غير المتطوّرة). ونظرًا إلى كون المصارف المركزيّة تُعنى بكلٍّ من الاقتراض السيادي والإشراف على التسليف، يُشدّد الباحث على ضرورة فهم بُنية ووظيفة مصرف لبنان المركزي كمدخلٍ أساسي للنظر في مدى وجود وممارسة السيادة الماليّة في لبنان. وهي تتيح ذلك، ليس فقط حيال الأطراف الخارجيّة، بل داخليًّا حيال الأطراف المحليّة مثل المصرفيين. وتكشف الدراسة بالوقائع، كيف استغلّ المصرفيّون اللبنانيون نفوذهم، في مرحلة ما بعد الاستقلال، من أجل أن تتدخّل الدولة لحماية حصّتهم في سوق المال، لا من أجل حماية الاقتصاد الوطني عمومًا.

ثالثًا: نظامُ لبنان المالي: نتاجُ تفاعلٍ تاريخي

تُبيّن الخلاصة البحثية للدراسة أنّ نظام لبنان المالي، وفي مقدّمه المصرف المركزي، هو نتاج التفاعل بين السيطرة النقدية الاستعماريّة، وبناء دولة ما بعد الاستقلال، والتيّارات العالميّة للإصلاح المالي التكنوقراطي، ومصالح خاصّة لرأس المال. حدث هذا «التفاعل» تحت وطأة حقبتين تاريخيّتين: الحكم المالي الفرنسي (1919–1948)، والهيكلة الماليّة اللبنانيّة (1948–1975) . وتُظهر الدراسة بشكل واضح وسلسٍ وموثّق كيف صبّ هذا «التاريخ» أخيرًا، في خدمة طغمةٍ ماليّة محليّة وتبعيّة بنيويّة خارجيّة.

تمتدّ الدراسة على 272 صفحة، تنقسم إلى ستّة فصول فضلًا عن المقدمة والفهرس والمراجع. يتناول الفصل **الأول** تاريخ المالية

الاستعمارية ـ الانتداب النقدي المديد وصولاً إلى الانفصال الاقتصادي السوري ـ اللبناني. ويبحث الفصل **الثاني**، في إصلاح المصرف المركزي وقواعد صندوق النقد الدولي وإصلاح الاقتصاد اللبناني بعيدًا من التبعية لفرنسا، ودور المستشارين الماليين الأمريكيين في تلك الحقبة. وبينما يكشف الفصل **الثالث** عن تفاصيل حقبة تأسيس جمعية المصارف ومصرف لبنان بُعيد الاستقلال، وما دار حينها من صراع حول مشروع النقد والتسليف، يُفنّد الفصل **الرابع** مشكلات المصرف المركزي والضعف البنيوي للقطاع المصرفي والأزمة المالية التي حدثت عام 1966، تحت عنوان مصرف لبنان: قناع للسيادة الاقتصادية. أمّا الفصل **الخامس** فيتناول بالتفصيل أزمة بنك إنترا وتداعياتها على القطاع المصرفي، ليُختم الفصل **السادس** بمقاربة الفشل في إنهاء سيطرة العمل المصرفي التجاري، تحت عنوان تغيير النظام المالي: الملجأ الأخير لسياسة عدم التدخّل.

أولًا، يتناول الفصل الأول وبتفصيل مكثّف ومشوّق، أبرز المحطات في تاريخ المالية الاستعمارية للبنان وسورية مع التركيز على الجانب المالي والإنتداب النقدي للبلدين. من أبرز المحطات، أنّه في عام 1953، أنهت الحكومة السوريّة من جانبٍ واحدٍ امتياز «بنك سورية ولبنان»، بوصفه بنك الدولة، ثم أحلّت محلّه مصرفًا مركزيًّا وطنيًّا. وقد أدى مصرف سورية دورَ الأداة الأوّليّة لدعم الدولة في تنمية الاقتصادَين الزراعي والصناعي. أما في لبنان، فتابع المدير الفرنسي لـ«بنك سورية ولبنان» رينيه بوسّون، عملَه حاكمًا ماليًّا فعليًّا للبلاد، وتابعت سياسة «بنك سورية ولبنان» النقديّة خلقَ اقتصادٍ حُرّ كانت فيه اليدُ العليا لقطاع الخدمات. احتفظ البنك بامتيازه مدّة عقدين بعد الاستقلال، وعندئذٍ حلّ محلّه مصرفٌ مركزيٌّ وطنيّ عام 1964، ورأت فيه السلطاتُ اللبنانيّة الرمزَ الأوّل للسيادة الاقتصاديّة والخطوة الأخيرة نحو الاستقلال التامّ. ووصفت الصحافة المصرف بأنه وسيلة لنشر سلطة الدولة وتعزيز الكبرياء الوطنية. وكانت هذه الأقوال، ولا تزال، بحسب الباحث صفي الدين، من قَبيل أوهام الاستقلال المالي.

نهاية دور بنك سورية ولبنان في سورية، بوصفه أداة تبعيّة مالية وإشراف، نفحت حياة جديدة في دوره الرسمي في لبنان والجوار. وأصبح حلفاء البنك من الطبقة اللبنانية التجارية ـ المالية أكثر تحرّرًا في اتباع سياسات عدم التدخّل، وفق ما تُبيّنه الدراسة. لكن سرعان ما هبّت رياح التغيير من جانب النظام النقدي العالمي الجديد في «بريتون وودز»، وصارت الدعوات إلى الإصلاح المؤسّسي وإلى إنشاء مصرف مركزي قويم في لبنان، أكثر إلحاحًا، محليًا وإقليميًا ودوليًا.

ثانيًا، يُركّز الفصل الثاني من الكتاب على مرحلة ما بعد الحرب العالميّة الثانية، حيث أُعيد تكوين الأسس الماليّة في لبنان، في سياق الهيمنة الماليّة الأمريكيّة، وتدفّقات رأس المال الكبيرة على الإقليم، وشبكات المعرفة العالميّة في شؤون المال، تحت إشراف المصرفيّين اللبنانيّين. فقد تولّوا بالتّدريج مهمّة «المراقبة الاستراتيجيّة» للاقتصاد اللبناني، من خلال القطاع المصرفيّ، وفاوضوا باستمرار من أجل حصّتهم في السلطة الماليّة على المسرح السياسيّ. وكان المسؤولون الأمريكيّون العاملون في بيروت حرصاء على أن يرَوا «بنك سورية ولبنان» وقد حلّ مكانه مصرفٌ مركزيّ وطنيّ، يتوقّف عن مُحاباة رأس المال المرتبط

بفرنسا، بدلًا من منافسيه الأمريكيّين. وأملوا أن تصبح وزارة المال اللبنانية أكثر استقلالًا في مواجهة «بنك سورية ولبنان» المسيّر فرنسيًا، وتكون بذلك أكثر ميلًا إلى اعتماد إصلاحات مالية تُحسّن احتمال إدراج لبنان في نظام «بريتون وودز» المالي العالمي.

لم يكن المنادون بسياسة عدم التدخّل الاقتصادي المقربون من الرئيس بشارة الخوري (1943 ـ 1952)، كشقيق زوجته ميشال شيحا، يعارضون في المبدأ إحلال الرعاية الأمريكية مكان الفرنسية، أو تحويل روابط الاعمال اللبنانية خارج الأسواق الفرنسية. لكنهم، وفق ما تُظهره الدراسة من وقائع، كانوا حرصاء على ألّا تُمسّ أسس نظامهم القائل بعدم التدخّل، وهو سرّ ثرواتهم الخاصة، أي العملة المستقرة المضخمة القيمة لمصلحة تجارة الاستيراد. لذلك، دعوا في المحافل ـ خلافًا للنصيحة المالية لصندوق النقد الدولي والولايات المتحدة ـ إلى أن تكون العملة مدعومة باحتياطي ذهب، مع إزالة تامة لضوابط سوق الصرف. وفي عام 1952، أُلغيت بالفعل الإجراءات الضابطة للسوق، التي كانت قد أُحدثت أثناء الحرب العالمية الثانية، وبذلك وُلدت جمهورية لبنان التجارية رسميًا.

وتُشدّد الدراسة على أنّ الانتقال من النفوذ الاقتصادي والسياسي الفرنسي إلى النفوذ الأمريكي في عهد الجمهورية التجارية (1952 ـ 1958)، موثّق جدًا في ما يخص مشاريع التنمية التي موّلتها الولايات المتحدة في الخمسينيات. وفي هذا السياق كان قد بلغ التسلّط الأمريكي ذروته في لبنان مع التدخّل العسكري عام 1958. لكن، وبالفعل، ووفق ما يُلفت الباحث هشام صفي الدين، قلّما تتناول الدراسات البُعد المؤسّسي والأيديولوجي للنفوذ الأمريكي، كما يتجلّى في الصراع حول فكرة إنشاء مصرف مركزي.

ثالثًا، حقبة تأسيس جمعية المصارف ومصرف لبنان بعيد الاستقلال، وما دار حينها من صراع حول مشروع النقد والتسليف، في الخفاء والعلن، بحسب الوثائق التاريخية، بما فيها الأرشيف الأمريكي، عناوين متداخلة يتناولها الفصل الثالث بالتفصيل.

في هذا السياق، تكشف الدراسة أنّه في أيلول/ سبتمبر 1953، اقترح فيليب حتّي، المؤرخ البارز من جامعة برنستون، تأسيس مصرف مركزي في لبنان، وسيلة لـ«حلّ بعض المشكلات الاقتصادية الملحّة، من تضخّم وانكماش، التي تُحدق بالبلاد»، وذلك في رسالة إلى مساعد وزير الخارجية الأمريكية هنري بايرود.

وبعد ثلاثة أشهر، أبلغ حتّي بايرود خبر نشر عريضة شعبية في لبنان، تدعو إلى التأسيس الفوري للمصرف. وقّع العريضة أكثر من عشرة أحزاب كبرى، ومنظمات اجتماعية شعبية، ونقابات تجارية، وًصناعية، وزراعية بارزة، ونُشرت في كبرى الصحافة اللبنانية، وكانت موجّهة إلى الجمهور اللبناني، قبيل أول انتخابات نيابية في عهد الرئيس كميل شمعون، وجاء فيها: «أيها اللبناني، لا وجود لاستقلال سياسي بدون استقلال اقتصادي ولا استقلال اقتصادي بدون بيت المال اللبناني «أي المصرف المركزي اللبناني». وإلا سنرى زراعتنا وصناعتنا وتجارتنا ومصايفنا معرّضة للأخطار».

بطبيعة الحال، حصل انقسام في المواقف، بين التجار الصناعيين من جانب، والمصرفيين من جانب آخر. إلا أنّ خط الفالق كان في داخل

القطاع المصرفي. ففي حين كانت المجموعة التي يقودها بنك سورية ولبنان تنظر إلى إنشاء مصرف مركزي على أنّه تهديد لهيمنتها المالية، كانت المصارف المنافسة الناشئة ـ المرتبطة إلى حدّ كبير برأس المال الأمريكي والأمريكي اللاتيني والخليجي ـ متشوّقة إلى أن تكون لها اليد العليا في سوق المال، من خلال مصرف مركزي ترعاه الدولة.

المفارقة، أنّه بعد مرور 66 سنة، سيطرت على البلاد مشهدية رفعت شعار «يسقط حكم المصرف» إبّان «انتفاضة شعبية» في تشرين الثاني/نوفمبر عام 2019، وذلك ضدّ السياسات الاقتصادية والمالية و«هندساتها»، ولا سيما مع تزايد المخاوف إزاء مصير ودائع اللبنانيين في المصارف.

صعود سلطة المصارف في النصف الثاني من الخمسينيات، والنصف الأول من الستينيات، وفق ما تلفت الدراسة إليه، لم يكن ظاهرة معزولة في المشهد المتغيّر داخل مسار التجمعات المهنية في لبنان. فقد أصبحت قبضة الطبقة المهنية ككل، المُطبقة على أزمة السلطة، أكثر وضوحًا مع الوقت، من حيث نسبة رجال الأعمال وأصحاب المهن في مجلس النواب ازدادت، مقابل العدد المتناقص لملّاكي الأراضي التقليديين. وأصبحت مجموعات أصحاب المصالح من رجال الأعمال، أكثر نشاطًا في ممارسة تأثير مباشر في سياسة الحكومة الاقتصادية.

في عام 1956، أُقرّ قانون السرية المصرفية، الذي هندسه ريمون إدّه، وكان «طموحه» الأكبر تحويل لبنانَ إلى بنكٍ للعالم العربي، تمامًا مثلما أنّ سويسرا هي بيت المال في أوروبا. وحتى وقوع أزمة 1958 المالية الوطنية، أقلعت عربة إنشاء تنظيم مصرفي ذاتي قابل للعيش، ككتلة ضغط سياسي «لوبي». وقد مثّلت أزمة الخلافة الرئاسية عام 1958، بحسب الدراسة، منعطفًا فاصلًا في تطوّر القطاع المصرفي وعلاقته بسلطة الدولة، فبعد شهرين من اندلاع الانتفاضة المسلّحة آنذاك، أصدر بيار إدّه، الذي كان وقتذاك وزيرًا للمال، إنذارًا علنيًا من المضاربة في سوق الصرف. علّق إدّه آماله لتعافي البلاد، على مصارفها. وفي تموز/يوليو، زاد إنزال آلاف الجنود الأمريكيين في بيروت، أربعة أيام بعد تصريح إدّه، الضغط على سوق صرف العملات الاجنبية، في حين لم يفعل بنك سورية ولبنان سوى القليل ليُثبّت استقرار الليرة اللبنانية.

في الوقائع التي تذكرها الدراسة، أدّى انتخاب فؤاد شهاب في 31 تموز/يوليو 1958، إلى تهدئة سوق النقد، لكنه لم يحلّ النزاعات المالية بين المصارف وزبائنها، التي نشأت من عدم سداد الديون. وتحوّلت أزمة تسوية الديون إلى مشكلة ثانوية للمصارف، مقابل شبح تنظيم الدولة للمهنة المصرفية. حاول بيار إدّه (بوصفه المتحدّث باسم مصالح القطاع المصرفي الخاص)، التصدّي لتلك المحاولات، وتمكن مع مجموعة صغيرة من كبار الزملاء المصرفيين مثله، من تأسيس جمعية مصارف لبنان، في 6 تشرين الثاني/نوفمبر عام 1959.

فرضت الجمعية نفسها، مظلّة لا غنى عنها لأي مصرف يعمل في لبنان. وفي أقل من خمس سنوات، تضاعفت عضويتها أكثر من مرتين، فقفزت من 24 مصرفًا عام 1960، إلى 58 مصرفًا عام 1962، وصارت الممثل الوحيد للمجموعة المصرفية كلها في لبنان، بحسب ما تُبيّنه الدراسة. في الموازاة، كان قانون النقد

والتسليف الذي أُقرّ عام 1963 مفترق تحوّل في تاريخ تنظيم العمل المصرفيّ؛ وبينما ركّز التنظيم على أدوات ثلاث: جمع إحصاءات العمل المصرفيّ ونشرها، تصنيف المصارف، وشروط نسبة الاحتياطي النقدي، كان أن قاومت جمعيّة مصارف لبنان الأدوات جميعًا وكسبت.

رابعًا، يكشف الفصل الرابع بالوقائع أنّ قدرة مصرف لبنان اقتصرت على فرض سلطته على القطاع المصرفي خلال المرحلة التأسيسية بـ«المَونة» على المصارف بدلًا من التنظيم المُلزِم، وفق تعبير الباحث. وعلى الرغم من أنّ إدارة الرئيس شهاب أنجزت ما وعدت به، ودشّنت مصرف لبنان في 31 آذار/ مارس عام 1964، غير أنّ سنواته الأولى من العمل، لم تشهد الكثير في مجال إنجاز الاستقرار النقدي أو التعاون مع القطاع المصرفي. وكشفت الأزمة المالية الوطنية عام 1966، حين هزّ تعاظم نقص السيولة الثقة العامة، عن الضعف البُنيوي للقطاع المصرفي، ودفعت إلى إعادة التفكير في دور مصرف لبنان ومهماته.

مشكلات المصرف المركزي، وفق ما تظهره الدراسة، بدأت حتى قبل تدشينه الرسمي. ففي شباط/فبراير 1964، حين كانت المسؤوليات في طور الانتقال من بنك سورية ولبنان إلى مصرف لبنان، ظهر الميزان المتقلقل للاختصاص بين جمعية مصارف لبنان، وبنك سورية ولبنان، والمصرف المركزي الجديد. فقد أخفق البنك العقاري، المتوسط الحجم، في توفير سيولة كافية لتلبية الطلب، على الرغم من اعتماده على قرض كبير استدانه من مصرف آخر هو البنك التجاري. ففي 12 آذار/ مارس عام 1964، أُعلن قانونيًا إفلاس البنك العقاري لتخلّفه عن التزام الممارسة المصرفية السليمة. أمّا البنك التجاري، فكان الحكم عليه أخف، إذ عُدّ ضحية لتصرّف البنك العقاري غير المسؤول، ومُنح وضعًا وقائيًا لتسوية ديونه. أُقفلت القضية، لكن سياسة مصرف لبنان وبقاءه تأثّرا بشدّة، وكانت تلوح في الأفق أزمة مصرفية أكبر. وبالفعل، أوائل عام 1965، انهار مصرف سوجكس. وخلافًا لما حدث مع البنك العقاري، تمكّن المصرف المركزي من إقناع عشرة مصارف بأن تتولّى تصفية المؤسسة المنهارة.

خامسًا، ترى الدراسة أن نظريات المؤامرة التي حيكتْ حول أزمة بنك «إنترا»، غالبًا ما تفتقد السند التاريخيّ وتختصر القضية بفلسطينيّة «يوسف خليل بيدس» أو دوره المزعوم في تعزيز الرأسمال الوطنيّ المعادي لمصالح الولايات المتحدة. يحاول الكتاب تفنيد هذه النظرياتِ ويطرح بديلًا يعتمد على وثائق من الأرشيف الأمريكيّ ومصادر أخرى تشير إلى دور عوامل اقتصادية بنيويّة، إلى جانب المنافسة بين الطغمة المالية، بدلًا من الصراع الهويّاتي في حدوث الأزمة ودور الرأسمال الاجتماعي والسياسي في تحديد الخاسر والرابح.

والأهمّ في سياق البحث عن أسس لبنان الماليّة، وفق الباحث هاشم صفي الدين، فإنّ أزمة «إنترا»، كانت نقطة تحوّلٍ في تاريخ سلطة المصرفيّين اللبنانيّين التي هزّت أركان النظام الاقتصاديّ الحرّ. وصار تدخُّل الدولة، بشكل مباشر، من خلال مصرف لبنان، ضرورةً سياسيّة واقتصاديّة في آن. فعاد مسؤولو الدولة وإداريّو المصرف المركزيّ إلى المربّع الأوّل لتنظيم القطاع، وأغرقوا بنك «إنترا»، وفق الدراسة، لكنّهم أنقذوا القطاع

المصرفيَّ بإنشاء بنًى إدارية جديدة مرتبطة بمصرف لبنان، كلجنة الرقابة على المصارف والهيئة المصرفيّة العليا ونظام الضمان بودائع الاحتياطي المستوحى من نظيره في الولايات المتحدة.

سادسًا، في الأشهر التي تلت انهيار إنترا، استمرت الضغوط المتصاعدة من أجل تدخّل الدولة، لضبط القطاع المصرفي وتنظيمه، وطوال عام 1967، أُقرّ الكثير من تشريعات مصرفية (بقوانين أصدرها مجلس النواب، وبمراسيم رئاسية). في الحصيلة، فشلت القوانين في إنهاء سيطرة العمل المصرفي التجاري، بل أكثر، فالقانونان المعروفان (إنترا، و28/67) كانا أكثر نجاحًا في إقامة مكابح لتفريخ المصارف خبط عشواء، وإنشاء شبكة أمان لتجنّب الأزمات في المستقبل، بحسب ما تبيّنه الدراسة.

أمّا وقد أنتجت الحرب الأهلية في السبعينيات مجموعة جديدة من النزاعات والتحديات والفرص لقوّة المصرفيين، أفضى الهبوط المستمر لقيمة الليرة اللبنانية، في النصف الثاني من الثمانينيات، إلى دولرة الاقتصاد اللبناني المتواصلة حتى اليوم. وفي نهاية الحرب، عام 1990، برز المصرفيّون، وعلى رأسهم حاكمُ المصرف المركزيّ رياض سلامة، لتنصيب أنفسهم حرّاسًا لاستقرار الدولة. وبعد أكثر من ربع قرن، تمكّنوا من أن يحتكروا أسطورة تأسيس لبنان الاقتصاد الحرّ، بحسب الباحث صفي الدين.

أمّا اليوم وبعد نصف قرن، أصبح التداخل المؤسسي بين البنوك والدولة أقوى من أي وقت مضى. فكبار المساهمين في ثمانية عشر مصرفًا بين أكبر ثلاثين مصرفًا، مرتبطون بنُخب سياسية، وما يُقدّر بـ 43 بالمئة من مجموع القطاع المصرفي، يملكها أفراد مرتبطون ارتباطًا وثيقًا بسياسيين. والإقراض السيادي الذي يمارسه المصرف المركزي بهندساته المالية، يؤدّي دورًا مترابطًا يشدّ بقوة مصير المصرفيّين إلى مصير الدولة، والعكس صحيح، وفق ما تُبيّنه الدراسة. ويتبيّن أيضًا، أنّ بُنية لبنان الاقتصادية غير المتوازية ـ على الخصوص بسبب قواعد عمل المصرف المركزي، والمصالح الخاصة التجارية ـ المالية التي يخدمها ـ هي أساس الهشاشة المتجدّدة أمام المخاطر المالية.

في **الختام،** تطفو على السطح مفارقة حقيقية ومُريبة، فالقلق في شأن الاستقرار الشامل في النظام المالي اللبناني إنّما عمره من عمر نشوء الدولة وتحديدًا منذ تأسيس المصرف المركزي. وبينما تكشف المخاطر المالية المتكرّرة، عن مشكلات هيكلية عميقة في الاقتصاد السياسي اللبناني، يبقى المصرف المركزي مُصانًا من أي إجراء قد يمسّ هيكلية نظامه أو حتى إصلاح عمله، ودائمًا ما تحضر الحلول المحليّة والدولية بصيغة التقشّف النيوليبرالية التقليدية من أجل معالجة المشكلات المالية في البلاد.

والمُريب أكثر، ما ورد على لسان حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، في عام 2015: «قد تستعين الدولة أحيانًا بالمصرف المركزي، لكنّه اليوم يحلّ محلّ الدولة». قولٌ وإن كان يعكس واقعًا، لكن، ولا شكّ، في أنّه يشي بتفوّق المصرف المركزي على الدولة إلى حدٍّ يبدو فيه المصرف وكأنّه يأخذ الدولة كـ«رهينة» لضمان عدم المساس بأُسسه البُنيوية والتنظيمية □

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

أولًا: كتب عربية

ـ1ـ

عبد اللطيف خضر سده. **الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية من منظور القانون الدولي**. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2022. 284 ص.

يسعى هذا الكتاب – كما يأتي في تعريفه ـ إلى بيان الأحكام القانونية للاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967 وفقًا لمبادئ القانون الدولي، والاتفاقيات الدولية، والقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، وتوصيات الجمعية العامة للأمم المتحدة. ويُعنى الكتاب كذلك ببيان المخالفات الجسيمة لحقوق الإنسان، ومبادئ القانون الدولي الإنساني التي ينتهكها الاحتلال الإسرائيلي، وتسليط الضوء على الاستيطان بوصفه العائق الرئيسي الذي يحول دون الاستقلال والحرية، وحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، متناولًا الكيفية التي يقضي بها الاستيطان على إمكان الوصول إلى «حل الدولتين»، وفقًا للقرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة.

يضم الكتاب ثلاثة فصول، يبحث **الفصل الأول** في الوضع القانوني الدولي للأراضي الفلسطينية المحتلة، متناولًا التطور التاريخي للنظام القانوني الفلسطيني، ورفض سلطات الاحتلال الإسرائيلي تطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. ويركز **الفصل الثاني** على مشاريع الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية وأهدافها، متناولًا المستوطنات والبؤر الاستيطانية الإسرائيلية في الضفة ومعاناة الفلسطينيين منها، بينما يتناول **الفصل الثالث** موضوع الجدار الاستيطاني أو جدار الفصل العنصري والمستوطنات وفق القانون الدولي والرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية في هذا الخصوص، ويستعرض طبيعة الجدار الاستيطاني وماهيته، والجذور الدينية للجدار في العقيدة الصهيونية، ودور القانون الدولي في مواجهة الاستيطان ومقاضاة إسرائيل، والآليات الدولية المتاحة في هذا المجال.

وإذ يعرض الكتاب لانتهاكات الاستيطان الإسرائيلي في الضفة الغربية المحتلة منذ احتلالها عقب حرب 1967 وحتى سنة 2017، يركز على الحقبة التي تلت توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993 الذي وظفته سلطات الاحتلال الإسرائيلي لتكريس الاحتلال، ويبين

انتهاكات الاستيطان لمبادئ القانون الدولي، وحق الشعوب في تقرير المصير، متناولًا انتهاكات الاستيطان الصريحة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وميثاق حقوق الإنسان الصادر سنة 1948، واتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة سنة 1949 في شأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والبروتوكول الإضافي الأول 1977، وكذلك اتفاقية لاهاي سنة 1907 والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. كذلك يبيِّن الكتاب كيف يقوم الاستيطان على أساس الاستيلاء على الأراضي ومصادرة الأملاك الخاصة بالسكان المحليين، ويؤدي إلى تغيير التركيب الديمغرافي في الأراضي المحتلة من خلال النقل القسري للسكان الفلسطينيين، والإحلال السكاني للصهاينة مكانهم، وذلك تمهيدًا لتوطينهم بعد وضع القيود على حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم في الأراضي المحتلة واستنزاف ثرواتهم، وتدمير أنشطتهم الاقتصادية.

ولا يُغفل أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي مستمرة في أنشطتها الاستيطانية كدولة فوق القانون بدعم صريح من الولايات المتحدة الأمريكية التي حالت على الدوام دون إدانة سياسات الاستيطان الإسرائيلي في مجلس الأمن ومختلف المحافل الدولية، وأجهضت كل المحاولات الفلسطينية والعربية لتجميد الاستيطان في الضفة الغربية المحتلة.

ـ 2 ـ

عزيز العظمة [وآخرون] (محررون). **تجاذب السلطة وتهتك الدولة في العالم العربي.** ترجمة عماد شيحة. بيروت: دار الساقي للنشر والتوزيع، 2022. 432 ص.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات حول المشهد الاجتماعي والسياسي المتقلب في الشرق الأوسط، ولا سيما في المنطقة العربية، وذلك منذ انهيار الاتحاد السوفياتي السابق وتصاعد النوازع الطائفية والغلوّ في الدين وسلوك سبيل العنف باسمه؛ حيث شهدت المنطقة والعالم بوجه عام منذ ذاك الانهيار ـ وصولًا إلى أحداث «الربيع العربي» على المستوى العربي ـ تحولات كبيرة تمثلت بتصاعد النزاعات على الهوية وتهتك الدولة وبث واستقبال أنماط متزمتة لفهم الدين وممارساته تختلف عن الممارسات الاجتماعية والثقافية والسياسية المألوفة وتقدم نفسها بديلًا لها.

من هنا يقترح الكتاب ـ كما يأتي في تعريفه ـ أطرًا تحليلية جديدة لفهم تهتك الدولة وتجاذب السلطة في الوطن العربي، وآثار ذلك في صوغ المجال الديني. كما يقدم مساهمات في عدد من القضايا المتصلة بالتنظيمات العسكرية، واقتصادات الحرب العابرة للأقاليم، وتبلور السلطات القائمة على الطائفية، وإعادة هيكلة العلاقات القبلية التي عادت إلى الظهور بصورة متكررة منذ بداية العقد الثاني من القرن الجاري.

يعرض الكتاب لمسار التاريخ الاجتماعي والسياسي والعسكري والديني في المشرق العربي، ولا سيما في لبنان وسورية والعراق، على مدى العقود الثلاثة الأخيرة، متناولًا العلاقة بين الأطراف والمركز تحت عنوان «توثب الأطراف». ويستدعي هذا الموضوع البحث في العلاقة بين المركز بوصفه المفصل العمودي الذي يربط بين نظام الحكم والمجتمع والاقتصاد والدين والثقافة، والأطراف الاجتماعية السياسية والسكانية

والثقافية والمكانية التي تسعى إلى التوغل في الأنظمة المركزية القائمة لدى ضمورها، وذلك تمهيدًا لتفكيكها أو استبدالها أو إعادة تشكيلها. كما يتناول الحروب الأهلية العربية وأسبابها، منطلقًا من نماذج لحروب أهلية أعقبت الحرب العالمية الثانية، وانفجار العنف الإثني في أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ويعرض لكيفية تقاطع الدور الخليجي في الاقتصاد السياسي للشرق الأوسط مع عمليتي تكوّن الطبقة والدولة في أرجاء المنطقة الأوسع نطاقًا. كما يناقش آفاق إعادة الإعمار وبناء الدولة الإنمائية بمشاركة من المؤسسات الدولية والدول الكبرى، متخذًا من سورية دراسة حالة، ومرجحًا أن تكون المساعدة في إعادة الإعمار ورأس المال من مجلس التعاون الخليجي مهيمنًا.

وإذ يبحث الكتاب في الوضع الاجتماعي الاقتصادي للدين ودوره كمجال مؤسساتي ضمن هياكل السلطة السورية، فإنه يتناول أيضًا الوضع السياسي في العراق عقب إسقاط نظام الحكم 2003 واكتساب المرجعية الشيعية دورًا مؤثرًا في الأحداث السياسة وإدارة الشؤون الدينية في البلاد وإنشاء فضاء للفاعلين الدينيين الشيعة للانتقال من الأطراف إلى المركز.

وفي محاولة لدراسة أنماط الحكم المحلي التي سادت في المناطق التي تضاءل فيها وجود الدولة، يتناول الكتاب نظم الحكم المحلية في سورية التي تمثلت بمجالس الحكم المحلية والتي أنشأتها قوى المعارضة من الأسفل في مناطق انحسار وجود الدولة المركزية لتلبية حاجات السكان المحليين. ويكشف عن افتقار تلك المجالس إلى الاستدامة وإلى الممارسة الديمقراطية بسبب عدم التمييز الواضح بين الفاعلين العسكريين والمدنيين، وكذلك تقلبات أهداف الدول المانحة ـ التي دعمت سرًا أو علنًا القوى المعارضة للنظام وهو ما أدى إلى توقف «هياكل الحوكمة من الأسفل إلى الأعلى عن العمل». كما يقدم الكتاب دراسة عن تنظيم داعش في سورية منذ نشأته الأولى عند إعلان تأسيس جبهة النصرة مرورًا بخطوة دمج الجبهة قسريًا في التنظيم، وصولًا إلى القضاء على داعش بعد تدمير ما بات يُعرف بـ«دولة الخلافة»، ومقتل «خليفته» أبو بكر البغدادي. وترى هذه الدراسة أنه تحت تأثير الاضطهاد السياسي والاقتصادي لا في سورية فحسب، بل في معظم المجتمعات العربية، والاستقطاب الطائفي كذلك، فضلًا عن حالة الاستهانة، فإن ذلك سيؤدي إلى ظهور تنظيمات إرهابية مشابهة أو ربما أكثر وحشيةً من داعش. كذلك يستعرض الكتاب الشبكات المحلية والهويات الهجينة التي سادت على المستوى المحلي في دير الزور في شرق سورية، ملاحظًا أن المجموعات القبلية الفرعية أدت دورًا مهمًا في أنماط الخصومة والتحالف والعنف في مناطق وجودها وأنشأت نواة المجموعات العسكرية التي اختبأت خلفها مجموعات تنظيم داعش في شرق البلاد.

أما في العراق، فيقدم الكتاب دراسة حول الانتهاكات التي ارتكبها مقاتلو تنظيم داعش ضد المكونات الإثنية والدينية المتمركزة في المناطق العراقية التي دخل إليها، وما قابلها من عمليات انتقام استهدفت الجماعات والأسرة التي اتهمت بالارتباط مع داعش، ناهيك بالولاءات والانتماءات القبلية والإثنية والطائفية، التي تمثل أبرز التحديات المعيقة لتطبيق العدالة الانتقالية في البلاد والتي

يصعب تجاوزها من دون بناء نظام سياسي مستقر.

ويتناول الكتاب أيضًا السياسة التركية الخاصة بسورية، فيناقش تدخل أنقرة في سورية واضطرارها إلى تقليص طموحاتها في ضوء التدخل الروسي والإيراني لدعم نظام الحكم في سورية والموقف الأمريكي الملتبس بخصوص شمال شرق سورية والدعم الأمريكي للأكراد هناك.

ويختم الكتاب بتقديم دراسة حول ليبيا، فيتناول الجهات الفاعلة والمؤثرة في الشؤون السياسية والاجتماعية والأمنية، الرسمية وغير الرسمية، في البلاد، ليشدد على ضرورة تسوية القطاع الأمني الليبي التي لن تعتمد ـ بحسب الدراسة ـ على تسوية سياسية وطنية فحسب، بل على صيغة لامركزية أيضًا تشمل تعزيز الحكم على صعيد البلديات وضمان توزيع عادل للموارد الاقتصادية.

ـ 3 ـ

محمد سعيد الشكرجي. **خلل بناء الدولة العراقية، القوى الخارجية والقبيلة والدين، نظرية الحداثة المفقودة.** بغداد: دار الرافدين، 2022. 280 ص.

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن عدد من التساؤلات حول مغزى الوقائع والظواهر التي ما زال العراق يشهدها، مثل غياب مفهوم الدولة وتعثر بناء الديمقراطية وسيطرة الحركات الإرهابية على مساحات واسعة من البلاد، ودور التقاليد القبلية أو الدينية في بناء حواضنها، إضافة إلى دور المرجعية الدينية في الحشد ضد الإرهاب.

وفي هذا السياق تتناول الدراسة الدولة والمجتمع في العراق من خلال الإحاطة بعملية بناء الدولة الحديثة وتشخيص جذور خللها، منذ عملية تأسيس الدولة العراقية، بين 1869 و1921 في ظل التدخلات الأجنبية للسيطرة على هذا البلد، وتكرار الاضطرابات الدموية فيه، منذ سنة 1921 حتى الآن، وذلك في ظل أوضاع العراق السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي احتضنت عملية بناء الدولة إلى اليوم.

وقد توصلت الدراسة في ضوء مراجعتها لمحاولات بناء الدولة الحديثة في العراق إلى عدد من النتائج، من أبرزها، أن الإصلاحات العثمانية ركزت على استقدام وسائل حديثة اعتقدت الدولة العثمانية أنها سبب تفوق القوى الغربية في المجالات العسكرية والإدارية، بينما أهملت أساس هذا التفوق، أي التطور الاقتصادي وقوة التماسك الاجتماعي حول النظام القائم. وعليه، فعلى الرغم من التقدم الذي أنجزه الوالي مدحت باشا في العراق لمصلحة بناء الدولة الحديثة، لكنه أقيل من قبل الباب العالي بعد ثلاث سنوات من حكمه العراق نتيجة الضغط البريطاني. ونظرًا إلى استخدامه العنف المفرط ضد السكان، إضافة الى تعسفه في تطبيق قانون الأراضي (الطابو)، متسببًا في فوضى ملكيات الأراضي وتخريب الإنتاج الزراعي، فقد أخفق في تأسيس الدولة الحديثة في العراق.

وترى الدراسة أن الاستبداد هو عدو التقدم الاقتصادي وليس تعدد الهويات القومية والمذهبية، وقد استمرت دكتاتوريات القرن الماضي وإلى اليوم في إلقاء اللوم على هذه «الشماعة» وغيرها لتبرير فشلها في تنمية بلدانها وتراجع المستوى المعيشي فيها.

والمؤسف، أن الاستبداد احتاج على الدوام إلى الخطاب الطائفي، وهو ما ساهم في إضعاف تماسك المجتمع العراقي، الذي عانى، كباقي البلدان التي خضعت لسلطة الباب العالي، ممارساتٍ تسببت في تخريب العلاقة بين الدولة والجماعات المحلية المختلفة، كالقبائل والعشائر، واتساع الهوة بين الدولة ومجتمعها. كما تلاحظ الدراسة أن الوعي الوطني العراقي المناهض للتدخلات الأجنبية في البلاد، بدءًا من معارضة الوجود البريطاني إلى اليوم، ما زال دون المستوى المطلوب لبناء ثقافة وطنية جامعة تؤسس لبناء دولة حديثة.

ـ 4 ـ

هلال الحبسي. **دول الخليج العربية: التحولات وصراع التغيير**. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، 2022. 296 ص.

يتناول هذا الكتاب – كما يأتي في تعريفه ـ قضايا التغير في دول الخليج العربية من منظور علم الاجتماع السياسي، منطلقًا من دراسة الأسس الاجتماعية للقوة ومظاهر السلطة في القطاعات النظامية داخل المجتمعات. ويسعى بذلك إلى عرض شواهد التغير والتحولات التي تعيشها بلدان الخليج العربية، وديناميات التغير والتحول وما يفرزه من صراع في التفاعلات الداخلية بين الموروث والحداثة والتحول المدني في الجانب الاجتماعي، وبين بقاء النظام السياسي التقليدي ومتطلبات التغير نحو الديمقراطية والحرية في الجانب السياسي.

وإذ يقدم الكتاب دراسة لواقع الأحوال والظروف الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي تحيط بالبناءات السياسية، فإنه يصف أشكال الحركات الاجتماعية، وتأثيرها في تطور بنية النظام السياسي، وتغير وظائفه من الملكية المطلقة إلى أنظمة سياسية تسعى لبناء منظومة تشاركية تتوافق مع رغبة الأنظمة السياسية في الاستمرار والاستقرار، وفي الوقت نفسه تلبّي تطلعات شعوبها نحو المشاركة السياسية، بحيث تكون صيغة المشاركة مدروسة ومقننة لا تؤثر في ملكية وسلطة النظام السياسي القائم. لكن ذلك لا يحول دون توقع المزيد من التغير المستقبلي مع استمرار عمليات التحديث والتطور في مجتمعات دول الخليج العربية.

ثانيًا: كتب أجنبية

ـ 1 ـ

Seyed Hadi Borhani

Textbooks on Israel-Palestine: The Politics of Education and Knowledge in the West

London: I. B. Tauris and Co. Ltd. 2022. 264 p.

كيف يتم سرد القضية الفلسطينية في الأوساط الأكاديمية الغربية؟ ما الأفكار التي تهيمن على الكتب المدرسية الرئيسية حول هذا الموضوع وما يتم تقديمه على أنه «حقيقة»؟

يسعى الأستاذ المساعد في جامعة طهران سيد هادي برهاني في هذا الكتاب للإجابة عن هذه الأسئلة المهمة، متفحصًا الكتب المدرسية الأكثر شيوعًا المستخدمة في تدريس تاريخ فلسطين و«إسرائيل» في المدارس والجامعات الغربية، وذلك بهدف دحض ما يشوب مضمونها من أضاليل وادعاءات صهيونية ودينية في فلسطين ما تزال تتلقى الدعم الأكاديمي الغربي ويروَّج

لها تحت شعار الحيادية والموضوعية للمعرفة الأكاديمية الغربية.

ويوضح المؤلف أنه من المعروف على نطاق واسع أن الدعم الغربي لإسرائيل أدّى دورًا حيويًا في تحقيق الأهداف الصهيونية في فلسطين. لكن الدعم الأكاديمي لإسرائيل في الغرب كان قضية مهملة، مع اعتبار المعرفة الأكاديمية الغربية محايدة وموضوعية. من هنا من الضروري دحض هذا الفهم للمعرفة الأكاديمية الغربية الخاطئ عندما يتعلق الأمر بالقضية الفلسطينية، وتسليط الضوء على طلاب الجامعات الغربية المتشددين والعقائديين الذين يشاركون في الترويج للرواية الصهيونية في فلسطين.

ويؤكد الكاتب أن الكتب المدرسية والمناهج التعليمية في أوروبا الغربية ظلت على مدى عقود وفية للرواية الإسرائيلية وتجاهلت معاناة الفلسطينيين ونضالهم منذ عام 1948. ويكشف مدى التناقض والانحياز الغربي لإسرائيل من خلال سياسات التعليم التي تروّج للمعرفة والديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، بينما تتغاضى عن الظلم والبؤس الذي تنشره سلطات الاحتلال الإسرائيلي في فلسطين.

ـ 2 ـ

Timothy Clack and Mark Dunkley (eds).
Cultural Heritage in Modern Conflict: Past, Propaganda, Parade
London: Routledge, 2022. 344 p.

يقدم هذا الكتاب دراسة عن التراث والحرب من منظور دراسات الدفاع، متناولًا السياقات التي يمكن للتراث فيها أن يكون حافزًا وهدفًا للصراع، وعائقًا أمام الاستقرار، ومحركًا لبناء السلام. ويوثق الكتاب تأثير التراث في العلاقات الدولية والاستقرار، والأمن البشري، متناولًا العلاقة التاريخية بين التراث والنزاع المسلح، بما في ذلك دور علماء الآثار في إثارة الحروب من أجل الحفاظ على التراث بما يختزنه من قيم ثقافية وأخلاقية ووطنية، ناهيك بالقيم المادية. ويظهر الكتاب كيف يتم استغلال الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية للتراث الثقافي عبر مواقف دفاعية مختلفة من أجل تحقيق مزايا عسكرية وسياسية واقتصادية ودبلوماسية.

يركز الكتاب على دور التراث في إعادة تكوين الهويات الاجتماعية في أوقات الأزمات والنزاعات العسكرية، وحماية الممتلكات الثقافية، ودور التراث في توتير العلاقات بين الدول أو بناء السلام في ما بينها، إضافة إلى أهمية إنقاذ التراث من الكوارث الطبيعية، وحماية الممتلكات الثقافية.

ولا يُخفى أن التهديدات بضرب المواقع التراثية، وبينها المتاحف والمواقع الثقافية والتاريخية، أثناء النزاعات العسكرية بين الدول ما زالت قائمة، على الرغم من ردود الفعل الدولية التي تدين هذه التهديدات انطلاقًا من أن قصف المواقع الثقافية والتاريخية «جريمة حرب» وفق معاهدة لاهاي لعام 1954. كما لا يُخفى أن تدمير التراث الثقافي لشعب ما يمثل إحدى أدوات الحرب لاستهداف ذكرياته وتاريخه وهويته ومسح آثار ماضيه وتغييبه، وذلك تمهيدًا لكتابة تاريخ جديد لا يمت بصلة إلى ماضي السكان الأصليين، الذين غالبًا ما يستهدفهم الاستعمار.

ـ 3 ـ

Charles Manga Fombad, Assefa Fiseha and Nico Steytler (eds.).

Contemporary Governance Challenges in the Horn of Africa

London: Routledge, 2022. 302 p.

يضم هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي تتمحور حول حالة عدم الاستقرار السياسي في منطقة القرن الأفريقي وسبل معالجة أزمة الحكم التي تمثل السبب الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة، والناجمة عن المركزية الشديدة للسلطة، والمؤسسات الضعيفة، والفشل في إضفاء الطابع المؤسسي على الاستخدام المسؤول للسلطة.

يتناول الكتاب الجهود التي بذلت في السنوات الأخيرة، لحل النزاعات المستمرة في الصومال وجنوب السودان، والتي امتدت إلى إثيوبيا عام 2019. ويبحث في عدد من مشكلات الحوكمة في المنطقة التي يمكن معالجتها من خلال العمل المؤسساتي وتطوير صيغ الفدرالية ومختلف أشكال اللامركزية القائمة دستوريًا، وذلك من أجل ترتيب العلاقات بين المركز والأطراف وتعزيز سيادة القانون، وهو ما يساعد على جعل الحكومات أكثر خضوعًا للمساءلة وقدرة على تقديم الخدمات اللازمة، وبالتالي أكثر قدرة على مواجهة التهديدات المتمثلة بالتشرذم والصراع بسبب أزمة الحكم.

يقدم الكتاب مجموعة مهمة من الدراسات للباحثين وصانعي السياسات المهتمين بصنع السلام والسياسة والقانون الدستوري والفدرالية في منطقة القرن الأفريقي وجوارها. وفي هذا السياق يتناول حالة الحكم في أفريقيا، والأنظمة الفدرالية القائمة في منطقة القرن الأفريقي، والسياسة العرقية في كينيا ومعضلات التنوع والوحدة، والفدرالية الدستورية في جنوب السودان والصومال والحكم الدستوري في إثيوبيا والصومال وجنوب السودان.

ـ 4 ـ

Ahmed Ajil

Politico-ideological Mobilisation and Violence in the Arab World All In

London: Routledge, 2022. 286 p.

يبحث هذا الكتاب في التعبئة السياسية ـ الأيديولوجية والعنف من خلال التركيز على قصص الحياة ومسارات وروايات الأفراد الذين حشدوا للنزاعات في المنطقة العربية. ويسعى إلى توفير فهم أفضل للعوامل المتعلقة بالسيرة الذاتية والاجتماعية والسياسية والتاريخية ذات الصلة بعمليات التطرف والعنف السياسي.

وفي هذا السياق، يطرح الكتاب تساؤلات حول الأسباب التي تدفع الأفراد إلى التعاطف مع المعاناة والظلم، والحاجة إلى القيام بأعمال العنف، وحول الحالات التي يصبح عمل العنف فيها مسارًا ضروريًا أو مبررًا، وكيف يمكن الابتعاد منه أو تجنبه.

وإذ يثير هذه التساؤلات، يسعى بطبيعة الحال للإجابة عنها، مستندًا إلى مقابلات أجريت في لبنان وسويسرا وكندا، حول المظالم والواقع المعاش للأفراد والجماعات التي حشدت للعنف في المنطقة العربية في ضوء توجهاتها الأيديولوجية وما لديها من مشاكل تتصل بأشكال التهميش والإقصاء وعدم المشاركة السياسية وغيرها من المظالم.

كما يتناول الكتاب مختلف المظالم الاجتماعية والاقتصادية والعرقية والعنصرية والسياسية، ليخلص من خلال المقابلات التي أجريت مع الأفراد إلى أهمية التنبه إلى المظالم التي تؤدي إلى العنف، وهي متعددة، سياسية واجتماعية واقتصادية. وبذلك تمثل مادة الكتاب مرجعًا مهمًا لعلماء الجريمة والسياسة والاجتماع وغيرهم من العلماء وصانعي السياسات المهتمين بدراسة الإرهاب والتطرف في المنطقة العربية.

ثالثًا: تقارير بحثية

ـ 1 ـ

International Crisis Group [ICG],
"Is Restoring the Iran Nuclear Deal Still Possible?,"
Middle East and North Africa Briefing, no. 87 (12 September 2022).

هل استعادة الاتفاق النووي الإيراني ما تزال ممكنة؟

يسعى هذا الموجز الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية للإجابة عن هذا السؤال، متناولًا التعقيدات التي ما تزال تحول دون إحياء الاتفاق النووي الإيراني حتى الآن، بعد أن عادت المفاوضات في شأنه إلى نقطة الصفر في أيلول/سبتمبر الجاري، رغم أن كل الأطراف المعنية أعلنت التزامها باستمرار الجهود الدبلوماسية لاستعادة الاتفاق.

وإذا استمرت المفاوضات في الدوران من دون هدف أو إذا انتهت إلى الفشل، فإن حلقة تصعيدية تلوح في الأفق. من هنا تتصاعد الدعوات لوضع خطة طوارئ لمرحلة ركود طويلة أو لسيناريو عدم التوصل إلى اتفاق من شأنه أن يساعد في تخفيف حدة التوترات وإدارة مخاطر حدوث مواجهة خطرة. وفي هذا السياق ينبغي على الولايات المتحدة وإيران أن تسعيا إلى تحقيق أهداف أكثر تواضعًا واحترامًا للخطوط الحمر وشراء الوقت لوضع تصور لاتفاق أكثر استدامة، بدلًا من السماح لتنامي مخاطر حدوث مواجهة بينهما.

لقد أفادت الأنباء حول المفاوضات في آذار/مارس الماضي أن مطالب الحد الأدنى التي تقدمت بها إيران والتي لا تستطيع الأطراف الأخرى تلبيتها أو لا ترغب في تلبيتها، تقع في جوهر المأزق الذي يحول دون إحراز تقدم في المفاوضات. ويتعلق ذلك بطلب إيران ضمانات بالتزام الولايات المتحدة بالاتفاق وعدم قيام أي إدارة أمريكية مستقبلية بالانسحاب من الاتفاق من جانب واحد ونكث التزام الجانب الأمريكي بالاتفاق كما فعلت إدارة ترامب. وفي هذا السياق، أشارت إدارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى أنها لا تستطيع تلبية مثل هذا الطلب الإيراني، لأن الإدارة لا تستطيع قانونيًا أن تلزم الرؤساء الأمريكيين القادمين بالطريقة التي ترغب فيها إيران. كما طلبت إيران أن يتوقف تحقيق الوكالة الدولية للطاقة الذرية في أعمالها السابقة، مصرّة على أن ذلك سيصبح تحقيقًا مدفوعًا سياسيًا لا نهاية له. إلا أن وقف ذلك التحقيق سيتناقض مع تفويض الوكالة بتحقيق المساءلة في شأن الأنشطة النووية، وتعارض الولايات المتحدة والأطراف الأوروبية الثلاثة (فرنسا، وألمانيا وبريطانيا، أو مجموعة الثلاث) فكرة القيام بذلك.

وقد حدثت تحركات أوروبية لإعادة إحياء الاتفاق في آب/ أغسطس الماضي، لكنها ما لبثت أن تلاشت. وفي حين أن التوصل إلى تسوية ومواصلة محادثات فيينا إلى أن تصل إلى خاتمة ناجحة تبقى في مصلحة جميع

الأطراف، فإن هدف استعادة الالتزام المتبادل بالاتفاق الأصلي قد يبقى بعيد المنال. ففي طهران، ثمة شعور بقدرة البلاد على التغلب على آثار العقوبات الأمريكية بينما يسود تحفظ في شأن قيمة الالتزامات الأمريكية برفع العقوبات، الذي يعتقد كثيرون بأنه لن يوفر سوى عائدات هامشية، حتى لو كانت كبيرة على المدى القريب. وفي واشنطن، فإن العبء السياسي للسعي للتوصل إلى اتفاق إشكالي يتزايد مع تنامي المعارضة للاتفاق والتقدم الذي حققته إيران في المجال النووي والذي لا يمكن عكسه، في الوقت الذي لم يتحول فيه الوضع الراهن المتمثل بعدم التوصل إلى اتفاق إلى أولوية قصوى في السياسة الخارجية بوجود أزمات أخرى. لكن مع اقتراب برنامج إيران من القدرة على صنع السلاح أكثر من أي وقت مضى، والعمل بقدر أكبر من انعدام الشفافية، فإن الوضع يمكن أن يتصاعد إلى أزمة انتشار نووي ما لم تتحرك الأطراف إلى مسار أكثر استقرارًا. وإذا انهارت جهود استعادة الاتفاق، فمن المرجح أن تعمل واشنطن على توسيع العقوبات على طهران، وربما بمشاركة أكبر من حلفائها الأوروبيين وتعزيز التهديد باستخدام القوة، وخصوصًا إذا كان هناك علامات – غير موجودة حاليًا – على تحركات إيرانية نحو صناعة سلاح نووي. ومن جهتها، ستعمل طهران على تعزيز تقدمها في المجال النووي، وكذلك استفزازاتها التي تستهدف الولايات المتحدة وحلفاءها في الشرق الأوسط، إما مباشرة وإما من خلال شركائها الإقليميين. ونتيجة لذلك، فإن ما كان حتى الآن توازنًا حذرًا يتمثل بـ«لا اتفاق، ولا أزمة» ربما لا يظل مستدامًا.

وعليه، تتصاعد الدعوات إلى إبقاء الفضاء الدبلوماسي مفتوحًا بين واشنطن وطهران وتخفيف الشروط المتبادلة مع تقديم حوافز اقتصادية واعدة لطهران مقابل تراجعها عن خطوات تطوير البرنامج النووي.

ـ 2 ـ

Richard Haass

«Ukraine's Coming Winter of Decision,» Council on Foreign Relations (CFR) 14) September 2022).

Originally published at *Project Syndicate*

يرى الدبلوماسي الأمريكي ريتشارد هاس في هذه المقالة أن الحرب الروسية في أوكرانيا أخذت منعطفًا دراماتيكيًا بعد تمكُّن القوات الأوكرانية، في أقل من أسبوع، من استعادة السيطرة على نحو 8800 كلم^2 من الأراضي في شمال شرق البلاد (منطقة خاركيف). ومثّل ما حدث منعطفًا في الحرب، لكنه لا يعَدّ بعد نقطة تحول. ومن السابق لأوانه الاستقراء من مكاسب أوكرانيا في منطقة واحدة، ناهيك بالاستنتاج بأن ما حدث في خاركيف هو نذير للبلد بأكمله، إذ إن روسيا لا تزال تسيطر على شبه جزيرة القرم التي يعدّها الكثير من الروس ملكهم وعلى الأغلبية العظمى من الأراضي التي اجتاحتها في حربها المستمرة في أوكرانيا، بينما تشير المعطيات إلى أن استعادة اوكرانيا للأراضي التي خسرتها سيكون أمرًا صعبًا جدًا، ولا سيما أن هناك حاجة إلى مزيد من القوات العسكرية الأوكرانية للقيام بعمليات هجومية بدلًا من الدفاع.

ومع ذلك، فإن ما حققته أوكرانيا ـ برأي هاس ـ مهم بكل المقاييس وأدى إلى تحول كبير في التفكير داخل الحكومة الأوكرانية، حيث إن هدف الكثير من الأوكرانيين هو بقاء أوكرانيا المستقلة والقابلة للحياة ـ حتى لو لم تكن الدولة تمتلك كل أراضيها.

كما أن التطورات العسكرية الأخيرة ستؤثر في سياسات الدول الأوروبية، حيث أدى ارتفاع

أسعار الطاقة إلى إزالة التحفظات عن تزويد أوكرانيا بالأسلحة والمال، وإن الحجة القائلة بأن التفوق العسكري الروسي جعل دعم أوكرانيا عديم الفائدة قد ثبت خطأها الآن. ومع قيام روسيا بقطع إمدادات الغاز، فإن النجاح العسكري الأخير لأوكرانيا سيسهل على الحكومات الأوروبية تبرير التضحيات الاقتصادية والشخصية خلال الشتاء المقبل المتوقع أن يكون شتاءً صعبًا.

كذلك سيكون للهجوم المضاد للقوات الأوكرانية تأثير قوي في السياسة الروسية أيضًا إذ سيتعين على بوتين، الذي يواجه انتقادات متزايدة من القوى القومية المحافظة في الداخل، أن يقرر ما إذا كان سيضاعف المجهود الحربي، وإذا كان الأمر كذلك، فكيف يمكن القيام به. إن القيام بالمزيد وطلب المزيد من الشعب الروسي لا يخلو من المخاطر السياسية المحلية، ولكن يمكن القول إنه قد يكون أقل خطورة بالنسبة إليه من مسار العمل الذي يؤدي إلى هزائم عسكرية إضافية متتالية.

وفي الوقت الحالي، هناك احتمال لعدّة أشهر أخرى من القتال العنيف في شمال شرق وجنوب أوكرانيا. لكن حدة القتال ستتراجع نتيجة للطقس البارد وعدم قدرة أي من الجانبين على تحمل عمليات عسكرية كبيرة. وسيوفر هذا الانخفاض في القتال وقتًا للتفكير، حيث سيحتاج قادة أوكرانيا إلى التفكير في توسيع أهدافهم الحربية، وسيكون أحد الاعتبارات الرئيسية هو التكاليف الاقتصادية المتزايدة للحرب، إضافة إلى التكاليف البشرية، ومعاناة ما يقرب من 13 مليون أوكراني نازحين داخليًا أو يعيشون كلاجئين في جميع أنحاء أوروبا. وحتى لو اتخذت القيادة الأوكرانية قرارًا بالضغط لتحقيق نصر عسكري كامل، فإنها لن تستبعد استكشاف بعض الحلول الوسط، ربما على أساس مؤقت.

وتواجه روسيا بدورها خيارات صعبة. فصحيح أنه لدى بوتين العديد من الخيارات التي من شأنها أن تجعل من الصعب على أوكرانيا استعادة المزيد من الأراضي التي تسيطر عليها روسيا. وحتى الآن، رفض بوتين الاعتراف بأن روسيا تخوض حربًا تتطلب التجنيد والتعبئة على نطاق واسع، إما لأنه استخف بخصمه وإما لأنه قلق من ردود الفعل السياسية المحلية. ويمكن أن يتغير هذا في أي وقت، كما يمكن أن يتغير تجنب الكرملين مهاجمة دولة من دول الناتو أو استخدام أسلحة كيميائية أو حتى نووية. لكن ما يجب أن يزنه بوتين هو الرد العسكري والاقتصادي المحتمل من الغرب وما إذا كان سيتركه في وضع أفضل أو أسوأ في الداخل. وفي رأي هاس هناك أسباب استراتيجية قوية لمواصلة الغرب تزويد أوكرانيا بالدعم العسكري والاقتصادي الذي تحتاج إليه كمًّا ونوعًا، وذلك لردع أي هجوم مستقبلي من جانب روسيا أو الصين أو أي دولة أخرى.

وهكذا ستواجه كل من أوكرانيا وروسيا خيارات صعبة خلال الشتاء المقبل الذي وصفه الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي بالشتاء الساخط، لكنه أيضًا سيكون شتاء اتخاذ القرارات الصعبة، ذلك أن ما يبدو مؤكدًا هو أن الحرب ستستمر في المستقبل المنظور. ومن غير المعقول أن يوافق بوتين على المطالب الأوكرانية، تمامًا كما أنه من الصعوبة بمكان استمرار الوضع على ما هو عليه في أوكرانيا. وما يتبقى هو كيف ستؤثر القرارات المتخذة من جانب الطرفين بعيدًا من ساحة المعركة هذا الشتاء في مسار الحرب في الربيع □

• *The Tripartite Security Alliance «Okos» in the Strategic Balance* ..... Amr Allan 147

■ Books and readings

• *Banking on the State: The Financial Foundations of Lebanon (Hisham Safi El-Din)* ..... Jasmine Qaiq 154

• *Arabic and foreign books and research reports* ..... Gaby El Khoury 162

The views and opinions expressed in the journal
do not necessarily reflect the views adopted by the
Centre for Arab Unity Studies nor the «Arab Future»

thought. Among the most prominent of these thinkers, Ali Abd al-Razeq and Shibli al-Aysami.

□ *Israeli Mediation Between Russia and Ukraine: The Dynamics of the Internal Agenda and its Impact on Foreign Policy*..... Emad Moayad Jassem 109

The "neutral" stance that Israel took at the beginning of the Russian-Atlantic confrontation in Ukraine, was linked to a political tradition derived from the Cold War era, it represents the unwillingness of "Israel" to take sides between a party representing a superpower against another superpower, especially that «Israel» has exceptional relations with Russia. In addition, this "neutral" stance and "Israel" presenting itself as a mediator between the two parties is linked to internal Israeli calculations in which the Israeli Prime Minister attempting a preemptive method to confront a difficult political stage at home. Thus, the mediation allowed him to maintain constant contact between Israel and Russia with the aim of preserving Tel Aviv's security understandings with Moscow regarding the Syrian arena.

□ *Criticism of Western-centrism (Through France, Spain and The Rif (Walter Harris))*..... Sufian Al-Ashrey 124

This study highlights some cultural achievements through a very important book entitled : France,Spain and The Rif that was written by the British correspondent Walter Harris whose main mission was to justify the colonial enterprise and compel the Moroccan other to accept the version of himself that the colonizer was trying to formulate. His unregimented subjectivity and hegemonizing representations have become 'fragile images' when anaylyzing and translating his discourse, thus, placing the book by the side of the bed for the Arab reader to understand that the linguistic flaws and the colonial masks will always fail to destroy our self-awareness and cultural identity.

■ Articles and Opinions

• *What Future Awaits Sudan in the Next Decade?*..... Muhammad Hassab Al-Rassoul 135

quantitatively. In this context, this research aims to present a proposal, highlighting the problem, and presenting a methodological conceptual approach through sequential axes, proposing the use of the qualitative and quantitative approaches. While adopting the first approach the dominant one, as it was used in early studies, and since qualitative research is capable of in-depth understanding of linguistic pride in its complex context.

□ *Digital Protest and the Evolution of Contemporary Political Movement* ..... Sherif Abdel Rahman 74

This study deals with one of the aspects of contemporary political movement, the phenomenon of digital protest, that is, the practice of opposition through the use of information and communication technologies. The study indicates the importance of understanding the objective context that produced this phenomenon, and the error of limiting it to the technical dimension. In this context, the study explores the origins of the idea of digital protest, starting in the 1960s, specifically in the midst of the counterculture movement that called for - among other things - liberating society through the use of modern technology and information sharing. During the information revolution, these movements turned to patterns of opposition that went beyond politics in its traditional sense, using the virtual/cyber as a framework for protest.

□ *The Fallacies behind the Statement "The Religious State from an Islamic and Nationalist Perspective" (Ali Abdel Razek and Shibli AlAysami)* ..... Badr Eddin Barhoumi 93

The Arab awakening included a new type of perception, which produced new mechanisms for considering heritage and belief. This awakening represented a modernizing process, a clash between two types of thinking, a traditional type and a pattern open to new forms of knowledge. Secular Muslims found themselves in the second type, and together they fought a real struggle in search for intellectual, doctrinal, and ideological foundations for the national state. The strong tendency towards rationality, caused a drift from traditional concepts. The new intellectual model had the seeds of rebellion against every absolute thought, especially religious and metaphysical

ever more, especially the Tigris and Euphrates rivers. This study argues that this crisis will have serious repercussions in the future, especially so as clan conflicts that might occur over water quotas in different cities of Iraq, conflicts between the clans and the state over the lack of solutions offered to address this crisis, and food security being at stake, as well as how some parties use it as means for stimulating hatred that may lead to fueling internal regional conflicts in Iraq in the future.

□ *Tripoli's Population Texture during the Ottoman Rule: Records the Sharia Court (1715 - 1741).*..... Mahmoud Ahmed Al-Uthun 48

Tripoli's fascinating history has been distinguished by wonderful paintings that reflect the peaceful coexistence of the religious sects that were present in it. The Sharia court records in Tripoli indicate that this city was spared from sectarian events, similar to what occurred in Damascus and Mount Lebanon in 1845 and 1860. True that it had social, economic problems and disputes, yet that was a far cry from religious conflicts. The influx of different human elements into Tripoli made it home to various population groups, and made its society a mixture of diverse origins. Natural and economic factors contributed to in smelting the population into one melting pot, forming the general frameworks of their social life in its various cultural, intellectual and political aspects.

□ *Understanding the Structures of Linguistic Pride: A Conceptual and Methodological Framework*..... Abdullah Al-Beraidi 60

Having pride in the linguistic aspect is considered of great importance, as it represents the basic platform used by emerging societies to protect their mother tongues, ensure their sovereignty and develop their society, making it a source of strength and development for current and future use. Despite the importance of this concept and its growing use in linguistic literature and community forums, Arabic literature does not have an adequate conceptual and methodological framework to explore and measure it, whether qualitatively or

AL MUSTAQBAL AL ARABI
[THE ARAB FUTURE]

Editor-in-Chief
Luna Abuswaireh

Editor
Fares Abi Saab

Vol. 45 **No. 524** **October 2022**

Abstracts

■ Editorial

□ *Global Transformation and Possible Oportunities for Arab Solidarity*..... Centre for Arab Unity Studies 7

■ Studies

□ *Arab-Israeli Normalization: From Camp David to Abraham: Paths and Repercussions*..... Abdul Karim bin Al-Dakhli 10

This study touches upon Arab-Israeli normalization and its repercussions on the Palestinian cause through dissecting the various peace agreements signed throughout the Arab region, from Camp David to Abraham. The study reveals how each path varies from the others, despite having normalization as a common purpose, to change the concepts of the Arab-Islamic culture & mind, that reject Israel and its existence. Camp David and the Egyptian-Israeli treaty were an explicit declaration of a new era where Arabs acknowledged the occupying power, the Jordanian-Israeli treaty also acknowledged the occupation as effective regional partner. On the other hand, the Abraham Agreement signified a change in the geopolitical map of the region, based on the strategic alliance between the Emirates, Bahrain and Israel.

□ *The Water Crisis in Southern Iraq: Its Manifestations and Repercussions*.....Diyari Saleh 28

The water crisis has become a major challenge facing Iraq today, as the flow of river water to Iraq from neighboring countries dwindles